



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغفلة



الرأيا
عليكم يا صابغين

www. **Ghaemiyeh** .com
www. **Ghaemiyeh** .org
www. **Ghaemiyeh** .net
www. **Ghaemiyeh** .ir



دليل الناسك

تعليقة وجيزة على
مناسك الحج

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج

كاتب:

آيت الله سيد محسن حكيم

نشرت في الطباعة:

نسخه خطي

رقمي الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٥	دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج
١٥	اشاره
١٥	تقسيم مباحث الحج
١٥	[المقدمه]
١٥	اشاره
١٥	المبحث الأول انقسام الحج باعتبار حكمه
١٧	المبحث الثاني [الأمر المعتبره فى وجوب حجه الإسلام]
١٧	اشاره
١٧	الأول و الثانى: البلوغ، و كمال العقل.
٢٠	الثالث: الحرّيه.
٢٢	الرابع: الاستطاعه
٢٢	اشاره
٢٢	[ما يحصل به الاستطاعه]
٢٢	أحدها: سعه الوقت للمسير على ما جرت به العاده
٢٢	ثانيها: فعلية تمكنه من الزاد و الزاحله اللائقين به (١)
٢٨	ثالثها: تخليه السرب (٢)، و تمكنه عن المسير
٣٣	رابعها: الرجوع الى الكفايه
٣٣	[مسائل
٣٣	اشاره
٣٣	الاولى:
٣٤	الثانيه:
٣٤	الثالثه:
٣٤	الرابعه:

٣٤	الخامسه:
٣٤	السادسه:
٣٥	السابعه:
٣٥	الثامنه:
٣٦	التاسعه:
٣٧	العاشره:
٣٧	الحاديه عشر:
٤١	الثانيه عشر:
٤٤	المبحث الثالث في الحج النيابي
٤٤	اشاره
٤٤	الاولى [في صحه النيايه]:
٤٤	الثانيه [الأموار المعتمبره في النائب]:
٤٤	اشاره
٤٤	الأول و الثاني: البلوغ، و العقل
٤٥	الثالث: الإيمان،:
٤٥	الرابع: معرفته بأفعال الحج، و أحكامه
٤٥	الخامس: عدم اشتغال ذمته بحج واجب عليه في ذلك العام
٤٧	السادس: تمكنه مما على المنوب عنه
٤٩	الثالثه [أوجب المبادره إلى الاستنايه عن مات و ذمته مشغوله بحج واجب]:
٥٤	الرابعه: لو كانت الإجاره واقعه على عمل كلى في ذمه الأجير
٥٧	المبحث الرابع [انقسام الحج باعتبار أنواعه]
٥٧	اشاره
٥٧	أما حج التمتع
٥٧	اشاره
٥٩	أشروط حج التمتع
٥٩	الأول: النيه

٦٠	الثانى: وقوعه فى أشهر الحج
٦٠	الثالث: وقوع الحج و العمرة فى عام واحد (١)
٦٠	الرابع: إنشاء إجماع الحج من مكة المعظمة (٢)
٦١	و أما حج الأفراد، و القرآن:
٦٨	الباب الأول فى العمرة
٦٨	اشاره
٦٨	الفصل الأول فى إجماع العمرة
٦٨	اشاره
٦٨	المقصد الأول فى سنن الإجماع و آدابه
٧٥	المقصد الثانى فى المواقيت التى وقتها النبى صلى الله عليه و آله لأهل الآفاق
٧٥	اشاره
٧٥	الأول: مسجد الشجرة (١)
٧٨	الثانى: وادى العقيق
٧٩	الثالث: الجحفة
٧٩	الرابع: قرن المنازل
٧٩	الخامس: يلملم
٨٣	مسائل
٨٣	اشاره
٨٣	الأولى [تفسير المحاذاه]:
٨٤	الثانية [الموضع الذى يخبر قيم السفن بأنه يحاذى (يللمم)]:
٨٦	الثالثة: لو ترك الإجماع من الميقات ناسيا (٢)، أو جاهلا
٩٠	الرابعة [عدم جواز دخول مكة إلا بإجماع صحيح]:
٩٢	الخامسة: لو وصل الميقات من فرضه التمتع
٩٢	السادسة:
٩٣	السابعة:
٩٥	الثامنة:

٩٦	المقصد الثالث في واجبات الإحرام
٩٦	إشاره
٩٦	الأول: لبس ثوبى الإحرام
٩٩	الثانى: النيه
١٠١	الثالث: التلبيه
١٠٥	المقصد الرابع فى تروك الإحرام
١٠٥	إشاره
١٠٥	الأول: صيد الحيوان البرى (١)، و ذبحه (٢)، و أكله (٣)، و إمساكه، و الإعانه عليه
١٠٧	الثانى: النساء
١٠٨	الثالث: عقد النكاح (١)، و الشهاده عليه (٢)
١٠٩	الرابع: الاستمناء
١٠٩	الخامس: الطيب
١١١	السادس: لبس المخيط (٢)، و ما بحكمه
١١٣	السابع: الاكتنحال
١١٣	الثامن: النظر فى المرآه
١١٣	التاسع: لبس الخف، و الجورب، و الشمشك (٤)، و نحوها
١١٥	العاشر: الفسوق
١١٧	الحاديه عشر: الجدال
١١٨	الثانى عشر: قتل ما يتكون من جسده من الهوام
١١٩	الثالث عشر: التختم للزينه
١٢٠	الرابع عشر: إزالة الشعر
١٢١	الخامس عشر: تغطيه الرجل رأسه
١٢٢	السادس عشر: التظليل للرجال اختيارا عند المسير
١٢٤	السابع عشر: إخراج الدم مطلقا
١٢٥	الثامن عشر: قلم الظفر
١٢٥	التاسع عشر: لبس السلاح (٤)

- العشرون: يحرم على المحرم و غيره قلع كل نابت في الحرم ١٢٦
- المقصد الخامس في كفارات الإحرام ١٢٧
- اشاره ١٢٧
- الفصل الأول في كفاره الصيد ١٢٨
- اشاره ١٢٨
- القسم الأول: ما لكفارته بدل مخصوص ١٢٩
- اشاره ١٢٩
- الأول: النعامه ١٢٩
- الثاني: بقره الوحش و حماره ١٣١
- الثالث: الطيب و الثعلب و الأرنب ١٣٢
- الرابع: بيض النعام ١٣٣
- الخامس: بيض القطا، بل و الحجل و الدراج ١٣٣
- القسم الثاني: ما ليس لكفارته بدل مخصوص ١٣٤
- مسائل: ١٣٧
- الأولى: ١٣٧
- الثانيه: ١٣٨
- الثالثه: ١٣٩
- الرابعه: ١٣٩
- الخامسه: ١٣٩
- الفصل الثاني في باقي المحظورات ١٤٢
- اشاره ١٤٢
- الاولى: لو جامع المحرم امرأته ١٤٢
- الثانيه: من تطيب عمدا ١٤٦
- الثالثه: في تسليم كل ظفر مد من طعام (٣)، ١٤٧
- الرابعه: في لبس المخيط ١٤٨
- الخامسه: في إزالة شعر الرأس ١٤٨

١٤٨	السادسه: فى نتف الإبطين
١٥٠	السابعه: فى التظليل
١٥١	الثامنه: فى الجدل
١٥١	التاسعه: فى قلع الضرس
١٥١	العاشره: فى قلع الشجره
١٥٢	الحاديه عشر: تتكرر الكفار
١٥٣	الثانيه عشر: لا كفاره على الناسى و الجاهل (١)
١٥٤	الفصل الثانى فى طواف العمرة
١٥٤	اشاره
١٥٤	المقصد الأول [فى مستحباتها]
١٥٩	المقصد الثانى فى أحكام الطواف و واجباته
١٥٩	اشاره
١٦٤	الأمر المشتركه فى صحه الطواف
١٦٤	اشاره
١٦٤	الأول: الطهاره من الحدث الأكبر و الأصغر
١٦٦	الثانى: طهاره بدنه و لباسه عن كل نجاسه
١٦٨	الثالث: الختان
١٦٨	الرابع: ستر العوره
١٦٩	الخامس: النيه
١٦٩	الأمر المعترفه فى حقيقه الطواف
١٦٩	اشاره
١٦٩	الأول: الابتداء بالحجر الأسود و الاختتام به
١٦٩	الثانى: جعل البيت على اليسار (٢)
١٧١	الثالث: إدخال حجر إسماعيل فى الطواف
١٧١	الرابع: خروجه عن البيت و ما يحسب منه، و عن الحجر
١٧٣	الخامس: أن يكون طوافه بين البيت و الصخره التى هى المقام

١٧٤	السادس: العدد
١٨٠	المستحبات الطواف
١٨٣	الفصل الثالث في صلاة الطواف
١٩٠	الفصل الرابع في السعي
١٩٠	اشاره
١٩١	المقصد الأول في السنن قبله وفيه وبعده
١٩٦	المقصد الثاني في واجباته
١٩٦	اشاره
١٩٦	الأول: النيه
١٩٧	ثانيها: البدء بالصفاء
١٩٨	ثالثها: الختم بالمره
١٩٨	رابعها: العدد
٢٠٣	الفصل الخامس في التقصير
٢٠٨	الباب الثاني في أعمال الحج
٢٠٨	اشاره
٢٠٨	الفصل الأول في إحرامه
٢٠٨	اشاره
٢٠٨	المقصد الأول في وجوب الإحرام و أحكامه
٢١٠	المقصد الثاني في المستحبات إلى وقت الوقوف بعرفه
٢١٣	الفصل الثاني في الوقوف بعرفه
٢١٣	اشاره
٢١٣	المقصد الأول في واجباته
٢١٧	المقصد الثاني في تحديد وقته
٢١٩	المقصد الثالث في المندوبات
٢٢٤	الفصل الثالث في الوقوف بالمشعر
٢٢٤	اشاره

- ٢٢٤ المقصد الأول في واجباته
- ٢٣١ المقصد الثاني
- ٢٣٥ المقصد الثالث في المندوبات
- ٢٣٨ الفصل الرابع في واجبات منى
- ٢٣٨ اشاره
- ٢٣٨ أولها: رمى الجمره العقبه
- ٢٣٨ اشاره
- ٢٤٠ الأول: النيه
- ٢٤٠ الثاني: كونه بسبع حصيات (٢).
- ٢٤٠ الثالث: إصابه الجمره أو موضعها بكل من السبع بنفس الرمي
- ٢٤٠ الرابع: أن يرميها على التعاقب
- ٢٤١ ثانيها: الذبح أو النحر
- ٢٤١ اشاره
- ٢٤١ الأولى: يجب ذلك على المتمتع
- ٢٤٢ الثانيه: من لم يجد الهدى، و وجد ثمنه
- ٢٤٢ الثالثه: لا يجزى الهدى الواحد إلا عن واحد
- ٢٤٣ الرابعه: لو ضل الهدى فذبحه غير صاحبه
- ٢٤٣ الخامسه: من ضل هديه
- ٢٤٤ السادسه: لا يخرج شيئاً من الهدى الذى ذبحه عن منى
- ٢٤٥ السابعه: يجب أن يكون الهدى من النعم الثلاثه
- ٢٥٠ الثامنه: يجب النيه فى الذّبح أو النحر
- ٢٥٢ التاسعه: يستحبّ أن يأكل التّاسك شيئاً من هديه
- ٢٥٤ العاشره: لو لم يجد الهدى و لا ثمنه
- ٢٥٧ الحاديه عشر: لا يخرج هدى القران عن ملك صاحبه
- ٢٥٩ الثانيه عشر: تستحبّ الأضحيه لمن تمكّن عنها
- ٢٦٢ الثالث من مناسك منى يوم النحر: الحلق (٥)

٢٧١	الفصل الخامس فى ما يجب بمكه المعظمه بعد مناسك منى
٢٧١	اشاره
٢٧١	المسأله [الأولى: إذا قضى مناسك يوم النحر بمنى وجب عليه الرجوع إلى مكة
٢٧٣	المسأله الثانيه: إذا تحل بمنى فالأفضل أن يرجع ليومه إلى مكة
٢٧٥	المسأله الثالثه [مناط التعذر الموجب لجواز تقديم الطواف :
٢٧٦	المسأله الرابعه: وقت طواف النساء
٢٨٠	المسأله الخامسه [سائر المستحبات
٢٨١	الفصل السادس فى ما يجب فى ليالى التشريق
٢٨١	اشاره
٢٨١	الأولى: يجب المبيت بمنى ليله الحاديه عشر، و الثانيه عشر
٢٨٣	الثانيه: القدر الواجب من المبيت فى كل ليله
٢٨٥	الثالثه: يجب أن يكون فى المبيت بمنى ناويا له
٢٨٥	الرابعه: لو بات بغير منى
٢٨٦	الخامسه: الأحوط عدم الفرق بين الوطاء و سائر ما يحرم
٢٨٧	السادسه:
٢٨٨	الفصل السابع فى ما يجب أيام التشريق بمنى و ما يستحب فيه
٢٩٩	الخاتمه
٢٩٩	اشاره
٢٩٩	الفائده الاولى فى العمره المفرده
٢٩٩	اشاره
٢٩٩	المبحث الأول
٣٠٤	المبحث الثانى
٣٠٤	المبحث الثالث
٣٠٦	الفائده الثانيه
٣١٠	الفائده الثالثه فى المصدود و المحصور
٣٢٠	الفائده الرابعه فى بقيه ما يتأكد استحبابه مده المقام بمكه المعظمه

٣٢٠ اشاره

٣٢٠ الأول:

٣٢٠ الثاني:

٣٢٠ الثالث:

٣٢٢ الفائدة الخامسة في ما يستحب عند الوداع إذا أراد الخروج إلى أهله

٣٢٤ الفائدة السادسة

٣٢٧ تكمله

٣٢٧ اشاره

٣٢٧ الاولى:

٣٢٩ الثانيه:

٣٣٠ الثالثه:

٣٣٠ الرابعه:

٣٣١ الخامسه:

٣٣٢ السادسه:

٣٣٥ تعريف مركز

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج

اشاره

نام كتاب: دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج نام مؤلف: الحكيم، السيد محسن ناشر: نسخه خطي

موضوع: الفقه الاستدلالي زبان: عربي تعداد جلد: ١

تقسيم مباحث الحج

و هو من أركان الدين، و الدعائم الخمس التي بنى عليها الإسلام.

و تركه - بعد اجتماع شرائط وجوبه - من أعظم الكبائر، و يؤدى إلى سوء الخاتمه، كما ورد أنه يقال لتارك الحج عند موته: «مت إن شئت يهوديًا، و إن شئت نصرانيًا» (١)، و لعل أن يكون التعبير عنه بالكفر في الكتاب العزيز لذلك «٢».

و كيف كان، فنورد المهم من أحكامه في مقدمه. و باين.

و خاتمه.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٧

[المقدمه]

اشاره

أما المقدمه. ففيها مباحث.

المبحث الأول [انقسام الحج باعتبار حكمه

ينقسم الحج باعتبار حكمه إلى: واجب و مندوب، و الواجب - أيضا - إلى: عيني و كفائي، و العيني إلى: أصلي و عرضي.

فيجب علينا بأصل الشرع على كل مكلف اجتمعت فيه الشرائط الآتية، في العمر مَرّه (١)، و هذا هو حجّه الإسلام.

و كفايه على نوع المكلفين قدر ما يرتفع به تعطيل الكعبه و المشاعر العظام في الموسم عن مناسكها (٢).

و لو تركه الناس أجبرهم الوالى عليه (٣)، و لو لم يكن لهم مال (١) إجماعا، و خصوصا «١». و عن الصدوق في العلل: وجوبه في كل عام على أهل الجده «٢». و يشهد له بعض النصوص «٣»، لكنه مطروح أو مأول. (٢) كما تشهد به النصوص الكثيره «٤». (٣) كما تضمّنته جمله من النصوص، فيها الصحيح و غيره «٥».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٨

أنفق عليهم من بيت المال (١).

و يجب بالعرض بالنذر و نحوه، و بالاستنابه، و بإفساد الحج - حتى المندوب - بعد الإحرام له، كما سيأتي.

و يستحب - في ما عدا ذلك - لكل مكلف في كل سنه (٢)، بأيه كيفية، و إن كان المشى أفضل لو لم يكن من شح النفس، و إلا فالركوب أفضل (٣).

و لا يبعد أن يطرد ذلك في زياره المشاهد أيضا (٤)، بل لا يبعد اطراده عند اختلاف المراكب في المشقه و الزاحه (٥). (١)
كما نص عليه الجماعه، و صرحت به النصوص «١»، و نحوها ورد في زياره النبي صلى الله عليه و آله «٢». (٢) إجماعا، و
نصوصا «٣». (٣) بل لو لم يكن لتقليل النفقه، أو كان يضعفه عن الدعاء و العباده، أو يؤخره عن القدوم إلى مكه، أو يوجب
مذله و مهانه،

كُلّ ذلك للنصوص «٤». (٤) فيكون المشى إليها أفضل - أيضا - إلّا مع وجود المرحّح للركوب، (فإنّ أفضل الأعمال أحزمها) «٥». (٥) فالأشقّ أفضل.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٩

و يتأكد استحبابه في كل خمس سنين (١). (١) للموسر كما في النص «١»، و في بعض النصوص: أربع «٢».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١١

المبحث الثاني [الأمر المعترف في وجوب حجه الإسلام

إشاره

يعتبر في وجوب حجه الإسلام أمور:

الأول و الثاني: البلوغ، و كمال العقل.

فلا- يجب على الصبي و إن كان مراهقا (١)، و لا- على المجنون و إن كان أدواريا (٢)، إلا- إذا صادف دور إفاقته الموسم- و لو قبل الميقات- و كان وافيا بتمام الأعمال.

لكن لو لم يكن الصبي و لا المجنون مميزا استح (٣) لولّيه (١) في مصحح إسحاق عن ابن عشر سنين يحج؟ قال عليه السلام: عليه حجه الإسلام إذا احتلم، و كذلك الجارية عليها الحج إذا طمّث «١». و نحوه غيره «٢». (٢) لحديث رفع القلم عن المجنون حتى يفيق «٣»، لكنه لا يدل على انتفاء الملاك كحديث رفع القلم عن النائم حتى يستيقظ «٤».

نعم، يمكن استفاده نفى الملاك بضميمه ما دل على أن كل عذر رافع له، و يأتي التعرض له في محلّه. (٣) بلا خلاف ظاهر، و يشهد له النصوص «٥»، لكنها وردت في الصبي،

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٢

الشرعي (١)، أو الام (٢)، أن يحجّ به، فيلبسه ثوبى الإحرام، و يدعو بالمأثور، و يلقنه التلبيه (٣) أو يلبّي عنه (٤)، و يجنبه عن محرمات الإحرام، و يأمره بما يتمكّن منه بمباشره نفسه (٥)، و يستتبع عنه في ما لا يمكنه المباشره، و يطوف به، و يسعى، و يقف به الموافق كلّها إلى أن يتم الأعمال.

و يلزمه الهدى (٦)، و الأصحاب عمّموا الحكم للمجنون إلحاقا له به.

(١) و قد يتوهم من بعض النصوص «١» شموله لغيره، لكنه غير ظاهر، و التصرف في الطفل حرام بغير إذن الولي. (٢) كما عن الأكثر، للصحيح «٢»، لكن لا إطلاق فيه يقتضى الاستحباب لها و لو لم يكن لها ولايه شرعيّه. (٣) إن أحسن التلبيه، كما

فى النصّ «٣». (٤) إذا لم يحسن التلبيه، كما يفهم من النصّ «٤». (٥) كما يستفاد كل ذلك من النصوص «٥». (٦) للنصوص «٦»، ولا خلاف فيه ظاهر.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٣

و كفاره الصيد فى ماله (١)، و كذا زياده مؤنه سفره- أيضا- (٢) إلّا إذا كان نفس السفر صلاحا له (٣).

أمّا إذا كانا مميزين يتمكنان من مباشره جميع الأعمال، ففي استحباب إحجاجهما للولى، و لزوم الهدى، و كفاره الصيد، و كذا زياده مؤنه السفر- أيضا- عليه (٤)، أو استحباب الحج لهما (٥) بإذن الوليّ (٦)، (١) المذكور فى صحيحه زراره إنه: «إن قتل صيدا فعلى أبيه» (١). و قد يتعدّى عن مورده إلى كلّ ما يوجب الكفاره عمدا و سهوا، بدعوى الإجماع المركب.

و قد يدعى عموم الحكم لكلّ ما يوجبها عمدا لا سهوا- كما فى الجواهر «٢»- بقاعده التسبب من الولي، لكنه غير ظاهر.

نعم، لا تبعد استفادته من النصوص. (٢) لعدم الدليل على صرفه من مال الصبى، و الأصل يقتضى الحرمة، مع أن الظاهر عدم الخلاف فيه. (٣) فيجوز حينئذ أن يكون فى ماله، كما فى سائر موارد المصلحه. (٤) كما يقتضيه إطلاق بعض النصوص، بل هو ظاهر صحيح زراره المتضمن انه: «يذبح عن الصغار و يصوم الكبار» «٣». (٥) كما يقتضيه إطلاق أدله التشريع «٤». (٦) بلا خلاف- كما قيل-»

و يقتضيه عموم ولايته فى ما هو فى دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٤

و كون النفقات المذكوره من مالهما إشكال، لكن لا إشكال فى سقوط سائر الكفارات عنهما على كلّ تقدير (١)، و لا- فى مشروعيه حجّهما و صحته بإذن الوليّ لا بدونه، لكنّه

لا- يجزى عن حجّه الإسلام و إن كملا- بعد الشمس من يوم النحر، معرض الخطر على نفسه و ماله، فإذا أذن له الولي، و كان مصلحه للصبى كانت النفقات عليه.

اللهمّ إلا أن يستشكل فى عموم الولاية لمثل ذلك، لعدم الدليل عليها، فلا مقتضى للاستئذان من الولي حينئذ.

لكنه ضعيف. (١) كما يظهر من صحيح زراره و غيره مما ورد فى نفي الكفاره عن الجاهل و الناسى «١». و فى خبر الرّيان بن شبيب نفي الكفاره عن الصغير «٢»، لكن مورده كفاره الصيد.

هذا، و الإنصاف أن الخروج عن عموم الكفاره على العامد بمثل ذلك لا يخلو من إشكال، و لذا مال فى الجواهر: إلى وجوبها على الصبى فى غير الصيد أيضا «٣».

و ما ورد من أن «عمد الصبى خطأ» «٤»، فيه إشكال مشهور «٥».

نعم، لا- تبعد دعوى انصراف الأدله عن الصبى، لأن الكفاره نوع من المجازاه، و لا مجال للمجازاه مع نفي التكليف عن الصبى. فتأمل جيدا.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٥

بلا إشكال (١).

أما لو كملا قبل ذلك، و أدركا الموقفين، أو المشعر خاصّه، فإجزاؤه عن حجّه الإسلام- مع اجتماع سائر الشرائط- و إن كان لا يخلو عن الإشكال (٢)، و لكنّه الأقوى (٣).

و كذا لو أدركا عرفه وحدها و إن فاتهما المشعر، بناء على ما هو (١) إجماعا، و يشهد له النصوص، منها مصحح إسحاق المتقدم «١». (٢) لعدم الدليل عليه، إلا- ما ورد فى العبد الذى أعتق و قد أدرك أحد الموقفين «٢»، و ما ورد فى من أدرك أحد الموقفين دون الآخر «٣»، لكن استفاده حكم المقام منه غير ظاهره. (٣) يمكن أن يستفاد الحكم من أدله التشريع العامّه، الموجبه

لمشروعيته الحجّ الإسلامى بالنسبه إليهما «٤»، و أدله رفع القلم «٥» إنما ترفع اللّزوم، كما عرفت. و النصوص الخاصّه «٦» مختصه بما إذا كان البلوغ بعد تمام الحجّ، فلا تشمل المقام، كما تقدّم نظير ذلك فيما لو بلغ فى أثناء نهار رمضان «٧».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٦

الأقوى (١) من كفايه ذلك فى صحه الحجّ - كما ستعرفه - لكنّ الأحوط الإعادته فى جميع ذلك.

الثالث: الحرّيه.

فلا يجب على العبد (٢) و إن كان مبعّضاً، و مالكا - باعتبار بعضه الحرّ - ما يكفى فى الاستطاعه، مع مهاياه «٤» المولى له، و وفاء نوبته بجميع الأعمال مع ذهابه و إيباه (٣)، فضلا عمّا عدا ذلك.

نعم، لو أذن له المولى صحّ، و لا يجوز للمولى أن يرجع عن إذنه بعد إحرام العبد (٤)، لكن مقتضى ذلك الصحّ إذا أدرك أى جزء من الحجّ، و لا يختصّ بالموقفين، إلا - أن يخرج عن ذلك بالإجماع، كما ادعى. (١) يأتى الكلام فيه «١». (٢) إجماعاً، و نصوصاً «٢». (٣) العمده فيه الإجماع، و أما النصوص ففاصره عنه. (٤) لوجوب الإتمام عليه، فيمتنع إطاعه المولى فى المعصيه، كذا قيل «٣».

لكن، بعد ما ورد من حرمة التصرف فى مال الغير بغير إذنه، تكون إطاعه المولى إطاعه لله تعالى، و دليل وجوب الإتمام لا يشمل ذلك.

فالعمده فى الدليل على ذلك الإجماع.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٧

و له الرجوع قبل ذلك (١).

و يتخيّر مولاه فى هديه بين أن يذبح عنه، أو يأمره بالصّوم (٢).

و فى كفّارات إحرامه، و كذلك البدنه - لو أفسد حجّه قبل الوقوفين - وجوه، و إشكال (٣).

و لا يجزى حجّه عن حجّه الإسلام (٤)، إلا إذا أدرك المشعر

(١) لعدم المحذور السابق. (٢) إجماعاً، كما قيل «١». ويشهد له النصوص، ففي الصحيح: فمره فليصم، وإن شئت فاذبح «٢». و نحوه غيره. (٣) و أقوال، و روايتان «٣».

قيل: و الأقرب فى الجمع بينهما ما عن المنتقى: من أنه على المولى، إن كان الإحرام بإذن المولى بالخصوص، و عليه إن كان بإذن عامه «٤». هذا فى الكفاره.

لكن الأقرب كونها على المولى فى غير الصيد، و على العبد فى الصيد.

أما البدنه، فيظهر من كلماتهم ان حكمها حكم سائر الكفارات، لأنها منها. (٤) إجماعاً و نصوصاً «٥».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٨

معتقاً (١)، بل لو أدرك عرفه معتقاً أجزاءه (٢) و إن فاته المشعر على الأقوى، كما تقدم.

من دون فرق فى ذلك بين المتمتع و غيره (٣)، و لا- بين أن يعلم بانعتاقه و يجدد التيه، أو يتم حجّه بزعم البقاء (٤) على الرقيّه [١].

نعم، لو لم يكن مستطيعاً عند الانعتاق، ففي كفايه حجّه عن حجّه الإسلام نظر، و إشكال (٥).

[١] إذ لا- تغاير بين حجّه الإسلام و غيرها من أنواع الحج فى الهويّه و الحقيقه كى يلزم قصدها، و يكفى كونه قاصداً للامتثال لأمر الواقع المتبدل صفته فى الصحه و العباديه، و ليس اعتقاد كونه ندبياً إلّا من الخطأ فى التطبيق الذى لا بأس به. (منه قدس سره). (١) إجماعاً و نصوصاً «١». (٢) لإطلاق الصحيح: «إذا أدرك الموقفين فقد أدرك الحج» «٢». (٣) لإطلاق النصوص «٣»، و توهم: ان عمره التمتع واقعه حال الرقيّه فلا دليل على صحتها، و النصوص إنما تعرّضت لصحّه الحجّ لا عمره، كما ترى! (٤) لإطلاق النصوص، أيضاً «٤». (٥) فعن الدروس: اشتراط تقدم الاستطاعه

و بقائها «٥». و هو فى محله،

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٩

و يلزمه الهدى فى ماله، و يصوم لو عجز عنه، و كذا كفّارات إحرامه المتأخره موجباتها عن اعتاقه (١)، و فى المتقدمه ما تقدّم من الإشكال (٢).

الرابع: الاستطاعه

إشاره

، و يتوقف حصولها على أمور.

[ما يحصل به الاستطاعه]

أحدها: سعه الوقت للمسير على ما جرت به العاده

، فلو توقف إدراكه - بعد الاستطاعه - على ارتكاب ما لم تجر العاده به، كركوب الطيارات - مثلا - فى عصرنا، لم يجب (٣)، و لو اعتيد ركوبها وجب، فالمدار فى ذلك على جريان العاده. لأن النصوص غير متعرضه لهذه الجبهه، إلا أن تنزيلها على صوره الاستطاعه المذكوره بعيد جدا - كما قيل - «١».

و يشكل: بأن الحمل على الاستطاعه البدليه قريب جدا. (١) كالحر، لإطلاق أدلتها. (٢) لاشتراكها فى الأدله. (٣) إذا كان يؤدى الى حرج أو ضرر مما هو منفى فى الشريعه، فإن الأعذار الشرعيه مانعه من تحقق الاستطاعه، كما يظهر من صحيح الحلبي: «إذا قدر الرجل على ما يحج به ثم دفع ذلك، و ليس له شغل يعذره الله فيه، فقد ترك شريعه من شرائع الإسلام» «٢». و نحوه غيره، أما إذا لم يؤد إلى ذلك فغير ظاهر.

نعم، إذا كان خارقا للعاده كطى الأرض و نحوه، لم يكف فى الوجوب، لظهور الأدله فى غيره.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٠

ثانيها: فعلته تمكنه من الزاد و الزاحله اللائقين به (١)

، حتى باعتبار شرفه و مقامه (٢)، و من جهه الحاجه إلى الخادم و نحوه. و من مؤنه عياله فى مده ذهابه و إيابه (٣).

إمّا بأن يكون مالكا لما يفى من المال بذلك (٤)، أو ببذل باذل له (١) و إن تمكن من المشى، إجماعا، حكاه جماعه «١»، و يشهد له إطلاق جملة من النصوص، بل ظاهرها «٢».

و فى جملة أآرى الالكفاء بالقدره على المشى؁ أو على أن يخدم القوم؁ أو أن ىركب على حمار اجدع؁ مقطوع الذنب»

؁ و عمل بها فى محكى المدارك؁ و الحدائق؁ و فى الوسائل «١٤»؁ لكن إعراض الأصحاب مسقط لها عن الحجية. (٢) بنحو لا يلزم عليه مهانه لا

تتحمل عاده، لأدله نفى العسر و الحرج، و كذا الحال فى ما بعده. (٣) بلا- خلاف ظاهر، و يشهد به النصوص كخبر أبى الربيع «٥»، و غيره. (٤) كما فى جملة من النصوص «٦».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢١

جميع ذلك (١).

لكن يعتبر فى الاستطاعه المالكيه - مضافا إلى تماميه الملك، بل لزومه - عدم كونه ممنوعا عن التصرف فيه لمانع شرعى أو خارجى (٢)، و إلا لم يكن مستطيعا، و لا يجب الحج عليه، و لو مع (١) كما فى جملة أخرى من النصوص «١». (٢) صريح بعض النصوص و ظاهر آخر: أن الاستطاعه المالكيه عباره عن أن يكون له مال يحج به «٢»، و المنصرف منه مالا مانع عن صرفه فى الحج، بل هو ظاهر جملة من النصوص «٣»، فالمال المملوك الذى لا مانع من صرفه فى الحج هو المعيار فى الاستطاعه المالكيه، فإذا توقف الملك على شىء، أو رفع المانع عن صرفه فى الحج على شىء لم تكن الاستطاعه فعليه، بل كانت تعليقيه.

و حينئذ، فإن كان المعلق عليه مقدورا كانت الاستطاعه مقدوره بالواسطه، و إلا لم تكن مقدوره.

إلا أن يقال: المقدار المحقق هو الانصراف عن صورته وجود المانع، الذى لا يقدر المكلف على إزالته، أما غيره فالظاهر شمول الإطلاق له، فيجب على المكلف إزالته من باب المقدمه، لكن سيأتى تحقيق الحال.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٢

تمكنه من رفع المانع المذكور، و يكون من قدره على تحصيل الاستطاعه دون الاستطاعه الفعلية، من دون فرق فى ذلك بين العين و الدين.

فلو كان ماله من الدين حالا، و المديون باذلا، تحققت الاستطاعه به دون ما إذا انتفى أحد الأمرين.

إذ لو

كان مؤجلاً كان الأجل مانعاً شرعياً عن الاستحقاق، و وجوب القبول، و لو مع إقدام الغريم بالتسليم قبل حلوله (١).

و لو كان المديون ممتنعاً من التسليم - بعد حلوله - كان امتناعه مانعاً خارجياً لا - يجب رفعه، و لو مع التمكن من الاستيفاء بالاستعانة من الحاكم الشرعى، و نحوه (٢).

و فى العين الخارجى - أيضاً - تطرد هذه الأقسام، و تكون القدره على رفع المانع شرعياً كان أو خارجياً من القدره على تحصيل (١) هذا يتم مع توقف إقدام الغريم على الأداء على المطالبه، فإن الاستطاعه حينئذ تعليقيه.

أما مع بذل الغريم بلا مطالبه فالاستطاعه بالمعنى المتقدم فعليه، مع أنك عرفت الإشكال فى الفرض الأول، و ان القدره على إزاله المانع كافيه فى تحقق الاستطاعه، كالقدره على إزاله المانع الخارجى، فتأمل جيداً. (٢) فرض التمكن من الاستيفاء بالقهر، أو بالاستعانة بالحاكم الشرعى مانع من صدق المانع الخارجى، و ليس الحال حينئذ إلا كما لو كان المال فى صندوقه مع إمكان الفتح، إلا أن يفرق بين القدرتين، كما ستأتى الإشارة إلى ذلك.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٣

الاستطاعه فى جميع ذلك (١)، و قد تقدم فى كتاب الزكاه أيضاً نظير ذلك (٢).

و أما الاستطاعه البذليه، فلو ملكه مالا ليحج به، و كان وافياً بمؤنته و مؤنه عياله إلى ان يرجع إليهم، فلا إشكال فى وجوب القبول (٣)، و تحقق الاستطاعه بنفس بذله، بل لو كان مالكا لبعض (١) قد عرفت إشكاله، لكن يأتى تحقيقه. (٢) الفرق بين المقام و بين الزكاه: أنه ورد فى الزكاه جمله من النصوص ظاهره فى اعتبار القدره على المال قدره خاصه فى وجوب الزكاه، مثل كونه فى يده، أو عنده، أو أن لا

يكون غائبا عنه «١» مما يظهر منه اعتبار اليد الفعلية في الوجوب، و لم يرد مثل ذلك هنا- كما عرفت.

لكن في صحيح معاوية في تفسير قوله تعالى (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ) الآية: «هذه لمن كان عنده مال.» الى قوله: «إذا هو يجد ما يحج به» «٢». و في صحيح الحلبي: إذا قدر الرجل على ما يحج به «٣». و نحوه خبر ابن أبي حمزة «٤»، و ظاهر الجميع اعتبار قدره الفعلية بلا- ممانعه الغير، فان المال المجهود لا- يصدق عليه أنه عنده و إن أمكن أخذه منه بالقهر، أو بالاستعانة بالجائر، أو بالحاكم الشرعي، و بذلك يكون المقام أشبه باب الزكاه. فلاحظ. (٣) المذكور في الشرائع، و غيرها «٥»: أنه لو وهب المال لم يجب القبول.

و إطلاقه يقتضى عموم الحكم لصوره الهبه لخصوص الحج.

و كأنه لأن ظاهر نصوص البذل مجرد البذل للحج، فلو ملكه المال لم دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٤

مؤنته و أتمه البازل فالظاهر كفايته في حصول الاستطاعه (١).

و لو أباح البازل أن يحج بما بذله، أو كان بذله مجرد تعهد منه بمؤنته، أو دعوه بأن يكون ضيفا له في ذهابه و إيايه، و نحو ذلك، فإن كان ملزما بنذر و نحوه بذلك، بحيث لا يمكنه الرجوع عنه، و لا يبطل بموت و نحوه، كان هو أيضا كالتملك في تحقق الاستطاعه و وجوب الحج به، أما إذا لم يكن ملزما به ففي وجوب القبول و حصول الاستطاعه بذلك إشكال، و لكنه الأقوى إذا كان البازل ممن يوثق بتعهده، و دعوته، أو إباحته، لا- مطلقا (٢). يجب القبول، لما عرفت من أن الملك شرط الوجوب فلا يجب.

لكن دعوى عموم النصوص

لصوره قصد البازل التمليك غير بعيده، فيجب القبول لأجل النصوص المذكوره، فتأمل. (١) كما نص عليه في الجواهر «١» مستدلا عليه بالأولويه من الأول.

و بعض استدلال عليه: بما يظهر من النصوص الوارده في البذل، من أن موضوع الاستطاعه الجامع بين الأمرين الصادق مع التبعض.

لكن هذا الظهور غير ظاهر. و الأولى الاستدلال له بإطلاق نصوص البذل، الشامل للإتمام كالتمام. (٢) المستفاد من النصوص أن المدار على الواقع، أعنى: قيام البازل بالبذل كما هو، فمع عدم الوثوق بذلك لا وثوق بالوجوب، لا أنه لا وجوب في الواقع، فالوثوق له دخل في الحكم بالوجوب ظاهرا، لا واقعا.

بل التحقيق: أن المدار في الحكم الظاهري كون الجري على مقتضى دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٥

ثم لو توثق المبذول له بهذا البذل و تلبس بالمسير، فالظاهر جواز رجوع البازل عنه، و بطلانه بالموت و نحوه، قبل أن يحرم المبذول له من الميقات، كغيره من العقود الإذنيه، أما بعد إحرامه فالأقوى لزوم البذل، و لغويه رجوعه (١)، نحو ما مرّ من لغويّه رجوع مالك المكان عن إذنه في الصلاه فيه بعد الإحرام لها (٢). البذل جريا على ما عليه طريقه العقلاء، ليس تفريطا في نفسه، و لا في أهله، و إن لم يحصل الوثوق، و كذا الحكم في الاستطاعه الماليه فلا تتوقف على حصول الوثوق ببقاء الصحه، و المال، و الزاد، و الراحله، و غير ذلك من الشرائط، فلا فرق بين البابين. (١) وجهه غير ظاهر. اللهم إلا أن يكون قاعده المغرور، و لكن عليه لو رجع قبل الإحرام كان عليه نفقه الإياب، و كذا لو رجع بعد الإحرام، و لا يختص الحكم بالنفقه إلى تمام الحج، فتأمل.

(٢) قد توجه اللغويه المذكوره: بأن حرمه قطع الصلاه توجب عدم القدره على ترك التصرف فى مال الغير، فلا تؤثر كراهه المالك فى حرمه التصرف شرعا، كما لو أذن له فى الدخول فلما دخل أمره بالخروج، ونهاه عن التصرف فى ملكه، فان الخروج لا يكون حراما شرعا، نعم تجب المبادره إليه فرارا عن التصرف الزائد.

و يشكل: بأن حرمه القطع فرع إمكان الإتمام، فإذا كان الإتمام تصرفا فى مال الغير بغير إذنه تعذر، لتعذر التعبد حينئذ.

نعم، لو بنى على وجوب إتمام الصلاه مطلقا كان ما ذكر فى محله.

ثم انه لو تم ما ذكر فقياس المقام عليه غير ظاهر، إلا إذا كان وجوب الإتمام مستلزما عقلا للتصرف بالمال المبذول، و هو غير ظاهر كليه، لإمكان إتمام الحج متسكعا، فليس وجوب الإتمام يستلزم سلب القدره على ترك دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٤

و لو خرج البازل عن أهليه التصرف بموت أو غيره، تخرج بقيه ما بذل له إلى تمام الأعمال من صلب ماله، على الأقوى.

نعم، لزوم مؤنه الرجوع الى أهله على البازل، أو من ماله فى كلتا صورتين لا يخلو عن الإشكال (١)، و الله العالم.

ثالثها: تخليه السرب (٢)، و تمكنه عن المسير

بلا مانع خارجى و لا شرعى (٣)، فلو كان الطريق مصدودا، أو غير مأمون على النفوس التصرف فى المال المبذول.

و لو سلم، فإنما يقتضى ذلك جواز التصرف فيه تكليفا، لا عدم الضمان، نظير: أكل مال الغير عند المخمسه، فإنه جائز، مضمون على آكله. (١) إذ قد عرفت أنه لا- يتم له وجه ظاهر إلا-قاعده المغرور، و هى و إن كانت مستفاده من النصوص كالمرسل النبوى: «المغرور يرجع على من غره» (١)، و ما ورد فى تدليس

الزوجه من قوله عليه السلام: كما غرّ الرجل و خدعه «٢».

إلا- أن العمل بها على إطلاقها مما لا يمكن الالتزام به، و لا سيما فى مثل المقام مما كان الغرور ناشئا من الوعد الذى يجوز الخلف فيه، بل يمكن دعوى الإجماع على خلافها، و كذلك سيره المتشرعه، كما يظهر من ملاحظه النظائر. (٢) إجماعا فى الجملة، و يشهد به النصوص المصرحه بذلك، ففى صحيح هشام فى تفسير آيه الحج: من كان صحيحا فى بدنه، مخرى سربه، له زاد و راحله «٣». (٣) لمنافاته لتخليه السرب. لكن لا يخلو من إشكال، لانصرافه الى دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٧

و الأموال، أو كان الاستطراق عنه متوقفا على قتال من صدّ عنه، أو دفع مال مجحف اليه زائدا على ما جرت العاده به (١)، أو كان محرما لأحد موجباته لم يكن مستطيعا.

و كذا لو كان الطريق سالما عن كل محذور، لكنه لا يمكنه المسير الأول، لكن ظاهر كلماتهم المفروغيه عنه.

و الأولى التمسك له بما دل على مانعيه العذر الشرعى، و العقلى عن تحقق الاستطاعه، كصحيح الحلبي المتقدم فى الأمر الأول «١»، و نحوه غيره «٢». (١) قال فى الشرائع: و لو كان فى الطريق عدو لا يندفع إلا بمال، قيل:

يسقط الحج، و إن قلّ، و لو قيل: يجب التحمل مع المكنه، كان حسنا «٣».

و فى المعبر: الأقرب إن كان المطلوب مجحفا لم يجب، و إن كان يسيرا و جب بذله «٤»، و عن المنتهى، و التحرير «٥»: موافقه المعبر.

و فى العروه: التفصيل بين المضّر بحاله فلا يجب، و عدمه فيجب «٦».

و الظاهر رجوعه الى ما فى المعبر.

و العمده فى وجه القول الأول:- المحكى عن الشيخ

«٧» و جماعه- انتفاء تخليه السرب.

و فى وجه القول الثانى: كون بذل المال من جمله النفقات المحتاج إليها السفر، فيجب بذلها مع المكنه إن لم يكن بذلها منافيا للاستطاعه المالىه.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٨

لهرم أو مرض و نحوهما (١)، أو لكونه مكلفا شرعا بما لا يمكنه الجمع بينه و بين المسير، كما لو آجر نفسه قبل الاستطاعه لعمل فى أشهر الحج، أو لزياره الحسين عليه السلام فى عرفه، و نحو ذلك، فإن الاستطاعه السريه منتفيه فى جميع ذلك (٢).

لكن لو نذر ذلك العمل المنافى، أو زياره عرفه قبل الاستطاعه (٣)، و فى وجه القول الثالث: جريان قاعده الضرر مع الإجحاف المقتضيه للسقوط، و عدم جريانها فى غيره، فيتعين العمل بعموم الأدله.

و فى وجه الأول ما لا يخفى، لصدق التخليه مع قدره على بذل المال، و كذا ما فى وجه الأخير، فإن أدله وجوب صرف النفقه مخّصه لقاعده الضرر، فيؤخذ بإطلاقه، و لذا نقول: بوجوب الحج على من لا يملك من المال الا قدر نفقته، و ان لزم منه صرف تمام ما يملكه.

نعم، بناء على اعتبار الرجوع الى كفايه يعتبر زيادته على ذلك المقدار.

نعم، لو كان المراد بالمجحف ما يوجب صرفه تلم الاستطاعه، كان التفصيل فى محله، و يكون حينئذ راجعا الى ما فى الشرائع. (١) بلا خلاف ظاهر، و يشهد له النصوص، منها صحيح هشام السابق «١». (٢) قد عرفت الإشكال فى دخول ذلك فى تخليه السرب، و ان كان ظاهر كلماتهم التسالم عليه، و قد عرفت ما يدل عليه من النصوص. (٣) يستفاد حكم هذه المسأله عند الأصحاب من ملاحظه كلماتهم فى الحج المندور، فراجع.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه

[١] الفرق بين النذر والإجاره (١) هو كفايه سلطنه المؤجر على منفعه نفسه عند عقد الإجاره فى صحه تمليكها و تملك المستأجر لها، فلا يبقى مورد لتأثير الاستطاعه، بخلاف النذر فان اشتراطه حدوثا و بقاء برجحان المنذور من حيث نفسه (٢)، و مع الغض عن تعلق النذر به يوجب انحلاله بالاستطاعه.

(منه قدس سره) (١) إذا بنى على كون التكليف بشىء مضادا للحج رافعا للاستطاعه، كان كل من وجوب الحج، و وجوب الوفاء بالنذر مشروطا بعدم الآخر، فلا بد من الترجيح للسابق منهما كما أوضحناه فى شرح العروه فى مبحث القراءه «١»، و لذا كان ظاهر الأصحاب - على ما حكاه فى الدروس فى مبحث الحج المنذور - «٢» تقديم النذر فى الفرض، و انتفاء الاستطاعه، لأن المانع الشرعى كالعقلى.

و لا يظن من المصنف رحمه الله و لا من غيره: تقديم الحج على النذر فيما لو كان النذر متعلقا بالزاد، و الراحله. فلو نذر أن يتصدق براحلته على الفقراء، ثم ملك الزاد، لم يكن مستطاعا بذلك. (٢) المنذور لا يخرج عن كونه راجحا بمجرد مزاحمته للحج، فإن الزياره مستحبه راجحه حتى لمن كان عليه الحج، فلا مجال للإشكال المذكور، مضافا إلى ما عرفت من أن خروجه عن الرجحان يتوقف على تقديم الحج، و هو ممنوع.

و قد ينسب إلى الأستاذ قدس سره التمسك فى المقام بالنصوص المتضمنه: «إذا رأيت خيرا من يمينك فدعها» «٣».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٠

نعم، لو لم يتمكن من المسير لهم أو مرض (١) لا يرجى زواله بحسب العاده (٢) و جبت الاستنابه مع تأخر عذره (٣) عن عام و فيه: عدم ثبوت عموم

اليمين للنذر، و إن ذكر في الجواهر جملة من النصوص مستشهدا بها على ذلك «١» لكنه غير ظاهر، و لذا لم يكن بناء الفقهاء على العمل بالنصوص المذكورة في النذر.

ثم انه لو ثبت ذلك لا- حاه الى التمسك في المقام على تقديم الحجج بهذه التقريبات، لكون الحجج في نفسه أفضل، على ما فرضه الأستاذ.

و الأقرب عدم صحه هذه النسبه. (١) أو مطلق العذر كما في الصحيح «٢». لكن الظاهر عدم بناء الأصحاب على العمل به، لاقتصارهم على ما ذكره في المتن. (٢) العمده فيه الإجماع المحكى عن المنتهى «٣»، لو تم، أما النصوص «٤» فخاليه عن التقييد به، و اشتمال بعضها عليه «٥» غير كاف في تقييد المطلق منها.

اللهم إلا أن يكون منصرف النصوص الاضطرار، و كون النيايه بدلا اضطراريا، و حينئذ يختص بذلك. (٣) قولاً واحداً، كما عن جماعه، و يشهد له جملة من النصوص، على ما ادعى.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣١

الاستطاعه بل مطلقا، على الأحوط (١). لكن يمكن تأتي المناقشه فيها، إما لظهورها في الاستحباب كما في خبر أبي حفص «١»، أو ذلك مضافا الى عدم الظهور في المستطيع كما في خبر القداح «٢»، أو بعدم الظهور في المستطيع كصحاح أبناء عمار، و مسلم، و سنان «٣»، فإن حملها حينئذ على المستطيع ليس بأولى من حمل الأمر على الاستحباب، و لا سيما بقريته غيره، أو بعدم إمكان الالتزام بظاهره، من وجوب استنابه الصروره الذي لا مال له، كما في صحيح الحلبي «٤»، و خبر ابن أبي حمزه «٥»، أو من تعين خصوص نيايه البنت تبرعا، كما في خبر المقنعه «٦».

فالعمده إذن في دعوى الوجوب في الفرض هو الاتفاق

المحكى لو تم، وإن كان الإنصاف يقتضى لزوم الأخذ بما ظاهره الوجوب من النصوص، لعدم وضوح المعارض له فى ذلك. (١) يعنى و لو حدث العذر عام الاستطاعه، كما عن جماعه من القدماء و المتأخرين، و يقتضيه إطلاق النصوص، و حملها على الصورة الاولى لا دليل عليه كحملها على الندب، و روايه القداح- لو تم ظهورها فى الندب- غير ظاهره

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٢

و لو اتفق أنه تقوى أو عوفى من مرضه، على خلاف العاده، فالأقوى وجوب الإعادة مع بقاء الاستطاعه (١).

و لو لم يستنب و مات لزم قضاؤها من أقرب الأماكن، من صلب ماله، على الأحوط.

رابعها: الرجوع الى الكفايه

على أقوى الوجهين فيه.

و ضابط ذلك: أن يكون بحسب حاله و زيّه واجدا بالفعل أو بالقوه لما يكفيه عائده لمثونته و مؤنه عياله (٢). فى المورد. فتأمل جيدا، فإن ذلك مبنى على تماميه دلالة النصوص على حكم الصورة الاولى، أما بناء على تأتى المناقشه فيها، فالأصل فى هذه الصورة يقتضى العدم. (١) كما هو المشهور، بل عن ظاهر التذكرة عدم الخلاف فيه «١»، لكنه خلاف ظاهر نصوص الاستنباه، فان ظهورها فى البدليه لا ينبغى أن ينكر.

اللهم إلا أن يدعى أن البدليه على تقدير بقاء العذر. (٢) كما عن كثير من القدماء، و عن الخلاف: الإجماع عليه «٢».

لكن النصوص الواردة فى تفسير الاستطاعه تنفيه، و الأخبار المستدل بها عليه «٣» قاصره الدلاله، ضعيفه السند، و روايه المقنعه لخبر أبى الربيع «٤» معارضه بروايه الكافى «٥» له.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٣

[مسائل

اشاره

و لاختلافه باختلاف الأشخاص و الأحوال نحرره فى طى مسائل:

الاولى:

لو كان ذا حرفه يفى عائدها بمعيشته اللائقه به، كان ذلك كافيا فى رجوعه إلى الكفايه.

الثانية:

لو لم يكن له صنعه و حرفه، لكنه لا يحتاج في تكسبه اللائق به الى رأس مال، بل يتجر بأموال الناس بمضاربه و نحوها بوجاهته و اعتباره، فهذا- أيضا- كاف كسابقه في الرجوع الى الكفايه.

لكن ما يحتاج إليه هاتان الطائفتان من آلات الصنعه و أسباب التكسب، داخله كلها في المؤمن المتوقف عليها حصول الاستطاعه.

الثالثه:

لو كان تكسبه اللائق به متوقفا على رأس مال يتجر به، توقف استطاعته- حينئذ- على أن يكون له من رأس المال ما يكفيه عائد له لمعيشته بعد رجوعه.

الرابعه:

لو لم يكن له كسب و صنعه أصلا، و كانت معيشته- اللائق به- متوقفه على أن يكون له ضيعه أو عقار يتعيش بخراجها، فهذا- أيضا- كسابقه في توقف استطاعته على العقار أو الضيعه، الوافى خراجها بمعاشه.

الخامسه:

لو صارت النيباه عن الأموات في العبادات عملا له، و تعيش باجرتها، لم يكن هذا من الصنائع الكافيه في الرجوع إلى الكفايه، فضلا عن مثل الحماله و نحوها من الأعمال الخسيسه، فالأحوط- إن لم يكن أقوى- عدم اعتباره إلا إذا كان حرجا، فيقتضيه حينئذ دليل نفى الحرج، و من ذلك يظهر الإشكال في جملة من المسائل المذكوره في كلام المصنف رحمه الله.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٤

المنتهيه في نوعها إلى الضروره.

و كذا لو كان له أصدقاء موسرون يعطونه من الأحماس- مثلا- أو الزكوات قدر الكفايه، أو كان له ولد، أو والد موسر ينفق عليه جميع حوائجه، و نحو ذلك، أو تبرع أجنبي بذلك، و لا يندرج شئ من ذلك في الرجوع الى الكفايه.

نعم، لا يبعد أن يكون يسار الزوج و إنفاقه على زوجته كافيا في ذلك، لكنه لا يخلو عن شوائب الإشكال.

السادسه:

لا يعتبر الرجوع الى الكفايه فى الاستطاعه البذليه (١) و إنما العبره فيها ببذل البازل مؤنه سفره و عياله إلى أن يرجع إليهم، دون شىء آخر، و لو كان واجدا لبعض المؤنه و أكملها البازل ففى الاشتراط به و عدمه وجهان، و الأول أقوى.

السابعه:

ما يحتاج اليه بحسب زيّه و شرفه من الألبسه، و الأمتعه، و أثاث البيت، و الخادم، و فرس الركوب، و الكتب العلميه، اللائقه به، و غير ذلك حتى حلى المرأه الشابه، داخله بأسرها فى المؤمن المتوقف عليها حصول الاستطاعه، و كذا نفس دار السكنى أيضا إذا كان مالكا لها، و لو لم يكن مالكا لها، و لكنه ملك قدر الثمن و دار أمره بين أن يشتريها أو يحجج به، فإن كانت قناعته بدار الإجاره إزراء به و هتكا لشرفه لم يكن مستطيعا، و إلا وجب عليه الحجج على الأقوى (٢).

الثامنه:

لو دار أمره بين أن يحجج بما يجده، أو يتزوج به، فمع شدّه (١) لاختصاص أدلته بالملكيه، فإطلاق ما ورد فى البذليه محكم. (٢) المدار فى ذلك كله على العسر، و الحرج.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٥

حاجته إلى الزواج (١) لم يكن مستطيعا (٢)، و لو لم يقع من تركه فى الحرام على الأقوى (٣).

و لو كان عليه دين، فالظاهر توقف استطاعته على تمكنه من وفائه و إن كان مؤجلا (٤) على الأقوى. (١) بحيث يكون تركه حرجا. (٢) لعموم نفي الحرج، خلافا لجماعه «١»، بناء منهم على عدم معارضه المستحب للواجب، و هو كما ترى! (٣) بل لا يكفى الوقوع فى الحرام إذا لم يكن بالاضطرار إليه، بل لمجرد الشهوه، و ضعف مرتبه العداله. (٤) هذا ظاهر، بناء على اعتبار الرجوع الى كفايه، و كذا بناء على اعتبار القدره الشرعيه، لأن وجوب حفظ المال - مقدمه للوفاء - رافع للقدره على صرفه فى الحج.

و يشكل الحال بناء على غير ذلك، بل اللازم الرجوع الى قواعد التزاحم و ترجيح الأهم، و التخيير مع

التساوى.

هذا مع مطالبه الدائن، أما لو رضى بالتأخير وجب الحج - حتى بناء على اعتبار القدره الشرعيه - إذا لا اقتضاء هنا لوجوب الوفاء ليكون رافعا للاستطاعه، و لعل ما فى الصحيح «٢»: من وجوب الحج على من عليه دين. محمول على ذلك، أو محمول على غير الواجب.

نعم، يظهر من غير واحد من النصوص اعتبار اليسار فى صدق دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٦

نعم، فى الاستطاعه البذليه لا يشترط ذلك (١)، وإن كان حالا مطالبا به، و يمكنه الأداء تدريجا مع عدم المسافره، فضلا عما عدا ذلك على الأقوى (٢).

التاسعه:

لو ملك ما استطاع به لم يجز إتلافه (٣)، ولا - إخراجة عن ملكه مع توقف حجه عليه، بعد أن هل هلال شوال مطلقا، و لا قبله أيضا - لمن حل عليه أو ان الخروج، و لو أتلفه، أو أخرجه عن ملكه لم تجد فى سقوط الفرض عنه فى الصورتين. الاستطاعه، فإن كان التمكن من الوفاء يصدق معه اليسار كفى فى وجوب الحج، و إلا فلا. (١) إذ لا مال له كى يدعى وجوب حفظه. (٢) هذا يتم بناء على أن وجوب الوفاء مشروط باليسر، فلا يجب لأجله التكبس - كما لعل المشهور - أما بناء على وجوب التكبس، فإذا أمكنه ذلك فى مده السفر كان وجوبه مانعا من تحقق الاستطاعه. (٣) الذى يستفاد من الآيه و النصوص الوارده فى عقوبه تارك الحج، و ترك المبادره إلى أدائه فى عام الاستطاعه «١» انه لا يجوز تفويتها، و لا ينافى ذلك كونها شرطا لوجوبه، لأن الوجوب لا يقتضى حفظ شرطه، إذ يمكن أن يكون الشرط فى بقاء الوجوب بقاءها، لا من قبل المكلف.

و الذى يظهر من كلماتهم

أن المدار وقت السفر فيجوز التفويت قبله، و لا يجوز بعده، و هذا التحديد لا يخلو من إشكال لصدق التضييع بتفويتها قبله أيضا، فالمدار ينبغي أن يكون عليه، و لعل المدار فيه إمكان السفر و لو قبل خروج الرفقه.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٧

نعم، لو تلف بآفه سماويه، أو أمر بدفعه فى غرامه قهريه عليه، كما لو جنى خطأ، أو أ تلف مالا لغيره كذلك، سقط عنه الفرض بذلك.

أما قبل أشهر الحجّ و أوان الخروج، ففي جواز الإلتلاف، أو الإخراج عن الملك، و سقوط الفرض بذلك و عدمه، إشكال، و الأحوط احتياطا شديدا تركه.

العاشره:

لو شك فى الاستطاعه الماليه، أو البدليه، أو السرييه، لزمه الفحص على الأقوى (١)، و لو شك فى تضرره بالمسير كفى الخوف المستند إلى المنشأ العقلائى فى سقوط التكليف (٢)، و لو شك فى مانع شرعى آخر فما لم يعلم به لا يوجب سقوطه (٣).

الحاديه عشر:

من استطاع لم يجز أن يحج تطوعا، و لا نائبا (٤)، و يفسد حجّه بذلك (٥). (١) كأن الوجه فيه لزوم المخالفه القطعيه الكثيره، بنحو يعلم لأجله و جوب الاحتياط، فتأمل. (٢) إجماعا ظاهرا، و يساعده بناء العقلاء، و يؤيده الروايات الوارده فى الموارد المتفرقه، لكن الظاهر من الجميع كونه طريقا لا موضوعا، فلو انكشف عدم الضرر انكشف ثبوت الاستطاعه واقعا.

اللهم إلا- أن يكون المنع الظاهرى رافعا للقدره الشرعيه فبناء على اعتبارها فى الاستطاعه ترتفع بارتفاعها. (٣) و إن كانت الاستطاعه مشكوكه حينئذ، للسيره القطعيه على عدم الاعتناء بالشك المذكور. (٤) للزوم ترك الواجب فورا. (٥) على المشهور، بل فى الثانى ادعى الاتفاق عليه، و دليله غير ظاهر،

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٨

..... فإن الأمر بالشىء لا يقتضى النهى عن ضده، و صحيح سعيد «١» و خبر ابن أبى خلف «٢» لا يدلان على البطلان، بل يحتملان الدلاله على الصحه، و لذا ذهب إليها جماعه من مشايخنا المعاصرين.

إليها جماعه من مشايخنا المعاصرين.

نعم، لو كان مفاد اللام فى قوله تعالى (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ). «٣» الآيه، الملك كان مقتضاها ان الحج ملك لله سبحانه، فليس للمكلف صرفه الى غيره، و لا- إيقاع الإجاره عليه، لأنه يصرف فى ما هو لغيره، و لا يجوز الإتيان به تطوعا لأنه تشريع

مبطل.

و ربما يقال: ظهور اللام فى الملك، و

إن كان يقتضيه الجمود على قاعده التركيب، إلا أنه ياباه.

أولاً: النصوص الواردة في تفسير الآيه «٤»، الظاهره فى أن الحج كسائر الواجبات الشرعيه مثل الصوم، و الصلاه المفروضه على العباد.

و ثانياً: أن لازمه وجوب الإتيان به بعنوان الوفاء بالدين، زائدا على قصد التقرب، لأنه على هذا يكون واجبا بوجوبين: أحدهما الوجوب الذاتى، و الآخر الوجوب العرضى، و هو وجوب تسليم كل مال إلى أهله، و هو- كما ترى- مخالفا للسيره، و الإجماع، و النصوص المتعرضه للنيه «٥».

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٣٩

أما الحج المنذور، فان اتحد ما نذره بحجه الإسلام، كما إذا نذرها قبل استطاعته أو بعدها فى ذلك العام صح، و تأكد وجوبها بنذره (١)، و تلزمه الكفاره بتعمد تركها بلا عذر مطلقا (٢)، و يجب تحصيل الاستطاعه- أيضا- مع عدم حصولها فى الصوره الاولى (٣).

و كذا لو نذر قبل استطاعته أن يحج ذلك العام كيف ما اتفق، و لو بنى على عدم وجوبه الذاتى كان اللازم الإتيان به بقصد الأمر البدلى، و فساده أظهر مما قبله، فيتعين حمل الكلام على معنى الغايه، نظير قوله تعالى:

﴿ وَ اتَّمُوا الْحَجَّ وَالْعُمْرَةَ لِلَّهِ ﴾ «١».

هذا، و لكن الإشكال المذكور كما ترى! إذ ما ذكر لا يخالفه نص، و لا سيره، يظهر ذلك بالتأمل.

نعم، يحسن الإشكال: بأن الملكيه إنما تكون مانعه من التصرف لو كان المملوك الفعل بما أنه منفعه خاصه، نظير الأجير الخاص، أما إذا كان عملا فى ذمه المكلف لا مجال للإشكال، لأن الفعل الخارجى لا يتحد مع ما فى الذمه إلا بقصد الأداء، و التطبيق، فمع عدمه لا يكون هو، فلا مانع من التصرف فيه بكل وجه.

و لأجل ذلك نقول: لو

آجر نفسه لصوم يوم معين عن زيد، فصام ذلك اليوم قضاء عن نفسه صح، وكذا لو نذر صوم ذلك اليوم عن زيد، بناء على أن النذر يستوجب جهه وضعيه، أعنى: ملكيه الله سبحانه على الناذر أن يصوم، فلا مانع من أن يصوم عن نفسه و يصح صومه. (١) لاتحاد الموضوعين، فتأمل. (٢) يعنى كفاره حث النذر. (٣) لأنها قيد المنذور، ولأن حجه الإسلام لا تكون من غير المستطيع.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٠

فينطبق مندوره- حينئذ- بعد الاستطاعه على حجه الإسلام و يتداخلان، و لو تركه فى ذلك العام لزمته الكفاره أيضا، كما تقدم.

و لو تغايرا، كما لو نذر أن يحج شكرا لشفاء ابنه، و نحو ذلك، فإن كان نذره بعد حصول الاستطاعه بطل من أصله، و إن كان قبله ففى انحلاله بالاستطاعه، كما تقدم فيما لو نذر ما ينافى الحج أو المسير (١)، أو صحته و تقديم المنذور على حجه الإسلام، و توقف وجوبها على بقاء الاستطاعه إلى القابل (٢)، وجوه، لا- يبعد رجحان الأخير، بناء على ما هو الأقوى من إطلاق ثبوت القضاء فى المنذور (٣).

و أما إذا كان المنذور موسعا لم يجز الإتيان به إلا إذا أتى بحجه الإسلام و احتمال العكس ضعيف غاية.

و كذا لو نذره فوريا ففوريا على الأقوى (٤). (١) كما عن الذخير «١»، و إن كان ظاهر عبارته التوقف. (٢) قد عرفت أنه أوفق بالقواعد، و هو المنسوب الى ظاهر الأصحاب. (٣) العمده فيه أنه مملوك لله تعالى فيجب أداءه كسائر الديون.

نعم، يشكل ذلك فى المنذور الموقت لتعذر قضائه بفوات الوقت.

نعم، الظاهر الإجماع على قضائه لو لم يأت به فى وقته، فهو الدليل

لا غير. (٤) عرفت أن الأوفق بالقواعد لزوم العمل بالندر، و انتفاء الاستطاعه فى عامه.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤١

الثانيه عشر:

لو لم يكن فى بلده مستطيعا، و مضى بتسكع [١]، أو لتجاره و نحوها، ثم حصلت له الاستطاعه قبل إحرامه، و أحرم مستطيعا من الميقات، و أتمه كذلك أجزاءه و كان حجه - حينئذ - حجه الإسلام (١)، و كذا لو كان مستطيعا، جامعا لجميع الشرائط إلى تمام الأعمال، ثم فقد الاستطاعه المائيه، أو السرييه، أو شرطا آخر بعد فراغه على الأقوى (٢)، فالمدار فى شرطيه الاستطاعه و غيرها على اجتماعها (١) كما هو المشهور، و يقتضيه عموم الأدله، و خصوص بعض النصوص «١».

و عن الشهيد الثانى: اعتبار الاستطاعه فى بلاده إلا أن يكون إقامته فى الثانيه على وجه الدوام، أو مع انتقال الفرض كالمجاور بمكه «٢»، و دليله غير ظاهر. (٢) لم يستبعده فى العروه «٣»، و أمضاه بعض المحشين عليها، و مال فى الجواهر الى منعه «٤». و فى بعض حواشى العروه: أنه الأقوى. و ما فى المتن قطع به فى المدارك فى مبحث (ما به يستقر الحج)، بل قال: «و إلا لوجب إعادته الحج مع تلف المال فى الرجوع، أو حصول المرض الذى يشق السفر معه و هو معلوم

[١] حج متسكعا: بلا زاد و راحله. [مجمع البحرين ٤: ٣٤٦].

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٢

..... البطلان.» «١».

و التأمل يقضى بصحه ما ذكر، و لا أظن أحدا من المسلمين احتمال ذلك، كما فى السنين التى وقعت فيها الأخاوييف كالوباء، و الطاعون، و نحوهما من الأمراض التى يبتلى بها الحجاج فى سفرهم، و مثل قتل القرامطه لكثير من

الحجّاج «٢»، و كذا العوارض الشخصيه الوارده على آحاد الحجّاج من أمراض، و غيرها فإن دعوى وجوب الإعاده فى جميع ذلك غير مسموعه، و كأنه لذلك يخرج عما دل على اعتبار الاستطاعه ذهابا، و إيابا، فيكون ذلك من باب أجزاء غير الواجب عنه.

و كأن التحديد بما بعد أفعال الحج، لأنه القدر المتيقن فى الخروج عن إطلاق أدله الشرطيه، التى منها يعلم أن من لم يسافر الى الحج- مع كونه جامعا للشرائط عند زمان السفر- لا يستقرّ الحجّ فى ذمته إلا ببقاء الشرائط إلى زمان يمكن فيه العود، عدا الحياه، و العقل، فيكفى فى استقراره فى الذمه بقاؤها إلى آخر أزمته الأفعال.

هذا، و لا- يبعد أن يقال: إن الشرط الفائت إن دل على اعتباره دليل بالخصوص ففواته قادح فى الإجزاء، و إن كان دليله ما دل على أن العذر مانع من الوجوب، ففواته غير قادح، لاختصاصه بصوره عدم الاقدام.

هذا فى المسأله الاولى، و أما فى المسأله الثانيه:- و هو مما به استقرار الوجوب على تقدير ترك السفر- فالظاهر عدم الفرق بين القسمين المذكورين فى توقف الاستقرار على عدم فوات الشرط. لكن يختص ذلك بصوره العلم بالفوات على تقدير السفر، اما مع عدم العلم فاللازم البناء على الاستقرار ظاهرا عملا بأصالة السلامه، و البقاء.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٣

عند الإحرام، و بقائها إلى الفراغ عنها، على إشكال فى دخول المبيت بمنى فى ليالى التشريق- أيضا- فى ذلك و عدمه، و سيأتى أن الأول أقوى.

نعم، لو مات بعد الإحرام و دخول الحرم أجزاء ذلك عن حجه الإسلام (١).

لكن الأحوط عدم التعدى إلى سائر الشرائط (٢)، فلو زالت استطاعته، أو فقد شرط آخر بعد دخوله

الحرم لم يجز ذلك عن حجه الإسلام، على الأحوط.

و لو أُنْخِرَ المَضَى إلى الحج عن عام الاستطاعه، توقف استقرار الحج، و لزوم القضاء عليه- على كل تقدير- على حياته (٣) جامعاً (١) بلا خلاف ظاهر، و هو القدر المتيقن من النصوص، و لو مات بعد الإحرام قبل دخول الحرم فالمشهور عدم الإجزاء، و عن الخلاف، و السرائر الإجزاء «١». و ملاحظه مجموع النصوص شاهده للأول. (٢) بل هو الأقوى اقتصاراً في نصوص الموت على موردها، و الرجوع في غيره الى عموم أدله الوجوب، الظاهره في تعيين الواجب في الوفاء بالغرض، لا أقل من جريان أصاله عدم السقوط. (٣) قد عرفت أن ذلك يختص بما لو علم بأنه لو سافر مات، أما إذا لم يعلم فاللازم البناء على أصاله السلامه على تقدير السفر. و حينئذ يتحقق الاستقرار ظاهراً لو مات قبل ذلك، و لم يكن قد سافر اعتماداً على الأصل المذكور.

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٤٤

للشرائط كلها إلى اليوم الثاني عشر (١)، لا قبله (٢)، و لا بعده (٣)، على الأقوى. و الله العالم.

و لنقتصر من مهمات مسائل الاستطاعه على هذا اليسير. (١) لعدم اعتبار الحياه بعد ذلك، و لذا لو علم أنه يموت حينئذ وجب عليه السفر إلى الحج، و كذا الحال في العقل كما أشرنا إليه آنفاً، كما أشرنا- أيضاً- إلى أن بقيه الشرائط يعتبر بقاؤها إلى زمان يمكن فيه العود، عملاً بأدله الشرطيه.

نعم، على تقدير الموت لا يعتبر بقاء الشرائط، لعدم كونها شرائط حينئذ، و على هذا، لا يحسن جعل الشرائط غير الحياه، و العقل، في سياقهما. (٢) و هو مضى زمان من يوم النحر يمكن فيه الطوفان، و

السعى، كما عن المسالك، و غيرها»

، و وجهه الاقتصار على خصوص الأركان.

و فيه: أن الأصل فى الجزء الركئيه، و سقوط واجبات الحج الزائده على الأركان فى غير المقام لا يقتضى سقوطها فى المقام. (٣) لعدم الدليل على شرطيه الحياه حينئذ، كما عرفت.

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٤٥

المبحث الثالث فى الحج النبائى

اشاره

و فيه مسائل:

الاولى [فى صحه النبائه]:

تصح النبائه فى الحج المندوب عن الحى و الميت (١)، و تصح فى الواجب عن الميت (٢)، و عن الحى - أيضا - إذا كان المعتاد فى مثله هو عدم التمكن من الإتيان به فى مده حياته، لهرم، أو مرض لا يرجى زواله، كما تقدم (٣).

و لا فرق فى صحه النبائه فى ما ذكر بين أن تكون بالاستنابه، أو التبرع (٤)، و لا فى الاستنابه بين أن تكون بالإجاره أو الجعاله، و إن كان (١) إجماعا، و نصوصا «١» (٢) إجماعا، و نصوصا «٢». (٣) فى مسأله اعتبار تخليه السرب. (٤) استشكل فيه بعض «٣»، لكنه ضعيف.

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٤٦

بينهما فرق فى اشتغال ذمه النائب بما على المنوب عنه فى الإجاره دون الجعاله. و لكن لا تفرغ ذمته إلا إذا أتى به النائب على كل تقدير.

الثانيه [الأمر المعبره فى النائب]:

اشاره

يعتبر فى النائب أمور:

الأول و الثانى: البلوغ، و العقل

، فلا يصح استنابه الصبى، و المجنون (١) و لا تفرغ ذمه المنوب عنه بتبرعهما، إلا فى المجنون الأدوارى الوافى دور إفاقتة بجميع

الأعمال، فيصح تبرعه حينئذ، بل و استنابته أيضا (٢) مع الاطمئنان بذلك (٣).

الثالث: الإيمان؛

فلا تصح استنابه غير المؤمن (٤)، و لا نيابته، كما (١) إجماعا فيه، و فى الصبى غير المميّز لانتفاء القصد، أما الصبى المميّز ففيه خلاف.

و لأجل أن الظاهر كون عبادته شرعيه، فالظاهر صحه نيابته، لإطلاق النصوص الواردة فى النائب الشامله له. و ذكر الرجل فى بعضها «١» غير قادح لوروده مورد الغالب، و لذا تجوز نيابه المرأه. (٢) لانتفاء المانع. (٣) أو لا- مع الاطمئنان إذا تحققت النيابه فى الحج واقعا، و لو من باب الاتفاق. (٤) تطبيق ذلك على القواعد مشكل.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٧

لا يجوز الاستنابه لغير المسلم، و لا نيابه عنه (١).

الرابع: معرفته بأفعال الحج، و أحكامه

، و إن كان بإرشاد معلم عارف- كما سيأتى فى الأصيل-، و يكفى فى جواز استنابته الوثوق بأنه (١) أما المسلم المخالف فالمشهور ظاهرا عدم جواز النيابه عنه، لأنه بحكم الكافر فى الآخره.

و عن جماعه، منهم المحقق فى المعتبر، و الشهيد فى الدروس - على ما حكى - جوازها عن غير الناصب مطلقا، لإسلامه، و صحه عباداته، و لذا لا يعيدها لو استبصر «١».

و فى الشرائع «٢»، و عن المقنعه «٣»، و غيرهما «٤» جوازه فى خصوص أب النائب، لمصحح وهب «٥» و غيره «٦».

لكن مقتضاهما الجواز فى الناصب، الذى لا يقول به أحد، لأنه كافر، مع أن الثانى لا يختص بالأب، فرغ اليد عنهما متعين.

و أما القول الأول فضعفه ظاهر مما دل على عدم صحه عبادات غير المؤمن، لأن الشرط فى العباديه الصلاحيه للتقرب، على ما يظهر من الفتاوى و بعض النصوص.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٨

يؤدى الأعمال صحيحه (١)، و إن لم يكن عدلا، على الأقوى (٢).

الخامس: عدم اشتغال ذمته بحج واجب عليه فى ذلك العام

باستطاعه، أو نذر، أو إجاره، و نحو ذلك (٣)، فلو نوى غير ما عليه أو آجر (٤) له نفسه بطل حجه و إجارته (٥)، على إشكال

فيما لو آجر نفسه لحج في ذمته بلا قيد المباشره (٤).

بل لو لم تكن ذمته مشغوله بحج أصلا، لكن آجر نفسه للمسير مع من يريد الحج للخدمه، لم يجر أن يؤجر نفسه لحجه بلديه، و لا (١) الذي تقتضيه القاعده اعتبار العلم أو الوثوق بالأداء، فإذا أحرز و شك في صحه المؤدى، فالمرجع أصاله الصحه الجاربه و لو مع الشك أو الظن بالعدم، فلا يعتبر الوثوق بالصحه، و إلا أشكل الأمر في أغلب الموارد. (٢) للإطلاق، و عن

جمع اعتبارها «١»، بل نسب إلى المتأخرين، لوجوه ضعفه. (٣) كما تقدم في المسألة الحادية عشر. (٤) معطوف على قوله: «نوى» لا- على قوله: «عليه». (٥) لعدم قدره على العمل، و قدره عليه شرط في صحه الإجاره. (٦) بل الظاهر صحه الإجاره حينئذ، لعدم المزاحمه بينها وبين الواجب، فلا عجز عن التسليم، كما كان في الفرض الأول، و احتمال اعتبار قدره على العمل مباشره في صحه الإجاره على العمل مطلقا لا دليل عليه، بل هو خلاف عموم الصحه، و وجوب الوفاء بالعقود.

و كذا إذا كان الحج الذى فى ذمته بإجاره لا بقيد المباشره، فإنه تصح منه النيابة و تصح الإجاره عليها، و لعله مراد المصنف.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٩

ميقاتيّه (١)، و لو تبرّع بها لم تبرأ ذمه المنوب عنه (٢).

نعم، لو آجر نفسه أولا للنيابه، جاز أن يؤجرها بعد ذلك للخدمه (٣)، بل لو آجر نفسه أولا لنفس الخدمه، بلا تقيدها بمباشره نفسه، و لا بمسيره بحيث يصلح لأن يستنوب فيها (٤)، صح أن يستأجر - حينئذ - لكل من الحجه البلديه و الميقاتيه.

السادس: تمكنه مما على المنوب عنه

من حج التمتع مثلا، أو القران، أو الأفراد، فلا يجوز أن يستناب من علم عدم تمكنه من طواف العمره قبل دخول وقت الوقوف لحج التمتع، كما لو أريد الاستنابه من (١) لأن السير صار مستحقا للغير، فلا سلطنه له عليه، كى يصح أن يجعله من العمل الذى هو موضوع الإجاره الثانيه، فإن الحجه البلديه، و الميقاتيه جزؤها السير المستحق عليه بالإجاره السابقه.

و الوجه فى جزئيه لها فى البلديه ظاهر، و أما فى الميقاتيه فقد يشكل: بأن الحج ليس إلا- عباره عن الأعمال المخصوصه كالإحرام، و الوقوفين، و

الطواف، و السعى، و غيرها، و ليس منها السير، بل جزم بذلك جماعه كثيره من المحققين «١».

و فيه: أن ظاهر قوله تعالى (حِجُّ الْبَيْتِ) «٢» قصد البيت، و السير إليه، فيكون السير من الميقات جزءا من الحج الواجب. (٢) لأنه تبرع بمال الغير. (٣) لاختلاف موضوع الإجاريتين، و كذا الحال فى الفرض الآتى. (٤) أما لو لم يصلح لذلك لاستجاره للخدمه مباشره، فقد وجب عليه دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٥٠

الميقات، و كان الوقت ضيقا لا يسع الطواف، أو كانت المرأه التى يراد استنابتها حائضا، و علم أنها لا تطهر قبل وقت الوقوف، و نحو ذلك.

نعم، لو استأجر من البلد، أو الميقات فى سعه الوقت من كان يتمكن منه، ثم اتفق العجز عنه لضيق الوقت، أو مفاجاه الحيض، و نحو ذلك و انقلب حجه إفرادا فهذا لا بأس به (١)، و لا يقدر مغايرته لما فى ذمه المنوب عنه فى براءته بذلك، لأن ما فى ذمته قابل بنفسه لهذا التبدل بعينه (٢). المسير مقدمه، فيمتنع أخذ الأجره عليه، لما اشتهر من امتناع أخذ الأجره على الواجبات.

لكن لما لم تتم الكليه المذكوره، فلا مانع من صحه الإجاره للحج بعد الإجاره للخدمه مباشره، فتأمل. (١) كما يقتضيه إطلاق نصوص الانقلاب، و ما فى العروه من دعوى:

الانصراف الى من كان حجه عن نفسه «١»، ممنوعه كما يظهر من ملاحظه نظائره، و حينئذ لا مجال للإشكال فى الإجزاء عن المنوب عنه، فإن الأجزاء لازم للإطلاق المذكور.

و ما فى العروه: من عدم الإجزاء على تقدير الانقلاب «٢»، غير ظاهر، و كذا الحال فى بقيه الأبدال الاضطراريه. (٢) هذا لا يجدى لو لم يكن إطلاق يشمل النائب،

فإن أدله النيباه- وإن كانت مطلقه- لكنها لا تصلح لتشريع العمل المنوب فيه، بل يرجع إليها بعد الفراغ عن مشروعيتها، فإذا فرض اختصاص تشريع البدل بصورة عجز المنوب عنه لا غير، لم تجد في مشروعيه البدل.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٥١

و يطرد ذلك بالنسبه إلى العجز عن جميع المناسك، فلا يجوز استئجار العاجز عن الوقوف الواجب بالمشعر فيما بين الطلوعين من يوم النحر.

ولا بأس بعجزه الطارئ وقت الوقوف، و يجزى عن المنوب عنه، و يكون كعجز نفسه و نحو ذلك.

اما استئجار من يعلم أن وظيفته الجبيره، أو التيمم، للطواف الواجب، و نحو ذلك، فالأقرب جوازه (١) و إن كان الأولى- بل الأحوط- استنابه المتمكن من الطهاره التامه و إن طراه العجز بعد ذلك.

الثالثه [وجوب المبادره إلى الاستنابه عن مات و ذمته مشغوله بحج واجب :

تجب المبادره إلى الاستنابه عن مات و ذمته مشغوله بحج واجب (٢)، أو عمره كذلك، بالنذر (٣)، نعم، لو كان مفادها تنزِيل عجز النائب منزله عجز المنوب عنه كفت في صحه البدل، لكنها غير وافية بذلك. فتأمل جيدا. (١) لما سبق من إطلاق أدله البدليه. نعم، قد يشكل ذلك فيما لو كان البدل مشرعا بأدله البدليه العامه، فإن الاضطرار المأخوذ شرطا فيه لا يتحقق مع إمكان استنابه الكامل غير المضطر، و إنما يتحقق بانحصار الاستنابه بالناقص المضطر. (٢) قد عرفت ان الاشتغال يتحقق بالتمكن من الأداء و هو في النذر و الاستطاعه سواء. (٣) على المشهور شهره عظيمه، و إن تنظر فيه في المدارك «١»، و غيرها، للأصل، و عدم الدليل على وجوب القضاء، و كون الحج من الواجبات الدينيه لا

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٥٢

..... كسائر العبادات غير ظاهر، و إن

ذكره في الجواهر «١».

و مثله ما قيل: من أن النذر يستدعى ملك الله سبحانه للمنذور، فيكون الحج المنذور مملوكا له سبحانه، فيجب أدائه، كما لو ملك عليه إنسان عملا بالشرط.

فان ذلك- و إن سلم- لكن في غير المقام، لأن الحج المنذور ما كان بالمباشرة، و بالموت يتعذر ذلك فيسقط لتعذره، فالعمده في القضاء ظهور الاتفاق عليه، و في المدارك: انه مقطوع به في كلام الأصحاب «٢». و لا فرق عندهم بين الموقت و المطلق، و لا بين ظهور المباشرة من التقييد بها و من نسبة الفعل اليه.

و هل يجب من أصل المال- كما هو المنسوب إلى الأكثر، كغيره من الديون- أو من الثلث- كما عن جماعه، لصحیح ضريس «٣» و ابن أبي يعفور «٤» الواردين في من نذر الإحجاج و مات قبل الوفاء- قولان، أقواهما الأول، لإعراض الأصحاب عن الصحيحين في موردتهما، و معارضتهما بالصحيح عن مسمع «٥»، فتأمل.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٥٣

أو الاستطاعه (١) في أول أزمه إمكانها (٢)، و هو الأحوط فيما إذا أوصى بأحدهما، أو بهما (٣)، مع تمكن الوصى، أو الوارث من المسارعه إليها، و يجب تعيين ما في ذمته (٤)، أو أوصى به من أنواع الحج، و كونه تمتعا، أو إفرادا، أو قرانا.

و لا يجوز للنائب أن يعدل عما عيّنه (٥)، على إشكال فيما إذا أوصى بحج مندوب إفرادا و اتفق اندراجه في ما يكون العدول إلى التمتع أفضل للأصيل (٦)، بل لا يخلو جواز العدول في هذه الصورة عن وجه قوى (٧). (١) إجماعا و نصوصا «١». (٢) أما في النذر فلو جوب إيصال الحق إلى أهله، على ما عرفت من مفاد النذر، و أما

فى الاستطاعه فلاستصحاب وجوب المبادره، فتأمل. (٣) لاحتمال انصراف الوصيه إلى ذلك. (٤) يعنى على المستنيب. (٥) فإنه لو عدل عنه كان أداء لما لم يكن فى الذمه. (٦) كذى المنزلين المتساويين، و الحجج المندوب و المندور المطلق، كما يأتى إن شاء الله. (٧) كما عن جماعه، لروايه أبى بصير «٢»، لكن نزلها بعضهم على صوره

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٥٤

و كيف كان، فإن لم يوص ياخراج ما فى الذمه لزم إخراج من أقرب المواقيت (١) من صلب ماله (٢)، مقدا على الوصايا و الميراث كسائر ديونه. العلم برضا المستأجر، جمعا بينها و بين خبر آخر مانع من العدول «١»، و لعل الأولى الجمع بينهما: بحمل الأول على صوره مشروعيه التمتع، و الآخر على غيره. (١) كما هو المشهور، لأن السير الى الميقات ليس جزءا و لا شرطا، فلا موجب لقضائه، و الأصل البراءة.

و عن النهايه، و السرائر: الوجوب من البلد «٢»، و اعترف غير واحد بعدم الوقوف على نص فيه «٣»، لكن عن السرائر: دعوى تواتر الاخبار به «٤»، و كأنه يريد ما ورد فى الوصيه «٥»، لكن استفاده المقام منها غير ظاهره. (٢) بلا خلاف و النصوص به شاهده «٦». هذا فى حجه الإسلام، أما حج دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٥٥

أما إذا أوصى بها، فإن عينها ميقاتيه كان الحكم كما تقدم (١)، و إن عينها بلديه و سكت عن الأجره، فالقدر المتوقف عليه إخراجها من الميقات يؤخذ من صلب المال (٢) و الزائد من الثلث (٣)، فان وسعها من البلد وجب إخراجها منه، و إلا فمن حيث يسعه، و كذا لو أوصى بها و

لم يتعرض لشيء من الأمرين على الأقوى (٤).

لكن لو لم يوص بالثلث و كان التفاوت بين الأجرتين تفويتا على الورثه، فالأحوط أن يحتسبه الكبار على أنفسهم.

و المدار فى ذلك على إخراجها من بلد الموت و إن كان غير النذر فقد عرفت الخلاف فيه. (١) يعنى تخرج من أصل المال، كما هو كذلك لو لم يوص. (٢) على ما سبق. (٣) لأنه وجب بالوصيه. (٤) كما فى صحيح البيزنطى عن محمد بن عبد الله «١»، لكن يعارضه خبر زكريا ابن آدم «٢»، و لعل الجمع العرفى بينهما يقتضى العمل بإطلاق الثانى، و حمل الأول على صورته تعيين مقدار من المال للحج، كما هو مورد أكثر نصوص الوصيه، بل لعل ظاهره ذلك فى نفسه، و عليه فالواجب فى الوصيه الميقاتيه، إلّا أن يعين البلديه، أو يعين مالا لها، فيجب ما يسعه المال.

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٥٦

وطنه (١)، و يجوز استنابه المتعددين (٢)، بأن يستأجر نائباً إلى النجف الأشرف - مثلاً - و منه الى المدينه المنوره، ثم منها إلى مكه المعظمه، لكن الأحوط - حينئذ - ترتيبهم فى المسير.

و لو كان عليه دين مستغرق سقطت الوصيه بالبلديه (٣)، و كانت (١) كما عن المدارك حاكيا عن السرائر «١» و يشير اليه خبر زكريا بن آدم «٢»، بل هو ظاهر خبر العده المروى عن مسائل الرجال «٣» و لا ينافيه ذكر المنزل فى خبر محمد بن عبد الله «٤» لإمكان حمله على بلد الموت.

فما فى الجواهر «٥»: من كون المراد منه الوطن للخبر المذكور، و لأنه المنساق من النص و الفتوى، ضعيف. (٢) لا يخلو من نظر، لأن السير من غير الحاج ليس مقدمه للحج، و ليس

من الانقياد في شيء، فلا مجال للاستنابه فيه، وليس الإشكال المذكور مبنيًا على المقدمه الموصله، لأن فرض الكلام صورته تحقق الحجج فالإيصال حاصل على كل حال، بل هو مبني على نفى المقدميه المستتبعه لأثر يصح فيه قصد النيابة. (٣) لأن الوصيه بعد الدين، كما في النصوص «٦».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٥٧

أجره الميقاتيه - حينئذ - كسائر ديونه، و يوزع تركته (١) على الكل بنسبه واحده (٢).

و لو ضاق النصيب - أو كل التركه عند انتفاء الدين - عن استئجار الحج و العمره معا، و كان وافيا بأحدهما، فإن كان غرض الميت هو حج القران أو الأفراد و جب الاستئجار لما يفى به ذلك المال، بتقديم الحج - مع إمكانه - على العمره (٣)، و يسقط ما تعذر منهما، و أما إذا كان فرضه حج التمتع، ففي جواز التفكيك بينهما - حينئذ - لتعذر الجمع، و كذا في تقديم الحج على العمره، أو العكس على فرض (١) كما نسب إلى الأصحاب في الحدائق «١»، بل الظاهر اتفاهم عليه.

نعم، في روايه معاويه بن عمار في من ترك ثلاثمائة درهم و عليه دين سبعمائه درهم و أوصى أن يحج عنه: «أنه يحج عنه من أقرب الأماكن، و يجعل ما بقى في الزكاه» «٢». و مال في الحدائق إلى العمل بها، و تقديم الحج على الدين «٣».

و فيه: أنها موهونه بالإعراض، مع أنها في خصوص الزكاه، و غير ظاهره في الحج الواجب. (٢) لأنه دين كما في النص «٤»، فيكون كغيره من الديون. (٣) لأنه أهم، أو محتمل الأهميه، فيتقدم على الآخر عقلا.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٥٨

جوازه، إشكال (١).

و لو لم يكن ذلك النصيب أو كل التركه

وافيا بحج ولا عمره وزع في الصورة الأولى على الديان، وفي الثانية على الورثة (٢).

نعم، لو أوصى بحج مندوب، ولم يكن ما عينه له أو الثلث كله وافيا بأجرته صرف في وجوه البر، ولا يردّ على الورثة (٣)، و الفرق ظاهر.

الرابعة: لو كانت الإجاره واقعه على عمل كلى في ذمه الأجير

، بلا (١) لعدم الدليل على مشروعيه حج التمتع بدون عمرته و بالعكس، لأنهما عمل واحد، ولا دليل في المقام على قاعده الميسور، فيشكل لذلك التفكيك.

لكن على تقدير جوازه لم يبعد وجوب تقديم الحج لأهميته، أو احتمال أهميته. و سيأتى في شرائط حج التمتع ما له نفع في المقام. (٢) لسقوط الحج عند المزاحمه للدين، أو الإيرث بالتعذر، فيصرف المال في أحدهما عملا بمقتضاه. (٣) كما هو المشهور، و كأنه لأن الظاهر من الوصيه تعدد المطلوب، و لروايه على بن مزيد «١» الواردة في الفرض، و إن لم يصرح فيها بكون الحج مندوبا. و لما ورد في الوصى إذا نسي الموصى به «٢». و ما ورد في من أوصى بعق دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٥٩

دخل لمباشرته له، جازت له الاستنابه مطلقا (١)، و لا تنفسخ بموته، و لا بتعذر مسيره، و يجب عليه أو على وارثه ان يستنيب من يحج عن المنوب عنه (٢).

و مع عدم التنصيص بإلغاء قيد المباشره في متن العقد، فمقتضى إطلاقه في الاستئجار- للحج و نحوه- هو مباشره شخص الأجير له، و يكون متعلق الإجاره عند الإطلاق- أيضا- هو عمل نفسه.

فلو مات أو تعذر عليه المسير قبل ان يتلبس بشىء منه انفسخت الإجاره من أصلها (٣)، و لو اتفق ذلك بعد أن تلبس به قبل رقبه مؤمنه فتعذرت «١». و

غير ذلك.

و ما عن المدارك «٢» رجوعه ميراثا لبطلان الوصيه بالتعذر، ضعيف لما عرفت من كون الغالب كون المقام من باب تعدد المطلوب.

نعم، إذا ظهر من بعض القرائن كون الوصيه بنحو وحده المطلوب كان ما ذكره في المدارك في محله.

و نحوه ما عن جامع المقاصد «٣» إذا كان قصور المال من أول الأمر- يعنى حال الوصيه- لا أنه طراً بعد ذلك، بل هو أضعف. (١) لقاعده السلطنه. (٢) إن كان له ميراث يسع ذلك. (٣) لتعذر النفقه المقصوده بالإجاره.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٦٠

الإحرام و دخول الحرم انفسخ من ذلك الحين، و له من الأجره قدر ما قطع من الطريق بالنسبه إلى المسمى، على الأقوى (١).

و لو مات بعد الإحرام و دخول الحرم (٢) برئت ذمه المنوب عنه بذلك، و كان كمن حجّ تاماً (٣)، و استحق تمام الأجره، (١) إذا كان قطع الطريق ملحوظاً موضوعاً للإجاره، أما إذا كان موضوع الإجاره إفراغ ذمه المنوب عنه لا غير، فليس له حينئذ من الأجره شىء.

هذا، و يكفى فى كون الطريق ملحوظاً موضوعاً كون الإجاره الحججه البلديه، و لو كان الموضوع الحج فالظاهر الميقاتيه، و يكون الطريق مقدمه للعمل لا جزءاً منه، إلا أن يكون هناك انصراف معتد به، كما هو كذلك فى زماننا، و على ذلك ينزل ما عن جماعه من القدماء «١» من التوزيع مع الإطلاق، خلافاً للمشهور ظاهراً من عدم التوزيع معه. (٢) أما لو مات قبلهما لم يجز إجماعاً بقسميه، كما فى الجواهر «٢»، و فى الحدائق: اختيار الأجزاء إذا لم يمكن استعادته الأجره «٣»، لبعض النصوص القاصره الدلاله أو السند «٤». (٣) إجماعاً محققاً، كما فى المستند

«٥»، وبقسميه كما في الجواهر «٦»،

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٦١

على الأقوى (١).

و لو صدّ انفسخت الإجاره (٢)، من حينه (٣)، اما إذا حصر فستعرف حكمه.

هذا، إذا استؤجر للإتيان بما في ذمه المنوب عنه من حجه الإسلام أو المنذور ببلديه أو ميقاتيه، أما إذا آجر نفسه لنفس الإحرام من الميقات إلى آخر رمى الجمار في اليوم الثاني عشر، أو الثالث عشر على وجه لا يتأدى بما إذا مات بعد الإحرام و دخول الحرم، لم يستحق ويشهد له جملة من النصوص، منها مصحح إسحاق «١» المؤيد أو المعتضد بما ورد من أجزاء الحج إذا مات- حينئذ- و كان حاجًا عن نفسه «٢»، بل إطلاق الأول يقتضى الأجزاء إذا مات بعد الإحرام قبل دخول الحرم، و لا مانع من العمل به إلا أن يكون إجماع على عدم الفصل بين الأصيل و النائب، لكنه غير ثابت، بل ثابت العدم. بل قيل: خلاف الخلاف و السرائر هنا، لا في الأصيل «٣». فتأمل جيدا. (١) بلا إشكال إذا كان موضوع الإجاره تفرغ ذمه المنوب عنه، كما لعل مقتضى الإطلاق. (٢) لانكشاف عدم المنفعة. (٣) كما هو مقتضى القاعده.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٦٢

الأجره إلّا بإتيانه بتمام الأعمال (١).

لكن لا يخلو صحه الإجاره بهذا الوجه عن نظر و إشكال (٢).

و الله العالم بحقيقه أحكامه.

و لنقتصر من أحكام النيابة- أيضا- بذلك. (١) ظاهر محكى المسالك و غيره: أن هذا- و إن كان مقتضى الأصل- إلا أن اتفاق الأصحاب على استحقاق تمام الأجره، موجب للخروج عنه «١». (٢) ظاهر كلماتهم المفروغيه عن صحه الإجاره على الوجه المذكور، و كأن وجه الإشكال عدم الغرض

العقلاني من الفعل المذكور من غير جهة براءه الذمه.

و فيه: أن احتمال ترتب الأثر الكامل على الفعل التام كاف في الصحة.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٦٣

المبحث الرابع [انقسام الحج باعتبار أنواعه

إشاره

ينقسم الحج باعتبار أنواعه إلى تمتع، وقران، و إفراد.

أما حج التمتع

إشاره

فهو فرض من بعد عن مكّه المعظمه (١)، من كل جانب بثمانيه و أربعين ميلا (٢) فما زاد. (١) بلا خلاف و إشكال، بل إجماعا، كتابا، و سنه «١». (٢) كما نسب إلى الأكثر تاره، و إلى المشهور اخرى، و يشهد له صريح صحيح زراره «٢»، المعتضد بجمله من النصوص.

و قيل «٣»: اثنا عشر ميلا. اقتصارا على القدر المتيقن في الخروج عن عموم و جوب التمتع، و لموافقته للتحديد بالحضور في الآيه الشريفه»

، المراد منه دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٦٤

و صورته على الإجمال: أن يحرم من الميقات بالعمره إلى الحج، ثم يدخل مكه فيطوف بالبيت سبعا، و يصلى ركعتي الطواف في المقام، ثم يسعى بين الصفا و المروه سبعا، و لو أتى بطواف النساء- أيضا- برجاء المطلوبيه كان حسنا، و إن كان الأصح عدم وجوبه (١)، ثم يقصر بأن يقلم شيئا من أظفاره، أو يأخذ شيئا من شعره، فيحل له حينئذ جميع ما حرم عليه بالإحرام.

ثم ينشئ بعد ذلك إحراما للحج من مكه يوم الترويه على الحضور العرفي، و كذا لو أريد منه الشرعي - أعنى: ما يقابل السفر- لأن مسافه التقصير أربعه فراسخ، أو حمل الصحيح الأول على التوزيع على الجهات الأربع.

و الجميع كما ترى! فالأول أقوى.

و في صحيح حريز: التحديد بثمانيه عشر ميلا «١»، و لم يظهر به عامل. (١) كما هو المعروف للنصوص الداله عليه «٢». و نسب القول بالوجوب الى بعض «٣»، و يشهد له خبر المروزي «٤»، لكنه ضعيف، مهجور، لا يصلح لمعارضه نصوص النفي.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٦٥

هو إدراك الوقوف بعرفه، ثم يمضى الى عرفات يوم التاسع فيقف بها من الزوال إلى المغرب، ثم يفيض الى المشعر فيقف به من فجر يوم العيد إلى طلوع الشمس، ثم يتوجه إلى منى فيرمى أولا جمرة العقبة، ثم يذبح أو ينحر هديه، ثم يحلق، أو يقلم من أظفاره، أو يأخذ من شعره، أو يمر موسى على رأسه إن لم يكن عليه الشعر، فيحل له حينئذ جميع ما حرم عليه بإحرامه إلا الطيب و النساء، و إن حرم عليه الصيد- أيضا- لكونه فى الحرم لا من جهة إحرامه.

و إذا فرغ عن ذلك، فالأفضل أن يرجع إلى مكة ليومه، و إنما فمن الغد، و الأ-حوط أن لا- يتأخر عنه، فيطوف طواف الحج، و يصلى ركعتيه فى المقام، ثم يسعى بين الصفا و المروه- كما مرّ- فيحل له الطيب، فإذا طاف طواف النساء و صلى ركعتيه حلت هى- أيضا- له.

و يجب الرجوع قبل الغروب، أو متى فرغ عن نسكه و لو بعد ثلث الليل إلى منى، لبقية مناسكها (١) و هى: المبيت بها ليلى التشريق بالتفصيل الآتى بيانه، و رمى الجمار الثلاث فى أيامها.

و تفرغ ذمته عن حجه الإسلام بذلك.

فهذه صورته حج التمتع، و شروطه أربعة: (١) بلا خلاف ظاهر، للنصوص الداله على جواز البقاء فى مكة مشغلا بالعباده، لكنه لا تحديد فيها بالثلث، بل فيها ما هو صريح فى جواز البقاء إلى الصبح مشغولا بالطاعة لله سبحانه. و سيأتى التعرض لذلك فى محله «١».

[شروط حج التمتع

الأول: النيه

(١)، و يكفى فيها أن يكون عند إحرامه من الميقات ناويا لحج التمتع إما تفصيلا أو إجمالا بأن يكون ناويا للإتيان به على طبق ما فى رساله التى بيده، أو يتعلمه تدريجا من

المعلم الذى يقطع بصحة تعليمه، و نحو ذلك. و لا يجب أن ينويه بهذا التفصيل و إن كان أولى.

الثانى: وقوعه فى أشهر الحج

(٢)، و هى شوال، و ذو القعدة، و ذو الحجه (٣). (١) لأن الحج من العبادات إجماعا، و يساعده ارتكاز المشرع، فلا بد فيه من النيه التى هى قوام العباديه. (٢) إجماعا بقسميه كما فى الجواهر «١»، و يشهد به جملة من النصوص، كصحيح عمر بن يزيد: «ليس يكون متعه إلا فى أشهر الحج» «٢»، و نحوه غيره «٣». (٣) كما فى صحيحى معاويه بن عمار «٤»، و زرار «٥» و غيرهما.

و قيل: غير ذلك «٦». و النزاع لفظى كما ذكره الفضلان، و غيرهما «٧»، كما

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٦٧

الثالث: وقوع الحج و العمره فى عام واحد (١)

الرابع: إنشاء إحرام الحج من مكه المعظمه (٢)

، و لو تعدّر الإحرام يظهر من ملاحظه ما يأتى فى توقيت الأعمال. (١) بلا خلاف كما عن المدارك «١»، و غيرهما. و النصوص الداله عليه لا تخلو عن قصور - كما عن كاشف اللثام «٢» - إذ هى إنما تضمنت أن عمره التمتع مربوطه بالحج، أو داخله فيه، أو موصوله به، أو أنه ليس للمعتمر أن يخرج حتى يقضى الحج أو نحو ذلك مما يرجع إلى جزئيه العمره من الحج، و هو غير لازم لما ذكر، و لا ملزوم.

و مثله فى الإشكال الاستدلال بما دل من النصوص على ذهاب المتعه بزوال الشمس يوم الترويه، أو عرفه، أو غروبها، فان الظاهر منها عدم إمكان حج التمتع حينئذ، فلاحظ. (٢) إجماعا، كما قيل، بل حكى عن جماعه «٣»، و النصوص و إن كانت غير وافية به، فإن أكثرها تضمن المسجد «٤»، و لا إشكال فى عدم وجوبه، و فى بعضها التخيير بين المسجد، و الطريق، و الرحل «٥»، و هو أيضا غير واجب.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٦٨

من مكه

أحرم مما يتمكن منه (١).

و لو أحرم من غيرها جهلا، أو نسيانا وجب العود إليها (٢)، و تجديده لو أمكن، و إلّا أحرم من مكانه.

و لو تعمد الإحرام من غيرها بطل إحرامه، و لو لم يتداركه بالعود، و التجديد بطل حجه.

و زاد بعض شرطاً خامساً، و هو أن يكون مجموع العمره و الحج من واحد عن واحد (٣)، فلا يجوز أن يستأجر اثنان عن واحد، أحدهما فالعمده الإجماع، و الإفقى بعضها: ان أبا الحسن عليه السلام أحرم بالحج من ذات عرق «١». (١) بلا إشكال ظاهر، و يشهد له ما ورد في من نسي الإحرام للحج فذكر و هو في عرفات: أنه يحرم فيها «٢». (٢) بلا خلاف ظاهر، و يقتضيه وجوب تحصيل الشرط. (٣) حكى ذلك عن بعض الشافعية «٣»، و دليله غير ظاهر، و الارتكاز العرفي على خلافه، كما قيل، و كذا خبر ابن مسلم الوارد في التمتع عن نفسه و الحج عن أبيه «٤».

و الإنصاف هو: أن مقتضى ارتباط الحج و العمره عدم صحه التعبد بأحدهما بدون الآخر، فلا تمكن النيابة فيهما عن اثنين.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٦٩

لعمرته و الآخر لحجه، و لا أن يتبرع بالعمره عن أحد الشخصين، و بالحج عن الآخر، و هو الأحوط.

نعم، لو تعدد الحج على النائب بعد تمام العمره صح الاستئجار للحج على الظاهر (١).

و أما حج الأفراد، و القرآن:

فمن كان منزله أقرب إلى مكة مما تقدم تخير بينهما، و أيهما أتى به فهو فرضه (٢). و أما نيابه الاثنين فيهما عن واحد، فلا يصلح ذلك للمنع عنها.

نعم، يقتضيه أصاله عدم مشروعيه النيابة، لكن الكلام هنا بعد البناء على أصاله المشروعيه، كما يقتضيه بناء العقلاء

من دون ممانع ظاهر، فلا- ممانع من أن يستأجر اثنان عن واحد فيهما، بل الارتباطيه إنما تمنع من النيابة فيهما عن اثنين في فرض عدم انضمام الآخر إليه و لو من نائب الآخر، إذ مع الانضمام يتم الواجب.

و لعلّ مورد صحيح ابن مسلم المتقدم ذلك، بأن كان الأب قد اعتمر عمره التمتع، فينضمّ إليها حج الولد.

نعم، ظاهر في صحه عمره التمتع لنفسه، بلا ضمّ حجّ نفسه إليها، و لا يظنّ إمكان الالتزام به، فراجع. (١) كأنه عملا بالقواعد، و الفرق بين هذا و ما قبله الضروره، لكنه كما ترى! (٢) إجماعا، و خصوصا «١». نعم، عن الشيخ رحمه الله: أنه يجوز العدول اختيارا

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٧٠

و لو كان ذا وطنين أحدهما دون ذلك الحدّ و الآخر فوقه، روعى ما هو الغالب منهما في الإقامة فيه (١)، و لو تساويا تخير بين الأنواع (٢)، و الأفضل التمتع (٣).

و كذا لو نذر حجّا مطلقا، أو أوصى إليه بحجّه مطلقه، أو أراد حججا مندوبا (٤). إلى التمتع «١».

و دليله غير ظاهر، و الكتاب «٢» و السّينه «٣» على خلافه، و صحيحا ابن الحجاج «٤»- مع أن الظاهر منهما غير حج الإسلام- مختصان بالخارج إلى بعض الأمصار، فالخروج بهما عما سبق كما ترى! (١) بلا خلاف، لصحيح زراره «٥». (٢) بلا خلاف، قيل: للعلم بعدم السقوط، و عدم وجوب الجمع «٤».

فتأمل. (٣) للنصوص الكثيره الداله على رجحانه، و انه الأصل في أنواع الحج. (٤) قد صرح جماعه كثيره: بأن التحديد بما سبق إنما يوجب تعيين دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٧١

و لو أقام الآفاقي بمكه سنتين، ثم استطاع، انقلب

فرضه (١)، التمتع أو غيره بالنسبة إلى حج الإسلام، أما غيره واجبا كان بالنذر، أو غيره، أو مندوبا، فالحكم فيه التخيير «١»، و استظهر من الذخيره نفى الخلاف «٢».

و يشهد له جملة من النصوص المتضمنه لتفضيل التمتع على غيره، التي موردها غير حج الإسلام «٣»، لا- أقل من تعيين حملها على ذلك جمعا بينها وبين نصوص التعيين. (١) كما هو المشهور، و يشهد له صحيح زراره «٤»، و صحيح عمر بن يزيد «٥».

و عن الشيخ: اعتبار الإقامه ثلاث سنين «٦». و دليله غير ظاهر، و فى بعض النصوص التحديد بالسنة «٧»، و فى آخر: بسته أشهر «٨»، و فى آخر: بخمسه أشهر «٩»، إلا أنها موهونه بإعراض الأصحاب.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٧٢

و فى كون العبره فى استطاعه على استطاعه المكى، أو النائى إشكال (١).

و لو كانت استطاعته سابقه على إقامه السنين كان فرضه التمتع (٢)، و يلزمه الخروج للإحرام إلى مهل (٣) أرضه على (١) من عموم ما دلّ على اعتبار استطاعه النائى فى وجوب حج الإسلام، و أدله الانقلاب إنما تضمنت الانقلاب بالنسبه إلى النوع خاصه، كما اختاره فى الجواهر «١».

و من ان أدله الاستطاعه موضوعها النائى فعلا، فلا تشمل غيره، فلا بد من الرجوع الى إطلاق اعتبار الاستطاعه فى الحج الواجب على اختلاف نوعه، فإذا حصلت وجب، و هذا هو الأقرب.

و قد عرفت: أنه من تسكع حتى بلغ الميقات، فكان ما عنده من المال كافيا فى الحج من الميقات، كان مستطيعا «٢». (٢) كما صرح به جماعه «٣»، و اختاره فى الجواهر نافيا الخلاف فيه، قال:

بل لعله إجماعى «٤».

و تنظر فيه محكى المدارك، و تبعه فى الحدائق

«٥»، لإطلاق الصحيحين «٦»، و هو فى محلّه. (٣) بضَمّ الميم، اسم مفعول من الإهلال، و هو عقد الإحرام.

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٧٣

الأقوى (١)، و لو تعذّر عليه تخير بين المواقيت (٢). (١) كما نسب إلى المشهور «١»، لخبر سماعه «٢» المؤيد بغيره «٣».

وقيل: مطلق الميقات «٤». و يقتضيه إطلاق بعض النصوص «٥»، و انه مقتضى الجمع العرفى بين ما سبق، و موثق سماعه «٦»، بحمل الأمر فى الأول على التخيير.

وقيل: أدنى الحل «٧». و يشهد له بعض النصوص أيضا، و منها: صحيح الحلبي «٨» لكّنه مهجور، و إمكان حملة على ما سبق.

و من ذلك يظهر ان الثانى أقوى، و إن كان الأول أحوط.

هذا بناء على تحقق الهجر، لكنه غير ثابت، و حمل ما سبق عليه أقرب من حملة على ما سبق عرفا، فيحمل ما سبق على الاستحباب. (٢) بلا خلاف ظاهر.

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٧٤

و كيف كان، فصوره حجّ الأفراد أن يحرم للحجّ من الميقات، أو من منزله إن كان دون الميقات (١)، ثم يمضى إلى عرفات فيقف بها، ثم إلى المشعر فيقف به، ثم إلى منى يوم النحر فيقضى مناسكه، ثم يأتى مكّه فى ذلك اليوم أو بعده - طول ذى الحجه - فيطوف بالبيت، و يصلّى ركعتى الطّواف، و يسعى، ثم يطوف طواف النساء، و يصلّى ركعتيه، فيحل من إحرامه.

و عليه عمره مفردة يأتى بها من أدنى الحلّ، أو أحد المواقيت، و تصحّ تمام السنه، و إن كان الأحوط الفورى، و لو كان حجّه مندوبا، أو مندورا وحده لم تلزمه أصلا.

و شروطه ثلاثه: النيه، و وقوعه تاما فى أشهر الحج، و عقد

الإحرام من الميقات أو منزله، كما تقدم.

و حجّ القران كالأفراد فى جميع ذلك، و إنما يتميّز عنه بأنّ القارن يسوق الهدى عند إحرامه فيلزمه بسياقه، و ليس على المفرد هدى أصلاً.

و يتخيّر القارن فى عقد إحرامه بين التلبيه و بين الإشعار و التقليد.

و يختص البقر و الغنم بتقليدها بنعل قد صلّى فيه، و يتخيّر فى البدن بينه و بين إشعارها، بأن يشقّ سنامها من الجانب الأيمن، و يلطّخ صفحته بدمه، و يستحب الجمع بين الأمرين، بل الثلاثة فى البدن، و ينعقد إحرامه بما بدأ به. (١) إجماعاً، نصّاً، و فتوى.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٧٥

و لو دخلا مكة قبل الوقوفين جاز لهما الطواف المندوب (١)، بل تقديم الواجب (٢)، و كذلك السعى (٣) - أيضاً - على كراهيه فى التقديم (٤) على الأشبه، (١) اتفاقاً، كما قيل «١». و يقتضيه إطلاق أدله المشروعيه، و أصاله البراءه من مانعيته. (٢) كما نسب إلى فتوى الأصحاب «٢»، و يقتضيه جملة من النصوص «٣».

و عن الحلّى المنع «٤»، لأمر لا تصلح لإثباته. نعم، قد توهمه بعض النصوص «٥»، لكنها - مع أنها لا تخلو من إجمال - لا تصلح لمعارضه ما سبق، لا سيما مع اتفاق من عداه على العمل به ظاهراً. (٣) لاشتغال جملة من النصوص على ذكره مع الطواف «٦». (٤) كما فى الشرائع، و القواعد «٧»، و فى الجواهر: لعلها خروجاً عن شبهه

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٧٦

لكنهما يجددان التلبيه عقب الصلاة (١) و قبلها عند كل طواف، على الأحوط (٢)، بخلاف المتمتع فإنّ الأحوط أن لا يطوف بعد إحرامه بالخلاف، أو لخبر زراره «١». ثم استشكل فى دلالته تبعاً لكشف

. و هو فى محلّه.

فالعنده قاعده التسامح لو تّمت. و إن كان يأبأها النصوص الحاكيه لفعل النبى صلّى الله عليه و آله. (١) كما فى صحيح ابن الحجاج «٣»، و حسن معاويه «٤»، و غيرهما. و فى بعض النصوص عقيب الطواف «٥»، و فى خبر أبى بصير- و غيره- بعد السعى «٦». (٢) عن الشهيد: أن الفتوى به مشهوره «٧». و يقتضيه الأمر به فى بعض دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٧٧

للحجّ إلّا بعد رجوعه من منى (١)، و لا يجوز له تقديم الطواف الواجب النصوص الظاهر فى الوجوب «١».

و فى الشرائع: و نسب إلى المتأخرين انه لا يجب «٢». و قوّاه فى الجواهر، بأن: النصوص الأول ما بين ظاهر فى الإحلال بالطواف، و ما بين صريح فى ذلك، و يكون العقد بالتلبيه، و ذلك مما لا يمكن الالتزام به لظهور جمله من النصوص فى عدم الإحلال بذلك، إما مطلقاً أو فى خصوص المفرد، فيتعين حمل الأمر على الاستحباب، و حمل نصوص الإحلال على أنه له الإحلال حيث يجوز له العدول الى التمتع «٣».

و يؤيده بعض القرائن، و إن كان لا يخلو من تأمل.

و أضعف من الأول ما قيل: من التفصيل بين المفرد فيجب، و غيره فلا، لبعض النصوص المفصّله «٤»، لكن يأباه نصوص الأمر بالتلبيه لهما معا «٥» بنحو يبعد جدا أن يكون لأحدهما على الوجوب دون الآخر.

و أضعف منه القول بعكس ذلك «٦»، فإنه غير ظاهر الوجه. (١) فإن المشهور- كما قيل «٧»- المنع من طواف غير الحج، لحسن دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٧٨

على الوقوفين، و مناسك يوم النحر (١) إلا لضروره (٢) كما

و لو كان المفرد ممن يشرع له التمتع - أيضا - و دخل مَكَّة بعد الحلبي «١» المرخص في الطواف ما لم يحرم. لكن ظاهر مصحح إسحاق «٢» الجواز و حينئذ يتعين حمل الأول على الكراهه، كما في الجواهر: أنه أولى «٣». (١) إجماعا، كما في السرائر «٤»، و المنتهى، و غيرهما «٥»، و يقتضيه الخبر في التمتع: «فإن هو طاف قبل ان يأتي منى من غير عله فلا يعتد بذلك الطواف» «٦».

لكن في صحيحى جميل و ابن الحجاج، و غيرهما إطلاق الجواز «٧»، و لأجلها استشكل في المنع بعضهم.

لكن الجمع العرفى يقتضى البناء على الأول. (٢) كما هو المشهور، للنصوص «٨». و عن الحلبي: المنع فيها «٩» - أيضا -

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٧٩

الإحرام و قبل الوقوف جاز أن يعدل إليه (١)، بل هو الأفضل (٢)، فيحلّ عن إحرامه بعمره التمتع، ثم يحرم للحجّ من مَكَّة قبل وقت الوقوف، و لا يجوز ذلك للقارن (٣)، و لا يجوز للتمتع - أيضا و إن كان حجّه إعراضا عن النصوص، و هو كما ترى!. (١) بلا خلاف، بل عن جماعه دعوى الإجماع عليه «١»، و يشهد له جملة من النصوص «٢»، و فى الجواهر: نفى وجدان الخلاف، و أن النصوص فيه متظافره، أو متواتره «٣». (٢) كما هو ظاهر بعض النصوص «٤»، و عليه يحمل غيره مما هو ظاهر فى الوجوب «٥»، لا سيما مع ظهور الإجماع على عدمه. (٣) إجماعا بقسميه عليه، و النصوص يمكن دعوى تواترها فيه، كذا فى الجواهر «٦».

و مقتضى إطلاقها عدم الفرق بين من تعين عليه القران قبل الإحرام، و من تعين عليه بالسياق، بل هو مقتضى إطلاق كلماتهم، كما نصّ

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٨٠

مندوبا- أن يعدل إلى الأفراد (١)، إلا لضروره، كما ستعرفه.

و هذه عمدته الفرق بين الأنواع الثلاثة (٢).

و أما الفارق بين العمره المتمتع بها و المفرده، فهو اشتراط الأولى بأن يحرم بها من خصوص الميقات مع التمكّن، و لا تقع إلا في أشهر الحجّ، و ليس فيها طواف النساء، و لا يحل عن إحرامها إلا بالتقصير.

عكس الثانيه- واجبه كانت أو مندوبه- في جميع ذلك، فيجوز الإحرام لها اختيارا من أدنى الحل، و لا تشترط بالوقوع في أشهر الحجّ، و يجب فيها طواف النساء، و يتحلل عن إحرامها بكل من الحلق، أو التقصير، كما سيأتى إن شاء الله تعالى.

و إذ تبين أن حجّه الإسلام عباده مركبه من جزئين: أحدهما العمره، و الآخر الحج، و أنّ أهم أقسامها هو حجّ المتمتع، فينبغى ان نبيّن أحكامه في باين. عليه في الجواهر «١». (١) بلا خلاف ظاهر، و قد عدّه في الجواهر من وجوه الفرق بين المتمتع و الأفراد، و القران، فالأول يعدل اليه و لا- يعدل عنه، و الثاني بالعكس، و الثالث لا يعدل عنه و لا يعدل إليه «٢». و حكم الأول مقتضى الأصل كالأخير. (٢) قد ذكر في الجواهر في مسأله عدم جواز العدول من القران الى المتمتع و جوازه من الأفراد ما يزيد على خمسّه عشر وجها في الفرق «٣»، فراجع.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٨١

الباب الأول في العمره

اشاره

الباب الأول في العمره، و فيها خمسّه فصول.

الفصل الأول في إحرام العمره

اشاره

، و فيه مقاصد.

المقصد الأول في سنن الإحرام و آدابه

ينبغي لمن يريد الإحرام أن لا يختضب بالحناء قبله (١) قدر ما يبقى إليه أثره، بل الأحوط تركه (٢).

و يستحبّ عند الإحرام أن يتهيأ له بتنظيف البدن (٣)، (١) لخبر الكنانى: عن امرأه خافت الشقاق فأرادت أن تحرم هل تخضب يدها بالحناء قبل ذلك؟ قال: ما يعجبني أن تفعل «١». لكنها وارده في المرأه. (٢) و عن الروضه: الجزم بالحرمه «٢». و كأنه لما

يستفاد من حرمة الزينه، لكن في صحيح ابن سنان: نفى البأس عنها «٣»، فالعمل عليه متعين. (٣) ذكره جماعة «٤»، و ليس له دليل ظاهر.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٨٤

و تقليم الأظفار (١)، و أخذ الشارب (٢)، و إزالة شعر إبطيه (٣)، و عانته بالنوره (٤).

ثم غسل الإحرام (٥)، (١) للنصوص «١». (٢) للنصوص «٢». (٣) في الصحيح: الأمر بنتف شعرهما «٣». لكن في خبر ابن أبي يعفور:

حلقة أفضل من نتفه، و طليه أفضل من حلقة «٤». لكنه غير وارد في خصوص الإحرام. (٤) كذا في بعض النصوص، و في بعضها الأمر بالحلقة «٥». (٥) كما في النصوص الكثيره «٦»، معطوفا في بعضها ب (ثم) على ما سبق «٧».

و عن الحسن: وجوبه «٨». و الكلام فيه في كتاب الطهاره.

و العمده في عدم الوجوب وضوح العدم عند الأصحاب عداه، مع كثره الابتلاء به، إذ يمتنع خفاء الوجوب في مثله لو كان، نظير ما يقال في استحباب غسل الجمعة.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٨٥

و يدعو عند الغسل بالمأثور (١)، و لو أكل أو لبس بعد الغسل ما لا يجوز للمحرم أعاده (٢).

و لو خاف عدم وجدان الماء في الميقات جاز تقديمه

(٣)، لكن لو وجد فيه الماء أعاده (٤). و يجرى الغسل في أول النهار ليلته الآتية، و كذلك العكس (٥). (١) ذكره في العروه «١»، و لا يحضرني مأخذه عاجلا، إلّا ما رواه في كتاب من لا يحضره الفقيه «٢». (٢) للأمر بإعادته في جملة من النصوص لو وقع منه ذلك «٣». (٣) إجماعا، و يشهد له جملة من النصوص «٤»، و جملة منها خاليه عن اعتبار خوف الإعواز «٥»، و مال غير واحد إلى العمل بإطلاقها «٦». لكن التعليل بالخوف في بعضها يقوى على تقييد المطلق. (٤) كما في صحيح هشام «٧». (٥) كما في صحيح جميل «٨» و غيره، و صرّح به جماعة «٩»، و ظاهر الأ-كثّر أجزاء غسل اليوم لليوم، و غسل الليلة لليلة، و تضمنه جملة أخرى «١٠».

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٨٦

و لو أحدث بالأصغر بعد الغسل أعاده (١).

و يصحّ من الحائض و النفساء (٢).

و لا- يعتبر الطهاره عن الحدث الأ-كبر فضلا عن الأصغر في صحه و الجمع العرفي يساعد ما في المتن، بالحمل على اختلاف مراتب الفضل. (١) للنصوص الآمره بالإعاده إذا نام بعد الغسل «١»، إلحاقا لغير النوم به، كما يشير إليه ما ورد في غسل الزياره من اقتضاء مطلق الحدث الإعاده «٢»، و قريب منه الصحيح الوارد في الغسل لدخول مكه «٣».

نعم، ورد نفي الإعاده في غسل الإحرام إذا نام بعده «٤»، و لا يبعد حمله على نفي التأكيد. (٢) يعنى الغسل، للأمر به في الحائض و النفساء في جملة من الصحاح «٥» و غيرها، فما عن مناسك الشهيد الثاني: من أنها تترك الغسل «٦».

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص:

الإحرام (١).

و الأولى، بل الأحوط أن يكون عقيب (٢) الصلاة (٣)، و أفضلها هو فريضه الظهر (٤)، غير ظاهر. (١) بلا خلاف ظاهر، لإطلاق الأدلّة، و خصوص ما ورد في الحائض و النفساء «١». (٢) لما عن الإسكافي من القول بالوجوب «٢»، اعتماداً على ظواهر النصوص الآمره بذلك، لا سيما و في بعضها الأمر بالإعادة لو أحرم بغير صلاه «٣».

لكن الإجماع موجب لحملها على الندب، لا سيما و إن كلّها أو جلّها مشتمل على خصوصيات مستحبه إجماعاً و نصاً.

مضافاً إلى ما يظهر من خبر إدريس من كون صلاه الإحرام تطوعاً «٤»، و ما تقدم في الغسل جار هنا أيضاً. (٣) إجماعاً، نصاً و فتوى. (٤) كما نسب إلى الأصحاب «٥»، و استفادته من النصوص محل تأمل.

نعم، في بعض النصوص تعيين وقت الزوال «٦»، و دلالته على ما ذكر

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٨٨

و لو لم تكن فريضه أخرى (١) و لو قضاء (٢) و لو لم يكن عليه قضاء فعقيب ست ركعات نافله (٣)، و أقلها ركعتان (٤)، يقرأ في الأولى التوحيد، و في الثانية الجحد (٥).

فإذا فرغ عن صلاته يدعو بالمأثور (٦)، ثم يلبس ثوبى لا تخلو من خفاء. (١) لإطلاق ما دل على استحبابه بعد المكتوبه «١». (٢) كما نصّ عليه في محكى الدروس «٢»، للإطلاق المتقدم. و لكنه لا يخلو من تأمّل، لظهور المكتوبه في الأداء. (٣) لخبر أبى بصير «٣» و موثقته «٤»، و فى روايه إدريس أربع ركعات «٥». (٤) لجمله من النصوص «٦». (٥) كما تضمنه المرسل المقدم على إطلاق ما دل على أن الركعتين بالسورتين، من دون تعرض للترتيب «٧». (٦) فى صحيح معاويه

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٨٩

الإحرام، يجعل أحدهما إزارا و الآخر رداء (١)، ثم ينوى الإحرام، و يستحب أن يتلفظ بالنيه (٢) ثم يلبي مقارنا لها.

و يستحب الجهر فى التلبيه (٣). (١) عن بعض التعبير بالتردى «١»، و عن آخر التعبير بالتوشح «٢»، و عن ثالث التخيير بينهما «٣»، و النصوص غير ظاهره فى ترجيح أحدهما.

نعم، فى الجواهر: أن التردى أولى، للتعبير فى النصوص بالرداء «٤».

أقول: لا يبعد ظهور النصوص فى تعيين التردى، لأن الظاهر من لبس الرداء التردى به، كما أن الظاهر من لبس الإزار الاتزار به، و كذلك فى لبس مثل العمامه و نحوها. (٢) كما نص عليه غير واحد «٥»، و يشهد له النصوص «٦». (٣) للأمر به فى النصوص «٧»، و المشهور بل الإجماع عليه فى الظاهر، كما فى كشف اللثام «٨». و لذا حملت النصوص على الاستحباب. و عن بعض: أنه فرض «٩».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٩٠

إن كان رجلا (١)، و تكريرها فى وقت اليقظه من النوم (٢)، و بعد كل فريضه (٣)، و عند الركوب على البعير (٤)، و عند نهوضه (٥)، و عند كل علو و هبوط (٦)، و عند ملاقاه الركب (٧).

و فى الأسحار يستحب إكثارها (٨)، و لو كان جنبا (٩)، (١) للخبر: ليس على النساء جهر بالتلبيه «١». و نحوه غيره «٢». (٢) كما فى صحيح معاويه «٣». (٣) كما فى صحيح معاويه، و غيره «٤». (٤) كما فى صحيح عمر بن يزيد «٥». (٥) كما فى صحيح معاويه «٦». (٦) كما فى الصحيح و غيره «٧». (٧) كما فى جملة، منها الصحيح و

غيره «٨». «٨» ففي صحيح معاوية: و بالأسحار أكثر ما استطعت «٩». «٩» ففي الصحيح: لا بأس بأن تلبى و أنت على غير طهر، و على كل دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٩١

أو حائضا (١).

و لا- يقطعها في عمره التمتع إلى أن يشاهد بيوت مكة (٢)، و لا يقطعها في حج التمتع إلى زوال يوم عرفه (٣). حال «١». و في الخبر: لا- بأس أن يلبى الجنب «٢». «١» ففي الصحيح: تصنع كما تصنع المحرمه «٣». «٢» كما نسب إلى قطع الأصحاب، للنصوص «٤». و في وجوب القطع حينئذ- كما نفى البأس عنه في الجواهر «٥» حاكيا عن الخلاف الإجماع عليه «٦» لظاهر النصوص- إشكال، لاحتمال كون النهي في مقام توهم الاستحباب الأكيد، لكنه ضعيف.

و في بعض النصوص: إذا دخل بيوت مكة «٧». و في آخر: إذا دخل الحرم «٨». لكنه مرمى بالضعف. «٣» للصحاح «٩»، و في ظهورها في الوجوب ما عرفت من الإشكال، و في الجواهر: هو أحوط «١٠».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٩٢

و يكره الإحرام في الثياب السود (١)، بل قيل: مطلق المصبوغ (٢). لكن الظاهر من بعض الأخبار المعتبره عدم كراهه الثياب الخضراء (٣).

و يكره النوم- أيضا- على الثياب السود، و على الوساده السوداء (٤).

و يكره أن يحرم في الثياب الوسخه (٥)، و إن وسخت بعد الإحرام (١) للنهي عنه في الخبر «١» المحمول على الكراهه بقريته ضم التكفين اليه، و غيره. «٢» لكن دليله غير ظاهر، بل النصوص على خلافه «٢». «٣» هو خبر خالد بن أبي العلاء الخفاف: رأيت أبا جعفر عليه السلام و عليه رداء أخضر و هو محرم «٣».

لكن

دلالتة على نفى الكراهة خفيّة، لأنه حكايه حال. (٤) كأنه لما ورد من كراهة النوم على الفراش الأصفر، و المرفقه الصفراء «٤»، بناء على ثبوت الأولويه، كما عن المدارك «٥». (٥) لصحيح ابن مسلم «٦».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٩٣

فالأولى أن لا يغسلها إلى أن يحل (١).

و يكره دخول الحمام (٢)، و تدليك الجسد فيه (٣)، و تلبيه من يناديه (٤).

و الحق بعضهم (٥) بدخول الحمام، غسل الرأس بالسدر و الخطمي (٦).

و غسل البدن بالماء البارد (٧)، و المبالغه في (١) للنهي عنه في الصحيح «١». (٢) للنهي عنه في خبر عقبه «٢» المحمول على الكراهة، بقريته الإجماع على الجواز، و لما في صحيح معاويه من نفى البأس عنه «٣». (٣) للنهي عنه في صحيح يعقوب بن شعيب «٤». (٤) لصحيح حماد «٥» المحمول على الكراهة بقريته غيره «٦». (٥) حكى عن الدروس «٧». (٦) كأنه لخوف وقوع الشعر الموجب للكراهة، كما يظهر من صحيح ابن جعفر عليه السلام الآتى. (٧) المحكى عن الدروس: الاغتسال للتبرد «٨».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٩٤

السواك (١)، و تدليك الوجه (٢)، و المصارعه (٣).

و الأحوط ترك استعمال الحناء و إن لم يقصد به الزينه (٤)، و كذلك الرياحين (٥). (١) كأنه لخوف خروج الدم. (٢) للنهي عنه في صحيح يعقوب «١». و عن الدروس عطف الرأس عليه «٢». (٣) لما في صحيح ابن جعفر: من أنه لا يصلح مخافه أن يصيبه جراح أو يقع به شعره «٣». و أضاف في محكى الدروس إلى ذلك الاحتباء «٤» لخبر حماد ابن عثمان «٥». (٤) لاحتمال صدق الزينه و لو مع عدم القصد، و

لذلك أفتى بعض بالحرمة «٦». (٥) فعن المفيد وجماعه: تحريمه «٧». بل و عن العلامة في جملة من كتبه «٨»، للنهي عنه في صحيحى ابن سنان و حريز «٩»، بل في الثانى عطفه على دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٩٥

..... الطيب الذى يحرم مسّه إجماعاً.

لكن المشهور الكراهه، و كأنه لما فى صحيح معاويه: لا بأس بأن تشم الإذخر، و القيصوم، و الخزامى، و الشيخ، و أشباهه «١». و استثناء ذلك من الرياحان، و جعل (و أشباهه) مراداً منه المشابهه فى كونه من نبت البرارى، خلاف الظاهر.

و لما فى الخبر من نفى البأس عن الأترج لأنه طعام ليس من الطيب «٢».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٩٧

المقصد الثانى فى المواقيت التى وقتها النبى صلى الله عليه و آله لأهل الآفاق

إشاره

حين لم يكن للإسلام رسم و لا اسم، لا بمصر، و لا الشام، و لا العراق. فكان ذلك من أعلام نبوته صلى الله عليه و آله. و هى خمسه:

الأول: مسجد الشجره (١)

، و يسمّى ذو الحليفه، و هو ميقات من (١) المذكور فى بعض النصوص: أن ميقات أهل المدينه ذو الحليفه «١»، و فى بعضها: الشجره «٢»، و فى بعضها: ذو الحليفه، و هو مسجد الشجره «٣».

و نحوها كلمات الأصحاب، ففى بعضها: انه ذو الحليفه «٤»، و فى آخر: انه مسجد الشجره «٥»، و فى ثالث: انه ذو الحليفه، و هو مسجد الشجره «٦».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٩٨

كان طريقه من المدينه المنوره (١).

و الأفضل (٢) بل الأحوط (٣) هو الإحرام من نفس المسجد، و إن كان الأقوى جوازه من خارجه المحاذى له (٤).

و لا- يجوز تأخيره إلى الجحفه (٥)، إلا لضروره (٦) و الجمع يقتضى حمل الأول على الثانى، فيكون الميقات مسجد الشجره لا غير. (١) يعنى الطريق المألوف بين مكه و المدينه، كما سيأتى التنبيه على ذلك. (٢) كما عن الدروس، و غيره «١». (٣) كما هو مقتضى تعينه فى ظاهر كلام جماعه. (٤) بل فى جامع المقاصد: جواز الموضع كله لا يكاد يدفع «٢».

و العمده فيه: أن الظاهر من توقيت الميقات إرادته الإحرام منه بلحاظ البعد عن مكه، فلا- يتجاوزهُ بلا إحرام، لا اعتبار المكان الخاص في مقابل جانيه. (٥) على المشهور، و عن الوسيله: الجواز اختياراً «٣»، لإطلاق بعض النصوص «٤»، الواجب حملة على المقيد جمعاً، لا سيما بملاحظه إطلاقات التوقيت بذى الحليفه. (٦) بلا خلاف ظاهر.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٩٩

من مرض أو ضعف (١)،

و نحوهما (٢)، لا اختيارا على الأقوى.

نعم، لو سلك طريقا آخر لا يمرّ بذي الحليفة فلا يبعد جواز التأخير (٣) اختيارا إلى الجحفة (٤) لكن لو علم أنه حاذاه (١) كما في خبر الحضرمي «١»، وغيره. (٢) كما قد يستفاد من النصوص، مضافا إلى نفى الاضطرار، فإذا ارتفع وجوب الإحرام من ذى الحليفة صحّ في الجحفة، بناء على ما هو الظاهر الذي صرح به غير واحد من صححه الإحرام منه إذا مرّ عليه، وإن عصى بالتجاوز عن ذى الحليفة بلا إحرام، أخذًا بإطلاق ما دلّ على صححه الإحرام من كل ميقات إذا مرّ عليه، وإن كان لا يخلو من إشكال. (٣) يأتي أن من لم يمر بأحد المواقيت الخمسة يحرم من موضع المحاذاه لاولاها. وإن لم تكن محاذاه لواحد منها أحرم من أدنى الحل، عملا- بإطلاق لزوم الإحرام لدخول الحرم إذا كان قاصدا مكة، وحينئذ لا وجه للتخصيص بالجحفة. (٤) وكذا مع الضرورة كما صرح به جماعه «٢». لصحيح جميل: إن رسول الله صلى الله عليه وآله وقت المواقيت لأهلها، و من أتى عليها من غير أهلها، وفيها رخصه لمن كانت به عله، فلا تجاوز الميقات من غير عله «٣».

نعم، قد يعارضه ما في خبر إبراهيم: من دخل المدينة فليس له أن يحرم إلا من المدينة «٤». لكنه محمول على الكراهه جمعا، و احتمال خصوصيه

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٠٠

فالأحوط أن يحرم مما يحاذيه، ثم يجدده بالجحفة (١).

و لا يحرم الجنب و الحائض و النفساء عن نفس المسجد إلا مجتازين (٢)، و لو تعدّر الاجتياز فالأحوط الجمع بين إنشاء الإحرام من خارجه المحاذي

له (٣) و من الجحفه.

الثانى: وادى العقيق

، و هو ميقات من كان طريقه من العراق و نجد (٤).

و أوله المسلخ (٥)، و وسطه الغمره، للمدينه مما لم يتوهمه أحد، فتأمل. (١) لما فى صحيح ابن سنان: فى من يخرج من المدينه فى طريق أهل المدينه، قال عليه السّلام: فليكن إحرامه من مسيره سته أميال، فيكون حذاء الشجره من البيداء «١».

و مقتضاه: وجوب الإحرام من الموضع المحاذى، و لا حاجه الى التجديد بالجحفه. (٢) لحرمة اللبث عليهم. (٣) تقدم أن الأقوى جواز الاقتصار على ذلك. (٤) إجماعا و نصوصا «٢». (٥) إجماعا، كما فى روايتى أبى بصير «٣»، و مرسله الفقيه «٤».

لكن فى صحيح معاويه: أول العقيق بريد البعث، و هو دون المسلخ دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٠١

و آخره ذات عرق (١). بسته أميال «١».

لكن مخالفتها للإجماع يعين طرحها، أو حملها على بعض المحامل، مثل بيان العقيق الذى هو ليس ميقاتا، كما يشير إليه ما فى بعض النصوص من جعل الميقات بطن العقيق «٢». (١) كما هو المشهور، بل نسب إلى الأصحاب «٣»، كما تضمنه إحدى روايتى أبى بصير «٤».

و عن نهايه الشيخ، و مقنع الصدوق و هدايته، و غيرها: عدم جواز التأخير إليها «٥». و مال إليه جماعه من المتأخرين «٦»، و يشهد له إحدى روايتى أبى بصير:

حدّ العقيق ما بين المسلخ الى عقبه غمره «٧». و صحيح عمر بن يزيد: ما بين بريد البعث إلى غمره «٨». و ما فى مكاتبه الحميرى: من أنه فى حال التقية يحرم من المسلخ ميقاته ثم يلبس الثياب و يلبي فى نفسه فإذا بلغ إلى ميقاته - يعنى ذات عرق - أظهره «٩».

هذا، و لكن صراحه

الأول في جواز التأخير يصلح قرينه على صرف الأخيره إلى الكراهه لو ترك الأفضل، و ما فى المكاتبه تعليم لطريقه الجمع بين دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٠٢

و الأفضل الإحرام فى المسلخ (١) إن علمه، و إلّا فالتأخير أحوط إلى أن يتيقن الوصول إلى وادى العقيق.

و الأحوط أن لا يؤخر إلى ذات عرق. و لو اقتضى التقيه ذلك، فقبل الوصول إليه ينوى الإحرام، و يلبس سرا، و لا ينزع ثيابه، و لو تمكن أن ينزع الثياب خفيه و يلبس ثوبى الإحرام ثم ينزعهما و يلبس ثوبه فعل ذلك، و يفدى على الأحوط (٢)، ثم يلبسهما فى ذات عرق.

الثالث: الجفنه

- بتقديم الجيم على الحاء المهمله- و هى ميقات من كان طريقه من الشام، و مصر، و من يمرّ عليها من الآفاق العمل بالأفضل و التقيه، كما قيل «١».

لكن الإنصاف، انه لم يظهر كون ما ذكر من الجمع أولى من حمل «٢» ما فى إحدى روايتى أبى بصير على كونه آخر العقيق لا بما أنه ميقات، أو أنه كذلك إلا أنه عند الاضطرار و التقيه، كما لعله محمل خبر إسحاق»

فالعمده فى البناء على المشهور أن النصوص المنافيه له مهجوره عند الأصحاب. (١) للنصوص «٤»، قيل: و الإجماع «٥». (٢) لبس المخيط. [و] كأنّ وجه التوقف عن الجزم بوجوب الفديه- مع انه مقتضى ما يأتى من وجوبها للبس المخيط و لو اضطرارا- هو خلو

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٠٣

الأخر (١)، ما لم يمر بميقات آخر، أو جاوزه بلا إحرام و لا يمكنه الرجوع إليه.

الرابع: قرن المنازل

، و هو ميقات من كان طريقه من الطائف (٢).

الخامس: يلملم

، على مرحلتين من مكه المعظمه، و هو ميقات أهل اليمن (٣)، و يلحق بهم من حج من طريق بحر عمان (٤).

و الأقوى لزوم تحصيل العلم بهذه الأماكن (٥)، و إن لم يتمكن فلا- المكاتبه «١» عن التعرض لها. (١) بلا- خلاف ظاهر، للنصوص «٢». (٢) إجماعا ظاهرا، و فى أكثر النصوص: أنه ميقات لأهل الطائف «٣».

و فى بعض النصوص: أنه ميقات لأهل نجد «٤». و كأنه يريد نجد الحجاز، أو من كان من أهل نجد العراق طريقه على الطائف،

بقرينه النصوص فى المقامين. (٣) بلا خلاف ظاهر، و تشهد به النصوص «٥». (٤) إذا كان واردا إلى مكة من طريق اليمن، و إلا فلا وجه له ظاهر، كما سيأتى. (٥) كما هو مقتضى قاعده الاشتغال.

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ١٠٤

يبعد الاكتفاء بالاطمئنان الحاصل من أخبار العارفين بها (١).

و من كان منزله دون المواقيت من مكة جاز له الإحرام من منزله (٢)، بشرط أن يكون خارج الحرم و إنما لزمه الخروج منه للإحرام على الأحوط (٣).

و من سلك طريقا لا يمر بشىء منها، فإن علم أنه يحاذى أحد المواقيت قبل دخول الحرم و علم موضع المحاذاه - أيضا - أحرم من (١) استشهد له بصحيح معاوية: يجزيك إذا لم تعرف العقيق أن تسأل الناس و الأعراب عن ذلك «١»، و فيه تأمل. (٢) إجماعا بقسميه، كما فى الجواهر «٢»، و تشهد له الصحاح و غيرها.

و عن موضع من المعتمر: اعتبار الأقربيه الى عرفات. و دليله غير ظاهر إلا - الاعتبار غير الجارى فى المتمتع. (٣) لما فى صحيح الحنات و صحيح ابن الحجاج الأمرين

بالإحرام للحج من الجعرانه «٣»، و موردھما و إن كان المجاور، إلما أن إطلاقه شامل لما إذا انتقل فرضه إلى فرض أهل مكه، فيدل على حكم أهل مكه، و أنهم يحرمون من أدنى الحل، لأن الجعرانه من حدود الحرم، كما قيل «٤».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٠٥

ذلك الموضوع (١).

و لو علم أنه يحاذى ميقاتين لزمه الإحرام عند محاذاته لأولهما و فيه: أن الظاهر من الحديثين حكم المجاور لا المكى، كما يشير إليه ما فى أولهما من الاستشهاد بفعل النبى صلی الله عليه و آله الذى لم ينتقل فرضه، و أن ذلك يختص بمكه - كما ذكره بعض المتأخرين - فلا- مجال للتعدى إلى غيرها مما كان دون المواقيت، فإنه داخل فى إطلاق النصوص المتضمنه أن ميقاته دويره أهله «١»، المدعى عليه الإجماع «٢».

و بالجمله، إن كان كلام فى ذلك ففى مكه لا غير، فلا مجال للتوقف عن الجزم بجواز إحرامه من منزله، و إن كان فى الحرم، مع أن كون الخروج إلى أدنى الحل أحوط، إذا كان ميقاته من منزله رخصه - كما صرح به جماعه «٣» - و لو كان عظيمه - كما هو ظاهر التوقيت - فالأحوط الجمع. فتأمل جيدا. (١) كما هو المشهور شهره عظيمه - كما قيل «٤» - لصحيح ابن سنان «٥» المتقدم، بعد بنائهم على عدم الفصل بين المواقيت، و لا- يعارض الصحيح المرسل «٦»، لقصور دلالتة و سنده، و إعراض الأصحاب عنه.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٠٦

على الأقوى (١)، و يجدده عند محاذاته للأخير - أيضا - على الأحوط.

و لو علم بالمحاذاه قبل دخول الحرم، لكن لا يعلم الموضوع المحاذى فإن حصل له الاطمئنان من أخبار العارفين بهذه المواضع جاز

له التعويل عليه وإلا فالأحوط أن يحرم من ميقات أهله إن أمكنه، وإلا فمن ميقات آخر.

و لو لم يتمكن من المرور بميقات أصلا، فالأحوط أن ينذر الإحرام من الموضع الذى يقطع بعدم المحاذاه قبله، ثم الإحرام منه. بل لا يبعد كفايه ذلك عن المرور بالميقات و الإحرام منه حتى مع التمكن أيضا (٢)، و إن كان هو الأحوط.

و لو لم يتمكن من نذر الإحرام على الوجه المذكور، أو فاته موقعه فالأحوط أن يلبس ثوبى الإحرام أول ما يحتمل فيه المحاذاه، (١) كما فى الجواهر «١»، لصحيح ابن سنان المتقدم فى الميقات الأول «٢».

و عن الأكثر: اعتبار محاذاه أقرب المواقيت إليه «٣»، و استدل له بالصحيح أيضا، لكنه غير ظاهر.

و قيل: أقرب المواقيت إلى مكة، للأصل «٤». لكنه لا- مجال له مع الصحيح، و لأجل هذا القول ذكر الاحتياط فى المتن. (٢) لمشروعيه الإحرام قبل المحاذاه بالنذر، كما لو كان قبل الميقات كذلك.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٠٧

و يكرر التلبيه ناويا بها الإحرام فى ما يحاذى الميقات.

و لو لم يعلم أنه يحاذى شيئا من المواقيت قبل دخول الحرم، أو علم عدمه فإن أمكنه الإحرام من ميقات أهله لزمه على الأحوط (١)، و إلا فمن أى ميقات أمكنه، و إلا أجزاء الإحرام من أدنى الحل على الأقوى (٢).

لكن لو نذر الإحرام مما يساوى أقرب المواقيت إلى مكة، و هو مرحلتان (٣)، ثم أحرم منه، و جدد التلبيه فى أدنى الحل - أيضا- (١) اللزوم المذكور غير ظاهر الوجه، و لا سيما مع علمه بعدم المحاذاه لأحد المواقيت، فإن ميقات أهله يختص بمن مرّ عليه، و لا يجب الإحرام منه لغيره، و الأصل

البراءه من وجوب ذلك. و كذا الإشكال فيما بعده. (٢) كما في قواعد العلامه «١»، و اختاره غير واحد «٢»، مستدلين عليه بأصالة البراءه من الإحرام قبله، و يظهر من ذلك التسالم على عدم جواز الدخول في الحرم من غير إحرام، كما هو كذلك نصا و فتوى.

و قيل: يحرم من موضع مساواه أقرب المواقيت إلى مكه، لأن هذه المسافه مشتركه بين المواقيت لا يجوز لأحد قطعها «٣».

و فيه: ان ذلك يختص بالمرور على الميقات أو ما يحاذيه، و هو غير المفروض. (٣) أقرب المواقيت إلى مكه «يلملم» و «ذات عرق» و «قرن المنازل» فإن كل واحد على مرحلتين من مكه، و أبعد منها «الجحفه» فإنها على ثلاث مراحل دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٠٨

كان أحوط (١).

[مسائل]

اشاره

و هنا مسائل:

الأولى [تفسير المحاذاه]:

محاذاه (٢) الميقات عباره عن كونه بالنسبه إلى جهه القبله بإزائه، بحيث لو استقبلها بوجهه، و مقاديم بدنه كان الميقات عن يمينه أو شماله بالخط المستقيم، و يحدث من ذلك مثلث قائم الزاويه، زاويته القائمه هي نقطه المحاذاه، و ترها الخط المستقيم الواصل بين مكه و الميقات، فلو كان الميقات على يمينه أو شماله عند استقباله لجهه أخرى غير القبله، أو كان عند استقباله لها على يمينه أو شماله و لكن لا بالخط المستقيم المتقاطع مع الخط الخارج مستقيما من الكعبه إلى تلك الجهه لم يكن من المحاذاه المعتره في الشريعه.

نعم، يكفي الصدق العرفي في جميع ذلك، و لا يعتبر الدقه العقليه في شىء منه. من مكه، و أبعد منها «مسجد الشجره» فإنه على عشره مراحل من مكه. (١) لأنه أخذ بالقولين معا. (٢) المحاذاه المذكوره في صحيح ابن سنان على روايتي الكافي و من لا يحضره الفقيه «١»، و مسقطه منه على روايه التهذيب «٢»، لكنها مفهومه منه أيضا.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٠٩

و كما تتسع القبله بزياده البعد، و لا تدور على الخط و النقطه فكذا محاذاه الميقات أيضا (١)، و يكفي حدوث المثلث المذكور عرفا في تحققها، بل لو كان البعد بين الميقات و ما يحاذيه مفرطا يخل بصدق التحاذي عرفا فالأحوط أن يحرم من الميقات (٢) إن أمكن، و إلا فمن ذلك الموضع بعد نذره، و يجدد التلبيه قبل دخول الحرم - أيضا - على الأحوط.

الثانيه [الموضع الذى يخبر قيم السفن بأنه يحاذى (يلملم)]:

الظاهر أن الموضع الذى يخبر قيم السفن بأنه يحاذى (يلملم) فى البحر، بين (قمران) و (جده) و إن كان محاذيا له، لكنه واقع هناك فى نفس جهه القبلة لا على يمين من يستقبلها

أو شماله (٣)، و مستقبل القبلة ثمه يستقبل (يللم) - أيضا - من جهة واحده، بتفاوت يسير لا - يضرّ باستقبال القبلة، فمحاذاه (يللم) هناك بعينها عباره أخرى عن استقبال القبلة. (١) لا إشكال فى أن المحاذاه تصدق مع البعد بين المتحاذيين، إلا أنه لا دليل على اعتبارها مطلقا، لاختصاص دليلها بصحيح ابن سنان المتقدم إليه الإشاره، لكن مورده يختص بالبعد اليسير لأن المفروض فيه البعد عن المدينه بسته أميال، و بينها و بين مسجد الشجره أيضا سته أميال، و تساوى المتحاذيين فى البعد عن نقطه معينه مع كونهما معا فى طريق مكه لا يكون إلا مع تقاربهما جدا، كما يظهر بالتأمل، و حينئذ لا يشمل الصحيح البعد الكثير، بل يختص بما إذا كان فى أفق واحد عرفا. (٢) قد عرفت سابقا الإشكال فى هذا الاحتياط، إذ اللازم حينئذ الرجوع إلى أصل البراءه و الإحرام من أدنى الحل. (٣) المحاذاه المذكوره بلحاظ مسير السفن، و هذا هو مراد الجغرافيين.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١١٠

و تشخيص هؤلاء الجغرافيين لهذه الأمور و إن كان مما يوثق بصحته، لكن لما لم يعرفوا حقيقه المحاذاه المعتبره فى الشريعه المقدسه، و ظنوا كفايه مطلق المقابله فى تحققها، فعينوا لها هذا الموضع، و لو كانوا يعرفون حقيقتها لم يتفوهوا بذلك، كما يظهر بالمراجعه إليهم فى تعيين القبلة فى ذلك المكان و غير ذلك.

و بالجملة، فتقدم المكان المذكور على الميقات ظاهر، و لا يجوز الإحرام منه، بل و لا من جدّه - أيضا - إلا بنذر و نحوه.

و إلا فالظاهر أن موضع المحاذاه إنما هو بين مكه و جدّه (١)، و المعروف أنه حده - بالحاء المهمله - و كونها أقرب منه إلى مكه بكثير

هو الذى يقتضيه بعدها المفرد عن يلملم [١]، و كونها بمنزله الزاويه (١) هذا غير ظاهر، كيف و يلملم واقع فى طريق الخارج من مكه إلى اليمن، و هذا الطريق يكون جنوب مكه، و طريق جدّه إلى مكه غرب مكه؟! فالعابر من جدّه إلى مكه كما لا يمر يلملم لا- يمر بما يحاذيه، و لو فرض فالمحاذاه تكون على بعد لا- على قرب، و الاعتبار بالثانى كما عرفت، فلا مجال لاحتمال المحاذاه المعتبره فى جدّه- بالجيم- و لا فى حدّه- بالحاء المهمله- و لا فى غيرهما مما هو فى طريق جدّه إلى مكه.

و اللازم حينئذ الإحرام من أدنى الحل.

[١] إذ كلما بعد الميقات عن نقطه محاذاته ازدادت أقربيتها منه إلى مكه، و قد يؤدى ذلك فى بعض الجوانب إلى عدم محاذاه شىء من المواقيت إلا بعد الدخول فى الحرم، مع أن أقرب المواقيت إلى مكه بعيد عنها بمرحلتين.

(منه قدس سره)

دليل الناسك - تعليقه وجزيه على مناسك الحج، ص: ١١١

القائمه من مثلث المحاذاه، و الخط المستقيم الواصل بين مكه و يلملم بمنزله وترها، لكنه لا يخلو مع ذلك ذلك عن شوائب الإشكال فلو لم يتيسر المرور على نفس الميقات فالأحوط هو الإحرام من جدّه بعد نذره، ثم تجديد التلبيه فى حدّه- بالحاء- و كذا عند الدخول فى الحرم (١).

الثالثه: لو ترك الإحرام من الميقات ناسيا (٢)، أو جاهلا

بأنه الميقات، أو بوجوب الإحرام منه (٣)، أو لعدم كونه عازما على النسك و لا- دخول مكه، ثم بدا له (٤)، فإن تمكن من الرجوع إلى الميقات (١) هذا و إن كان أحوط، لكن لا ملزم به، إذا الأصل ينفى وجوب الإحرام فى ما زاد على حدود الحرم. نعم، يتعين الإحرام من أدنى الحل. (٢) بلا خلاف

ظاهر، للنصوص «١» فيهما. (٣) النصوص و إن اشتملت على ذكر الجاهل «٢»، لكن لا يبعد ان يكون المراد به جاهل الحكم لا الموضوع، اللهم إلا أن يحمل عليه بالأولويه. (٤) هذا مما لم يتعرض له في النصوص، لكن في الجواهر: نفى وجدان الخلاف في إلحاقه بالجاهل و الناسى للأولويه «٣». و قد تمسك له غير واحد بإطلاق صحيح الحلبي «٤»، و شموله للعامد لا يقدح، لإمكان دعوى خروجه دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١١٢

و الإحرام منه لزمه ذلك (١) و إن كان أمامه ميقات آخر على الأحوط (٢)، و إلا أحرم من ذلك الميقات الذي أمامه (٣)، و لو لم يمكن بالإجماع، مع أن بعض الأصحاب بنى على أنه كالمعذور يحرم من مكانه اعتمادا على الصحيح المذكور «١»، و لم يستبعده في الحدائق، و قواه في كشف اللثام، و في الجواهر نسبته إلى جماعه من المتأخرين «٢». (١) كما صرح به في صحيح الحلبي، المحمول إطلاق غير عليه. (٢) قد تقدمت الإشارة إلى وجه الاحتياط و هو عدم أجزاء الميقات المتأخر إذا عبر على المتقدم، و إن كان الأظهر ذلك كما عرفت، مضافا في وجهه إلى ما صرح به في نصوص المسألة من الخروج إلى ميقات أهل أرضه.

لكن في محكى المسالك و المدارك: الاكتفاء برجوعه إلى أحد المواقيت، لأنها مواقيت لمن مرّ عليها كما عرفت «٣».

و فيه: أن شمول ذلك للمقام غير ظاهر، فرفع اليد عن ظاهر النصوص مشكل، و إطلاق الوقت في صحيح معاويه «٤» يمكن تقييده بما دل على وجوب الرجوع إلى ميقاته بالخصوص، بقرينه التعبير بالرجوع. (٣) لا يبعد أن يكون ما في صحيح معاويه الوارد في

الطامث من قوله عليه السلام: فلترجع إلى ما قدرت عليه «٥». أن ذلك مقدم على غير ميقاته.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١١٣

فالأحوط أن يرجع القدر الممكن ثم يحرم (١).

و لو دخل الحرم وجب الرجوع، و الإحرام خارج الحرم مع إمكانه (٢)، و لا يترك القدر الممكن من الرجوع فى هذه الصورة أيضا.

و لو لم يتمكن من الرجوع أصلا أحرم من موضعه (٣)، و صحت عمرته.

و لو نسى الإحرام و لم يتذكر إلّا بعد إتمام جميع الواجبات صحّت عمرته (٤)، (١) بل الأقوى تعين ذلك، كما نفى عنه الخلاف «١»، و تضمّنه صحيح معاويه، فإن مورده و إن كان الطامث الجاهله، لكن الظاهر عدم الفصل. (٢) كما تضمنته النصوص «٢»، و ما ذكر من الترتيب هو الذى يقتضيه الجمع العرفى بين النصوص.

نعم، ورد فى خبر ابن جعفر عليه السلام فى الجاهل أنه يحرم من مكانه، و إن رجع إلى ميقاته فهو أفضل «٣». و هو صريح فى عدم وجوب الرجوع، لكنه - مع ضعف سنده - معرض عن ظاهره. (٣) كما صرح به فى النصوص «٤». (٤) على المشهور، بل نسب إلى الأصحاب عدا الحلّى «٥»، لمرسل دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١١٤

و كذا لو تركه جهلا بوجوبه (١)، أو أحرم من غير ما يحاذى الميقات بزعم أنه المحاذى له (٢)، و نحو ذلك.

و لو تركه عمدا و تعدّر عليه التدارك من الميقات، فإن لم يكن مريدا للنسك و لا أتى به، و لكن كان عازما على دخول مكة كان آثما بتركه، و لا قضاء عليه مطلقا، على الأقوى (٣).

اما إذا كان مريدا للنسك، فإن كان ما أراده هو العمره

المفردة أجزاء الإحرام من أدنى الحل، وإن أثم بتجاوزه من الميقات بلا إحرام جميل الوارد في الناسي و الجاهل «١»، و مورده و إن كان الحج إلا- أنه يمكن إلحاق العمره به لعدم الفصل - كما قيل «٢»- أو للأولويه، خلافا للحلي فأوجب القضاء لانتفاء المشروط بانتفاء شرطه «٣»، و لكنه- كما ترى- لا يصلح لمعارضه النص. (١) للمرسل المتقدم، و لصحیحی ابن جعفر الواردين في الحج «٤» بضميمه ما سبق. (٢) هذا غير مورد النصوص، لكنه مفهوم منها. (٣) للأصل، و عن المسالك: عليه القضاء إذا كان قد دخل الحرم، لوجوب الإحرام عليه بسبب إرادته الدخول فيكون كالمنذور «٥». و إشكاله ظاهر.

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ١١٥

منه (١)، و لو كان مريدا للحج بطل و عليه قضاؤه على الأقوى (٢)، لكن الأحوط أن يحرم من موضعه (٣)، و يتم حجه، نحو ما مرّ في الناسي، ثم يقضيه في القابل و إن كان ندبا على الأحوط.

و يلحق من أحرم قبل ميقاته بتارك الإحرام مطلقا (٤)، و لا يجزيه المرور بالميقات (٥) في غير ما يأتي من الصورتين. (١) لأن ذلك ميقات لها اختياري و إن أثم بتجاوز الميقات، كذا في الجواهر و كشف اللثام «١»، فيكون الحال كما لو تجاوز الميقات و ذهب إلى ميقات آخر. (٢) لفوات الشرط عمدا، و هذا هو المشهور. و لكن عن جماعه من المتأخرين إلحاقه بالمعذور، فيصح حجه و عمره التمتع منه على النحو الذي سبق في المعذور، و قد عرفت: أنه لم يستبعده في الحدائق، و قواه في كشف اللثام «٢»، لإطلاق صحيح الحلبي «٣». و منع شموله له، أو كون التصرف فيه أولى

من التصرف في أدله الشرطية غير ظاهر، و إن ذكره في الجواهر «٤». (٣) يعنى حيث يتعذر عليه الخروج إلى الحل قدر ما يتمكن، كما سبق في الناسى و الجاهل. (٤) لعدم مشروعيته كذلك، إجماعاً، و نصوصاً «٥». (٥) إلا أن يجدده بتجديد النيه و التلبيه و غيرهما، مما يلزم في ابتداء الإحرام.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١١٦

الرابعه [عدم جواز دخول مكه إلا بإحرام صحيح :

لا يجوز دخول مكه (١)، و لا دخول حرمةا (٢)، و لا التجاوز عن الميقات (٣) - مع قصد الدخول إليها - إلا بإحرام صحيح من حيث يسوغ الإحرام منه، على ما مرّ تفصيله.

نعم، لو كان ممن يتكرر دخوله إليها و خروجه منها كالحطّاب، و الحشّاش، و ناقل الميره، و نحو ذلك جاز أن يدخلها بلا إحرام (٤) إذا (١) إجماعاً، و نصوصاً «١». (٢) ظاهر صحيح عاصم حرمة دخول الحرم بغير إحرام و إن لم يكن قاصداً مكه «٢»، لكن في المدارك: الإجماع على عدمه «٣». فيتعين حمل الصحيح على صورته قصد دخول مكه، و إن كان المحكى عن الجامع و التذكرة الفتوى بمضمونه «٤»، و فى المستند: أنه الأظهر «٥». (٣) لأن منه يكون الإحرام الواجب. (٤) إجماعاً، لصحيح رفاعه المتضمن للخطابه و المختليه «٦» بناء على ظهوره فى عدم الخصوصيه لهم، كما أن إطلاقه - كإطلاق الأصحاب - ظاهر فى عدم الفرق بين رجوعهم قبل انقضاء شهر و عدمه، و نصوص التحديد بالشهر يراد منها التحديد لغيرهم.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١١٧

كان رجوعه إليها فى شهر خروجه عنها (١)، أمّا إذا رجع فى شهر آخر لكن ظاهر كشف اللثام اعتبار ذلك فيهم «١» كالمتمن، لأن التصرف بصحيح رفاعه بتقييده بذلك

أولى من التصرف بمرسل حفص الدال على اعتبار الرجوع في الشهر «٢»، بحمله على غيرهم، لكون الغالب في مورد الصحيح الرجوع في الشهر.

و ما يقال: من أن ظاهر النصوص و الفتاوى تعدد العناوين الموجهه لسقوط الإحرام، و هو يناهى الجمع المذكور.

يشكل: بأن ظاهر المقابله بينهما عدم سبق الإحرام فى الأول و سبقه فى الثانى، فالجمع بين النصوص بما ذكر متعين. (١) ففى مرسل حفص عن أبى عبد الله عليه السلام فى الرجل يخرج فى الحاجه من الحرم قال عليه السلام: إن رجع فى الشهر الذى خرج فيه دخل بغير إحرام، فإن دخل فى غيره دخل بإحرام «٣». و يعضده جملة أخرى «٤».

ثم إن ظاهر جماعه و صريح بعض اعتبار كون دخول الأول بإحرام، فلو لم يكن كذلك وجب عليه الإحرام. و فى الجواهر: لا أجد فيه خلافاً»

، و إطلاق المرسل و غيره و إن كان يقتضى عدم اعتبار ذلك، إلا- أنه لا- مجال للعمل بها لضعف السند و مخالفتها لمظنه الإجماع. فتأمل.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١١٨

لم يجر أن يدخلها إلا- بإحرام (١)، بل لو كان رجوعه بعد مضى شهر من تحلله من إحرامه السابق فالأحوط ان لا يدخلها إلا بإحرام (٢)، و أحوط من ذلك رعايه الفصل بالشهر بين الإحرامين (٣)، فلو كان الرجوع بعد مضى شهر من إحرامه السابق فالأحوط ان لا يدخلها إلّا بإحرام.

و العبره فى الشهر هنا إما بمضى ثلاثين يوماً، أو الشهر الهلالى تاما كان أو ناقصا (٤)، لو صادف ما ذكر من الخروج، أو الإحلال، أو الإحرام لأوله. (١) لعمومات المنع فى غير موارد الاستثناء. (٢) و عن الأكثر لزومه حينئذ، و قد يشير إليه

الموثق لإسحاق «١»، لكن مورده المعتمر الخارج بعد تمام عمره و هو ظاهر في الاستحباب و أن الاعتمار من أجل ان لكل شهر عمره لا لأجل دخول مكة، و حينئذ في كونه مما نحن فيه لاختلاف المورد فيه تأمل، مع أن مرسل حفص «٢» أظهر منه. (٣) كما احتمله في القواعد «٣»، و علل بموافقته للاحتياط، و أيد بأن العمره محسوبه لشهر الإهلال دون الإحلال، و لذا شرع الإحرام بها في رجب قبل الميقات «٤»، و هو كما ترى! (٤) الشهر حقيقه في ما بين الهالين، إلّا أن المراد منه في النصّ المقدار،

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ١١٩

الخامسه: لو وصل الميقات من فرضه التمتع

قبل هلال شوال لم يجز له أن يعتمر عمره التمتع (١)، فلو أراد دخول مكة لزمه الإحرام لعمره مفردة لنفسه، أو غيره، بتبرع، أو إجازة، أو غير ذلك.

و إن كان بعد هلال شوال ففي جواز إحرامه لعمره مفردة تطوعاً، أو بقصد النيايه عن الغير تبرعاً، أو بإجاره، ناويا للرجوع إلى الميقات، و الإحرام لعمره تمتعه بعد ذلك، إشكال (٢)، و الأقوى عدم جوازه.

السادسه:

كما لا يجوز لكل من يريد النسك، أو يريد دخول مكة أن يتجاوز الميقات المعين له بلا إحرام منه، فكذا لا يجوز - أيضاً - أن يحرم قبل ميقاته (٣)، إلّا إذا نذر ذلك (٤)، أو أراد العمره في رجب لامتناع حمله على معناه، كما هو ظاهر. فإن كان المراد به المقدار يتعين حمله على التام دون الناقص و هو الثلاثون يوماً. (١) لأنها لا تكون إلا في أشهر الحج إجماعاً، و نصوصاً كما سبق «١». (٢) كأنه مبني على عدم جواز التطوع بالعمره لمن فرضه الاعتمار و كذا النيايه فيها تبرعاً عن الغير، أو بإجاره، لكن عرفت سابقاً الإشكال فيه بالنسبه إلى الحج، فضلاً عن العمره مع عدم المزاحمه، أو مبني على أن وجوب الشيء مانع عن صحه الإتيان به بقصد الأمر غير الوجوب، كما يمنع عن صحه أخذ الأجره عليه، لكنه غير تام أيضاً. (٣) إجماعاً، و يشهد له جملة من النصوص، و في بعضها: أنه من قبيل الإتمام في السفر «٢». (٤) على المشهور، و يشهد له جملة من النصوص التي هي - على تقدير

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ١٢٠

و خشى أن يفوته الإحرام فيه لو أخره إلى الميقات، فيجوز أن يقدمه حينئذ لإدراك إحرام العمره في رجب

(١)، و يجزى المرور بالميقات محرما فى كلتا الصورتين على الأقوى (٢)، و إن كان الأحوط تجديد التلبيه (٣).

السابعه:

لا- يجوز للمتمتع أن يعتمر بعمره مفرده قبل أن يحل من إحرامه لعمره التمتع (٤)، و يجوز بعد إحلاله منه، و مضى عشره أيام ضعف سندها- منجبره بالعمل «١»، و عن الحلّى، و المعتبر: عدم الجواز «٢»، لوجوه قاصره. (١) اتفاقا، كما عن غير واحد «٣»، و يشهد له الصحيح، و المصحح «٤»، بل ظاهر الثانى جواز ذلك لإدراك عمره غير رجب، لكن الظاهر عدم القائل بإطلاقه. (٢) كما هو ظاهر النص. (٣) خروجا عن شبهه الخلاف، فإن المحكى عن جماعه عدم التعرض لاستثنائه. (٤) لما يأتى فى المسأله الثامنه.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٢١

على الأحوط (١)، فيجوز له أن يخرج إلى أدنى الحل لإحرامها، و كذا إلى غيرها مما هو دون المسافه (٢)، أما إلى المسافه فالأحوط أن لا يخرج إلا محرما بالحجّ (٣) و إن طال و شقّ عليه ذلك. (١) لأجل تحقق الفصل بين العمرتين الذى اختلفت النصوص فيه، ففى بعضها: أنه شهر «١»، و فى خير ابن أبى حمزه: أنه عشره أيام «٢»، و يأتى الكلام فى ذلك فى محله «٣». (٢) هذا التحديد غير ظاهر، بل هو خلاف إطلاق نصوص المنع عن الخروج «٤»، و حمل الخروج هنا على السفر- كما فى بعض نصوص المسافر «٥»- لا- قرينه عليه، فالعمل بالظاهر يقتضى الاقتصار فى الجواز على البلد و حدودها، و المنع عن الزائد على ذلك. فلاحظ. (٣) كما نسب إلى المشهور «٦»، لجمله من النصوص، منها مصححا زراره و حماد، ففى الأول: و ليس لك أن تخرج

من مكة حتى تحج «٧».

و فى الثانى: لم يكن له أن يخرج حتى يقضى الحج «٨».

و فى صحيح معاويه: أليس هو مرتبط بالحج؟! لا يخرج حتى يقضيه «٩».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٢٢

و يجوز ذلك قبل تحلله من إحرام عمرته (١)، بل لا يبعد جوازه بعد التحلل - أيضا - إذا علم أنه لا يفوته الحج بذلك (٢). و عن الحلبي، و جماعه: الجواز «١»، و به أفتى فى العروه «٢» و أمضاه الماتن فى حاشيتها «٣»، لما يفهم من بعض النصوص من أن المنع لخوف فوات الحج، بل صريح مرسل من لا يحضره الفقيه الجواز إذا علم أنه لا يفوته الحج «٤»، و لما فى مصحح الحلبي: ما أحب أن يخرج منها إلّا محرما «٥».

و الإنصاف، أن ما ذكر و إن كان قريبا، إلّا أن الخروج عن ظاهر النصوص السابقه بما ذكر مشكل، لعدم إمكان الاعتماد على المرسل، مع عدم كونه حجه فى نفسه، فضلا عن نسبته إلى مخالفه المشهور، و التعبير ب «لا أحب» شائع فى المحرمات. و فهم كون المنع لخوف الفوت غير ظاهر، فإن مورد التعليل بذلك صورته الخروج محرما كما ذكر فى العروه، فكيف يمكن الخروج به عن ظاهر نصوص المنع؟! فهو إذن أقوى، و أشبه. (١) بلا إشكال، كما فى العروه الوثقى «٦». و وجهه: الأصل، و اختصاص النصوص المستدل بها على المنع بما بعد التحلل. (٢) على كراهه، كما عن جماعه «٧» حملا للنصوص على ذلك، بقرينه ما فى مصحح الحلبي: «و ما أحب أن يخرج منها الا محرما» «٨»، بل ظاهر مرسل من دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج،

ص: ١٢٣

لكن الأحوط

أن لا- يرجع إلّا محرماً (١)، من حيث يسوغ له الإحرام منه، بعمره ينوي بها ما هو المطلوب منه (٢)، و يطوف طواف النساء- أيضاً- برجاء المطلوبيه، بلا رعايه فصل الشهر (٣) لا يحضره الفقيه «١»، و مرسل أبان «٢» الجواز إذا علم أنه لا يفوته الحج، بل هو صريح الأول، و قد يظهر ذلك أيضاً من خبر ابن جعفر «٣»، كما عرفت و عرفت ما فيه. (١) للأمر به في مصحح حماد إذا كان قد جهل، فخرج إلى المدينة أو إلى نحوها بغير إحرام «٤». (٢) و ان كان صريح مصحح حماد أن تمتعه العمره الأخيره، و الأولى صارت مفرده «٥»، بل قيل: لعله اتفأقى «٦»، و عليه فلا موجب لطواف النساء، بل المحلل فيها التقصير، و أما الأولى فهى و ان خرجت عن كونها عمره تمتع لا يجب لها طواف النساء، لأن الخروج المذكور كان بعد التحلل منها بالتقصير، لكن مع ذلك احتمله بعض «٧»- على ما حكى- فلأجله يحسن الاحتياط به. (٣) فان الفصل بالشهر و إن تضمنه مصححا حماد و إسحاق «٨»، لكن دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ١٢٤

و عدمه (١).

الثامنه:

كل من أنشأ إحراماً لنسك فلا يجوز له أن ينشئ إحراماً آخر إلا بعد تحلله من إحرامه السابق (٢).

نعم، لو بقى عليه طواف النساء فلا يبعد جوازه قبل هذا التحلل (٣)، لكن الأولى، بل الأحوط أن يكمل تحلله عن إحرامه السابق، ثم ينشئ إحراماً آخر.

و الله العالم بحقائق أحكامه. الثانى تضمن أنه إذا رجع فى شهره «١». (١) النصوص و إن كانت صريحه فى جواز الدخول محلاً إذا كان قبل الشهر، لكن إطلاق المنع عن دخول

مكه محلا- يصلح منشأ للاحتياط. و لم أقف عاجلا- على قائل بوجوب الإحرام قبل شهر، و إن كانت نسبة القول بالشهر إلى الشرائع، و الجامع، و القواعد «٢» يقتضى أو يوهم وجود الخلاف. (٢) اتفاقا- كما عن المنتهى «٣»- و إجماعا،- كما فى كشف اللثام «٤»- و فى الجواهر: الإجماع بقسميه عليه «٥»، و يشير اليه بعض النصوص الآتية إن شاء الله. (٣) لخروج طواف النساء عن النسك، بل فائدته مجرد التحلل، و عن السرائر: نفى الخلاف فيه «٦». و سيأتى إن شاء الله التعرض لذلك فى محله.

دليل الناسك - تعليقه وجزئه على مناسك الحج، ص: ١٢٥

المقصد الثالث فى واجبات الإحرام

إشاره

و هى ثلاثه:

الأول: لبس ثوبى الإحرام

(١) بعد نزع ما يجب على المحرم اجتنابه، يأتزر بأحدهما و يرتدى أو يتوشح بالآخر (٢). (١) بلا خلاف يعلم- كما عن جماعه «١»- بل إجماع- كما عن آخرين «٢»- و فى المستند: إجماع محقق «٣». و هو العمده، أما النصوص الآمره بلبسهما فلورودها مورد الآداب تقصر عن إثبات الوجوب «٤».

و فى الدروس: لو كان الثوب طويلا فاتزر ببعضه و ارتدى بالباقي أو توشح أجزأ «٥». و فى الجواهر: لا- يخلو من وجه «٦». (٢) سبق وجهه فى المستحبات، كما سبق أن الأول إن لم يكن أقوى فهو أحوط «٧».

دليل الناسك - تعليقه وجزئه على مناسك الحج، ص: ١٢٦

و يعتبر فى الرداء أن يستر المنكبين، و فى الإزار أن يستر ما بين السرّه و الركبه (١). و أن لا يكون خفيفا يحكى البشره (٢)، و هو الأحوط فى الرداء أيضا (٣).

و يعتبر فيهما أن يكونا مما تصح الصلاه فيه للرجال (٤)، فلا (١) ذكر ذلك غير واحد «١». بل فى كلام بعض نفى الإشكال فيه «٢»، و المتعين الرجوع فيه إلى العرف، كما عن المدارك «٣».

و الظاهر أنه لا يعتبر فى الإزار ما ذكر، لذا عدّ فى خبر الاحتجاج من السنه تغطيه السرّه و الركبه «٤»، الظاهره فى عدم وجوب ذلك. (٢) ذكر ذلك فى الدروس و تبعه عليه غيره «٥»، و كأنه لمفهوم مصحح حريز: كل ثوب تصلى فيه فلا بأس أن تحرم فيه «٦». الذى نفى الخلاف فى مضمونه «٧»، و وجود الفاء فى الخبر يخرججه عن مفهوم الوصف، فيكون من مفهوم الشرط.

لكن فى دلالتة على اعتبار كونه ساترا إشكال ظاهر، لجواز الصلاه فى غيره و إن وجب ستر العوره،

فتأمل. (٣) كما نصّ عليه في الدروس وغيره «٨». (٤) قد عرفت دعوى نفى الخلاف فيه من بعض، وعن آخر: اتفاق كلمه

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٢٧

يجوز في المتنحس مما لا يعفى عنه (١)، ولا في المتخذ من صوف ما لا يؤكل لحمه (٢)، ولا في المغصوب، ولا المذهب، ولا الحرير (٣) حتى للنساء (٤) على الأحوط (٥)، بل الأحوط لهن اجتنابه الأصحاب عليه، ومستنده مصحح حرير المتقدم. (١) يشير إليه - مضافا إلى مصحح حرير - جمله وارده فيه بالخصوص «١»، لكنها ظاهره في عدم جواز لبسه للنحس ما دام محرما. ولم يعرف مصرّح بذلك، فيشكل التمسك بها على اعتبار الطهاره في ابتداء الإحرام، والتفكيك في الحجية بين الحدوث والبقاء غير ممكن، كما يظهر بالتأمل. (٢) الظاهر انحصار مستنده في مصحح حرير. (٣) هذه العناوين الثلاثة يحرم لبسها مطلقا ولو في غير الإحرام، وحينئذ يمتنع وجوب لبسها فيه إذا كان وجوب اللبس عباديا.

نعم، مجرد ذلك لا يثبت شرطيه عدمها في الصحه، فيتوقف على التمسك بمصحح حرير. لكنه لا يطرد في المغصوب لعدم ثبوت شرطيه الإباحه، فتأمل. (٤) يشهد له بعض النصوص الخاصه «٢». (٥) إذ المنع مذهب جماعه كثيره من القدماء والمتأخرين «٣»، ويشهد له جمله وافره ظاهره في المنع، ولأجلها يحسن الخروج عن إطلاق مصحح حرير ونحوه لجواز صلاح النساء بالحرير. وحملها على الكراهه بقريته التعبير في دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٢٨

مطلقا (١).

والأحوط أن لا يكونا من الجلود مطلقا (٢)، وأن يكونا منسوجين لا ملتبدين.

ولو تنجّسا

فالأحوط المبادره إلى تبدليهما أو تطهيرهما (٣).

و كذا تطهير البدن- أيضا- لو تنجس (٤).

و فى وجوب لبسهما على النساء إشكال أحوطه ذلك (٥). بعضها ب «لا ينبغي»، و «يكره»، و «لا يصلح» لا يخلو من إشكال، إذ غايه ما يقال:

انها غير ظاهره بالمنع، لا أنها ظاهره فى الجواز لتعارض ما هو ظاهر فى المنع. (١) و لو فى غير ثوبى الإحرام، لإطلاق النصوص المانعه «١». (٢) كما عن بعض «٢»، لعدم صدق الثوب على الجلد عرفا كعدم صدقه على الملبد غير المنسوج. (٣) للنصوص المشار إليها آنفا «٣»، التى لم يعرف القائل بها. (٤) يستفاد مما دلّ على تطهير الثوب، بالأولويه. (٥) إذ قد احتمله بعض الأفاضل، كما فى الجواهر حكايته، لكنه قوى العدم، لعدم شمول النصوص لها، و قاعده الاشتراك غير جاريه هنا، لمخالفتها لظاهر النص و الفتوى «٤».

لكن إطلاق الفتاوى يقتضى عدم الفرق بينها و بين الرجل، و لم أقف على من خصّ الثوبين فى الرجل عدا الحدائق «٥»، و النصوص الواردة فى الرجل دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٢٩

و الأحوط أن يقدّم لبسهما على عقد الإحرام (١)، و ينوى أنه يلبسهما لإحرام عمره التمتع إلى الحج امتثالا لأمره سبحانه، و أن لا يعقد الإزار فى عنقه (٢)، مثلها وارد فى المرأه فلاحظ نصوص الحائض و غيرها «١».

و بالجمله دعوى ظهور النص و الفتوى فى عدم الفرق أولى من دعوى خلافها. فتأمل جيدا.

و مقتضى ذلك لزوم لبسها قطعتين تسمى إحداهما إزارا و الأخرى رداء، فلا يكفى القميص و نحوه مما لا يسمى إزارا و لا رداء. فتأمل جيدا. (١) كما فى محكى كلام غير واحد، و يقتضيه ظاهر جملة

من النصوص «٢»، و في الجواهر جعله ظاهر النص و الفتوى «٣». (٢) للنهي عنه في موثق سعيد الأعرج: انه سأل أبا عبد الله عليه السلام عن المحرم يعقد إزاره في عنقه؟ قال عليه السلام: لا «٤». و نحوه غيره، بل عن العلامة و غيره المنع عنه في الرداء، و صرح به في الدروس «٥»، و كأنهم حملوا الإزار في دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٣٠

بل مطلقا (١)، و لا- يغرزه بإبره و نحوها (٢)، بل يغرزه بنفسه، و يجوز الزيادة على الثوبين في ابتداء الإحرام و بعده (٣). الموثق على الرداء بقريته مناسبة السؤال لذلك.

لكن من المحتمل أن يكون السؤال عن الوجوب لا- الجواز، و لذلك كان ظاهر المشهور الجواز. (١) كما يفهم من خبر ابن جعفر عليه السلام «١». أما المئزر ففي الدروس: جواز عقده «٢»، و اختاره في الجواهر للأصل «٣»، و لخبر القداح النافي للبأس عن عقد الثوب إذا قصر ثم يصلى «٤».

و ما في مكاتبه الحميري «٥» من النهي عنه محمول على الكراهه، و لا سيما مع ضعف المكاتبه بالإرسال.

و أما موثق سعيد «٦» فقد عرفت الإشكال فيه من وجهين، و لذلك لم يعرف قائل بالمنع عن عقده في المئزر. (٢) كما يفهم من خبر الاحتجاج «٧»، لكن الخبر مقتيد بصوره خروجه عن كونه إزارا، فلا- يمنع من مطلق الغرز بالإبره، مع أنه ضعيف - كما عرفت - بالإرسال. (٣) بلا إشكال، للنصوص «٨».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٣١

الثاني: النيه

(١)، و هي القصد إلى إحرام عمره التمتع لحجّه الإسلام امتثالا لأمره تعالى.

و لو كان نائبا قصد النيابة عن المنوب عنه، و كذا لو كان

منذورا.

و لو تعدّد ما فى ذمته لزمه التعيين (٢).

و لا يجب التعرض فى النيه لما عدا ذلك من وجوب أو ندب (٣)، و لا الإخطار و إن كان هو الأحوط، بل يستحب التلفظ هنا بالنيه دون سائر العبادات (٤)، (١) إجماعا بقسميه - كما فى الجواهر و غيرها «١» - و تشير إليه النصوص «٢». (٢) إذا كان المتعدد مختلفا متعينا كل فى قبال غيره نظير صلاتى الظهرين، لا بدونه - كما لو وجب صوم يومين - كما أوضحناه فى غير المقام.

و عن جماعه عدم اعتبار التعيين، لوجوه مدخوله لا - تصلح للخروج بها عن قاعده اعتبار التعيين، فراجع. (٣) كما نص عليه الجماعه، و دليله ظاهر بمراجعه ما ذكره من نيه الوضوء و الصلاه. (٤) كما صرح بذلك كله غير واحد، و يشهد له النصوص المتضمنه للأمر بقول: اللهم إني أريد التمتع بالعمرة إلى الحج. «٣». و ما فى بعض النصوص من دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٣٢

و أن يشترط (١) فى خلال التيه (٢)، أو فى أثناء التلبيه (٣) أن يحلّه حيث حبسه عن الإتمام.

و معنى الإحرام هو توطين النفس على ترك المحرمات (٤) الآتى استحباب الإضمار محمول على الإسرار بذلك للتقيه «١». (١) إجماعا - كما عن جماعه «٢» - و يشهد له جملة من النصوص «٣». (٢) كما هو مذكور فى النصوص «٤»، و اعترف به غير واحد. (٣) كما عن بعض الأخبار العاميه «٥»، و عن الكركى الاكتفاء به «٦»، و استجوده فى الجواهر، لأن التلبيه هى التى يعقد بها الإحرام «٧».

إلا أن فى ترتيب الأثر عليه حينئذ إشكالا، لأنه غير المتيقن، و الأصل يقتضى العدم. نعم، يكفى ذلك فى الاستحباب و ترتب

الثواب، بناء على قاعده التسامح. (٤) كذا ذكر الشهيد رحمه الله «٨». و كأن المراد به الالتزام النفساني بترك المحرمات، لكن الظاهر أن الالتزام المذكور سبب للإحرام، فيكون بهذا الالتزام الإحرام نظير سائر العناوين الإيقاعية التي تتحقق بالالتزام. و ذكر بعضهم: أنه نيه ترك المحرمات.

و هو كما ترى! فإن الإحرام موضوع للنيه فلا يكون نفس النيه فإنها لا

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٣٣

تفصيلها (١). و لو لم يعلم بها تفصيلا، و لكن قصد إجمالاً أن يترك ما فصله في رسالته، أو يتعلمه من معلمه العارف بتفصيلها أجزاء ذلك، و صح إحرامه.

الثالث: التلبيه

، و بها ينعقد إحرام الحج و عمره كإحرام الصلاة بالتكبيره (٢)، و لا ينعقد إحرام عمره التمتع و حجّه، و لا حجّ الأفراد و عمرته إلا بها (٣).

أما القارن فقد تقدم أنه ينعقد إحرامه بها، تكون موضوعاً للنيه. و بالجمله الإحرام من المعاني الإيقاعية التي تكون بالالتزام. (١) كما يستفاد من غير واحد من الصحاح «١». لكن المذكور فيها النساء و الطيب و الثياب، و كأن ذلك لأهميتها، فتأمل. (٢) إجماعاً، و نصوصاً مستفيضه «٢». (٣) فلا- يترتب عليه أثر قبلها إجماعاً عن جماعه، و يشهد به كثير من النصوص «٣»، و ما في خبر أحمد بن محمد في من وقع على أهله قبل أن يهّل بالإحرام: أن عليه دماً «٤»، محمول على الاستحباب، مع أنه- لمخالفته الإجماع، و كونه مقطوعاً- قاصر عن الحجية.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٣٤

و بالإشعار (١) المختص بالبدن (٢)، أو التقليد المشترك بينه و بين سائل النعم أيضاً، و استحباب الجمع له (٣). (١) كما هو المشهور الذي تشهد به النصوص

الصحيحه الصريحه، ففي بعضها: الأشعار و التقليد بمنزله التلبيه»

. و في آخر: يوجب الإحرام ثلاثه أشياء التلبيه و الإشعار و التقليد، فإذا فعل شيئاً من هذه الثلاثه فقد أحرم «٢». و نحوهما غيرهما.

و عن السيد و الحلبي: تعين التلبيه له كغيره، بناء منهم على عدم العمل بنصوص الآحاد «٣»، الذي تحقق في محله بطلانه.

و عن الشيخ و ابني حمزه و البراج: أن الانعقاد بغيرها بالعجز عنها «٤» جمعاً بين النصوص بذلك، لكنه ليس جمعاً عرفياً بل الجمع العرفي ما عرفت. (٢) كذا ذكر الأصحاب، مرسلين له إرسال المسلمات من دون ذكر مناقشه فيه، لكن دليله من النصوص غير ظاهر. (٣) كما في الشرائع، و القواعد، و غيرهما «٥»، و يشهد له بعض النصوص «٦»، و ما قيل من [أن دليله غير ظاهر - كما عن غير واحد - كما ترى!

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٣٥

و الذي يجب من التلبيه هو الصيغ الأربع (١)، و صورتها أن يقول مقارناً للنيه (٢): لبيك اللهم لبيك. لبيك لا شريك لك لبيك. إن هذا، و الذي صرح به في كشف اللثام و استظهره من جمله من العبارات:

و جوب التلبيه على القارن و إن عقد الإحرام بغيرها، للأمر بها في النصوص، و الحمل على الاستحباب غير ظاهر الوجه «١».

و ربما مال إليه في الجواهر هنا، لكن في موضع سابق جعله بعيداً «٢»، و هو كذلك، فإن النصوص الأمره بها ظاهره في الاستحباب، و الإطلاقات التي تمسك بها في الكشف مقيدة بما دل على أن الإشعار و التقليد بمنزله التلبيه، و عبارات الأصحاب لا تخلو من غموض و خفاء، و أكثرها ممن لا يقول بالاجتزاء بالإشعار و التقليد، و

الكلام مبنى على الاجتراء بهما فى عقد الإحرام. (١) إجماعاً، كما قيل «٣». و عن الاقتصاد: أنها خمس «٤»، وربما قيل: إنها ست «٥»، والنصوص تشهد للأول «٦». (٢) قد يظهر من بعض النصوص جواز تأخير التلبيه عن المسجد إلى أن يصل البيداء «٧»، و لازمه كون أول الإحرام فى المسجد و كون التلبيه فى البيداء

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٣٦

الحمد و النعمه لك و الملك. لا شريك لك لتيك (١) بكسر همزه التى تبعد مقدار ميل - كما فى النص - فلا تكون التلبيه مقارنه لأوله، إذ التزام كون أول الإحرام من البيداء كاد أن يكون خلاف الضروره، لكن يتعين حمل النصوص على إرادته الإجهار بها فى البيداء كما يشهد به بعضها «١».

و الأقرب حملها على التلبيه المستحبه، لا الواجه التى بها قوام الإحرام. (١) قد اختلف فى صورته التلبيه فقيل هى: «لييك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك» «٢» و يشهد له صحيح معاويه، فإنه بعد ذكر ذلك بإضافه: إن الحمد و النعمه لك و الملك لا شريك لك لبيك. قال: و اعلم أنه لا بد من التلبيات الأربع [التي كنّ فى أول الكلام، و هى الفريضة، و هى التوحيد «٣».

و قيل: ذلك بإضافه «إن الحمد و النعمه لك و الملك لا شريك لك» «٤».

لصحيح عاصم أنه صَلَّى الله عليه و آله لبي بال أربع فقال صَلَّى الله عليه و آله: لبيك. ثم ذكر الصورة المذكوره «٥».

و لعل الجمع العرفى يقتضى حمل الصحيح الأول على أن يكون المراد من التلبيات الأربع ما يشمل الزيادة المذكوره التى قد ذكرت فى الصحيح المذكور، مع إضافه أمور أخرى، لكن يأبى الجمع

المذكور خلو صحيح عمر بن يزيد عن الزيادة المذكوره و إن اشتمل على غيرها مما أجمع على عدم وجوبه «٦»، فالأخذ بظاهر الصحيح الأول متعين، و يحمل ما فى صحيح عاصم دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٣٧

(إن) (١) و بسكون اللام و فتح كاف (الملك).

و الأولى، بل الأحوط أن يضيف إليها خامسه، فيقول: (بحجّه و عمره تمامها عليك لبيك) (٢).

و الأفضل أن يقول بعد ذلك (٣): لبيك ذا المعارج لبيك.

لبيك داعيا إلى دار السلام لبيك. لبيك غفار الذنوب لبيك. لبيك على أنه إحدى الكيفيات التى فعله النبى صلى الله عليه و آله، لا أنّ تلك الزيادة داخله فى التلييات الأربع، و مثله ما فى صحيح ابن سنان المشتمل على تلك الزيادة و غيرها فى مقام بيان تلبيه النبى صلى الله عليه و آله «١».

و قيل صورتها: «لبيك اللهم لبيك، لبيك إن الحمد و النعمه لك و الملك، لا شريك لك لبيك» «٢»، و لم يعرف نص يتضمن ذلك، مع كثره القائل به كما اعترف به غير واحد على ما حكى «٣».

و أما ما فى المتن فلا قائل به. و الظاهر أنه قول بالثانى لكن الغلط فى النسخ. (١) المذكور فى كلام جماعه كثيره جواز الكسر و الفتح، و أن الأولى الكسر. (٢) لما عن الاقتصاد من وجوب الزيادة المذكوره، و وجوب خمس تلييات «٤». (٣) المذكور فى صحيح معاويه: لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك، لبيك إن الحمد و النعمه لك، و الملك لا شريك لك. إلى دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٣٨

أهل التليه لبيك. لبيك ذا الجلال و الإكرام لبيك. لبيك تبدئ و المعاد إليك

لبيك. لبيك تستغنى و يفتقر إليك لبيك. لبيك مرهوبا و مرغوبا إليك لبيك. لبيك إله الحق (الخلق خ. ل) لبيك. لبيك ذا النعماء و الفضل الحسن الجميل لبيك. لبيك كشاف الكرب العظام لبيك. لبيك عبدك و ابن عبدك لبيك. لبيك يا كريم لبيك).

و ليجتهد أن يكون بحضور قلبه مجيبا لدعوه ربه.

و يستحب أن يقول:

(لبيك أتقرب إليك بمحمد و آل محمد لبيك. لبيك بحجّه أو عمره لبيك. لبيك و هذه عمره متعه إلى الحجّ لبيك. لبيك أهل التلبية لبيك. لبيك تلبيه تمامها و بلاغها عليك.

و يجب الاهتمام بصحتها و تحسينها، و لو لم يحسنها يجب أن يتعلمها، أو يتلقنها (١).

و لو لم يتمكن من التلفظ بها صحيحه أتى بما يمكنه منها (٢) و بترجمتها، ثم يستنيب من يقولها عنه على الأحوط (٣). آخر ما فى المتن «١». (١) من باب المقدمه. (٢) كأنه لقاعده الميسور. (٣) فى خبر زراره: إن رجلا- قدم حاجا لا- يحسن أن يلبى، فاستفتى له أبو عبد الله عليه السلام فأمر له أن يلبى عنه «٢»، لكنه حكاية حال فلا تخلو من إجمال دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٣٩

و لو نسى التلبية فى محلّها و تذكّر بعد أن تجاوز الميقات فإن أمكنه الرجوع و التدارك لزمه (١) و إلا أتى بها عند تذكره (٢). و لا كفاره عليه لما فعله من منافيات الإحرام (٣). - كذا قيل - و لكنه كما ترى! (١) عملا بالشرطيه أو الجزئيه. (٢) كما سبق. (٣) لعدم انعقاد الإحرام بدون التلبية، و قد صرّحت بذلك النصوص «١».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٤١

المقصد الرابع فى تروك الإحرام

إشاره

و هى أمور:

الأول: صيد الحيوان البرى (١)، و ذبحه (٢)، و أكله (٣)، و إمساكه، و الإعانه عليه

بدلاله أو إشاره، أو الإغلاق عليه (٤)، (١) إجماعا، و كتابا، و سنه «١». (٢) إجماعا، و كتابا، و سنه «٢». (٣) إجماعا، للصحيح و غيره «٣». (٤) إجماعا، لصحيح الحلبي: و لا تدلّن عليه محلا و لا محرما فيصطاده، و لا تشير إليه فيستحل من أجلك «٤». و مثله فى النهى عن الدلاله عليه، و الإشاره إليه غير واحد من النصوص «٥»، و ذيله ظاهر فى حرمة الإعانه عليه بجميع دليل الناسك -

تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٤٢

و غير ذلك، عدا السباع لو أرادته (١)، أو سباع الطير لو آذت حمام الحرم.

و لو صاده أو ذبحه كان ميتة يحرم على كل أحد أكله (٢)، و الصلاة في جلده على الأحوط (٣). أنواعها المذكورة في المتن، و غيرها. (١) فقد حكى الإجماع على جواز قتلها إذا إرادته «١». و فى صحيح حرين:

كلّما يخاف المحرم على نفسه من السباع و الحيات و غيرها فليقتله، و إن لم يردك فلا ترده «٢». و فى صحيح معاوية: «كل شىء أرادك فاقته» «٣». و نحوهما غيرهما، و مقتضاهما - كإطلاقات المنع - الحرمة مع عدم الخوف. (٢) إجماعاً، كما عن غير واحد من الكتب «٤»، و يشهد له خبرا وهب و إسحاق «٥»، لكن ظاهر جملة من الصحاح أنه حلال على المحل «٦»، و العمل بها متعين لو لا إعراض الأصحاب عنها، و إن حكى عن المدارك العمل بها «٧». (٣) كما يقتضيه عموم التنزيل فى الخبرين، اللهم إلّا أن يدعى انصراف التنزيل إلى الأكل لا غير، و لا سيما بملاحظه ذكره بالخصوص فيهما.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٤٣

و لا بأس بالبحرى

(١) و هو الذى بيض و يفرخ فى الماء (٢)، و لا- بالأهلى و إن توحش (٣). و فرخ كل واحد منها، و بيضه تابع لأصله (٤)، و الجراد من البرى (٥). (١) إجماعا، و كتابا، و سنه «١»، و الظاهر أنه لا- خلاف- كما اعترف به بعض، و فى الجواهر: أنه قطعى «٢»- فى أن المراد من البحرى المائى، فيشمل النهر. (٢) بلا خلاف يعلم إلا من عطا، و قد تضمّن ذلك صحيح حريز «٣»، و يشير إليه غيره، و منه يظهر أن التوالد بحكم البيض و الفرخ. (٣) بلا- خلاف فيه بين علماء الأمصار، و فى الجواهر: الإجماع بقسميه عليه «٤»، و يشهد له النصوص «٥»، بل الضروره فى جملة من أنواعه. (٤) إجماعا بقسميه- كما فى الجواهر «٦»- و يشهد له النصوص الواردة فى كفاره كسر البيض «٧». (٥) عند علمائنا- كما عن المنتهى و غيره «٨»- و يشهد له جملة من دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٤٤

و لو تردّد حيوان بينهما لحقه حكم البرى، على الأحوط (١).

الثانى: النساء

وطيا (٢)، و تقييلا (٣)، النصوص، و فى صحيح ابن مسلم- بعد الإنكار على من أكله و هو محرم- فقالوا:

إنما هو من صيد البحر فقال عليه السّلام: ارمسوه فى الماء إذن! «١». (١) لإطلاق بعض النصوص المانعه عن الصيد، لكنه بعد خروج البحرى تكون الشبهه مصداقيه، و الحق فيها عدم جواز التمسك بالعام فيها، و أصاله عدم كونه بحريا غير ظاهر التماميه، و العمده التشكيك فى وجود الإطلاق لأن المخصص فى المقام ممنوع، و الآيه الشريفه مختصه بالبرى. (٢) إجماعا، و كتابا، و سنه «٢»، و الرفث فى الآيه الجماع

كما فى الصحيح. (٣) كما هو المشهور، بل عليه الإجماع مع الشهوه، و يشهد له صريح جملة من [١] النصوص فى ثبوت الكفاره «٣» الداله على الحرمة، للملازمه عرفا أو للإجماع.

[١] لكن يبعده ما فى النص من التفصيل بين الشهوه و غيرها فى نوع الكفاره- مع ثبوت الكفاره- فإن التفصيل المذكور يأتى الاستحباب.

[كذا فى الأصل المطبوع

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ١٤٥

و لمسا (١)، و نظرا بشهوه (٢). أما مع عدم الشهوه فهو- أيضا- مقتضى غير واحد من النصوص «١»، لكن فى بعضها أنه لا بأس بقبله الرحمه و إنما تكره قبله الشهوه «٢»، و الجمع العرفى يقتضى الجواز معها، كما ذهب إليه جماعه «٣». (١) إجماعا عن غير واحد إذا كان بشهوه، و يشهد له النصوص كما فى التقييل، كما أن بعضها يتضمن أنه لا شىء عليه إذا مس من دون شهوه «٤». (٢) المنسوب إلى الأكثر حرمة النظر بشهوه، و النصوص الداله على ذلك غير خاليه عن الإشكال، لاختصاص بعضها بالإنزال، و الآخر بالنظر إلى غير المحرم «٥»، فالاعتماد عليها مشكل، و لا سيما و فى الموثق: أنه لا شىء عليه فى النظر بشهوه فأمنى. و قريب منه الحسن «٦»، و لذا قوى غير واحد الجواز- كما نسب إلى الصدوق «٧»- و هو فى محله.

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ١٤٦

الثالث: عقد النكاح (١)، و الشهاده عليه (٢)

و لا فرق فى العقد بين أقسامه (٣)، حتى المنقطع، و الفضولى.

و لا فى الشهاده عليه بين أدائها (٤)، و التحمل، بل الأحوط اجتناب التحليل أيضا (٥)، و قبوله.

أما الرجوع إلى المطلقه فلا بأس به (٦). و كذا ابتياع الأمه (٧) (١) له و لغيره،

إجماعاً، و نصوصاً «١». (٢) إجماعاً كما عن الخلاف «٢»، و يشهد له المرسلان «٣» المنجبران بالعمل. (٣) لإطلاق النص «٤»، و الفتوى. (٤) كما هو المشهور. و منعه بعض «٥»، لقصور النصوص عن شموله.

و هو فى محله. (٥) لاحتمال دخوله فى النكاح المنهى عنه فى المرسل، و إلّا فهو غير داخل فى التزويج، و إلحاقه به غير ظاهر. (٦) بلا خلاف، و كأنه لانصراف النصوص إلى الابتداء. (٧) بلا خلاف، للصحيح «٦».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٤٧

و لو للاستمتاع (١)، إلّا إذا قصد الاستمتاع حال الإحرام. فالأحوط تركه (٢)، و كذا ترك الخطبه أيضا (٣).

الرابع: الاستمنا

مطلقاً (٤).

الخامس: الطيب

بأقسامه (٥)، (١) للإطلاق. (٢) و عن المسالك: الحرمه حينئذ، و عن المدارك: العدم «١». (٣) إذا كان المقصود من الخطبه النكاح حال الإحرام يكون حالها حال الشراء بقصد الاستمتاع. نعم، فى مرسل ابن فضال النهى عن الخطبه، كما رواه فى الكافى «٢»، و عمل به فى الوسائل «٣». (٤) بلا خلاف، للصحيح و غيره «٤»، و إطلاق الأول يقتضى عدم الفرق بين أسبابه. (٥) كما هو المشهور، و يشهد له كثير من النصوص «٥». و عن المقنع دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٤٨

و أنحاء استعمالاته (١)، و كذا أكل ما فيه الطيب (٢)، أو لبسه مع بقاء و التهذيب و الجامع: اختصاص الحرمه بالمسك، و العنبر، و الزعفران، و الورد «١»، و يشهد له صحيح معاوية بن عمار، و خبر عبد الغفار «٢»، و فى خبر ابن أبى يعفور: تخصيص الطيب بالأربعة بإبدال الورد بالعود «٣».

و لأجل الجمع بينهما يمكن القول: باختصاص الحرمه بالخمسه.

و عن النهايه و الوسيله: الاختصاص بسته، بإضافه الكافور إلى الخمسه «٤»، لما ورد فى تحنيط المحرم «٥». و عن جماعه: الاختصاص بخمسه منها بإسقاط الورد «٦».

و الأوفق بالجمع العرفى الاقتصار على الستة، و كأنّ وجه عدم ذكر الكافور فى الصحيح الأول عدم استعمال الأحياء له، و عدم ذكر العود عدم التطيب به إلا بنحو التجمير غالباً. (١) للإطلاق. (٢) إجماعاً، للنصوص عموماً و خصوصاً «٧».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٤٩

أثره فيه (١).

و لو اضطرّ إلى ذلك سدّ أنفه (٢)، و كذا لو اشتراه (٣)، أو جلس عند متطيّب، و نحو ذلك. حتّى بين الصفا و المروه أيضا إذا
جاء ريح

الطيب من سوق العطارين، على الأحوط (٤).

نعم، لا- بأس بأكل التفاح، و السفرجل، و نحوهما مما له رائحة طيبة (٥)، لكن الأولى أن لا يستشمها. (١) إجماعاً، و يشهد له صحيح حماد «١» و غيره. (٢) كما عن الأصحاب، و يشهد له صحيح معاوية بن عمار المتضمن للأمر بالإمساك على الأنف «٢»، و غيره. (٣) كما يشير إليه صحيح ابن بزيع «٣»، مضافاً إلى ما سبق، و منه يظهر حكم ما بعده. (٤) المذكور في صحيح هشام: «لا بأس بالريح الطيبة في ما بين الصفا و المروه [من ريح العطارين و لا- يمسك على أنفه «٤». و قد نص على استثنائه جماعه كخلق الكعبه. (٥) كما صرح به جماعه، بل ظاهر بعض الإجماع عليه «٥»، لموثق عمّار

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٥٠

و الأحوط أن لا يسد أنفه عن الرائحة الكريهه. بل لا يخلو عن قوه (١). و تقدم أن الأحوط عدم شم الرياحين.

السادس: لبس المخيط (٢)، و ما بحكمه

من الملبئد أو المنسوج المصرح بذلك معللاً: بأن الأترج طعام و ليس هو من الطيب «١». و منه يظهر جواز التعدى من الأترج إلى أمثاله من الفواكه، كما يستفاد منه جواز شمه.

و حينئذ فما في صحيح ابن مهزيار «٢» و غيره: من جواز أكل التفاح و الأترج و غيرهما مما طاب ريحه لكن يمسك عن شمه. محمول على الاستحباب، و تحتمل إرادته النهى عن استشمامه، لكنه بعيد. (١) كما نسب إلى المشهور، بل عن الغنيه: نفى الخلاف فيه «٣»، و يقتضيه النهى عن إمساك الأنف عن الرائحة الكريهه في جمله من النصوص المعبره «٤»، و حملة على نفى الوجوب غير ظاهر، و لا سيما ما لم يقترن

بالأمر بالإمساك عن الرائحة الطيبة. (٢) إجماعاً، حكاه جماعة كثيرة «٥»، و هو العمده.

أما النصوص فإنما تضمنت النهى عن لبس الثوب الذى يزره أو يدرعه، و عن لبس السراويل، و القباء، و الخفين، و القميص «٦»، و هذا المقدار لا يدل على دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٥١

بهيته الجبهه، و القلنسوه، و القباء، و السراويل، و غير ذلك (١).

و لو لم يكن بصوره شىء و لكن كان ملتبداً أو ملصقا بعضه ببعض بلا خياطه فالأحوط اجتنابه (٢).

و لا بأس بلبس المنطقه و الهميان (٣) التى فيها نفقته، يشدها على بطنه أو فى ظهره، و الأولى أن يشده ما ذكر، بل ما فى صحيحى يعقوب، و الحلبي من جواز لبس الطيلسان و إن لم ينزع أزراره ما لم يزره «١».

و ما فى صحيح زراره من أنه يلبس كل ثوب إلا ثوبا يتدرعه «٢». يدل على جواز لبس المخيط إذا لم يزره أو يتدرعه. (١) كما نسب إلى الأصحاب «٣»، و هو فى محله إذا صدق عليه العناوين المذكوره فى النصوص، و هى القميص، و القباء، و السراويل، و الثوب المزور، و المدرع، فإذا لم يصدق واحد منها فلا مانع من لبسه. (٢) لما فى كلام غير واحد من كون التليد كالخياطه «٤»، مرسلاً له إرسال المسلمات، فتأمل. (٣) فقد صرح بجواز لبسهما جماعه «٥»، كما صرح بذلك فى جملة من النصوص «٦».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٥٢

بلا عقد (١)، و إن كان الأقوى جواز عقده (٢)، كما أن الأقوى جواز ما يشدّ لمنع نزول الريح فى الأئنتين (٣)، و يسمى بالفارسيه: «فتق بند»، و إن كان الأحوط الاقتصار

فيه على الضرورة، و الفداء بشاه معها كما فى سائر موارد الاضطرار إلى لبس المخيط.

هذا كله فى الرجال، أما النساء فيجوز لهن لبس المخيط مطلقا (٤) عدا القفازين (٥). (١) كما عن المنتهى «١»، مع عدم الحاجة إلى العقد. (٢) لإطلاق النصوص، بل عرفت أنه مقتضى الأصل من دون مخرج. (٣) كما صرح به فى الجواهر «٢»، للشك فى اندراجه فى المخيط، مع إمكان استفاده حكمه مما ورد فى الهميان و المنطقه. (٤) عن جماعه الإجماع عليه «٣»، و يشهد له النصوص المتضمنه أنها تلبس القميص تزره عليها و تلبس من الثياب ما شاءت إلا المصبوغ، أو إلا الحرير، أو إلا القفازين «٤». (٥) للنهى عنه فى جمله من النصوص الظاهره فى الحرمه «٥» المحكى عليها الإجماع فى كلام جماعه «٤». و ربما يحكى القول بالكراهه أو الجواز إذا لم يكن للزينه.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٥٣

السابع: الاكتحال

، و إن لم يقصد به الزينه على الأقوى (١).

الثامن: النظر فى المرآه

و لو لم يكن للزينه (٢)، و لو نظر (١) كما عن جماعه «١»، و يشهد له النهى عنه فى جمله من النصوص «٢».

و مقتضى صحيح حريز «إن السواد زينه» «٣» تحريمه و إن لم يقصد منه الزينه، و قد يعضده خبر أبى بصير «٤». كما قد يظهر من صحيح معاويه المنع عن الاكتحال مطلقا بقصد الزينه «٥».

و عن جماعه: القول بالكراهه «٤»، بدعوى: معارضه النصوص المانعه بغيرها. لكنه غير ظاهر.

نعم، لا يبعد اختصاص الحكم بخصوص ما كان زينه منه. (٢) كما هو المشهور، للنصوص المتضمنه للنهى عنه، معللا فى بعضها بأنه من الزينه «٧»، و لأجل ذلك يبنى على عموم الحكم لما لم يكن بقصد الزينه، كما قيد به فى صحيح معاويه «٨».

و ربما قيل: إنه مكروه «٩». و وجهه غير ظاهر.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٥٤

استحب له التليه (١). و لا بأس بالنظر فى ما عدا المرآه مما يحكى الوجه، كالماء الصافى (٢) و نحوه، و لا بالمنظره، و لو مع عدم الضروره على الأقوى (٣).

التاسع: لبس الخف، و الجورب، و الشمشك (٤)، و نحوها

مما يغطى ظهر القدم (٥). (١) للأمر بها فى صحيح معاويه «١» المحمول على الاستحباب، للإجماع على عدم الوجوب. (٢) كما

نص على ذلك في الجواهر «٢»، لكونه غير مورد النص، و الأصل الجواز. (٣) لما سبق، و يحتمل المنع لأنه نوع من الزينه المحرّمه كما يظهر من جمله من النصوص، و منها نصوص النظر في المرآه. (٤) أما تغطيه ظهر القدم بغير اللبس كالجلوس عليه، أو إلقاء طرف الإزار أو الغطاء حال النوم فالظاهر أنه لا بأس به- كما في الجواهر «٣»- للأصل بعد الخروج عن النص المانع و الفتوى. (٥) للصحيحين

«٤» و غيرهما الوارده فى الخفّ و الجورب التى منها يتعدى إلى الشمشك و نحوه مما يغطى ظهر القدم، و ربما يشير إليه الأمر

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٥٥

و لو كان ساترا لبعضه أزيد مما يستره شراك النعل العربى جاز لبسه على الأقوى (١) و إن كان الأحوط تركه.

و لو لم يجد النعل العربى (٢) و احتاج إلى لبس الخف جاز (٣) بشقّه للخفّ عند لبسه للضرورة «١»، فتأمل. (١) لأن المراد من ظهر القدم تمامه، كما استظهره غير واحد «٢». لكن قد ينافيه إطلاق المنع عن لبس الخف اختيارا و إن شقه، و كأنه لذلك قال فى الروضه: الظاهر أن بعض الظهر كالجميع إلا ما يتوقف عليه لبس النعلين «٣».

اللهمّ إلما أن يكون المنع عن لبس الخف و لو مشقوقا من جهة كونه من الساتر للكعبين، أو من المخيط، لا من جهة حرمة ستر بعض القدم، فأصل البراءه محكم. (٢) أما النعل فلا إشكال ظاهرا فى جواز لبسها، للنصوص «٤» و مقتضى إطلاقها الجواز و إن كانت مخيطة، أما غيرها من ملابس القدم فيشكل جوازه إذا كان مخيطة، بناء على تماميه الإجماع على حرمة لبسه، و إن أمكن التأمل فيه أيضا، بأن ذكر الخف و الشمشك فى كلماتهم فى قبال المخيط شاهد بعدم إرادتهم العموم لملابس القدم، فلا مانع من لبس مثل (القندره) و نحوها مما لا يستر ظهر القدم و إن كانت مخيطة. (٣) بلا خلاف، للنصوص «٥».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٥٦

بلا فداء (١)، و يشق ظهره على الأحوط (٢).

العاشر: الفسوق

(٣)، و هو الكذب (٤) خصوصا إذا كان على الله سبحانه، و رسوله و

الأئمة عليهم السّلام، و السباب و المفاخره، و الأحوط إلحاق (١) على ما يأتى، إن شاء الله. (٢) بل أوجبه جماعه كثيره «١»، للأمر به فى معتبرى أبى بصير و محمد بن مسلم «٢». و فى الشرائع: أنه قول متروك «٣»، و عن الحلّى: الإجماع على خلافه، تمسكا بالإطلاق «٤». لكنه غير ظاهر. (٣) إجماعا، كتابا «٥»، و سنه. (٤) كما فسره به جماعه «٦»، و يشهد لهم خبر الشحام «٧». و عن جماعه:

أنه الكذب و السباب «٨». و يشهد لهم صحيح معاويه «٩». و فى صحيح ابن جعفر عليهما السّلام أنه الكذب و المفاخره «١٠». و الجمع. العرفى يقتضى حملها على الجميع.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٥٧

البذاء، و اللفظ القبيح (١)، بل جميع الكبائر بالثلاثة المذكوره، فتكون حرمه الجميع مؤكده فى حق المحرم (٢) و إن لم يفسد إحرامه بارتكابها (٣)، و ما عن بعض: من أنه الكذب على الله «١»، و ما عن جماعه: من أنه الكذب على الله و رسوله صلّى الله عليه و آله و أحد الأئمه عليهم السّلام «٢»، و ما عن التبيان: من أن الأولى حملة على جميع المعاصى التى نهى المحرم عنها «٣». غير ظاهر. (١) لأن المحكى عن الحسن أنه الكذب و البذاء و اللفظ القبيح «٤»، و دليله غير ظاهر، و إن كان يظهر من بعض النصوص أن ذلك حرام على المحرم و إن لم يكن من الفسوق «٥». (٢) و عليه فلا تظهر ثمره عمليه لتحقيق معنى الفسوق، كما اعترف به غير واحد «٦». (٣) كما هو المشهور، و تشهد به النصوص «٧». و عن المفيد: الفساد «٨».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه

و لم تلزمه كفاره (١) سوى الاستغفار (٢).

الحادية عشر: الجدل

(٣)، و هو قول: (لا و الله) أو (بلى و الله) (٤) و لو مع عدم الخصومه على الأحوط (٥).

نعم، لو كان إظهارا للمودة و الإكرام لم يكن من الجدل (٦). و يشير إليه ما فى الصحيح، حيث فسّر فيه إتمام الحج و عمره بأن لا- يكون فيها رفق أو فسوق «١»، اللهمّ إلّما أن يكون المراد بالإتمام ما يقابل النقص لا ما يقابل الفساد. (١) بلا خلاف ظاهر، للصحيح النافى لها. (٢) للأمر به فى الصحيح «٢». (٣) إجماعا، و كتابا، و سنه. (٤) كما عن الأكثر، و تضمنه النصوص الكثيره، بل أكثر نصوص الباب «٣». (٥) كما يظهر من جماعه، لإطلاق النصوص. اللهمّ إلا أن يدعى انصرافها إلى ذلك بملاحظه مفهوم الجدل المفسّر بذلك، و حرف الجواب المصدّر به الصيغتان. (٦) كما صرح به فى صحيح أبى بصير «٤».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٥٩

و الأحوط إلحاق مطلق اليمين بهما (١).

و لو اضطر لإثبات حق أو دفع باطل إلى أحدهما فالظاهر جوازه (٢). (١) كما قرّبه فى الدروس «١»، كما قد يظهر من جمله من النصوص المتضمنه تفسير الجدل باليمين «٢». لكن لا يبعد كون الجمع بين التفسيرين فى صحيح معاويه «٣» قرينه على إرادته إحدى الصيغتين من اليمين.

هذا لو أريد من اليمين الحلف بالله تعالى، و لو أريد مطلق اليمين كفى فى ردّه ما ورد من عدم صدق الجدل عن قوله: «لا لعمرى» «٤». (٢) إذا كان الاضطرار موضوعا لأدله نفى الاضطرار. و فى الدروس جعله الأقرب «٥»، و حكى - أيضا - عن جماعه «٦»، لكنه خلاف إطلاق

النصوص المانعه، و ما فى صحيح أبى بصير الوارد فى الحلف على العمل، من أنه لا- يتحقق الجدل إذا لم يكن الحلف فيه معصيه «٧». مورده اليمين على المستقبل دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٦٠

الثانى عشر: قتل ما يتكون من جسده من الهوام

كالقمل و نحوه (١) مباشره أو تسيباً (٢).

و كذا إلقاءه (٣)، أو نقله إلى محل آخر معرض الذى هو من سنخ الإنشاء، و لا يتصف بصدق و لا كذب، فلا يصلح لتقييد غيره من المطلقات. (١) على المشهور، لصحيح زراره: فى المحرم يحك رأسه ما لم يتعمد قتل دابه «١». و روايه أبى الجارود: فى من قتل قمله و هو محرم؟ قال عليه السلام: بئس ما صنع «٢». و لما ورد فى المنع عن إلقاء القمله بضميمه الأولويه.

و لا- يعارضها ما ورد من جواز قتل القمله فى الحرم «٣»، لظهوره فى حكم الحرم فلا- يتناول المحرم، و لا ما ورد من جواز قتل المحرم للبرغوث إذا أراده، أو إذا آذاه «٤»، لأنه ليس مما نحن فيه. (٢) للإطلاق. (٣) للحسن: المحرم لا ينزع القمل من جسده، و لا من ثوبه متعمداً «٥».

و صحيح معاويه: المحرم يلقى عنه الدواب كلها إلا القمله فإنها من جسده «٦».

و نحوه غيره.

و من ذيله يستفاد حكم غير القمله مما يتكون من الجسد، و إلا فلا دليل دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص:

١٦١

لسقوطه (١)، دون ما لا يتكون منه كالحلمه (٢) مثلاً، و لكن لا يجوز إلقاءها عن البعير على الأقوى (٣).

و فى البق و البرغوث يقوى الجواز للدفع عنه (٤)، و لكن الاجتناب خصوصاً فى الحرم أحوط (٥). عليه، و لذا اختار بعض الجواز فيه، كما هو

ظاهر عدم تعرض كثير من القدماء له.

هذا و في روايه مرّه: جواز إلقاء القمله «١»، لكنها مهجوره. (١) لأنه في معنى الإلقاء، كما قيل «٢». (٢) هي نوع من القراد، و يجوز إلقاءه كالقراد بلا خلاف. كما قيل «٣».

لصحيح ابن سنان: إن وجدت على قرادا أو حلمه أطرحهما؟ قال عليه السلام: نعم، [و صغار لهما] إنهما رقا في غير مرقاهما «٤». (٣) لصريح صحيح حريز «٥» و غيره، أما القراد فيجوز إلقاءه عن البعير، بلا خلاف - كما قيل «٦» - و يشهد له صحيح حريز. (٤) ففي صحيح جميل: عن المحرم يقتل البقه و البراغيث إذا آذاه.

قال عليه السلام: نعم. و نحوه خبر زراره. و في بعض النسخ «إذا أراد» بدل «إذا آذاه» «٧». (٥) و إن صرح به في خبر زراره بجواز قتلها فيه مع القمله «٨».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٦٢

الثالث عشر: التخمم للزينة

(١)، و لا بأس به للسنه، و تفرقان بالنيه (٢).

و الأولى بل الأحوط اجتناب المحرم عن مطلق التزيم (٣)، بل عن كل ما ينافي كونه أشعث أغبر (٤).

و كذا يحرم على المرأة - أيضا - لبس الحللي للزينة (٥). (١) كما هو المشهور، لخبر مسمع: لا يلبسه للزينة «١». فيقيد به إطلاق «لا بأس بلبس الخاتم للمحرم» الذي رواه نجيح «٢». و منه يظهر الوجه في الجواز إذا لم يكن للزينة، مع أنه مقتضى الأصل. (٢) لعدم الفرق في الخارج. (٣) لما يستفاد من جملة من النصوص من تحريم الزينه، و منها ما تقدّم من الاكتحال بالسواد «٣». (٤) لما ورد: من أن الحاج أشعث أغبر «٤». (٥) للصحيح: المرأة تلبس الحللي إلا حليا مشهورا للزينة «٥». لكنه مختص بالمشهور، و

مثله الحسن المانع من لبس القرط و القلاده المشهورين «٦».

و في خبر النظر: المنع عن لبس الحلبي تترين به لزوجها «٧».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٦٣

نعم لا بأس ببقاء ما اعتادته قبل الإحرام (١)، لكن لا تظهرها لزوجها و لسائر محارمها (٢) إلا للضرورة على الأحوط.

بل الأحوط ترك الادهان مطلقا (٣)، إلا لضروره كتشقق الجلد و نحوه (٤). (١) اتفاقا ظاهرا، و يشهد له صحيح ابن الحجاج «١». (٢) المذكور في الصحيح: أنه لا تظهره للرجال في مركبها و مسيرها «٢».

و في شموله للزوج و المحارم تأمل ظاهر.

نعم، يدل عليه في الزوج خبر النظر «٣». (٣) على المشهور، للصحيح: فإذا أحرمت فقد حرم عليك الدهن حتى تحل «٤». و نحوه غيره.

و عن المفيد و غيره: الجواز «٥»، للأصل و نحوه مما لا يصلح لمعارضه ما سبق. (٤) فيجوز إجماعا، لصحيح ابن مسلم «٦» و غيره، مضافا إلى العمومات.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٦٤

الرابع عشر: إزالة الشعر

مطلقا (١) و لو بعض الشعره، إلا لضروره من قمل أو قروح أو صداع و نحو ذلك فيجوز (٢)، و يلزمه الفديه (٣). (١) إجماعا، و يشهد له الكتاب «١» و السنه المستفيضة - أو فوقها - المتضمنه للنهي عن الحلق، و التف، و القطع للشعر، و إلقائه، و القص «٢». (٢) فيجوز إجماعا، و يشهد له النصوص «٣»، مضافا إلى العمومات النافيه للاضطرار. (٣) لقوله تعالى (فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ) «٤»، و صرح بذلك في النصوص «٥».

و عن الفاضل و الشهيد: عدم الفديه إذا كان الضرر حاصلًا بنفس نبات الشعر، كما لو نبت

فى العين «٤». و الإطلاق يقتضى عدم الفرق.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٤٥

بل تحرم إزالته عن الغير (١) - أيضا - و إن كان محلا (٢)، لكنه لا فديه فيه (٣).

و لا- بأس بالحك ما لم يعلم سقوط الشعر به (٤)، و لا- بما يسقط عند الوضوء أو الغسل (٥)، إذا لم يخرج التخليل عما هو المتعارف فيه، و لم يكن مظهره للسقوط، و إلا ففيه إشكال (٦)، و الأحوط الفداء.

الخامس عشر: تغطيه الرجل رأسه

(٧)، و هو منابت الشعر (١) إجماعا حكاه غير واحد «١»، و يشهد له الصحيح: لا يأخذ الحرام من شعر الحلال «٢». (٢) كما هو المشهور، و يقتضيه الصحيح المتقدم. (٣) للأصل، و قصور أدلتها عن شمول المورد. (٤) للأصل. (٥) كما يشهد به خبر الهيثم بن عروه التميمي «٣». (٦) لاحتمال انصراف دليل الجواز عن ذلك. لكن عموم دليل المنع غير ظاهر. (٧) إجماعا حكاه جماعه كثيره «٤»، و يشهد له جمله من النصوص «٥».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٤٦

و الأذنان (١) كلا- أو بعضا، بكل ساتر ملاصق له حتى الطين و الحناء (٢)، و مقتضى إطلاق النص و الفتوى عموم المنع لحال النوم و غيره، و ما فى خبر زراره من جواز ذلك عند النوم «١» مأول أو مطروح.

نعم، لا بأس بالنوم عليه، كما عن جماعه التصريح به «٢»، فإنه من اللوازم الضرورية للنوم.

و عن غير واحد: جواز الستر باليد «٣»، للصحيح: لا بأس أن يستر بعض جسده ببعض «٤». (١) كما يقتضيه الصحيح الناهى عن تغطيتهما، و قريب منه الموثق «٥».

فما عن التحريم و غيره من التردد فى ذلك «٦»، فى غير محله. (٢) على

المشهور، و عن المدارك و غيره الإشكال فيه: بأن النصوص إنما

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٦٧

أو الرمس في مائع، أو حمل شىء عليه (١)، و نحو ذلك.

و تغطيه المرأه وجهها (٢) كالا- أو بعضا- و لو عند النوم (٣)- تضمنت المنع عن تخمير الرأس، و وضع القناع عليه، و الستر بالثوب و نحوه، و شمولها لما ذكر غير واضح «١».

و ما ورد في المنع عن الارتماس، و فى استثناء عصام القربه «٢» لا- يدفع الإشكال، بل الثانى يؤكده إلا أنه لم يكن بلسان الاستثناء. (١) إجماعا، للنصوص الصحيحه و غيرها «٣»، و مورد الجميع الماء، و التعدى إلى مطلق المائع مبنى على عموم المنع عن التغطيه، و كذا الحال فى حمل شىء عليه، و إن كان لا يبعد دخوله فى عموم المنع. (٢) إجماعا، للنصوص الآمره بالإسفار، أو الناهيه عن البرقع، أو التستر بالمروحه، أو النقاب «٤».

و من الأخير يظهر أن البعض بحكم الكل، كما أن الأمر بالإسفار، و التعليل بتغير اللون شاهدان بعموم الحكم لكل ساتر، فالعموم هنا أوضح منه فى الرجل. (٣) لكن فى صحيحه زواره: لا بأس أن تغطى وجهها كله عند النوم «٥».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٦٨

بنقاب أو غيره، و تستر بإسدال قناع (١) و نحوه مع التجافى، على الأحوط.

السادس عشر: التظليل للرجال اختيارا عند المسير

(٢)، بأن و لم يظهر رادّ لها، كما فى الجواهر «١».

أما نومها عليه- فكما فى الرجل- لا بأس به. (١) بلا- خلاف، و لا إشكال، للنصوص الآمره بإسدال الثوب على وجهها «٢»، و إطلاقها يقتضى جوازه و لو مع التغطيه، فىنافى ما سبق.

و من هنا خصّ جماعه الإسدال بصوره عدم التغطيه، بل

ربما نسب إلى المشهور «٣».

و في الجواهر: التحقيق استثناء الإسدال بقسميه من ذلك «٤». و لعله أقرب، و أبعد منهما تخصيص المنع بالنقاب. (٢) بلا إشكال، و لا- خلاف فيه منا، للنصوص الكثيره المانعه عن أن يركب المحرم القبه أو الكنيسه، و الأمره بالإضحاء، و الناهيه عن التظليل إلا عن مرض أو عله، أو عن التستر عن الشمس إلا أن يكون شيخا كبيرا أو كان ذا عله «٥».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٦٩

يكون سائرا و على رأسه مظلّه (١)، فلا- بأس به للنساء (٢)، و الصبيان (٣)، و مع الضروره (٤)، و في المنزل (٥)، بل و في حال السير (١) كما هو المتيقن من النصوص و الفتاوى. (٢) إجماعا، و نصوصا «١». (٣) إجماعا، و يشهد له صحيح حريز «٢»، و غيره. (٤) إجماعا، و نصوصا، و كذا ما بعده، فيجوز فيه الاستظلال بالمحمل، و الخباء و الجدار، و البيت «٣». (٥) و كذا إذا كان يمشى تحت الظلال تابعا له، كما صرح به الشهيد الثاني و ظاهر غيره «٤»، لصحيح ابن بزيع قال: كتبت إلى الرضا عليه السلام هل يجوز للمحرم أن يمشى تحت ظل المحمل؟ فكتب عليه السلام: نعم «٥». و نحوه خبر الاحتجاج «٦».

و قُرب في الجواهر الجواز في الظل المستقر، و حكاها عن الفخر «٧»، و لا يخلو من وجه.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٧٠

- أيضا- إذا كان الظلّ من أحد الجانبين (١).

و في لحوق الركوب في السفن البحريه بحال المسير أو المنزل و جهان، أفواهما الثاني، و الأحوط الأول (٢).

و متى جاز التظليل للضروره و جب الفديه (٣)، و الأحوط تكررهما بتكرر الأيام

مع اليسار و السعه (٤). (١) فى محكى الخلاف نفى الخلاف فى جوازه فىه «١»، و دليه غير ظاهر، إذ الأصل و اختصاص بعض النصوص بالقبه و الكنيسه لا- يعارض إطلاقا المنع، و صحيح ابن سنان ظاهر فى الضروره «٢»، و يناسبه خلؤ النصوص عن التعرض لاندفاع الضروره به، كما يناسبه- أيضا- الأمر بالإضحاء «٣». (٢) و يقتضيه إطلاق جمله من النصوص «٤». (٣) كما يأتى. (٤) الذى يظهر من جمله من النصوص- لا سيما خبر ابن راشد المتضمن لوجوب دميين أحدهما لإحرام العمره، و الآخر لإحرام الحج، الوارد فى المحرور الذى يؤذيه حر الشمس «٥»- أن الواجب فى التظليل فديه واحده مع تكرره.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٧١

السابع عشر: إخراج الدم مطلقا

(١)، و لو بالسواك أو الحك و أما ما فى المتن من تكرر الكفاره بتكرر الأيام فلا يحضرنى قائله، و لا وجهه.

نعم، يمكن أن يكون خبر أبى بصير الآتى فى مبحث الكفارات «١»، لكنه تضمن الفديه لكل يوم بمد، كما عن المقنع «٢». لكن المشهور أعرضوا عنه و منهم الماتن.

كما أنه حكى عن أبى الصلاح و ابن زهره أن الفديه على المختار لكل يوم شاه، و على المضطر لجمله الأيام شاه «٣». لكنه غير ظاهر الوجه و لا موافقه لما فى المتن.

ثم ان الظاهر عدم الفرق فى ذلك بين المختار و المضطر، إذ الظاهر خلؤ النصوص عن التعرض للكفاره فى الأول، و انما استفيدت من الحمل على الثانى. فلاحظ. (١) كما نسب إلى جماعه «٤»، للنصوص المتضمنه للمنع عن الاحتجام بدون ضروره «٥»، و كذا حكى الجسد إذا أدمى «٦»، و السواك كذلك «٧».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص:

المعتاد خروج الدم به، و منه قلع الضرس - أيضا - إذا كان مدميا (١)، و إلّا ففيه الإشكال (٢). و لو اقتضت الضروره شيئا من ذلك جاز (٣)، لكنها معارضه بصحيح حريز المتضمن لنفى البأس عن الاحتجام، و قريب منه غيره «١»، و فى الصحيح: جواز السواك و إن أدمى، و أنه من السنه «٢».

و فى الآخر: أنه يعصر الدم و يربط عليه الخرقه «٣». و فى الموثق: فى المحرم به الجرب يؤذيه، أنه يحكه و إن سال منه الدم «٤».

و لذا ذهب إلى الكراهه جماعه «٥»، فإنها أقرب للجمع العرفى من حمل الطائفه الأولى على الضروره. (١) ففى خبر الصيقل: عن المحرم يؤذيه ضرسه أ يقلعه؟ قال عليه السلام: نعم، لا بأس به «٦». و مورده صورته الأذيه، فالمنع فى غيرها مبنى على عموم المنع عن الإدماء الذى عرفت إشكاله. (٢) كأنه لإطلاق المرسل: فى محرم قلع ضرسه فكتب عليه السلام يهريق دما «٧». لكنه ضعيف بالإرسال، و إن كان ظاهر الدروس المفروغيه عن حرمة «٨». (٣) إجماعا، و يقتضيه الأصل و النصوص «٩».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٧٣

و الأحوط الفديه (١).

الثامن عشر: قلم الظفر

و لو بعضه (٢)، إلّا مع الأذيه، كما لو انكسر بعضه، أو توقف علاج قرحه عليه، و نحو ذلك فيجوز، و عليه الفديه (٣).

التاسع عشر: لبس السلاح (٤)،

(١) أما مع الاضطرار فلا- فديه، إجماعا بقسميه عليه كما فى الجواهر «١»، و يقتضيه الأصل، و النصوص الخاليه الظاهره فى عدمها.

أما مع الاختيار فالمشهور عدمها، و عن الدروس: فديه إخراج الدم شاه، ذكره بعض أصحاب المناسك «٢». و قال الحلبي: فى حك الجسد حتى يدمى مدّ من طعام مسكين «٣».

لكن الأصل ينفيه، و المرسل المتقدم عرفت إشكاله. (٢) إجماعا، و نصوصا بعضها وارد فى الأظفار «٤»، و بعضها فى الظفر «٥»، فالحاق بعضه محتاج إلى عناية. (٣) بلا- خلاف، لصحيح معاويه: فى من تطول أظفاره أو ينكسر بعضها، فإن كانت تؤذيه فليقصها و ليطعم مكان كل ظفر قبضه من طعام «٦». (٤) على المشهور، و يشهد له النصوص المتضمنه للرخصه فيه بشرط

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٧٤

و حمله (١) على وجه يعدّ متسلّخاً (٢)، بل مطلقاً على الأحوط (٣)، إلا لضروره كدفع عدو، أو سارق، و نحو ذلك (٤).

العشرون: يحرم على المحرم و غيره قلع كلّ نابت في الحرم

، و قطعه (٥)، إلا- الإذخر، و النخل، الخوف «١»، الظاهره في حرمة مع عدمه. و المناقشه في ظهورها في غير محلها، فالقول بالكراهه- كما في الشرائع و غيرها «٢»- غير ظاهر. (١) و إن لم يصدق عليه اللبس كما في الرمح. (٢) لأنه المفهوم من النصوص، كما اعترف به في الجواهر «٣». (٣) كما عن الحلبيين «٤»، و النصوص غير ظاهره فيه. (٤) و لو كانت خوف العدو، كما في النصوص «٥». (٥) إجماعاً، للنصوص الكثيرة الداله عليه، المشتمل بعضها على القطع «٦»، و آخر على القلع «٧»، و آخر عام لهما و غيرهما كالحرّق «٨».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٧٥

و الفواكه (١)، و ما كان

هو غارسه (٢)، أو كان نابتا فى ملكه، أو منزله (٣). (١) إجماعا، للنصوص فيها «١». (٢) ففى صحيح حريز: كل شىء نابت فى الحرم فهو حرام عن الناس أجمعين، إلّا ما أنبته أنت و غرسه «٢». (٣) المذكور فى النصوص المنزل، و الدار، و المضرب «٣»، و بعض النصوص مطلق شامل للجميع مثل: اقطع ما كان داخلا عليك، و لا تقطع ما لم يدخل منزلك «٤».

و فى المرسل عن زراره: رخص رسول الله صلى الله عليه و آله فى قطع عودى المحاله- و هى البكره التى يستقى بها- من شجر الحرم «٥». و عمل به جماعه، و لا بأس به لو لا الإرسال، اللهم إلّا أن يعتضد بصحيح زراره المتضمن لاستثناء عودى الناضح من حكم حرم المدينة «٦»- بناء على عدم الفصل- و فيه تأمل.

و ربما استثنى- أيضا- عصى الراعى، و دليله غير ظاهر. نعم ذكر فى خبر الدعائم «٧».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٧٤

و لا- بأس بأن ترعى دوابه فى الحرم، و تأكل من حشيشها (١)، و لكن لا- يجوز له الاحتشاش لها على الأقوى (٢). و الله العالم. (١) كما يشهد له- مضافا إلى السيره- صحيح حريز: «يخلى عن البعير فى الحرم يأكل ما شاء» «١». (٢) كما يقتضيه إطلاق النصوص و الفتاوى المتقدمه. نعم، فى صحيح جميل و عبد الرحمن بن أبى نجران و محمد بن حمران «٢»: عن النبت الذى فى أرض الحرم أ ينزع؟ فقال عليه السلام: أما شىء تأكل الإبل فليس به بأس أن تنزعه «٣».

و لم يستعبد العمل به فى محكى المدارك «٤»، و هو كذلك لو لا ظهور الاتفاق على خلافه.

المقصد الخامس فى كفارات الإحرام

إشاره

و

الفصل الأول في كفاره الصيد

إشارة

و هو الحيوان الممتنع في البر.

لا كفاره في ما جاز صيده كصيد البحر (١)، و هو ما يبيض و يفرخ، أو يتولد فيه (٢)، و لا الدجاج الحبشى (٣)، و لا في ذبح النعم و أكله (٤). (١) إجماعا بقسميه، و يقتضيه ظاهر الكتاب و السنه. (٢) كما تقدّم في تروك الإحرام. (٣) إجماعا و تشهد له النصوص «١». (٤) إجماعا، أو ضروره كما في الجواهر «٢»، و لو توحّشت، و عن المنتهى نسبه إلى علماء الأمصار «٣». و يقتضيه الأصل، و إطلاق النصوص الداله على جواز ذبحها «٤».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٧٨

إما السباع فلو إرادته، أو آذت حمام الحرم جاز قتلها (١)، و إلّا فالأحوط بل الأقوى عدم جوازه، لكن لا كفاره في قتلها (٢) إلّا في الأسد، فعلى قاتله كبش في الحرم (٣)، بل في غير الحرم - أيضا - على الأحوط (٤)، بل الأحوط أن يكفر عن قتله و إن كان (١) إجماعا ظاهرا في الأول، و يقتضيه جملة من النصوص، منها صحيح حريز: كل ما يخاف المحرم على نفسه من السباع و الحيات و غيرها فليقتله، و إن لم يردك فلا ترده «١». و منها يظهر الوجه في الحرمه في عدم إرادتها له، كما قوّاه في الجواهر «٢»، إذ حملها على الكراهه لا داعى له.

و أما في الثاني فكذلك، و يشهد له صحيح معاويه «٣». (٢) إجماعا، كما عن غير واحد «٤»، و يقتضيه الأصل. (٣) لخبر أبى سعيد المكارى: رجل قتل أسدا في الحرم؟ قال عليه السلام: عليه كبش «٥». و مورده الحرم، و إطلاقه يشمل المحل، فالاعتماد عليه مشكل.

نعم، عن الغنيه و الخلاف: الإجماع

على ذلك «٦»، و الاعتماد على ذلك لا يخلو من إشكال أيضا. (٤) للإجماع عن الغنيه و الخلاف، كما تقدّم.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٧٩

دفعاً له (١)، و لكن الأقوى عدم وجوب الكفاره فى هذه الصوره (٢).

و المتولد بين جنسين لا يجوز قتله (٣)، إلّا إذا كان تابعا فى الصوره النوعيه التى تتبعها الأسامى لما جاز قتله (٤).

و لا- بأس بقتل العقرب، و الفأره، و الحيات (٥) فى الحرم (١) كما يقتضيه إطلاق معقد إجماع الخلاف. (٢) لتقييد غير واحد الكفاره بصوره عدم الإراده. (٣) لما يظهر من جملة من النصوص من عموم المنع من قتل الدواب إلّا ما خرج، ففى صحيح معاويه: إذا أحرمت فاتق قتل الدواب كلّها إلّا الأفعى. «١» و قد تقدّم صحيح حريز، و نحوهما غيرهما «٢». (٤) فيجوز قتله حينئذ لعموم دليله. (٥) لجملة وافر من النصوص الداله على ذلك «٣»، و إطلاق الرخصه فى قتلها مع تقييد الرخصه فى السبع بصوره إرادته «٤» يقتضى عموم الحكم لصوره عدم الإراده أيضا. و حينئذ فالتقييد بالإراداه فى بعض النصوص «٥» محمول على بعض الوجوه، كما نسب إلى المشهور «٦»، و الأحوط الترك.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٨٠

و غيره (١)، و لا بقتل الحدأه، و الغراب بجميع أقسامه (٢).

و أما ما فيه الكفاره فقسمان.

القسم الأول: ما لكفارته بدل مخصوص

اشاره

، و هى خمس أنواع.

الأول: النعامه

، ففى قتلها بدنه (٣)، و مع العجز يفض ثمن البدنه (١) للإطلاق. (٢) لجملة من النصوص فيها «١»، لكن المذكور فيها الرمى، و عليه اقتصر بعض «٢». و عن المبسوط: جواز القتل مطلقا «٣». و هو غير ظاهر كما صرح به فى الجواهر و غيرها «٤».

نعم، فى صحيح معاويه: انه يرميهما من ظهر البعير «٥». كما اقتصر عليه بعض «٦».

لكنه لا يصلح لتقييد غيره «٧»، فإطلاقه محكّم، كما أن تقييد الغراب فى بعض النصوص ب (الأبقع) «٨» لا يقتضى تقييد غيره. (٣) إجماعا بقسميه، كما فى الجواهر «٩»، و تشهد له النصوص الكثيره

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٨١

على البرّ (١) أو غيره مما يجزى في الكفاره، و يطعم ستين مسكينا لكل الصحيحه و غيرها «١».

لكن في خبر أبي الصباح: في النعامه جزور «٢». و عن جماعه التعبير به «٣»، و لعل المراد منه البدنه، كما هو ظاهر جماعه، و عن التذكره: يجب في النعامه بدنه عند علمائنا أجمع، فمن قتل نعامه و هو محرم و جب عليه جزور. و نحوه عن المنتهى «٤».

و الذى يظهر من النصوص أنها من الإبل لا غير، فلا تصح دعوى عمومها للبقره «٥». (١) كما اقتصر عليه بعض «٦»، و يشهد له مرسل الزهرى «٧»، لكنه ضعيف لا يصلح لتقييد غيره من المطلقات المشتمله على الطعام «٨»، و لذا قال فى محكى التذكره و المنتهى: «الطعام المخرج الحنطه، أو الشعير، أو التمر، أو الزبيب. و لو قيل: يجزى كل ما يسمى طعاما كان حسنا، لأن الله تعالى أوجب الطعام» «٩».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٨٢

مسكين مدّان (١)

على الأحوط، و إن كان الأقوى كفايه المدّ، و استحباب الزائد كما فى سائر الكفارات (٢)، و ما زاد عن ستين له و لا يجب عليه ما نقص عنه (٣)، و لو عجز صام ثمانية عشر يوما، و إن كان (١) كما لعله المشهور، و يقتضيه صحيح أبى عبيده «١» و غيره، لكن غيره من النصوص ما بين مطلق و ما بين مقيد بالمدّ «٢»، و الجمع العرفى يقتضى الحمل على الاستحباب، كما صرح به غير واحد «٣». (٢) التى اختلفت النصوص فيها من حيث المدّ و المدّين، و كان الجمع بينها- أيضا- بالحمل على الاستحباب «٤». و منه يظهر أنه لا يظهر وجه للفرق بين المقامين من جماعه فاختاروا هنا المدّين و فى سائر الكفارات المدّ.

اللهمّ إلما أن يكون الشك فى المقام ليس فى الزائد و الناقص، بل فى كيفية قسمه القيمه، فىمكن - حيثئذ - الترجيح لنصوص المدّين، لكن لا يتم بعد ما كان الزائد على المدّين له، فتأمل. (٣) بلا- خلافاً ظاهر فى الحكمين، و يقتضيهما النصوص «٥» المقيد بها

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٨٣

الأحوط أن يصوم الستين (١).

الثانى: بقره الوحش و حماره

، ففى قتلها بقره (٢)، فإن لم يجد إطلاق غيرها، كما لعله مراد من أطلق كالمفيد و غيره «١»- على ما حكى - و إلّا فالنصوص حجه عليه. و كذا ما قيل: من إطلاق الصدقه بالثمن «٢»، و إن تضمّنه الصحيح «٣». (١) نصوص الباب مختلفه، بعضها تضمّن أنه إذا لم يجد القيمه صام عن كل إطعام مسكين يوماً «٤»، و فى بعضها تضمّن أنه يصوم ثمانية عشر يوماً «٥».

و المشهور جمعوا بينهما بوجوب صوم ستين يوماً فإن عجز صام ثمانية عشر

يوماً، لكنه غير ظاهر، بل الجمع العرفي يقتضى الحمل على الاستحباب، كما عن الصدوق، واختاره بعض المتأخرين. (٢) إجماعاً، نصاً وفتوى فى الأول، و على المشهور فى الثانى، كما فى جملة من النصوص «٦»، و عن المقنع: بدنه «٧»، كما فى جملة أخرى «٨».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٨٤

فض ثمنها على البرّ أو غيره (١)، و يطعم ثلاثين مسكينا (٢) كما تقدّم، و لا يجب عليه التتميم (٣)، و الفاضل له (٤).
و إن عجز صام تسعه أيام (٥)، و إن كان الأحوط أن يصوم الثلاثين.

الثالث: الطبى و الثعلب و الأرنب

، ففى قتلها شاه (٦)، فإن عجز فضّ ثمنها على البرّ أو غيره، و أطعم عشره و الجمع العرفي يقتضى التخيير، كما عن الإسكافي، و جماعه من المتأخرين «١». (١) للإطلاق. (٢) كما تشهد به النصوص الكثيرة «٢». (٣) للأصل، و ظاهر النصوص «٣». (٤) إجماعاً- كما قيل «٤». و يقتضيه ظاهر التحديد بالثلاثين. (٥) كما استفاضت به النصوص «٥»، و الكلام فيه كما سبق. (٦) إجماعاً فى الأول و الأخير، للنصوص الكثيرة فيهما «٦»، بل و فى دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٨٥

مساكين (١) نحو ما تقدّم، و الفاضل له (٢)، و لا يجب عليه التتميم (٣).

فإن عجز صام ثلاثه أيام (٤)، و إن كان الأحوط أن يصوم عشره أيام. الثانى لخبر أبى بصير «١» من غير معارض ظاهر، و إن تأمل به بعض «٢»، لكنه فى غير محله. (١) للنصوص الواردة فى الأول بالخصوص، و العامه لها أجمع، كصحيح معاويه «٣». نعم، ليس فى الجميع تعرض للفضّ، و إنما فيها أنه إذا عجز أطعم، و من هنا أشكل

عدم وجوب الإتمام.

اللَّهِمَّ إِلَّا أَنْ يَسْتَفَادَ مِنْ صَحِيحِ أَبِي عُبَيْدَةَ وَابْنِ مُسْلِمٍ الْوَارِدِينَ فِي الْعِزْزِ عَنْ مَطْلُوقِ الْهَدْيِ «٤». وَ مِنْ ذَلِكَ يَظْهَرُ ضَعْفُ الْقَوْلِ بِنَفْيِ الْبَدْلِ لِلْفِدَاءِ فِي الْآخِرِ، لِعَدَمِ الدَّلِيلِ عَلَيْهِ بِالْخُصُوصِ. (٢) كَمَا يَقْتَضِيهِ ظَاهِرُ التَّقْدِيرِ بِالْعَدَدِ. (٣) لَمَا عَرَفْتَ مِنْ أَنَّهُ مَفْهُومٌ مِنْ نِصُوصِ الْفِضِّ. (٤) كَمَا فِي صَحِيحِ مَعَاوِيَةَ الشَّامِلِ لِلثَّلَاثَةِ «٥»، وَ خَبَرِ أَبِي بَصِيرٍ الْوَارِدِ فِي دَلِيلِ النَّاسِكِ - تَعْلِيْقُهُ وَجِيزُهُ عَلَى مَنَاسِكِ الْحَجِّ، ص: ١٨٦

الرابع: بيض النعام

إِذَا تَحَرَّكَ الْفَرَخُ، فَفِي كُلِّ بَيْضِهِ بَكْرٌ مِنَ الْإِبِلِ (١)، وَ إِنْ لَمْ يَتَحَرَّكْ، أَوْ لَمْ يَكُنْ، أُرْسِلَ فَحَوْلُهُ الْإِبِلُ عَلَى الْإِنَاثِ مِنْهَا - الصَّالِحَةُ لِلْحَمْلِ - بَعْدُهَا، فَالنتَاجُ هَدَى لِبَيْتِ اللَّهِ تَعَالَى (٢).

فَإِنْ عَجَزَ فَعَنْ كُلِّ بَيْضِهِ شَاهٌ، فَإِنْ عَجَزَ أَطْعَمَ عَشْرَةَ مَسَاكِينَ، فَإِنَّ الْأَوَّلَ «١». وَ عَرَفْتَ أَنَّ فِي صَحِيحِ أَبِي عُبَيْدَةَ وَغَيْرِهِ أَنَّ الصِّيَامَ عَنْ كُلِّ مَسْكِينٍ يَوْمًا «٢». (١) كَمَا فِي صَحِيحِ سَلِيمَانَ «٣»، وَ هُوَ وَ إِنْ كَانَ مَطْلُوقًا مِنْ حَيْثُ الْحَرَكَةُ وَ عَدَمُهَا، لَكِنَّهُ مَحْمُولٌ عَلَى الْحَرَكَةِ بِقَرِينَةِ النِّصُوصِ الْآتِيَةِ، وَ صَحِيحِ ابْنِ جَعْفَرٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ الْوَارِدِ فِي صُورَةِ الْحَرَكَةِ «٤»، وَ إِنْ أُطْلِقَ فِيهِ أَنَّ الْفِدَاءَ بَعِيرٌ، مَعَ أَنَّ الْحَكْمَ حَكَى الْإِجْمَاعِ عَلَيْهِ جَمَاعَهُ «٥». (٢) كَمَا يَشْهَدُ بِهِ كَثِيرٌ مِنَ النِّصُوصِ «٦»، وَ بَعْضُهَا ظَاهِرٌ فِي غَيْرِ الْمَتَحَرِّكِ الْمَحْمُولِ غَيْرِهِ عَلَيْهِ، وَ لَعَلَّ مَا فِي كَلَامِ جَمَاعِهِ مِنَ الْفُتُوَى بِمُضْمُونِهَا «٧» مَحْمُولٌ دَلِيلِ النَّاسِكِ - تَعْلِيْقُهُ وَجِيزُهُ عَلَى مَنَاسِكِ الْحَجِّ، ص:

١٨٧

عَجَزَ صَامٌ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ (١).

الخامس: بيض القطا، بل و الحجل و الدراج

، إِذَا تَحَرَّكَ الْفَرَخُ، فَفِي ذَلِكَ أَيْضًا.

نَعَمْ، عَنِ الصَّدُوقِينَ: أَنَّ الْإِرْسَالَ إِذَا تَحَرَّكَ الْفَرَخُ، وَ إِلَّا فَعَنْ كُلِّ بَيْضِهِ شَاهٌ «١». وَ النِّصُوصُ الْمَتَقَدِّمُهُ عَلَى خِلَافِهِ.

نَعَمْ، يُوَافِقُهُمَا خَبَرُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ «٢»، لَكِنَّهُ لَا مَجَالَ لِلْاعْتِمَادِ عَلَيْهِ، وَ لَا سِيَمَا مَعَ مَعَارَضَتِهِ بِمَا سَبَقَ.

وَ مَا فِي بَعْضِ النِّصُوصِ مِنْ أَنَّ عَلَيْهِ شَاهٌ «٣». مَحْمُولٌ عَلَى صُورَةِ الْعِزْزِ عَنِ الْإِرْسَالِ، بِقَرِينَةِ خَبَرِ ابْنِ أَبِي حَمْزَةَ الْمَتَضَمِّنِ لَذَلِكَ. (١) تَضَمَّنَ ذَلِكَ كُلَّهُ خَبَرُ عَلِيِّ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ «٤»، وَ فِي خَبَرِ أَبِي بَصِيرٍ تَقْدِيمَ الصُّومِ عَلَى الْإِطْعَامِ، وَ كَذَا خَبَرُ مُحَمَّدِ بْنِ الْفَضِيلِ «٥»، وَ عَنِ الصَّدُوقِ دَلِيلِ النَّاسِكِ - تَعْلِيْقُهُ وَجِيزُهُ عَلَى

كل بيضه بكره من صغار الغنم (١)، و إن لم يتحرّك أو لم يكن، أرسل فحوله الغنم على الإناث منها بعددها، فالنتاج هدى لبیت الله تعالى، و لو عجز كان كبيض النعام (٢) على الأحوط. العمل بهما «١»، لكنه غير ظاهر بعد إعراض الأصحاب عن ذلك، و مخالفتها لما ورد في سائر المقامات من تقديم الإطعام على الصيام. (١) كما في صحيح سليمان بن خالد «٢»، لكن في روايته الأخرى: و من أصاب بيضه فعليه مخاض «٣». و قد يجمع بينهما بالتخير، أو بحمل الثانيه على الأكل، كما يظهر بقرينه المقابله. و كيف كان، فالحاق الأخيرين به غير ظاهر، إلّا بفهم المماثله.

و أما الحكم الثاني فقد تضمّنه جملة من النصوص، منها خبر سليمان: في محرم وطئ بيض قطاه فخدشه؟ قال عليه السّلام: يرسل الفحل في عدد البيض من النعم، كما يرسل الفحل في عدد البيض من النعام في الإبل «٤».

لكنها - كما سبق - خاليه من التعرض للتحرك.

و لعل التعليل في بعض نصوص بيض النعام و التشبيه فيها قرينه على التخصيص بصوره عدم الحركة، فيقيد بها إطلاق ما سبق، و يحمل على صوره الحركة. (٢) على ما ذكره جماعه «٥»، و استشكل فيه آخرون لعدم الدليل عليه دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ١٨٩

القسم الثاني: ما ليس لكفارته بدل مخصوص

و هي الحمامه، ففي قتلها شاه (١)، و في قتل فرخها في الحلّ حمل (٢)، و في بيضها درهم على المحرم في الحل (٣)، و على المحل من النصوص، و استوجهه في الجواهر و غيرها «١»، بظهور التشبيه في صحيح سليمان: في بيض القطاه كفاره كما في بيض النعام «٢». لكن في ظهوره في ما ذكر تأمل. (١)

كما هو المشهور، ويشهد له كثير من النصوص «٣». (٢) على المشهور، ويشهد له كثير من النصوص «٤». نعم، في صحيح ابن سنان: وإن كان فرخا فجدى أو حمل صغير من الضأن «٥». و عليه اعتمد في محكى المدارك «٦»، لكن فى الجواهر: لم نجد له موافقا على ذلك «٧». (٣) كما هو المشهور، ويشهد له جملة من النصوص «٨»، و عليه تحمل القيمة التى تضمنها صحيح ابن جعفر عليه السلام «٩»، أو يحمل الصحيح على الفضل و هو الأقرب.

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ١٩٠

فى الحرم فى الحمامه درهم (١)، و فى الفرخ نصف (٢) و فى البيضه ربع (٣).

و يجتمعان على المحرم فى الحرم (٤). نعم، فى روايه يونس: إن لم يكن تحرك فدرهم، و للبيض نصف درهم «١». و الجمع يقتضى حملها على صوره عدم وجود الفرخ فيها، لكن لم يعرف قائل به. (١) كما هو المشهور، للنصوص «٢» التى تجمع على ذلك. (٢) كما هو المشهور، و مورد صحيح ابن الحجاج «٣». (٣) كما هو المشهور، و تضمنه غير واحد من الصحاح «٤»، و إن كانت غير صريحه فى المحل فى الحرم، لكنها محموله على ذلك جمعا. (٤) كما هو المشهور، و يقتضيه قاعده تعدد المسبب بتعدد السبب، مضافا إلى النصوص الكثيره الوارده فى قتل الحمامه فى الحرم للمحرم «٥»، فيحمل عليه الصور الباقية.

نعم، قد ينافى ذلك خبر يونس الوارد فى قتل المحرم فرخ الحرم، حيث جعل عليه حملا لا غير «٦»، فلاحظ.

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ١٩١

و حكم البيض إذا تحرك فيه الفرخ حكم الفرخ (١).

و فى الضبّ، و

القنفذ، و اليربوع جدى (٢).

و فى القطا، و الدراج حمل فطيم (٣).

و فى العصفور، و القبّره، و الصعوه مدّ (٤). (١) يعنى يجب فيه الحمل، و يشهد به جمله من النصوص «١». (٢) كما هو المشهور، و يشهد له صحيح مسمع المتضمن لذلك فيها «٢». (٣) كما فى جمله من النصوص فى الأول «٣»، و لخبر سليمان فى الأخيرين «٤»، بعد حمل الدم فيه على الحمل الفطيم بقريته ذكر القطا فيه معهما. (٤) كما هو المشهور، لمرسل صفوان «٥». و عن الإسكافى: فى الأول و نحوه قيمته «٦». و يشهد له الخبر «٧»، لكنه مهجور.

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ١٩٢

و فى قتل الجراده تمره (١).

و فى القمله يلقبها عن جسده كفّ من طعام (٢).

و فى الجراد الكثير شاه لو تمكّن من التحرز (٣)، و إلّا لم يكن عليه شىء (٤). (١) للصحيحين «١» و غيرهما، و فى خبر ابن مسلم: عليه كفّ من طعام «٢».

و اختاره فى الشرائع و غيرها «٣»، و فيه تأمل. (٢) كما هو ظاهر بعض النصوص «٤»، و ظاهر غيره عدم الكفاره «٥». (٣) كما هو المعروف، و يشهد له الصحيح «٦» و غيره. (٤) لا إثم و لا كفّاره، لظاهر النصوص «٧».

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ١٩٣

و لو أكل ما قتله كان عليه فداء ان (١)، و لو أكل ما ذبحه غيره ففداء واحد (٢). (١) كما هو المشهور، و يشهد له جمله من النصوص «١»، و فى الشرائع و غيرها أن عليه الفداء و قيمه «٢»، لبعض النصوص «٣»، لكن الإشكال فيه ظاهر، كما أنه استشكل فى النصوص الأول بأنها ما بين

ما تَضَمَّن أن على الآكل الفداء «٤»، و ما تَضَمَّن أن عليه شاه «٥»، و الثاني يقتضى أن عليه الشاه مطلقا و إن كان فداء القتل غيرها، و الأول محمول عليه جمعا، و لذا اختار بعض ذلك «٦»، لكنه خلاف صحيح ابن جعفر عليه السَّلام المتضمَّن أن على الآكل فداء الصيد «٧»، فتأمل. (٢) على ما سبق.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٩٤

و لو اشترك جماعه محرمون فى قتله فى الحلّ فعلى كل واحد فداء كامل (١).

و كلّ من كان معه صيد يزول ملكه عنه بالإحرام (٢)، و يجب عليه إرساله (٣)، فإن أمسكه ضمنه إذا كان فى الحرم (٤)، بل مطلقا على الأحوط، بل لا يخلو عن قوه (٥). (١) إجماعا، و خصوصا مستفيضه «١». (٢) إجماعا، حكاه جماعه «٢» و هو العمده فيه، و ما فى خبر أبى سعيد المكارى: لا يحرم واحد و معه شىء من الصيد حتى يخرج من ملكه «٣». قاصر الدلاله عليه، و لذا منعه جماعه من المتأخرين، للأصل، و عدم ثبوت الإجماع المخرج عنه «٤». (٣) كما هو المشهور، و يشهد له خبر المكارى: فإن أدخله الحرم وجب عليه أن يخليه «٥». و مفاده: وجوب الإرسال عند دخول الحرم، لا مطلقا كما فى المتن و غيره. (٤) إجماعا، كما هو مضمون حسنه بكير بن أعين «٦»، و خبر أبى سعيد المكارى. (٥) لحكايه الإجماع عليه مطلقا، كما ذكره فى الجواهر «٧». لكنه كما ترى!

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٩٥

مسائل:

الأولى:

المحرم فى الحل يجب عليه الفداء (١)، و المحل فى الحرم القيمه (٢)، و يجتمعان على المحرم فى الحرم (٣) و إن

بلغ بدنه (٤) على الأحوط. (١) على ما سبق. (٢) كما هو المشهور، للنصوص الكثيره المتضمنه لذلك، الوارد كثير منها في الحمام، و الطير، و الفرخ، و البيض «١». (٣) على المشهور، و يشهد به النصوص الوارده فى الموارد الخاصه، كالحمام، و الفرخ، و البيض «٢»، و ما فى مصحح معاويه: إن أصبت الصيد و أنت حرام فى الحرم فالفداء مضاعف عليك «٣». محمول على ذلك، و إنما فلم يقل به أحد فى خصوص غير موارد النصوص، و القول به فيها- أيضا- و إن حكى «٤»، لكنه خلاف تلك النصوص الخاصه، كالقول بوجوب الشاه بقتل المحرم الحمامه فى الحرم «٥»، و نحوه غيره من الأقوال. (٤) كما عن ابن إدريس «٦»، و المشهور أنه لا يتضاعف حينئذ، لمرسلى ابن فضال «٧» المنجبرين بالشهره، فيقتد بهما إطلاق غيرهما «٨»، و يحمل دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ١٩٦

الثانيه:

يضمن الصيد بالقتل عمدا، و سهوا، و جهلا (١)، و لو تكرر الموجب نسيانا للإحرام، أو خطأ فى الصيد، أو جهلا- بالحكم تكررت الكفاره (٢)، و كذا عمدا إذا كان من المحلّ فى الحرم (٣)، معارضهما- و هو الخبر المحكى عن الجواد عليه السلام «١»- على الاستحباب، على أن إسناده لا- يخلو من إشكال، و فى بعض طرقه لا- معارضه فيه «٢». (١) إجماعا، و نصوصا فى الجميع «٣». (٢) بلا خلاف ظاهر فى الأولين، و على الظاهر فى الأخير، لأصالة عدم التداخل، و لإمكان دعوى دخول الجميع فى الخطأ الذى تضمنت النصوص اقتضاء التكرار «٤»، و عدم دخولها فى العمد الذى خصصته النصوص بعدم التكرار معه «٥». (٣) لاختصاص النص النافى للتكرار مع العمد

بالمحرم «٦».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٩٧

أو مع تعدد الإحرام (١)، لا مع وحدته (٢) على الأقوى (٣).

الثالث:

لو اضطر إلى أكل الصيد جاز أكله (٤)، و فداه مع المكنه في الحال، و إلّا ثبت في ذمته. (١) لانصراف النص النافي للتكرار مع العمد عنه. (٢) مع تكرر العمد، كما في النص «١». (٣) كما هو المشهور، لغير واحد من النصوص التي لا داعي لتأويلها، كما عن جماعه «٢». (٤) إجماعا بقسميه، و خصوصا كما في الجواهر «٣».

و كأنه يريد النصوص الواردة في من اضطر إلى أكل الصيد أو الميتة، المتضمنه أنه يأكل الصيد و يفديه في الحال إن أمكن، و إلّا فعند التمكن «٤»، و عمل بها جماعه «٥».

و قيل: يأكل من الميتة «٦»، لخبري إسحاق، و عبد الغفار «٧»، لكنهما لا يصلحان لمعارضه ما سبق.

و قيل: بالتخير «٨». و قيل غير ذلك.

و الأصح الأول كما عرفت.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٩٨

الرابع:

فداء الصّيد المملوك لصاحبه (١)، و عليه فداء آخر للفقراء، و غير المملوك يتصدّق به، و حمام الحرم يشتري بقيمته علفا لحمامه، أو يتصدّق بها فيه (٢).

الخامس:

ما يلزم في إحرام الحجّ ينحره أو يذبحه بمنى (٣)، و إن (١) المذكور في الشرائع، و القواعد، و غيرهما: أن فداء المملوك لصاحبه، و غيره يتصدق به «١».

و استشكل فيه في المسالك و غيرها بوجوه، ربما تزيد على الاثنى عشر «٢».

و العمده أن أدله الفداء إنما تعرّضت للفداء عن الفعل لا عن موضوعه، فالمرجع في فداء الموضوع إلى أدله الضمان بالإتلاف، المقتضيه للمثل، أو القيمه، أو الأرش، فلاحظ و تأمل. (٢) مخيرا بينهما، كما يقتضيه جملة من النصوص، منها: صحيح الحلبي، قال عليه السّلام: يتصدّق به، أو يطعمه حمام الحرم «٣». و نحوه غيره، و لأجلها يحمل الأمر بالعلف في غيرها «٤» على التخييري.

(٣) إن كان فداء للصيد، بلا-خلاف ظاهر، و يقتضيه- مضافا إلى إطلاق جملة من النصوص - خصوص بعضها «٥»، فيقتيد به إطلاق معارضه دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ١٩٩

..... كالآيه «١» و نحوها.

و كذا لو كان لغير الصيد، كما عن جماعه «٢»، و يقتضيه إطلاق جملة من النصوص، و منها ما ورد في كفاره التظليل «٣»، و ليس له معارض إلا مطلق صالح للتقييد «٤»، أو غير معمول بظاهرة مما دل على جواز ذبحه إذا رجع إلى أهله «٥»، فتأمل.

و أما فداء الصيد في إحرام العمره فمقتضى إطلاق جملة من النصوص و خصوص آخر كونه بمكه «٦»، كما عن الأكثر.

نعم، ربما يظهر من صحيح ابن عمار جوازه بمنى و كونه بمكه أفضل «٧»، لكنه غير ظاهر في الصيد، بل

و لا ظاهر فى المتمتع بها فلا يصلح لمعارضه غيره، و منه يظهر تعين ذلك فى الصيد فيها.

و أما فداء غير الصيد فى المفردة فمقتضى صحيحى ابن عمار و منصور كونه بمكه أفضل إذا كان أعجل و إن جاز بمنى «٨»، و لا مانع من العمل بهما، إذ لا

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٠٠

..... صلاحيه لغيرهما للمعارضه لهما، و لأجل ذلك عمل بظاهرهما جماعه «١»، على ما حكى.

و أما فداء الصيد فيها فمقتضى إطلاقهما جوازه بمنى، لكنه معارض بإطلاق ما دلّ على أن فداء الصيد فى مطلق العمره بمكه بالعموم من وجه، و مع التسايط يرجع إلى عموم ما دلّ على أن فداء العمره مطلقاً فى مكه «٢».

نعم، إذا رجع إلى أهله و لم يذبحه فى منى أو مكه، فقد ورد فى مصحح إسحاق بن عمار عن أبى عبد الله عليه السلام، قال: «قلت له: الرجل يخرج من حجّه و عليه شىء يلزمه فيه دم، يجرؤه أن يذبحه إذا رجع إلى أهله؟ فقال عليه السلام: نعم، و قال:- فيما أعلم - يتصدق به «٣». و لا- يبعد أن يكون الجمع بينه و بين غيره ما تقدّم أنه يجب عليه ذبحه إما بمنى أو بمكه. لكن إذا قصر فى ذلك فلم يفعل يجرؤه أن يذبحه عند أهله، و لأجل أنه لم يظهر الإعراض عنه فى مضمونه لا بأس بالعمل به.

و مقتضى إطلاقه عدم الفرق بين ما كان فى إحرام الحجّ و إحرام عمره المتمتع، كما لا فرق بين جزاء الصيد و غيره، و ما فى صحيح ابن عمار من أنه:

يفدى المحرم فداء الصيد حيث أصابه «٤». فغير معمول به.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه

على مناسك الحج، ص: ٢٠١

كان معتمرا فبمكه، بالموضع المعروف ب «الحزوره» إن كان فداء صيد (١)، بل مطلقا على الأحوط. (١) كما فى صحيح حريز، لكنه خيّر فيه بين ذلك و بين الذبح فى منزله بمكه «١». و لا يبعد أن يكون المراد بالمنزل بمكه ما يعمّ الوطن و غيره.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٠٣

الفصل الثانى فى باقى المحظورات

إشارة

و فيه مسائل.

الاولى: لو جامع المحرم امرأته

قبلا أو دبرا (١)، عالما (٢) عامدا (٣) فإن كان فى عمره التمتع قبل السعى فعليه (١) كما هو المشهور، لإطلاق المواقعه و الإصابه و نحوهما الشامل للدبر، و صحيح ابن عمار غير ظاهر فى المخالفه «١». فما قيل: من أنه لو جامع فى الدبر عليه بدنه. و ليس عليه الحج من قابل «٢»، ضعيف. (٢) كما قيد به فى النص «٣». (٣) إجماعا، و يشهد له مرسل من لا يحضره الفقيه «٤»، و استدل له بنصوص النفى فى الجاهل «٥». لكن الظاهر منه الجاهل بالحكم.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٠٤

بدنه (١)، و يعيدها من الميقات إن وسع الوقت بعد إتمامها على الأحوط، و إلّا قطعها و استأنف، و إن لم يسع الوقت لإعادتها يتمها، ثم يأتى بحج إفراد (٢)، و يقضيه فى السنه القابله على الأحوط (٣). (١) كأنه لا خلاف فيه - كما فى كشف اللثام «١» - و هو الوجه فيه.

نعم، تشير إليه فى الجملة النصوص الآتية الواردة فى من جامع قبل التقصير المتضمنه أن عليه جزورا، أو بقره، أو شاه على اختلاف بينها، كما نشير إليه.

أما فساد العمره فهو المشهور، و النصوص قاصره عن إثباته، لعدم ورودها فيها، إنما وردت فى الحج و العمره المفردة. و دعوى: عموم الاولى لها لأنها من الحج، غير ظاهر.

و على تقدير الفساد فوجوب الإتمام غير ظاهر، و إن حكى عن غير واحد «٢»، بل اللّازم وجوب استئنافها من أحد المواقيت، كما صرح به فى نصوص العمره المفردة «٣»، بل لعل ظاهر تلك النصوص عدم لزوم الإتمام. (٢) كأنه لاستفادته مما ورد فى الانقلاب إلى الإفراد، إذا ضاق الوقت ابتداء «٤».

(٣) لعدم ثبوت الانقلاب بنحو يعتدّ به، و الأصل عدمه، و وجوب القضاء.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٠٥

و إن كان بعد السعى تَمَّت عمرته (١)، و عليه بدنه مع يساره، و شاه مع إعساره، و بقره مع التوسط على الأحوط.

و إن كان فى إحرام الحجّ، فإن كان قبل وقوف المشعر بطل حجّه (٢)، و عليه إتمامه (٣)، (١) كما هو ظاهر صحيح معاويه المتضمن أنه ينحر جزورا «١»، و نحوه غيره، لكن تضمّن أنه عليه جزورا و بقره «٢»، و فى حسن ابن مسكان: عليه دم شاه «٣» و جمع بينهما بذلك، لكنه كما ترى! و الجمع العرفى يقتضى التخيير مطلقا. (٢) كما هو المشهور، لما فى صحيح سليمان: و الرفث فساد الحج «٤».

و عن جماعه: أنه صحيح «٥»، لما فى صحيح زراره من أن الاولى له و الثانية عقوبه «٦». الذى لأجله ينزل الأول على نحو من العناية، كما يقتضيه العمل بإطلاقه، و كونه المتعين فى محمل روايه عبيد «٧» و غيره. (٣) إجماعا، و استفاد من النصوص «٨».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٠٦

و القضاء من قابل، و بدنه (١).

سواء كان الحجّ فرضا أو نفلا (٢).

و عليها مثل ذلك إن طاوعته (٣).

و عليهما الافتراق (٤)، و هو أن لا- ينفردا بالاجتماع من موضع المعصيه إلى أن يفرغا من المناسك (٥)، (١) إجماعا، و نصوصا صريحه فى الحكمين «١». (٢) إجماعا، و لإطلاق النصوص. (٣) إجماعا، و نصوصا «٢». (٤) كما عن ظاهر الأ-كثر، بل عن الخلاف و الغنيه الإجماع عليه «٣»، و يقتضيه ظاهر النصوص «٤». و عن ظاهر جماعه الاستحباب، و اختاره فى المستند «٥»،

لكنه ضعيف. (٥) كما في بعض النصوص «٦»، و في آخر: حتى يحلّا «٧». و في ثالث:

حتى يبلغ الهدى محلّه «٨». و في رابع: حتى ينتهيا إلى مكّه «٩». و في خامس: حتى دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٠٧

في حجّه الإتمام و حجّه القضاء (١).

و لو أكرهها صحّ حجّها (٢)، و يتحمّل عنها الكفاره (٣). يرجع إلى المكان الذي أصابا فيه الخطيئه «١».

و عن الحدائق و الرياض: حمل الاختلاف المذكور على اختلاف مراتب الفضل «٢».

و في الجواهر: إن مقتضى تقييد المفهوم بالمنطوق الأخذ بالعليا «٣».

و فيه: أن الأول أوفق بالجمع العرفي. (١) كما ذهب إليه جماعه «٤»، للنصوص الواردة في كل منهما «٥». (٢) إجماعا، و يقتضيه ظاهر بعض النصوص «٦». و ما في صحيح معاويه من وجوب الحج عليها من قابل «٧»، مطروح. (٣) إجماعا محكيا «٨»، و يقتضيه صريح النص «٩».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٠٨

و لو كان بعد الموقفين (١) قبل أن يطوف طواف النساء (٢)، أو طاف منه ثلاثه أشواط فما دون، صحّ الحجّ (٣)، و وجبت البدنه (٤) على كل واحد منهما (٥)، و أما إذا تجاوز المحرم النصف من طواف (١) كما هو ظاهر مفهوم صحيح معاويه «١». (٢) كما هو ظاهر صحيح معاويه: قال عليه السّلام: عليه جزور سمينه «٢». (٣) بلا خلاف ظاهر، لدخوله في الصحيح المتقدم، و ما في خبر حمران «٣» من أنه أفسد حجّه، مطروح أو محمول على نحو من العناية، كما تقدم. (٤) بلا خلاف ظاهر، و يقتضيه مرسل من لا يحضره الفقيه «٤»، و خبر سلمه «٥»، و الجزور في الصحيح المتقدم «٦» و

غيره محمول عليها، و إن حكى عن المقنع التعبير بذلك «٧». (٥) الظاهر أن مستنده الإجماع، و لا يحضرني نص فيه. نعم، يمكن أن يستفاد من النصوص فى الرجل.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٠٩

النساء فواقع فلا كفاره عليه (١).

و لو جامع قبل طواف الزيارة لزمته بدنه (٢)، فإن عجز عنها فالأحوط بقره، فإن عجز فشاها (٣).

و لو جامع فى إحرام العمره المفرده قبل السعى (٤) بطلت، (١) كما عن الشيخ، و اختاره فى المختلف «١»، لمفهوم حسن حمران المتضمن للكفاره إذا جامع بعد ثلاثه أشواط من طواف النساء «٢».

و ظاهر الشرائع و غيرها اعتبار الخمسه «٣»، لكنه ضعيف. (٢) كما عرفت فى من جامع بعد الوقوفين. (٣) الترتيب المذكور اختاره جماعه «٤». و فى الشرائع: خيّر مع العجز عن البدنه بين البقره و الشاه «٥».

و ليس فى النصوص ما يدل على شىء من ذلك، كما اعترف به غير واحد، و إنما فيها تفاصيل آخر غير معول عليها «٦». (٤) كما قيد به فى نصوص المسأله.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢١٠

و عليه بدنه، و قضاؤها (١) فى الشهر الداخلى (٢).

و لو نظر إلى غير أهله فأمنى، كان عليه بدنه إن كان موسرا، و إن كان متوسطا فبقره، و إن كان معسرا فشاها (٣).

و لو نظر إلى أهله بغير شهوه فأمنى فلا شىء عليه (٤)، و إن كان (١) بلا خلاف ظاهر، و النصوص بالأحكام الثلاثه وافيه «١». و لم يتعرض هنا فى المتن لوجوب الإتمام مع تعرضه له فى المتمتع بها، و هما من باب واحد. (٢) كما صرح به فى غير واحد من نصوص المسأله، و حملة

على الفضل - كما في الشرائع وغيرها «٢» - غير ظاهر. (٣) التفصيل المذكور محكى عن الأكثر، و تضمّنه موثق أبى بصير «٣»، لكن في صحيح زراره: عليه جزور أو بقره، فإن لم يجد فشاء «٤». و عمل به غير واحد «٥»، و الجمع العرفى يقتضى حمله على الأول. (٤) إجماعاً محكياً عليه «٦»، و يشهد له صحيح معاوية «٧».

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٢١١

بشهو فجزور (١). و كذا لو أمني عند الملاعبه (٢).

و لو عقد المحرم لمحرم فدخل كان على كل واحد منهما بدنه (٣). (١) بلا خلاف ظاهر، و يشهد له حسن أبى سيار «١»، و صحيح معاوية «٢»، و إن تضمّن الثانى البدنه، لكن المراد واحد، كما هو مقتضى الجمع بينهما. (٢) بلا خلاف ظاهر لصحيح ابن الحجاج «٣»، لكن المذكور فيه: عليه ما على المجمع، و مقتضاه البدنه، و كأنها المراد ب «الجزور» فى كلامهم، كما عرفته من النصوص.

كما أن المراد الملاعبه مع أهله - كما هو مورد النص - أما إذا كان يعبث بذكره فأمنى، لم يبعد أن يكون عليه - مع البدن - الحج من قابل - كما هو مفاد موثق إسحاق بن عمار «٤» - كما عن جماعه «٥»، بل نسب إلى الأكثر «٦»، و مختصّ بما إذا كان قبل الموقفين. (٣) نسب إلى قطع الأصحاب «٧»، و يشهد له موثق سماعه الوارد فى عقد المحل للمحرم «٨» فيدل على المقام بالفحوى، لكن مورده صورته العلم بالإحرام دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٢١٢

و كذا لو كان العاقد محلاً مع علمه بالإحرام و الحرمة (١).

الثانيه: من تطيب عمدا

(٢)، لزمه دم شاه، على الأحوط (٣)، و الحرمة، فينبغى تقييد الحكم هنا

بذلك، كما استوجهه فى كشف اللثام و غيره «١»، و إن كان المحكى عن الأصحاب التعميم. اللهم إلاً أن يكون إجماع، لكنه غير ظاهر. (١) لموثق سماعه المتقدم. (٢) كما قيد به فى النص «٢». (٣) كما هو المعروف، للنصوص الوارد بعضها فى أكل الزعفران و الطعام الطيب «٣»، و بعضها فى أكل ما لا ينبغى للمحرم أكله «٤»، و بعضها فى كل ما يخرج به عن الحج «٥»، و بعضها فى المداواه بدهن البنفسج «٦».

لكن قد يشكل الأخير بعدم حرمة مورده كما سبق، و ما قبله بأنه لا يخلو

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢١٣

سواء الصبغ، و الإطلاء، و البخور، و الأكل (١). و لا بأس بخلق الكعبه (٢).

الثالث: فى تقليم كل ظفر مد من طعام (٣)،

و فى يديه و رجليه شاه من إجمال مفهومها و مصداقها، و ما قبله بظهوره أو احتمالها فى ما يحرم أكله بما هو مثل الصيد، فلا يشمل ما نحن فيه، و الأول بأنه لا عموم فيه كالثانى.

مع معارضه الجميع بما هو ناف لها عدا الاستغفار «١»، أو أمر بالصدقه قدر شبعه، أو قدر ما صنع «٢».

اللهم إلاً أن يحمل ذلك على غير صوره العمده بقريته التقييد به فى الأول، بل و التقييد بعدمه فى المعارض. كما يمكن استفاده العموم من الأول بإلغاء خصوصيه مورده عرفاً. (١) كما عن جمله من الكتب، منها الشرائع «٣». (٢) بلا إشكال، للنصوص المستفيضة، و قد تضمنت أيضاً: أنه لا يغسل منه المحرم ثوبه فإنه طهور «٤». (٣) على المشهور، لصحيح أبى بصير «٥». لكن عن التهذيب: روايته بدل «مد من الطعام»، «قيمه» «٦»، و كأنه لأجل ذلك بينهما خير الإسكافى فى ما حكى دليل الناسك -

تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢١٤

مع اتحاد المجلس (١)، و لو تعدّد فشاتان.

و على المفتى (٢) إذا أفتى خطأ و قلم المستفتى فأدمى إصبعه (٣) شاه.

الرابعه: فى لبس المخيط

عالما عامدا شاه (٤)، عنه «١». لكنه ضعيف، لاعتماد الأصحاب على الأول، و موافقته لخبر الحلبي «٢».

ثم ان المحكى عن الإسكافى: أن فى الخمسه شاه كالعشره «٣». و دليله غير ظاهر غير صحيح حريز، و مرسله «٤»، و الأول وارد فى الناسى الذى لا كفاره عليه إجماعا، و الثانى ضعيف. مضافا إلى أنهما تضمّنا أن لكل ظفر إلى أن يبلغ الخمس كف من طعام. (١) كما فى الصحيح «٥»، و كذا ما بعده. (٢) كما هو المعروف، و تضمنه مصحح إسحاق «٦». (٣) كما هو مورد المصحح. (٤) إجماعا، و نصوصا «٧»، فإن كان ناسيا، أو جاهلا، فلا شىء عليه، كما

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢١٥

و إن كان لضروره (١).

الخامسه: فى إزالة شعر الرأس

شاه، أو إطعام سته مساكين لكل مسكين مدان، أو صيام ثلاثه أيام (٢) و إن كان لغير ضروره، و لكن الاحتياط بالشاه حينئذ لا يترك. فى صحيح زراره. (١) إجماعا، و نصوصا عامه، و خاصه «١». و عن الخلاف، و المنتهى: عدم الفديه فى لبس السراويل معها، و عن ظاهر الثانى: الإجماع «٢»، فإن تمّ كان المعتمد. (٢) بلا خلاف فيه فى الجمله، و يشهد له صحيح حريز «٣»، لكن فى صحيح زراره: عليه دم «٤».

و قد يجمع بينهما بحمل الثانى على التخيير، لكن يبعده السياق. و إمكان تخصيصه بغير ضروره كما لعله المنسب من التعبير فيه بالعمد، و مورد الأول الضروره، و هو قوى كما فى كشف اللثام، و عن غيره «٥».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢١٦

السادسه: فى نف الإبطين

شاه (١)، و فى أحدهما إطعام ثلاثه مساكين (٢).

و لو سقط من رأسه أو لحيته شىء بمسّه تصدّق بكفّ من و مورد الصحيحين و إن كان حلق الرأس، لكن عن التذكرة: الإجماع على عدم الفرق بين الرأس، و غيره «١». بل، عنها و عن غيرها: عدم الفرق بين الحلق و سائر أنواع الإزالة «٢»، و يشير إليه خبر عمر بن يزيد «٣»، لكن فيه جعل الصدقة على عشرة مساكين يشبعهم. و من هنا خيّر بعضهم بينه و بين ما سبق «٤». (١) إجماعاً، و يقتضيه صحيح حرّيز «٥»، و غيره. (٢) كما هو المشهور لخبر عبد الله بن جبه «٦»، لكن فى صحيح زراره:

فى نطف الإبط شاه «٧». و كذا صحيح حرّيز المتقدم على روايه الصدوق «٨»، و من هنا يشكل التفصيل المذكور.

و الأقرب حمل الخبر - على تقدير انجبار ضعفه، كما هو الظاهر -

على غير العائد، الذي هو مورد صحيح زراره، و حينئذ يحمل على الاستجاب.

لكن الجمع العرفي يقتضى حمل الشاه على الأفضل.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢١٧

طعام (١)، و إن كان في الوضوء - بل في مطلق الطهاره - فلا شىء عليه (٢)، إلما إذا خرج التخلييل عن المتعارف المعتاد (٣)، فالأحوط الفداء.

السابعه: فى التظليل

سائرا شاه (٤)، (١) أو كفّ من سويق، كما فى صحيح هشام «١». و فى صحيح منصور:

يطعم كفّا من طعام أو كفين «٢». و فى غيرهما قريب من ذلك. و يظهر من غيرها العدم «٣»، فلا يبعد الحمل على الاستجاب. (٢) لصحيح الهيثم الوارد فى الوضوء «٤». لكن من التعليل فيه بالخرج يستفاد عموم الحكم لمطلق الطهاره كما عن جماعه «٥»، بل مطلق الحاجه. (٣) لانصراف النص النافى عن مثل ذلك. (٤) كما هو المشهور الذى يشهد له جملة من النصوص «٦». و عن المقنع:

الصدقه لكل يوم بمد «٧». و يشهد له خبر أبى بصير «٨»، لكنه مهجور. و ظاهر عمل دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢١٨

و كذا فى تغطيه الرأس (١)، و إن كان لضروره (٢)، على الأحوط. على بن جعفر عليه السّلام أنها بدنه «١»، لكنه ليس بحجه، فتأمل. (١) لظهور الإجماع عليه، و للمرسل المحكى عن الخلاف «٢»، لكن المذكور فيه الفداء. و لخبر ابن جعفر عليه السّلام: كل شىء خرجت من حجك فعليك فيه دم تهريقه حيث شئت «٣». لكن عرفت الإشكال فى الأخير مفهوما، و مصداقا «٤».

هذا، و يحكى عن جماعه: عدم التعرض لكفاره الستر رأسا «٥».

و فى الوسائل: أن كفارته إطعام مسكين، لصحيح الحلبي: المحرم إذا غطى رأسه فليطعم مسكينا فى يده

«٦». و لم يعرف له موافق.

و عن الوافى أنه رواه بإبدال «رأسه» ب «وجهه» «٧». و حينئذ يشكل الاعتماد عليه، و لا سيما مع عدم العمل به. (٢) لا يحضرنى تفصيل بين الاضطرار، و الاختيار. نعم، قيل بالفرق بينهما فى تكرر الكفاره، و عدمه «٨».

نعم، لا تبعد دعوى اختصاص الفديه فيه بالعمد، لإجمال المرسل.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢١٩

الثامن: فى الجدل

صادقا ثلاثا شاه (١)، و كذا فى الكاذب مره (٢)، و لو ثنى بقره، على الأحوط (٣). و كذا لو ثلث على الأقوى (٤). (١) بلا خلاف ظاهر، و يشهد له جملة من النصوص «١». و ظاهر جملة منها و صريح بعضها عدم الفداء فى ما دون الثلاث «٢»، و خبر ابن عبد الحميد عن أبى الحسن موسى عليه السّلام: من جادل فى الحجّ فعليه إطعام سته مساكين، لكل مسكين نصف صاع، إن كان صادقا أو كاذبا، فإن عاد مرتين فعلى الصادق شاه و على الكاذب بقره «٣». لا يصلح لمعارضه ما سبق، على أنه ضعيف السند مهجور. (٢) بلا خلاف للنصوص «٤»، و هى و ان لم تكن صريحه فى الشاه، لكنها ظاهره فيها بقرينه السياق مع الصادق. (٣) كما هو المشهور، و دليله غير ظاهر، سوى خبر ابن عبد الحميد المتقدم، لكنه ضعيف السند. و كذا الرضوى «٥». (٤) كما اختاره بعض المتأخرين «٦»، و يشهد له جملة من دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٢٠

و إن كان الأحوط و الأفضل بدنه فى الكاذب مطلقا (١).

التاسع: فى قلع الضرس

شاه (٢) على الأحوط.

العاشر: فى قلع الشجره

الكبيره فى الحرم بقره، و فى الصغيره الصحاح «١»، لكن المشهور البدنه، و دليله غير ظاهر إلا صحيح أبى بصير الدال على وجوب الجزور فى مطلق الجدل كذبا متعمدا «٢»، و مقتضى الجمع بينه و بين ما سبق الحمل على الفضل كما فى المتن.

هذا لو كان الجزور ظاهرا فى البدنه، و إلا أمكن حمله على البقره فى غير الاولى. أمّا الرضوى فلا مجال للاعتماد عليه. (١) تقدم أن فى صحيح أبى بصير عن أبى عبد الله عليه السّلام: إذا جادل الرجل و هو محرم فكذب متعمدا فعليه جزور «٣». بناء على أن المراد به البدنه، كما تقدم. (٢) لخبر محمد بن عيسى «٤»، و اختاره جماعه «٥». و قيل: لا شىء عليه، لعدم ثبوت كون الخبر عن المعصوم، مع أنه مرسل «٦». اللهمّ إلّا أن تشهد القرائن بالأول، و يكون العمل جابرا للثانى.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٢١

شاه (١)، على الأحوط فيهما، و في أبعاضها قيمتها (٢).

الحادي عشر: تكرر الكفاره

بتكرر الوطى، و اللبس، و الطيب (٣)، بل مطلقا، كما سيأتى فى الخاتمه. و ما فى خبر الصيقل: من نفى البأس عن القلع «١»، مختص بحال الضروره، مع أنه يمكن حملة على الجواز فلا- ينفى الكفاره. (١) كما هو المشهور، و عن الخلاف: الإجماع عليه «٢». و يشهد له المرسل «٣» المنجبر بالعمل. لكن يقتضى وجوب البقره مطلقا حتى فى الصغيره كما عن القاضى «٤»، و الخروج عنه- بما عن ابن عباس «٥»- غير ظاهر.

و من هنا يشكل الاعتماد عليه، لعدم ثبوت الجابر له، بعد ثبوت إعراضهم عنه فى الجملة. (٢) كما هو المشهور، لمصحح سليمان بن خالد «٦»، و عليه يحمل مصحح منصور

«٧» المشتمل على الفداء. (٣) كما هو مقتضى أصاله عدم التداخل. و يطرد الحكم - أيضا - في غير

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٢٢

الثانيه عشر: لا كفاره على الناسى و الجاهل (١)

و إن كان مقصرا (٢) فى ما عدا الصيد مطلقا (٣)، و لا على الصبى و المجنون - أيضا - و إن كانا مميزين كما تقدم (٤). الثلاثه، إلا أن يظهر من دليله العدم كالتظليل، أو لا يكون له إطلاق - كما هو الظاهر فى ستر الرأس - لإجمال المرسل «١».

و صحيح زراره: من نتف إبطه، أو قلم ظفره، أو حلق رأسه، أو لبس ثوبا لا - ينبغى له لبسه، أو أكل طعاما لا ينبغى له أكله. إلى أن قال عليه السلام: و من فعله متعمدا فعليه دم شاه «٢». غير شامل لما نحن فيه.

و كذا خبر ابن جعفر عليه السلام المروى عن قرب الاسناد: كل شىء خرجت من حجك فعليك فيه دم تهريقه حيث شئت «٣». غير صالح للاعتماد عليه، لإجماله مفهومه و مصداقا، كما سبق. (١) إجماعا كما تقدم، و يشهد به جملة من النصوص العامه و الخاصه المتفرقه فى كثير من الموارد «٤». (٢) لإطلاق النص و الفتوى. (٣) إجماعا، و خصوصا «٥». (٤) و تقدم أنه يستفاد مما ورد فى نفي الكفاره على الناسى و الجاهل، و لو كان بضميمه عموم ما دل على أن عمدهما خطأ «٦»، فتأمل.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٢٣

أما الصيد فيجب فيه الكفاره على الجميع (١)، على إشكال فى ثبوت ما يجب بفعل الصبى و المجنون المميزين فى مالهما، أو فى مال الولى (٢) كما تقدم، و الأحوط أن يؤديها الولى من ماله من دون أن يقصد الأداء عن نفسه أو

التبرع به. والله العالم. (١) لإطلاق الأدله. نعم، في خبر الريان بن شبيب: نفى الكفاره على الصغير «١».

و مورده الصيد، لكن الظاهر عدم العمل به، مع ضعفه في نفسه.

و يمكن أن يحمل على نفى الكفاره في ماله و إن كانت على أبيه، كما في خبر زراره. (٢) في خبر زراره في الصبي: فإن قتل صيدا فعلى أبيه «٢». لكن يحتمل حمله على صورته عدم كون الحج لمصلحه الصبي كما لعله الغالب، فلو كان مصلحه له فالكفاره من ماله حسب ما تقتضيه القواعد الأوليه.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٢٥

الفصل الثاني في طواف العمرة

اشاره

و فيه مقصدان:

المقصد الأول [في مستحباتها]

يستحب أن يغتسل لدخول الحرم (١)، و الأولى أن يغتسل غسلا آخر لدخول مكه (٢)، إما من فح، أو بئر ميمون، أو عبد الصمد (٣)، و غسلا ثالثا لدخول مسجد الحرام (٤)، و يخلع نعليه (٥) عند دخول (١) كما في مصحح معاويه «١»، و يظهر من خبر أبان و غيره «٢». (٢) كما في خبر الحلبي «٣»، و يشير إليه غيره. (٣) كما ذكر ذلك كله في النصوص «٤». (٤) عن الخلاف و الغنيه: الإجماع عليه «٥». و إن لم يعثر عليه في النصوص. (٥) تضمن ذلك كله خبر أبان بن عثمان، عن عجلان أبي صالح، قال:

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٢٦

الحرم، و يأخذهما بيده تواضعا و خشوعا لله سبحانه، و يدعو بهذا الدعاء:

اللهم إنك قلت في كتابك و قولك الحقّ: و أذن في الناس بالحجّ يأتوك رجالا و على كلّ ضامر يأتين من كلّ فج عميق.

اللهم إنني أرجو أن أكون ممن أجاب دعوتك، و قد جئت من شقه بعيدة، و فح عميق سامعا لندائك، و مستجيبا لك، مطيعا لأمرك، و كلّ ذلك بفضلك عليّ، و إحسانك إليّ، فلك الحمد على ما وفقتني له، أبتغي بذلك الزلفه عندك، و القربه إليك، و المنزله لديك، و المغفره لذنوبي، و التوبه عليّ منها بمنك.

اللهم صلّ على محمّد و آل محمّد، و حرّم بدني على النار، و آمّنني من عذابك و عقابك، برحمتك يا أرحم الراحمين.

و يستحب أن يمشي حافيا (١)، و يدخل مكه متأنيا مطمئنا (٢) على قال أبو عبد الله عليه السلام: إذا انتهيت إلى بئر ميمون، أو بئر عبد الصمد فاغتسل، و اخلع نعليك، و امش حافيا،

و عليك السكينة و الوقار «١». و يعضده غيره. (١) كما نص عليه جماعه «٢»، و تقدم في خبر عجلان أبي صالح، و لعلّه استفاد- أيضا- من الأمر بدخولها بسكينة، المفسره بالتواضع في خبر إسحاق «٣»، و من ذلك يظهر حكم ما بعده. (٢) كما يفهم من غير واحد من النصوص.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٢٧

الطريق الأعلى، و ليمضغ الإذخر عند دخول الحرم (١) و مكة (٢) و المسجد.

و ليدخله من باب بنى شيبه (٣)، و هو الآذن في نفس المسجد في مقابل باب السلام على الظاهر، فليقف بالباب و يدعو بهذا الدعاء (٤):

السَّلام عليك أيها النبي و رحمه الله و بركاته. بسم الله، و بالله، و ما شاء الله، السَّلام على أنبياء الله و رسله، السَّلام على رسول الله صَلَّى الله عليه و آله، السَّلام على إبراهيم خليل الله، و الحمد لله رب العالمين.

و في روايه اخرى (٥) أن يقول:

بسم الله، و بالله، و من الله، و إلى الله، و ما شاء الله، و على ملة رسول الله صَلَّى الله عليه و آله، و خير الأسماء لله، و الحمد لله، و السَّلام على (١) في مصحح معاويه: إذا دخلت الحرم فخذ من الإذخر فامضغه «١».

و نحوه غيره.

و عن الكليني: أنه سئل بعض أصحابنا عن هذا، فقال: يستحب ذلك ليطيب به الفم لتقبيل الحجر «٢». (٢) دليله غير ظاهر إلا فتوى جماعه «٣». (٣) فإنه سنه، كما في خبر سليمان بن مهران «٤». (٤) كما في مصحح معاويه «٥». (٥) هي روايه أبي بصير «٦».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٢٨

رسول الله، السَّلام على محمد بن عبد الله،

السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحِمَهُ اللَّهُ وَبَرَكَاتِهِ. السَّلَامُ عَلَى أَنْبِيَاءِ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، السَّلَامُ عَلَى إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ الرَّحْمَنِ، السَّلَامُ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ.

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَبَارِكْ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ، وَارْحَمْ مُحَمَّدًا وَآلَ مُحَمَّدٍ، كَمَا صَلَّيْتَ، وَبَارَكْتَ، وَتَرَحَّمْتَ عَلَى إِبْرَاهِيمَ وَآلِ إِبْرَاهِيمَ، إِنَّكَ حَمِيدٌ مُجِيدٌ.

اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِ مُحَمَّدٍ عَبْدِكَ وَرَسُولِكَ، اللَّهُمَّ صَلِّ عَلَى إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِكَ، وَعَلَى أَنْبِيَائِكَ وَرَسُولِكَ، وَسَلِّمْ عَلَيْهِمْ، وَسَلَامًا عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ.

اللَّهُمَّ افْتَحْ لِي أَبْوَابَ رَحْمَتِكَ، وَاسْتَعْمَلْنِي فِي طَاعَتِكَ وَرِضَاتِكَ، وَاحْفَظْنِي بِحِفْظِ الْإِيمَانِ أَبَدًا مَا أَبْقَيْتَنِي، جَلِّ ثَنَاءَ وَجْهِكَ. الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَنِي مِنْ وَفْدِهِ وَزَوَّارِهِ، وَجَعَلَنِي مِمَّنْ يَعْمُرُ مَسَاجِدَهُ، وَجَعَلَنِي مِمَّنْ يَنَاجِيهِ.

اللَّهُمَّ إِنِّي عَبْدُكَ وَزَائِرُكَ فِي بَيْتِكَ، وَعَلَى كُلِّ مَأْتَى حَقٌّ لِمَنْ أَتَاهُ وَزَارَهُ، وَأَنْتَ خَيْرُ مَأْتَى، وَأَكْرَمُ مَزُورٍ، فَأَسْأَلُكَ يَا اللَّهُ يَا رَحْمَانَ بِأَنَّكَ أَنْتَ اللَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، وَحَدِّكَ لَا شَرِيكَ لَكَ، وَبِأَنَّكَ وَاحِدٌ أَحَدٌ صَمَدٌ، لَمْ تَلِدْ وَلَمْ تُوَلَدْ، وَلَمْ يَكُنْ لَكَ كُفْوًا أَحَدٌ، وَأَنْ مُحَمَّدًا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ صَلَوَاتِكَ عَلَيْهِ وَعَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ، يَا جَوَادُ، يَا كَرِيمُ، يَا مَاجِدُ، يَا جَبَّارُ، يَا كَرِيمُ، أَسْأَلُكَ أَنْ تَجْعَلَ تَحْفَتَكَ إِيَّايَ بَزِيَارَتِي إِيَّاكَ أَوَّلَ شَيْءٍ تَعْطِينِي فَكَأَنَّكَ رَقَبَتِي مِنَ النَّارِ.

فتقول ثلاث مرّات: ...

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٢٩

اللَّهُمَّ فَكِّ رَقَبَتِي مِنَ النَّارِ.

ثم تقول:

وَأَوْسَعْ عَلَيَّ مِنْ رِزْقِكَ الْحَلَالِ الطَّيِّبِ، وَادْرَأْ عَنِّي شَرَّ شَيَاطِينِ الْإِنْسِ وَ

الجنّ، و شرّ فسقه العرب و العجم.

ثم تدخل المسجد فتقول:

بسم الله، و بالله، و على ملة رسول الله صلى الله عليه و آله (١).

ثم ارفع يديك و توجه إلى الكعبة و قل:

اللهمّ إنى أسئلك فى مقامى هذا فى أوّل مناسكى أن تقبل توبتى، و أن تتجاوز عن خطيئتى، و أن تضع عنى وزرى. الحمد لله الذى بلغنى بيته الحرام. اللهمّ إنى أشهدك أنّ هذا بيتك الحرام الذى جعلته مثابه للناس، و أمنا، مباركا، و هدى للعالمين.

اللهمّ العبد عبدك، و البلد بلدك، و البيت بيتك، جئت أطلب رحمتك، و أوّم طاعتك، مطيعا لأمرك، راضيا بقدرك، أسألك مسأله الفقير إليك، الخائف من عقوبتك. اللهمّ افتح لى أبواب رحمتك و استعملنى بطاعتك و مرضاتك (٢).

ثم اجعل الكعبة مخاطبا و قل:

الحمد لله الذى عظّمك و شرفك و كرّمك، و جعلك مثابه للناس، (١) كما فى الرضوى «١». (٢) كما فى صحيح معاوية «٢».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٣٠

و أمنا، مباركا و هدى للعالمين (١).

و إذا وقع نظرك على الحجر الأسود فتوجه إليه و قل:

الحمد لله الذى هدانا لهذا و ما كنا لنهتدى لو لا أن هدانا الله، سبحانه الله، و الحمد لله، و لا إله إلا الله، و الله أكبر. الله أكبر من خلقه، و الله أكبر ممّا أخشى و أحذر، لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك و له الحمد، يحيى و يميت، و يميت و يحيى، و هو حيّ لا يموت، بيده الخير و هو على كلّ شىء قدير.

اللهمّ صلّ على محمد و آل محمد، و بارك على محمد و آله، كأفضل ما صلّيت، و باركت و ترخّمت على إبراهيم

و آل إبراهيم إنك حميد مجيد، و سلام على جميع النبيين و المرسلين، و الحمد لله رب العالمين.

اللهم إني ابوعدك، و أصدق رسلك، و أتبع كتابك (٢).

ثم امش متأنياً و مطمئناً، و قصّر خطواتك خوفاً من عذاب الله. فإذا قربت إلى الحجر الأسود فارفع يديك فاحمد الله و أثن عليه، و صلّ على محمد و آله و قل:

اللهم تقبل مني. (١) كما عن الرضوى و المقنع «١»، بتفاوت يسير. (٢) في روايه أبي بصير: «إذا دخلت المسجد الحرام، فامش حتى تدنو من الحجر الأسود فتستلمه، ثم تقول: الحمد. «٢».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٣١

ثم امسح يديك و جسدك بالحجر الأسود، و قبله، و لو لم تتمكن من تقييله فامسحه بيدك، و لو لم تتمكن منه - أيضاً - فأشر إليه، و قل:

اللهم أمانتي أديتها، و ميثاقي تعاهدته لتشهد لي بالموافاه.

اللهم تصديقا بكتابك، و على سنّه نبيك صلواتك عليه و آله.

أشهد أن لا إله إلا الله، و حده لا شريك له، و أنّ محمدا عبده و رسوله.

آمنت بالله و كفرت بالجبّ و الطّاغوت، و اللّات و العزّى، و عباده الشّيطان، و عباده كلّ ندّ يدعى من دون الله.

و لو لم تتمكن من تمام الدعاء فاقراً ما تيسّر لك، و قل:

اللهم إليك بسطت يدي، و في ما عندك عظمت رغبتى، فاقبل سبحتى، و اغفر لي، و ارحمنى.

اللهم إني أعوذ بك من الكفر و الفقر، و مواقف الخزي في الدّنيا و الآخرة (١). نعم، في الصلاه على النبي صلّى الله عليه و آله ذكر فيه كما تقدم في دخول المسجد. (١) تضمّن ذلك كله صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السّلام «١».

دليل الناسك

- تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٣٣

المقصد الثاني فى أحكام الطواف و واجباته

اشاره

يجب الطواف فى العمره المتمتع بها مره (١)، و فى حجّه، و حجّ الأفراد و القران (٢)، و عمرتهما، و العمره المفرده (١) فلا يجب فيها طواف النساء، بلا خلاف أو إجماعا، كما قيل «١»، و يشهد له كثير من النصوص الصحيحه و غيرها «٢».

نعم، ظاهر خبر المروزي اعتباره فيها فلا تحلّ النساء إلّا به «٣»، و عن بعض الأصحاب ذلك- أيضا- و إن لم يعرف. لكن الخبر ضعيف السند و مهجور. (٢) حكاية الإجماع مستفيضه على وجوب طواف النساء فى جميع أنواع الحج. و فى الجواهر: الإجماع بقسميه عليه «٤». و تشهد له النصوص «٥».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٣٤

مرتين (١)، ثانيتهما طواف النساء. و ليس هو من الأركان (٢).

أما طواف عمره المتمتع فهو ركن فيها (٣)، و تبطل بتعمّد تركه نحو سائر الأركان. (١) وجوب طواف النساء فى العمره مطلقا- غير المتمتع بها- ادعى غير واحد الإجماع عليه «١»، و دلّت عليه جملة من النصوص «٢».

نعم، عن الجعفى: العدم «٣». و يشهد له جملة من النصوص «٤»، لكنها موهونه بإعراض الأصحاب عنها كما عرفت، فلا مجال للاعتماد عليها، مع ما هى عليه من ضعف السند. (٢) بلا خلاف كما عن السرائر «٥»، و يشهد له غير واحد من النصوص «٦». (٣) إجماعا، كما عن التحرير «٧»، و يقتضيه الصحيح المتضمن لإعادته

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٣٥

..... الحج بتركه إذا كان جاهلا «١» للأولويه، بل تمكن دعوى عدم معقوليه ثبوت الجزئيه حال الجهل، و عدمها حال العلم، و لو قيل بإمكان العكس «٢». و مثل الصحيح المذكور غيره

«٣»، مضافا في أصل الحكم إلى ظهور النصوص البيانية في الركنيه مطلقا.

ثم إنَّ المذكور في كلامهم: البطالان بترك الطواف. و النصوص لم يصرَّح فيها بذلك، و إنما ذكر فيها لزوم الإعادة، لكن الظاهر منها ذلك، لا عدم الاجتراء بالناقص فقط، كما أن مقتضى إطلاقها المقامى عدم لزوم تدارك الفائت في أثناء السنه، و عدم التحلل بعمره مفرده.

لكن قوى الكركى - على ما حكى - تحلله بعمره مفرده «٤»، و احتمال في الجواهر توقف التحلل على فعل الفائت في السنه الآتية، لكن قال: «فيه من العسر و الحرج ما لا يخفى» «٥»، مضافا إلى أنه خلاف تصريحهم بالبطالان.

و أما ما ذكره الكركى فلا تبعد استفادته من النصوص المتضمنه أنه من فاته الحج تحلل بعمره مفرده «٦»، و إن كان هو خلاف ظاهر نصوص المقام، كما عرفت.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٣٦

و كذلك الطواف الأول من كل نسك ركن يبطل بتعمد تركه ذلك النسك (١)، على إشكال في طواف العمره المفرده (٢)، و يلحق به طواف عمره القران و الأفراد أيضا، بناء على كونها موسعه ما دام العمر كالمفرده.

و يتحقق تركه في الحج مطلقا بخروج ذى الحجه (٣)، و فى عمره التمتع بأن يتضيَّق وقت الوقوف بعرفه على وجه لا- يمكنه الطواف قبله (٤)، فيتم حجّه أفرادا، و يقضيه فى العام القابل بنفسه على (١) بلا خلاف، لإطلاق الصحيح المتقدم و غيره، و كذا الحال فى ظهور النصوص البيانية. (٢) لأن وقتها العمر فلا يتحقق تركه إلا بتركه فى تمام العمر، فتأمل.

و ربما احتمال البطالان بالخروج عن مكه، أو بالإعراض عنه مع الدخول فى نسك آخر. لكن صدق الترك حينئذ غير ظاهر. (٣) لأن وقته

فى تمام الشهر المذكور، فلا يتحقق الترك إلا بالفوات فى تمام الوقت. (٤) لأن وقت العمره المذكوره قبل حجّها، فإذا لم يكن فعل الطواف قبل الحج فقد فات وقته. و المسأله كثيره الأقوال و الأخبار فى تحديد الضيق المسوّغ للعدول إلى الأفراد.

و الأظهر التحديد بفوات الركن من الوقوف [١].

[١] الذى اخترناه أخيرا فى المستمسك «مستمسك العروه الوثقى ١١: ٢٢٩». التحديد بفوات الواجب. (منه قدس سره)

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٣٧

الأحوط الذى لا يخلو عن قوه.

و يلحق الجاهل - أيضا- بالعامد فى ذلك (١)، فى وجه قوى، بخلاف الناسى فإنه يقضيه متى تذكر (٢)، هذا مع الاضطرار، أما إذا كان التأخير اختياريا ففى إلحاقه بالاضطرارى فى جواز العدول إشكال، لعدم وضوح تناول النصوص له، و الأصل يقتضى عدم الاجتزاء به. (١) كما عن الشيخ و غيره «١» للصحيح المتقدم فى حكم العامد، المقدم على حديث رفع القلم عن الجاهل. فما عن الأردبيلى و غيره من المنع «٢»، غير ظاهر.

هذا فى جاهل الحكم، كما هو مورد النص، أما جاهل الموضوع، كما إذا عجز عن الطواف بنفسه فطيف به، و اشتبه الطائف به فطاف على غير الوجه المشروع، و جهل بذلك العاجز، فالظاهر صحه الحج لمفهوم الصحيح، و لا يبعد أن يجرى حكم الناسى. (٢) كما عن المشهور المحكى عليه الإجماع «٣»، و يشهد له صحيح ابن جعفر عليه السلام «٤»، بل و غيره «٥». و ما عن الشيخ و غيره من البطلان «٦»، غير ظاهر.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٣٨

و إن كان بعد أداء المناسك (١)، و خروج ذى الحجّه (٢)، و يعيد معه السعى (٣) على الأحوال، و لو

تذكّره بعد أن خرج عن مكة لزمه العود (٤) مع عدم المشقه، و الأولى- بل الأحوط- أن يحرم حينئذ بعمره (٥)، ثم أن وجوب القضاء- على تقدير القول بالصحة- إجماعى، ويشير إليه ما تضمّنه صحيح ابن جعفر عليه السلام من الأمر بتوكيل من يطوف عنه. (١) كما هو ظاهر النصوص. (٢) كما يقتضيه إطلاق النص. (٣) كما صرّح به جماعة «١» لفوات الترتيب الموجب لبطلان السعى، و تضمّنه صحيح منصور فى من سعى قبل الطواف «٢».

و عن الأكثر عدم التعرّض لذلك، و كأنه لظهور نص القضاء فى عدمه، و قد يظهر- أيضا- من خبر منصور.

لكن لا يبعد- أيضا- أن يكون المستفاد من مجموع النصوص وجوب قضاء السعى إذا لم يفت الوقت، و عدمه إذا فات. (٤) كما نسب إلى الأصحاب «٣». لكن فى صحيح ابن جعفر عليه السلام: و وكل من يطوف عنه «٤». و إطلاقه يقتضى الجواز و لو مع القدره، فيقدّم على ظهور الأدله فى المباشرة كما هو ظاهر.

نعم، مورده إذا قدم أهله. (٥) يعنى إذا كان خروجه موجبا للإحرام لدخول مكة، أما إذا لم يكن كذلك فلا إشكال فى عدم الحاجة إلى الإحرام.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٣٩

و يقضى الفائت بهذا الإحرام، و لا يجتزى بإحرامه السابق بعد إحلاله منه، و إن كان الأقوى بقاء حكمه (١).

و لو تعذر أو شقّ عليه العود جاز أن يستنيب (٢)، و الأحوط حينئذ أن يبعث بالهدى (٣). (١) لاستصحاب بقاء إحرامه، فلا معنى لإحرامه ثانيا، و إن احتمل بعضهم وجوبه «١». (٢) بلا خلاف، و لا إشكال، لأنه القدر المتيقّن من الصحيح. (٣) المحكى عن العلامة، و الشهيدين: عدم الكفاره

على الناسي «٢». و عن الشرائع: جعله الأصح «٣»، للأصل و عموم نفى النسيان، و الصحيح: «فى المحرم يأتى أهله ناسيا، قال: عليه السلام: لا شىء» «٤». و المرسل فى من لا يحضره الفقيه فى من جامع و هو محرم: «و إن كنت ناسيا، أو ساهيا، أو جاهلا فلا شىء عليك» «٥».

لكن فى صحيح ابن جعفر عليه السلام المتقدم الأمر ببعث الهدى من غير فرق بين الحجّ و العمره «٦»، و كأنه لذا ذهب الشيخ و غيره إلى الوجوب «٧». أما الصحيح المتقدّم و المرسل فظاهرهما ناسى الإحرام لا ناسى الطواف.

و قد يستدل للوجوب بخبرى ابن يقطين، و ابن أبى حمزه «٨».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٤٠

و لو لم يواقع أهله (١)، و أن يكون بدنه (٢). و المريض الذى يعجز عن الطواف بنفسه يحمله من يطوف به إن أمكنه (٣)، و إلا فعليه الاستنابه. لكن مورد هما الجاهل، بل و كذا حسن معاويه «١»، بل و صحيح العيص «٢»، أو هو عام للعامد.

فالعمده صحيح ابن جعفر لا غير. (١) كما عن التهذيب، و غيره، لخبرى ابنى يقطين و أبى حمزه.

لكن عرفت: أن مورد هما الجاهل، و شموله لما نحن فيه غير ظاهر. (٢) للخبرين المذكورين، أو لحسن ابن عمار المشتمل على الجزور.

لكن عرفت الإشكال فى الاستدلال بها فى المقام.

أما صحيح ابن جعفر عليه السلام فالمذكور فيه الهدى، و حمله على البدنه غير ظاهر.

اللهمّ إلا أن يكون بالإطلاق المقامى. (٣) كما تضمّنه النصوص الكثيره «٣»، كما تضمّنت ما بعده أيضا «٤».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٤١

و لو حاضت المرأة أو نفست انتظرت وقت الوقوف، فإن لم تطهر بطلت متعتها

(١)، وقد يظهر من بعض النصوص التخيير بين الأمرين»

، لكنه محمول على الترتيب بقرينه غيره. (١) كما هو المشهور، لصحيح جميل «٢» و غيره.

و عن جماعه: أنها تتم عمرتها، و تحرم للحج، و تقضى الطواف بعد ذلك «٣». و يشهد لهم جملة من النصوص «٤».

و قيل: بالتخيير بينهما «٥»، جمعا بين النصوص بذلك. لكنه ليس جمعا عرفيا.

و قيل: بالأول إن أحرمت و هي حائض، و بالثاني إن أحرمت و هي طاهر «٦»، بشهادة خبر أبي بصير «٧» على الجمع بين النصوص بذلك. لكنه لا يتم،

دليل الناسك - تعليقه وجزيه على مناسك الحج، ص: ٢٤٢

و انقلب حجّها إفراداً (١)، و تأتي بعمره مفرده بعده.

[الأمر المشترك في صحة الطواف

إشارة

و يشترط في صحة الطواف أمور:

الأول: الطهارة من الحدث الأكبر والأصغر

(٢)، و تقوم الترابية لظهور بعض النصوص الأولى في الصورة الثانية «١».

و قد يحكى القول بالاستتابة في الطواف، و دليله غير ظاهر كقائله. و من هنا يترجح الأول لترجح نصوصه. (١) فلا تحتاج إلى تجديد الإحرام، و لا إلى الهدى، كما صرح بذلك في صحيح البنزطى «٢»، و صرح بالثاني في صحيح الحلبي «٣» أيضا، و لأجل ذلك يحمل ما في مصحح إسحاق: من أن عليها دم أضحيتها «٤». على الاستحباب.

و الظاهر عموم الحكم المذكور لكل من عدل عن عمره إلى حج الأفراد لضيق الوقت. (٢) إجماعا و نصوصا «٥».

أما المندوب فلا يشترط فيه ذلك للأصل، و النص «٦».

دليل الناسك - تعليقه وجزيه على مناسك الحج، ص: ٢٤٣

مقام المائيه (١)، لكن الأحوط للمجنب المتيّم أن يستنّب بعد أن يطوف بتيّمه (٢).

و يجزى المستحاضه (٣) و غيرها من ذوى الأعذار طهارتهم الاضطراريه (٤)، و إن كان الأحوط للمبطون و المسلوس - أيضا- أن يطوف بنفسه مثل الصلاه ثم يستنيب (٥).

و لو ذكر بعد الفراغ من طوافه أنه كان محدثا أعاد (١) كما يقتضيه عموم البديله. (٢) لما عن الفخر: من القول بعدم إجزاء التيمم لدخول المسجدين، و اللبث فى غيرهما «١».

و فيه: أنه لو تمّ فالتيمم هنا للطواف لا لمحض الدخول، فإذا أمر بالطواف فقد أمر بالطهاره، فإذا لم تكن المائيه شرعت الترايبه، لعموم أدله البديله، كما لو تيمّم للصلاه فى المسجد. (٣) بلا- خلاف ظاهر، للنصوص «٢». (٤) لظهور دليل البديله فى الأجزاء. (٥) لما فى كشف اللثام: من أن المبطون يطاف عنه فلا تجزيه طهارته، و الأصحاب قاطعون به. و لعل الفارق هو النص «٣».

لكن الظاهر من النص - بقرينه

عطف الكسير عليه، و عطف الرمي على دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٤٤

الواجب (١)، و لو أحدث في الأثناء استأنف إن لم يتجاوز النصف (٢)، و إلّا تطهر و بنى.

و حكم الشك في الحدث و الطهاره قبل الطواف و بعده، و في الأثناء حكمه في الصلاه (٣). الطواف «١». بل و عطف الصلاه عليه «٢»- يختص بصوره عدم القدره على الطواف بنفسه. (١) بلا خلاف ظاهر، و يشهد له صحيحا ابن مسلم و ابن جعفر، و خبر زراره و غيرها «٣». (٢) بلا خلاف ظاهر، و يشهد له- مضافا إلى ما دلّ على اعتبار الطهاره في الطواف- مرسلا جميل و ابن أبي عمير المتضمنان للتفصيل المذكور في المتن «٤»، و مثلهما ما ورد في المريض و الحائض «٥». و منها يظهر عدم وجوب الاستئناس، بل يتطهر و بنى لو كان الحدث بعد تجاوز النصف. (٣) من حيث أنه تاره: يشك في ارتفاع الطهاره المعلومه فيستصحبها، و اخرى: يشك في ارتفاع الحدث فيستصحبه. إلّا أن يكون بعد الفراغ فتجرى دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٤٥

الثاني: طهاره بدنه و لباسه عن كل نجاسه

(١) حتى المعفو عنها في الصلاه على الأحوط (٢).

نعم، لو شقّ عليه التجنّب عن دم القروح و الجروح جاز الطواف معه، على الأقوى (٣). قاعده الفراغ.

و في الجواهر: مال إلى وجوب الوضوء و البناء على ما مضى لو شك في الأثناء، بخلاف الصلاه لعدم صحه الوضوء في أثنائها «١».

و فيه: أن الوضوء بقصد الأشواط الأخيره غير ممكن، لأنه إن كان على الطهاره فلا- حاجه إليه، و إن كان على حدث فعليه الاستئناس. (١) كما هو المشهور، للنبوي: «الطواف بالبيت صلاه» «٢»، و لخبر

يونس «٣» المنجبرين بالعمل، و مرسل البنظى «٤» الدال على الجواز لا يصلح لمعارضتهما، لضعفه و هجره. (٢) كما عن الحلبي و الفاضل الجزم به «٥»، لإطلاق خبر يونس، و النبوى غير ظاهر فى خلافه.

نعم، يشكل ذلك فى ما لا تتم الصلاه به، لعدم شمول خبر يونس له أيضا. (٣) لعموم نفي الحرج. بل يمكن التأمل فى شمول خبر يونس له، و حينئذ يكون الحكم فيه كالصلاه.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٤٦

و لو علم بنجاسه ثوبه أو بدنه بعد الفراغ مضى طوافه (١).

و لو كان فى الأثناء أو عرضته نجاسه كذلك فإن تمكن من إزالتها مع عدم فصل المنافى يتم طوافه بعد الإزالة (٢)، و إلّا فالأحوط إن لم يكن أقوى مراعاة تجاوز النصف و عدمه، ففى الأول يزيلها و يبني (٣)، و يستأنف فى الثانى (٤). (١) بلا خلاف ظاهر، للأصل، و يقتضيه عموم التنزيل فى النبوى، و قد يقتضيه خبر يونس إلحاقاً لصوره الالتفات بعد الفراغ بصوره الالتفات فى الأثناء، و يمكن أن يستفاد من مرسل البنظى بناء على حمله على صورته الجهل. (٢) كما هو مورد خبر يونس فى الأول، و يستفاد منه حكم الثانى. (٣) بلا- إشكال ظاهر، كما يقتضيه إطلاق نصوص الباب. (٤) كما عن الشهيدين الجزم به «١»، لما يستفاد مما ورد فى من أحدث فى أثناء الطواف من أن البناء على ما مضى يختص بصوره تجاوز النصف «٢»، و الحكم فى المسألتين واحد.

وفيه: أن الإلحاق بلا قرينه على العموم غير ظاهر.

نعم، فى خبر سعيد الأعرج الوارد فى من طمشت فى أثناء الطواف تعليل تمام طوافها، و أن لها أن تطوف بين الصفا و

المروه، بأنها زادت على النصف «٣»، فقد استفاد منه عموم الحكم، لكنه - أيضا - لا يخلو من إشكال، لأن عدم تمام الطواف قبل تجاوز النصف لا يمنع من جواز البناء على ما مضى، ولا سيما مع دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٤٧ و لو كان ناسيا فالأحوط الاستئناف مطلقا (١).

الثالث: الختان

للرجال (٢)، و الصبيان أيضا، فلو طاف الصبي غير المختون، أو طيف به بعد أن أحرم به الولي لم يجز له أن يتزوج بعد البلوغ، إلا بعد أن يتدارك طواف النساء بنفسه أو نائبه. إطلاق خبر يونس في المقام المقتضى لجواز البناء.

و في خبر ابن مظاهر: الأمر بالبناء لمن طاف شوطا واحدا و خرج يغسل أنفه من الدم «١». فتأمل، فإن هذا هو العمده، و إلا فخير إسحاق الوارد في المريض «٢» غير قاصر الدلالة على عموم الحكم. فلاحظ. (١) كما جزم به في الدروس «٣»، و يقتضيه عموم التنزيل بناء على بطلان الصلاة مع نسيان النجاسة، و عموم رفع النسيان لا يقتضى الصحة.

نعم، مقتضى مرسل البنظي الصحة، لإطلاقه، و بينه و بين إطلاق النبوي عموم [من وجهه، فالمرجع أصل البراءة لو تمت حجته. (٢) بلا خلاف ظاهر، للصحيح و غيره «٤». و إطلاق بعضها شامل للصبيان.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٤٨

الرابع: ستر العوره

(١)، نحو ما مرّ في الصلاة، على الأحوط الذي لا يخلو عن قوه.

و يعتبر في الساتر بل في مطلق لباسه الإباحه، فلا يجوز و لا يجزى في المغصوب (٢)، بل لو طاف في ثوب مغصوب أو على دابه مغصوبه بطل طوافه.

و الأولى بل الأحوط رعايه سائر ما اعتبر في لباس المصلى من الشرائط و الموانع (٣). أما المرأه فلا يعتبر في طوافها ذلك، بلا خلاف ظاهر، للنص «١». (١) كما ذكره جماعه «٢»، لعموم التنزيل في النبوي، و للنهي عن الطواف عاريا في جمله من النصوص «٣» - بل قيل: تقرب من التواتر «٤» - المحمول على ذلك، لعدم المنع عن العراء لغير العروه إجماعا. و حمل النهي على الكراهه

بعيد عن مساق تلك النصوص. (٢) لأنه تصرّف في المغصوب فيكون معصيه، فلا يصح عباده.

هذا بناء على أن عله الحرام بنفسها معصيه مبعده كما هو المعروف، وإلما ففي البطلان تأمل ظاهر، لعدم اتحاد التصرف في المغصوب مع الطواف. (٣) كما يقتضيه عموم التنزيل. لكن عدم تعرّض الأصحاب لذلك ممّا يأبى العمل به.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٤٩

الخامس: النيه

(١) والأمر سهل فيها على ما هو الأقوى عندنا من أنها الداعي، ولا يعتبر فيها أزيد من التعيين كما تقدّم في سائر العبادات (٢)، وإن كان الأولى أن يقول في عمره التمتع: «أطوف بالبيت سبعة أشواط لعمره التمتع إلى حج الإسلام لوجوبه قربه إلى الله تعالى» (٣). وهذه الخمسة هي المعبر عنها بالشروط الخارجيه.

[الأمور المعتره في حقيقه الطواف

إشاره

و يعتبر في حقيقه الطواف أيضا أمور:

الأول: الابتداء بالحجر الأسود و الاختتام به

(٤)، و يتحقّق ذلك بأن يتدبّر في الطواف بقليل مما قبله (٥) ناويا أن يكون ابتداء طوافه (١) بلا خلاف ظاهر و لا إشكال، لكونه من العبادات الموقوفه على النيه. (٢) إذا توقف التعبد بالأمر عليه، و إلا فلا يعتبر هو أيضا، بل المعبر امتثال الأمر الشخصى المعين لا غير. (٣) كذا في نجاه العباد «١»، لأجل تحصيل الإخطار و إن كان اعتبار القول غير ظاهر. (٤) إجماعا و خصوصا «٢». (٥) ظاهره اعتبار البدأ بأول الحجر، كما عن العلامة و غيره الجزم به «٣»، و استفادته من الأدله لا تخلو من الإشكال لأن النص إنما تضمّن كون الطواف من الحجر إلى الحجر «٤»، و مع الابتداء بآخر الحجر يصدق الطواف منه، بل مقتضى الجمود على معنى «من» و جوب الابتداء من آخره، و عدم جواز قصد الطواف دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٥٠

مما يحاذيه، و الزائد خارجا عن طوافه مقدمه علميه له (١).

و كذا في الختام أيضا، فإذا طاف كذلك فقد علم بتحقيق الابتداء و الاختتام بالحجر الواجبين عليه تحقيقا، و إن لم يعلم بهما حال تحققهما، و هذا مما لا بأس به.

الثانى: جعل البيت على اليسار (٢).

من أثنائه.

نعم، مقتضى صرف الغايه كون الانتهاء إلى أول الحجر، فيكفى في تحقق الشرط الابتداء بآخر الحجر، و الانتهاء بأوله كما عن ظاهر المدارك «١»، بل هو المتعين، لكنه خلاف المقطوع به من كون الشوط تمام الحركه الدوريه، و ليس بعضها خارجا عنه. و عليه يتعين التصرف إمّا في المبدأ، و إمّا في المنتهى، و مع الدوران بين التصرف في أول الكلام و بينه في آخره يكون الثانى أولى.

و نتیجه ذلك: كون الابتداء بآخر الحجر و الختم به. لكن

الأحوط العمل بالأمرين. (١) للتلازم بين الحركة من الحجر و الحركة مما قبله أو بعده.

نعم، بالنسبة إلى الجزء الذى يحتمل كون الابتداء منه ابتداء من الحجر يكون الحكم نظير باب الشبهه المحصوره. (٢) العمده فيه الإجماع، و ربما تشير إليه بعض النصوص «٢».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٥١

و يكفى فى تحققه الصدق العرفى، فلا ينافى الانحراف اليسير (١) إذا لم يكن منافيا لذلك.

نعم، لو جعله على يمينه، أو استقبله بوجهه، أو استدبره، و لو بخطوه عمدا، أو سهوا و لو بمزاحمه آخر لم يصح تلك الخطوه (٢)، و يلزمه تداركها.

و ينبغى التباعد فى الطواف عن البيت، و التحفظ على التياسر المذكور عند فتحتى الحجر، و عند الأركان، و إن كان الأقوى عدم لزوم المداقه (٣).

الثالث: إدخال حجر إسماعيل فى الطواف

(٤)، بأن يطوف به و لا يدخله.

فلو طاف بينه و بين البيت بطل طوافه (٥)، و لو دخله فى أثناء (١) كما صرح به غير واحد «١»، و فى الجواهر دعوى القطع به «٢». (٢) كما صرح به بعض «٣»، لفوات الشرط. (٣) للصدق، و السيره. (٤) إجماعا ادعاه جماعه «٤»، و تشهد له جملة من النصوص «٥». (٥) إجماعا، و تقتضيه النصوص المتضمنه للأمر بالإعاده.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٥٢

طوافه أعاد ذلك الشوط (١)، بل الطواف بعد إتمامه على الأحوط (٢).

الرابع: خروجه عن البيت و ما يحسب منه، و عن الحجر

، فلو مشى على شاذروان الكعبه (٣)، أو على حائط الحجر بطل ذلك الجزء من طوافه (٤)، و لزمه تداركه، بل الأحوط أن لا يمس جدار البيت (٥)، و لا حائط الحجر بيده (٦)، و الأولى أن لا يصل أصابع قدمه بأساس (١) كما عن جماعه «١»، للأصل، و ظاهر صحيح الحلبي، و مصحح حفص «٢». (٢) لما قد يظهر من بعض النصوص «٣» المتعين حملة على ما سبق. (٣) هو القدر الباقي من أساس الحائط بعد عمارته. (٤) بلا خلاف و لا إشكال، لعدم صدق الطواف بالبيت و الحجر. (٥) كما عن التذكرة الجزم بالمنع، لأنه بالمس يكون بعض بدنه فى البيت فلا يكون طائفا بجميع بدنه «٤»، و جعله فى الدروس الأقرب «٥». و فى قواعد العلامة رحمه الله: الصحه «٦»، للصدق عرفا، لكون معظم البدن خارج البيت، كما هو غير بعيد، و إن كان محل تأمل. (٦)

لم أقف على من تعرّض لذلك، مع أن وجهه غير ظاهر، لأن الحجر لا- شاذروان له ليجرى فيه ما سبق في البيت. اللهم إنا أن
يكون بناء جداره بنحو

دليل

الحجر و الشاذروان (١)، و لا يدنو منه مما حول الباب، بل يتباعد عنه قدر أربع أصابع (٢)، و يكون بينه و بين البيت من الجانب الأقل قدر عرض الشاذروان.

الخامس: أن يكون طوافه بين البيت و الصخره التي هي المقام

(٣) مراعى ذلك القدر من البعد فى جميع جوانب يكون أعلاه لا يحاذى أسفله كما هو الغالب فى بناء الجدران. (١) كذا فى نجاه العباد «١»، و لا يحضرنى ذكره فى غيرها، و لا وجهه. (٢) كذا فى نجاه العباد «٢»، و يظهر منه أن عرض الشاذروان من جهه الباب أقل من عرضه من غيرها، فكأنه يحتمل أن يكون هذا المقدار من التفاوت قد أدخل فى أرض المسجد. (٣) كما هو المعروف، المدعى عليه الإجماع «٣»، و يشهد له مضمّر محمد ابن مسلم «٤».

و فى صحيح الحلبي «٥» ما يظهر منه الجواز على كراهه إلّا مع الضروره.

و عن ظاهر الصدوق العمل به «٦»، و عن الإسكافي العمل به فى الضروره «٧»، و هو

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٥٤

البيت (١) حتى جهه الحجر (٢)، فيضيق المطاف حينئذ من تلك الجهه، و يكون قريبا من سته أذرع، و يقرب فى سائر الجوانب من سته و عشرين ذراعا (٣) حسب تحدييدات الأساطين.

فلو وقع شىء من الطواف خارجا عن الحد المذكور لزم تداركه إلا إذا كان للتقيه (٤). ظاهر المختلف، و عن ظاهر المنتهى و التذكرة «١».

لكن إعراض الأصحاب عنه يقتضى العمل بظاهر الأول، اللهم إلّا أن يكون الوجه فى الإعراض الاحتياط، لكنه بعيد عن ظاهر كلامهم، و إن كان احتمالاه كافيا فى عدم سقوط الثانى عن الحجيه، و لا سيما مع اعتضاده بإهمال النصوص التعرض لهذا

الحكم، مع كثره وقوعه من المخالفين. (١) كما تضمنه المضمّر، و نسب في المدارك إلى قطع الأصحاب «٢». (٢) كما عن المسالك احتمال «٣»، و يقتضيه ظاهر المضمّر بناء على أنه خارج عن البيت، كما تضمنه صحيح معاويه «٤» و غيره، و عليها المعول.

و عن المدارك و غيرها: احتساب المسافه المذكوره من خارج الحجر لوجوب إدخاله في الطواف فلا يكون محسوبا من المسافه «٥». و فيه ما لا يخفى. (٣) و نصفاء، كما في كشف اللثام عن تاريخ الأزرقى «٦». (٤) لعموم ما دل على مشروعيه التقيه و أنها من الدين. و عليها حمل دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٥٥

السادس: العدد

، و هو سبعة أشواط (١) بلا زياده و لا نقيصه، فلو زاد أو نقص في ابتداء النيه أو في أثنائها بطل على كل تقدير، و كان آثما في تشريعه (٢).

و كذا لو زاد بعد إكماله - أيضا - بعنوان الجزئيه له، أو لطواف واجب آخر قرنه بالأول على الأحوط الذي لا يخلو عن قوه (٣). صحيح الحلبي المتقدم، لكنه «١». (١) إجماعا، و خصوصا متواتره. (٢) البطلان من جهه التشريع محل إشكال، لعدم ملازمته له ما لم يوجب خلافا في قصد الأمر.

فالعمده في البطلان خبر عبد الله بن محمد - المنجبر ضعفه بالعمل - عن أبي الحسن عليه السلام: الطواف المفروض إذا زدت عليه مثل الصلاه المفروضه إذا زدت عليها، فعليك الإعاده، و كذلك السعى «٢». و هو محمول على الزيادة العمديه لأنه القدر المنصرف إليه.

هذا في الزيادة، أما النقصان فمع فوات الموالاه - بناء على اعتبارها - فالبطلان ظاهر، أما مع عدم فواتها أو عدم اعتبارها فغير ظاهر.

و لا فرق في ذلك بين كون الزيادة

أو النقيصه في ابتداء النبي، و في أثنائها، و بعد الإكمال. (٣) يعنى إبطال القران للطواف الأول كالثانى كما سيأتى. لكن فى جريان أحكام القران مع عدم إتمام الثانى إشكال، لعدم كونه حينئذ قرانا بين طوافين.

دليل الناسك - تعليقه وجزئه على مناسك الحج، ص: ٢٥٦

نعم، لا بأس بما إذا كانت الزيادة بعنوان المقدميه له (١) كما تقدّم، أو بقصد اللغويه، أو الجزئيه لطواف مستحب آخر (٢).

و لو زاد سهوا، فإن كان أقل من شوط قطعه (٣)، و إن كان شوطا فما زاد فالأحوط إكماله سبعا (٤)، و يكون نافله له. و يصلّى للأول قبل (١) لانتفاء الزيادة بانتفاء القصد. و كذا فى الفرض الثانى. (٢) لجواز القران فى النافله. (٣) على المشهور، و يشهد له خبر أبى كهمس «١». لكن فى مصحح ابن سنان فى من وهم حتى دخل فى الثامن: أنه يتم أربعة عشر شوطا «٢». و لو لا إعراض الأصحاب عنه لقوى الجمع بالتخير بين الأمرين. (٤) كما يقتضيه ظاهر النصوص المشتمله على الأمر بإكماله «٣»، و نسب إلى الصدوق و غيره، فيكون هو الفريضه «٤».

لكن المصرح به فى كلام جماعه و ظاهر آخرين: استحباب الإكمال «٥»، لورود الأمر مورد توهم الحضر لأجل البطلان بالزياده.

و عليه يكون الأول فريضه كما هو مقتضى الإطلاق المقامى، فيكون الثانى نافله لأصالة البراءه من وجوبه.

و الرضوى الدال على أن الثانى هو الفريضه «٦»، و نحوه مرسل من لا

دليل الناسك - تعليقه وجزئه على مناسك الحج، ص: ٢٥٧

السعى، و للثانى بعده (١).

و يحرم القران بين الطوافين (٢) - بمعنى عدم الفصل بينهما يحضره الفقيه «١» ليس بحجه.

هذا، و المحكى عن المقنع البطلان بزياده الشوط، و لزوم الاستئناف «٢»، و

يشهد له خبرا أبي بصير «٣» اللذان لا مجال للاعتماد عليهما في قبال النصوص الأول المعول عليها عند الأصحاب.

وقيل: بوجوب الإتمام، فيكون هو الفريضة و يبطل الأول «٤». و استدل له بصحيح ابن سنان «٥» وغيره.

لكن الدلالة لا تخلو من قصور، و الجمع العرفي يقتضى حملهما على النصوص الأول. (١) تضمّن ذلك كله خبر علي ابن أبي حمزه «٦» وغيره. (٢) كما هو المشهور، للنهي عنه في النصوص «٧»، و عمومها للنافله غير قاذح و إن قيل بالجواز فيها، لإمكان أن يكون ذلك من باب التخصيص.

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٢٥٨

بالصلاه- في الفريضة، و يكره في النافله (١).

و لو قرن ففي الفريضة يقوى بطلان الأخير (٢)، بل الأول أيضا (٣) على الأ-حوط. و في النافله يقطعه على وتر كالثلاثه أو الخمسه (٤).

و لو نقص من طوافه فإن كان في المطاف و لم تفت الموالاه اللهم إلا أن يقال: بعد الإجماع على الكراهه في النافله، و تضمّن النصوص لذلك يكون حمل النهي على الكراهه فيهما أولى من التخصيص، و لا- سيما و إن المظنون أن مورد نصوص المنع مطلقا هو النافله.

و كأنه لذلك كانت الكراهه مذهباً للحلى و غيره «١»، و لا ينافيه نصوص التفصيل بين الفريضة و النافله، لإمكان أن يكون ذلك لاختلافهما في مراتب الكراهه فيها. (١) بلا خلاف كما قيل «٢»، و يقتضيه جملة من النصوص المحموله على ذلك بقريته نفى البأس عنه فيها في بعض النصوص «٣». (٢) كما عن المشهور، كما هو ظاهر النصوص. (٣) لقرب دعوى ظهور النصوص في عدم مشروعيه موضوع القران و هو مجموع الطوافين. (٤) كما في خبر طلحه «٤»،

و ظاهره كراهه غير الوتر لا استحباب الوتر.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٥٩

المعتبره في الطواف - على ما هو الأحوط فيه (١) - أكمل النقص و أجزاءه مطلقا (٢).

و كذا مع فوات الموالاه أيضا، إذا كان النقص عن سهو و الطواف نافله مطلقا (٣)، أو كان فريضه و قد تمّ له أربعة أشواط (٤)، فينبى (١) كما هو المشهور، لأنه المعهود من فعل المعصومين عليهم السّلام، و المنسبق من الأدله، و لعموم التنزيل فى النبوى. فتأمل، و يأتى ماله نفع. (٢) بلا إشكال ظاهر، لإطلاق الأدله. (٣) بلا خلاف ظاهر، و يقتضيه صحيح أبان المتضمن لجواز البناء على الشوط و الشوتين إذا قطع طوافه لحاجه رجل، إذا كان طوافه نافله، و عدم جواز ذلك فى الفريضه «١» و نحوه مرسل جميل و النخعى «٢». (٤) المشهور جواز البناء إذا كان قد تجاوز النصف، و قد اعترف غير واحد بعدم الوقوف على مستنده «٣». و فى الجواهر جعله خبر إبراهيم بن إسحاق الوارد فى الطامث بعد أربعة أشواط و هى معتمره، المتضمن أنها تتم طوافها و ليس عليها غيره، و متعتها تامه. معللا بأنها زادت على النصف «٤»، و نحوه خبر سعيد الأعرج «٥» المتقدم إليه الإشاره، كما تقدّم الإشكال فى عمومه للمقام «٦»،

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٦٠

حينئذ على موضع القطع متى تذكّر، و إلا استأنف (١).

و لو تذكّر النقص بعد خروجه عن مكه كان كمن نسى الطواف رأسا، و قد تقدّم حكمه.

أما لو تعمّد القطع فإن كان لضروره أو حاجه تفوته جاز و نحوه فى الإشكال الاستدلال بما ورد فى عروض المرض و الحدث فى الأثناء، فإنه أشبه

بالقياس.

و من هنا ذهب بعض إلى وجوب الاستئناف، إلا إذا كان المبنى شوطا واحدا «١». أما الأول فلما دلّ على اعتبار الموالاه، و أما الثاني فلخبر الحسن بن عطيه «٢».

لكن الإنصاف تماميه دلالة التعليل على عموم الحكم بتمام الطواف بالزيادة على النصف لحصول معظمه، و عدم تماميته بدون ذلك. لكن الأول يسوّغ البناء على الزائد، و الثاني لا يمنع عنه، فالمنع لا بد أن يكون بدليل آخر كدليل اعتبار الموالاه أو غيره.

نعم، خبر إسحاق «٣» لا يخلو من دلالة على ذلك، فلاحظ و تأمل. (١) كما يقتضيه التعليل المعتضد بغيره من النصوص، و معارضه محمول على النافله، أو مطروح.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٦١

القطع (١)، فإن تمّ له أربعة أشواط أكمله من موضع القطع (٢)، و إلا- استأنف. و لو لم تكن لضروره و لا تفوته حاجه لم يجز قطع الطواف الواجب (٣) حتى لدخول البيت على الأحوط.

و لو قطعه بطل مطلقا و لزم الاستئناف (٤)، و إن كان الأحوط (١) بلا إشكال ظاهر لعموم نفي الحرج، و للنصوص «١». (٢) كما هو المشهور، لما عرفت من عموم التعليل بناء على تماميه دلالاته على التفصيل المذكور. (٣) بناء على حرمة قطع الصلاة، و على وفاء النبوى بتنزيل الطواف منزله الصلاة فى جميع الأحكام، و الإشكال فيه ظاهر، بل ظاهر التعليل فى الخبر الوارد فى القطع لحاجه الغير جوازه مطلقا «٢»، فلاحظ. (٤) كما هو ظاهر الأصحاب من اعتبار الموالاه فيه إلا فى مواضع مخصوصه كالنافله، و مطلق العذر فى القطع إذا كان بعد تجاوز النصف. للنبوى، و الانسباق من الأدله، و للسيره، و لبعض الأخبار الآمره بالاستئناف مع القطع «٣».

لكن الظاهر

من النبوى التنزيل بلحاظ الثواب و نحوه من الآثار، و الانسباق بدوى، و السيره أعم، و الأخبار معارضه بما يظهر منه جواز البناء فى طواف الفريضة كالتعليل - فى خبر إبراهيم المتقدم «٤» - أو ما هو بمنزلته كما فى دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٦٢

الإتمام ثم الإعادة فيما إذا كان القطع بعد أن تمت له أربعه أشواط.

و لو شك فى عدد الأشواط أو فى صحتها لم يلتفت إن كان بعد الفراغ (١)، أو شك فى آخر الشوط أنه السابع أو أزيد (٢).

و لو حدث هذا الشك أو شك آخر فى الأثناء مطلقا (٣) استأنف الطواف (٤)، خبر إسحاق «١»، الظاهرين فى عموم الحكم للعامد كسائر المعذورين، و خبر أبان «٢» المنزل على صورته تجاوز النصف بقريته غيره الأمر بالاستئناف فى ما دونه، فالحاق العامد بالمعذور فى محله. (١) بلا-خلاف، لقاعده الفراغ، لعموم دليلها الشامل للمقام. أما نصوص الباب فلا تخلو من إجمال و إشكال. (٢) كما هو المشهور المعروف، للنصوص «٣». (٣) فى عدد الأشواط كان الشك أو فى صحتها. (٤) على المشهور، و يشهد له كثير من النصوص العامه و الخاصه فى كثير من صورته «٤».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٦٣

فى جميع الصور (١)، و إن كان الإتمام بالبناء على الأقل ثم الاستئناف فى جميعها هو الأحوط الذى لا ينبغى تركه.

و لو كان الطواف نافله بنى على الأقل مطلقا (٢). و عن جماعه: جواز البناء على الأقل «١»، و نسب إلى المفيد رحمه الله و عبارته لا تساعد عليه «٢».

و قد يقتضيه صحيح منصور «٣». و الجمع العرفى يقتضى حمل الأول على الاستحباب. لكن فى الاعتماد

عليه بعد إعراض المشهور إشكالا ظاهرا. (١) عند الركن كان الشك أو قبله، بين الستة و السبعة أو ما دونهما، مع احتمال الزيادة و عدمه. لكن في صحيح منصور أنه إذا لم يعد طوافه وفاته ذلك لم يكن عليه شيء.

و في المدارك: ينبغي القطع بعدم وجوب العود لاستدراك الطواف مع عدم الاستئناف، كما دلت عليه الأخبار الكثيرة. انتهى «٤». و عن المجلسي متابعتة «٥». و لا بأس به لو لا مخالفته المشهور. (٢) كما هو المشهور شهره عظيمه، للنصوص «٦»، و في ظاهر بعضها

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٦٤

[مستحبات الطواف]

و يستحب أن يطوف حافيا، مقصرا في خطوته، مشغولا بالذكر (١)، و الدعاء (٢)، و قراءه القرآن (٣)، تاركا كل ما يكره في الصلاة (٤)، و كل لغو و عبث.

و أن يستلم الحجر (٥)، و يقبله في كل شوط (٦) زياده على جواز البناء على الأكثر «١»، و حكى عن العلامة و الشهيد الثاني «٢». و لا بأس به لو لا إعراض المشهور. فتأمل. (١) هذا و ما قبله تضمنه النبوى المحكى في مرسل حماد «٣»، و تضمن غض البصر. (٢) كما يفهم من خير عبد السلام «٤». (٣) و في خير أيوب: أنها أفضل من الذكر «٥». (٤) كأنه لتنزيله منزلتها في النبوى. (٥) كما ذكره الأصحاب، و يشهد له خير الشحام «٦» و غيره، و عن سلاز:

الوجوب، للأمر به «٧»، و لكن التأمل في النصوص يشرف على القطع بالأول. (٦) كما ذكره جمع «٨»، و يقتضيه الخبر المذكور.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٦٥

الابتداء و الاختتام (١)، إن أمكنه من دون أن يؤذى أحدا (٢)، و يؤخره عنه.

أفضل أوقاته عند الزوال (٣).

و يستحب أن يدعو حال الطواف بهذا الدعاء (٤):

«اللهم إني أسألك باسمك الذي يمشى به على ظلل الماء كما يمشى به على جدد الأرض. و أسألك باسمك الذي يهتز له عرشك.

و أسألك باسمك الذي تهتز له أقدام ملائكتك. و أسألك باسمك الذي دعاك به موسى من جانب الطور فاستجبت له و ألقىت عليه محبه منك. و أسألك باسمك الذي غفرت به لمحيد صلى الله عليه و آله ما تقدم من ذنبه و ما تأخر. و أتممت عليه نعمتك أن تفعل بي كذا و كذا».

فيطلب حاجته.

و يستحب- أيضا- في حال الطواف أن يقول: (١) كما في مصحح معاوية «١». (٢) كما في خبر حماد «٢». و يفهم من نصوص الزحام هو و ما بعده. (٣) كما يفهم من النبوي المحكي في مرسل حماد «٣». (٤) كما في صحيح معاوية «٤».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٦٦

اللهم إني إليك فقير. و إني خائف مستجير. فلا تغير جسمي.

و لا تبدل اسمي.

و كلما انتهيت إلى باب الكعبة في كل شوط فصل على محمد و آله و ادع بهذا الدعاء:

«سألك فقيرك مسكينك ببابك. فتصدق عليه بالجنة. اللهم البيت بيتك. و الحرم حرمك. و العبد عبدك. و هذا مقام العائذ بك.

المستجير بك من النار. فأعتقني و والدي و أهلي و ولدي و إخواني المؤمنين من النار. يا جواد يا كريم».

فإذا وصل إلى حجر إسماعيل فليستقبل الميزاب الذهب و يقول (١):

«اللهم أدخلني الجنة. و أجرني من النار برحمتك. و عافني من السقم. و أوسع علي من الرزق الحلال. و ادراً عني شر فسقه الجن و الإنس. و شر فسقه العرب و العجم».

و إذا مضى عن

الحجر، و وصل إلى خلف البيت يقول (٢):

«يا ذا المنّ و الطول. يا ذا الجود و الكرم. إن عملى ضعيف (١) فى خبر ابن عاصم: كان على بن الحسين عليه السّلام إذا بلغ الحجر قبل أن يبلغ الميزاب يرفع رأسه ثم يقول: اللّهمّ أدخلنى الجنة برحمتك- و هو ينظر إلى الميزاب- و أجرنى برحمتك من النار و عافنى. إلى آخر ما فى المتن «١». (٢) كما فى صحيح ابن أذينة «٢».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٦٧

فضاعفه لى. و تقبله منى إنك أنت السميع العليم».

و إذا وصل إلى الركن اليمانى يرفع يديه و يقول (١):

«يا الله. يا ولّى العافيه. و خالق العافيه. و رازق العافيه.

و المنعم بالعافيه. و المئان بالعافيه. و المتفضل بالعافيه علىّ و على جميع خلقك. يا رحمان الدّنيا و الآخرة و رحيمهما. صلّ على محمّد و آل محمّد. و ارزقنا العافيه. و تمام العافيه. و شكر العافيه فى الدّنيا و الآخرة يا أرحم الرّاحمين».

ثم يرفع رأسه إلى الكعبة و يقول (٢):

«الحمد لله الذى شرفك و عظّمك. و الحمد لله الذى بعث محمّدا نبيا. و جعل عليّا إماما. اللّهمّ اهد له خيار خلقك. و جنبه شرار خلقك».

و فى ما بين الركن اليمانى و الحجر الأسود يقول (٣):

رَبَّنَا آتِنَا فِي الدُّنْيَا حَسَنَةً وَ فِي الْآخِرَةِ حَسَنَةً وَ قِنَا عَذَابَ النَّارِ.

و فى الشوط السابع إذا وصل المستجار، و هو خلف الكعبة، (١) كما فى خبر سعد بن سعيد «١». (٢) كما فى خبر إبراهيم بن عيسى «٢». (٣) كما فى صحيح عبد الله بن سنان «٣».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٦٨

قريب من الركن اليمانى، يقوم بحذاء الكعبة (١)،

و يبسط يديه على حائطه، و يلصق به بطنه، و خده، و يقرّ بذنوبه مسميا لها، و يتوب و يستغفر الله تعالى منها و يقول:

اللَّهُمَّ الْبَيْتَ بَيْتَكَ. وَ الْعَبْدَ عَبْدَكَ. وَ هَذَا مَقَامَ الْعَائِذِ بِكَ مِنَ النَّارِ.

اللَّهُمَّ مِنْ قَبْلِكَ الرُّوحَ وَ الْفَرْجَ وَ الْعَافِيَةَ.

اللَّهُمَّ إِنَّ عَمَلِي ضَعِيفٌ فَضَاعَفَهُ لِي. وَ اغْفِرْ لِي مَا أَطَّلَعْتَ عَلَيْهِ مِنِّي وَ خَفَى عَلَيَّ خَلْقَكَ.

أَسْتَجِيرُ بِاللَّهِ مِنَ النَّارِ.

و يقول (٢):

اللَّهُمَّ إِنَّ عِنْدِي أَفْوَاجًا مِنْ ذُنُوبٍ. وَ أَفْوَاجًا مِنْ خَطَايَا. وَ عِنْدَكَ أَفْوَاجٌ مِنْ رَحْمَةٍ. وَ أَفْوَاجٌ مِنْ مَغْفِرَةٍ. يَا مَنْ اسْتَجَابَ لِأَبْغَضِ خَلْقِهِ إِذْ قَالَ: أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمٍ يَبْعَثُونَ. اسْتَجِبْ لِي.

فاطلب حاجتك، و ادع كثيرا، و اعترف بذنوبك، فما كنت متذكرا إياها فاذكرها مفضّلا، و ما كنت ناسيا إياها فاعترف بها (١) تضمّن ذلك كله خبر معاوية إلى قوله: «من النار» (١). (٢) لخبر أبان المروى عن تفسير العياشى عن أبي عبد الله عليه السلام: «إن علي ابن الحسين عليهما السلام إذا أتى الملتزم قال: اللهم إن عندى أفواجا.» (٢).

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٢٦٩

مجملا (١)، و استغفر الله فإنه يغفر لك إن شاء الله.

فإذا وصلت الحجر الأسود فقل (٢):

اللَّهُمَّ قَنَعْنِي بِمَا رَزَقْتَنِي، وَ بَارِكْ لِي فِي مَا آتَيْتَنِي. (١) كما يستفاد من خبر الخصال، و غيره (١). (٢) كما فى ذيل خبر معاوية بن عمار (٢).

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٢٧١

الفصل الثالث فى صلاة الطواف

و هى ركعتان (١) مثل فريضة الغداة، يتخير المكلف فيها بين الجهر و الإخفات.

و الأفضل قراءة التوحيد فى أولاهما، و الجحد فى الثانية (٢)، (١) و المشهور المحكى عليه الإجماع عن الخلاف و جوبهما «١»، للأمر بهما فى جملة من النصوص،

و فى صحيح معاويه: أنهما الفريضة «٢». و فى جملة من النصوص تفسير قوله تعالى (وَ اتَّخِذُوا مِنْ مَّقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلِّينَ) بهما «٣». و القول باستحبابهما - كما عن بعض «٤» - ضعيف جدا. (٢) كما فى حسن معاويه «٥». و عن السرائر و الدروس: أنه روى العكس «٦». لكنه غير متحقق. و الظاهر الإجماع على عدم وجوب ذلك، و به يصرف الأمر عن ظاهره.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٧٢

و الأحوط فيها رعايه الفوريه العرفيه (١).

و إذا كان الطواف فريضه فالأحوط الذى لا يخلو عن قوه هو فعلهما خلف المقام (٢)، و هو الصخره التى عليها أثر قدم الخليل (عليه و على نبينا و آله السلام)، قريبا منها قدر ما يصدق الصلاه (١) بل ظاهر غير واحد أو صريحه وجوبها، للأمر بفعلها ساعه الفراغ منه، و النهى عن تأخيرهما عنه، فلاحظ صحيحى معاويه و محمد و غيرهما «١».

نعم، صريح جماعه العدم «٢»، و كأنه لخبر ابن يقطين المتضمن تقديم الفريضة الحاضره عليها «٣»، و ما تضمن من النهى عنها عند غروب الشمس أو طلوعها «٤».

لكن الأخير معارض بمثله «٥» الواجب تقديمه عليه، و الأول يمكن حمله على صورته ضيق وقت الحاضره، و إلا فظاهره مما لا يمكن الأخذ به، فتأمل. (٢) كما هو صريح جماعه «٦»، و تضمنته أكثر النصوص، و فى بعضها:

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٧٣

عندها (١) إن أمكنه، بل الأولى استقباله لها بوجهه (٢)، و إلا يراعى الأقرب فالأقرب من جهه الخلف (٣)، ثم من أحد الجانبين (٤)، و لو لم يتيسر له فحيث شاء من المسجد مع رعايه الأقرب إلى الخلف فالأقرب.

و لو نسيها أتى

بها متى تذكّر (٥)، و لو لم يتذكر إلا- بعد خروجه «فاجعله إماما» (١). و ما فى جملة من الأمر بالصلاة عنده «٢» محمول على الخلف حملا للمطلق على المقيّد، و لعلّه أيضا مراد من عبّر بذلك.

نعم، فى الشرائع و غيرها: أنه يصلى فى المقام، فإن منعه الزحام صلى وراءه أو إلى أحد جانبيه «٣». و دليله غير ظاهر، و توجيهه مشكل. (١) آخذا بظاهر النصوص المتضمّنه للتعبير بذلك. (٢) كما فى نجاه العباد «٤»، لأنه المتيقن من الخلف و إن كان الظاهر صدقه بدون ذلك، فتأمل. (٣) كما ذكره غير واحد، و كأنه لقاعده الميسور. لكن فى شمولها للمقام تأمل ظاهر، و لذا حكى عن بعض المتأخرين: جواز الصلاة فى أىّ موضع من المسجد إذا لم يتمكن من الصلاة خلفه و لا عنده «٥». (٤) احتفاظا على ميسور العنديه. (٥) بلا خلاف، و النصوص به وافية «٦».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٧٤

من مكه لزمه الرجوع لعلها خلف المقام مع عدم المشقه (١)، و إلا- فلو أمكنه الرجوع إلى الحرم و فعلها فيه بلا- مشقه فهو الأحوط (٢)، و إلا- فحيث شاء. و الأولى أن يستنبأ أيضا لعلها خلف المقام (٣). (١) كما هو المشهور لإطلاق جملة من النصوص الأمره بذلك. و فى جملة من النصوص: أنه يصليهما حيث تذكّر «١». و المشهور حملها على صورته المشقه بالرجوع بشهادة صحيح أبى بصير: فى من نسيها حتى ارتحل، قال عليه السّلام:

إن كان ارتحل فإنى لا أشق عليه، و لا أمره أن يرجع، و لكن يصلى حيث يذكر «٢».

لكن ظاهره أن مشقه الرجوع مطلقا مانعه عن وجوب الرجوع، فحينئذ يتعين حمل تلك النصوص

على الاستحباب، فإنه أولى من حمل صحيح أبي بصير على صورته المشقة بالرجوع، ثم جعله شاهداً على التفصيل المذكور، و لذا ذهب الشيخان في من لا يحضره الفقيه والاستبصار إليه «(٣)»، و تبعهما بعض المتأخرين «(٤)» كما حكى، و يشير إليه ما في صحيح ابن المثنى: في من ذكرهما بمنى فرجع إلى مكة فصلاهما فيها، قال عليه السلام: ألا صلاهما حيث يذكر؟! «(٥)». (٢) ذكر ذلك في الدروس «(٦)»، و دليله غير ظاهر و إن كان أحوط. (٣) فإن في غير واحد من النصوص ما يظهر منه جواز الاستنابه فيهما مخيراً بينها و بين الرجوع «(٧)»، و عن السرائر: العمل به في صورته المشقة في دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٧٥

و لو مات قبل أن يقضيها قضى عنه وليه (١).

و يلحق الجاهل و إن كان مقصراً - حتى في تعلم الصلاة - بالناسي (٢).

أما المقصر في تصحيح القراءة فإن كان غافلاً عن تقصيره، مثل من يبدل الضاد ظاء و يرى صحته قراءة فكالناسي يقضى صلاه طواف العمرة و الحج كسائر صلواته متى علم بهذا اللحن (٣)، و يستناب الرجوع. «(١)» لكن التقييد غير ظاهر. (١) ففي صحيح ابن يزيد في من نسيها حتى خرج: «عليه أن يقضى، أو يقضى عنه وليه، أو رجل من المسلمين» «(٢)». و حملة جماعه على صورته الموت، و كذا ما دل على جواز الاستنابه. (٢) كما نص عليه في الجواهر و غيرها «(٣)»، لصحيح جميل: إن الجاهل في ترك الركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام بمنزله الناسي «(٤)». و ظاهره الجهل في أصل الترك لا في ترك القيد، و لا يبعد التعدى منه إلى ترك الخصوصيات الموجب

تركها إلى البطلان بالأولويه العرفيه، كما أن مقتضى إطلاقه العموم للقاصر و المقصر. (٣) للإطلاق كما سبق.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٧٤

أيضا على الأحوط كما تقدّم فى الناسى.

و لو كان ملتفتا إليه - كأغلب الأعممين - فإن أمكنه التعلم و لو قبل أن يتضيّق وقت الطواف أخره و تعلم، و يجزيه أن يتلقن القراءه الصحيحه من معلّم حال فعل الصلاه.

و لو لم يتمكن من الأمرين فالأحوط أن يصلى أولا بقراءته الملحونه، ثم يقتدى (١) و لو بمن يصلى اليوميه (٢) هناك براءه المطلوبيه، ثم يستنيب من يصلى عنه على الأحوط.

و لو حاضت المرأه قبل صلاه الطواف، بل بعد أن تمّ لها أربعه أشواط (٣) أتت ببقية المناسك (٤)، و تقضى الفائت بعد (١) الترتيب المذكور غير ظاهر الوجه، إلا من جهه أن الأول هو تكليفه الذى تقتضيه القواعد الأوليه، و الثانى تكليف رجائى، و إن كان فى اقتضائه الترتيب المذكور تأمل ظاهر، إلا من جهه الجزم بالنيه. (٢) لا تخلو من تأمل كما أشرنا إليه فى مستمسك العروه «١». (٣) لما تقدم من أن مقتضى الجمع بين النصوص أن المراد بتجاوز النصف إتمام الأربعه أشواط «٢». (٤) كما هو المشهور، و تشهد له النصوص الظاهر بعضها فى عموم الحكم بتمام الطواف بتجاوز النصف مطلقا، كما تقدّمت الإشاره إليه.

و عن الحلّى: بطلان المتعه بعروض الحيض و لو بعد الأربعه «٣». و فى المدارك: لا يخلو من قوه، لامتناع إتمام العمره المقتضى لعدم التحلل، و لصحيح دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٧٧

طهرها مطلقا (١).

لكن لو لم تطهر قبل وقت الوقوف فالأحوط أن تستنيب لقضاء الفائت قبل خروجها إلى الموقف، و تقضيه

بنفسها بعد ذلك.

و لو حاضت قبل الأربعة انقلب حجّها إفراداً (٢) كما تقدّم.

و المستحاضه لو فعلت ما عليها فكالطاهره (٣). محمد بن إسماعيل «١».

و فيه: أن الأول اجتهاد في مقابل النص، و الصحيح مطلق يمكن حمله على عروض الحيض قبل الطواف «٢». (١) يعنى: و لو لم تطهر قبل الوقوف، لإطلاق الأدلّه. (٢) و عن الصدوق «٣» جريان ما سبق أيضا لصحيح محمد بن مسلم «٤»، غير الظاهر في الفريضة، فيمكن حمله على النافله جمعاً بينه و بين ما سبق مما هو ظاهر في الفريضة. (٣) بلا خلاف، و يشهد له غير واحد من النصوص المتضمن للرخصه في الطواف إذا فعلت ما تستحل به الصلاه، و منها صحيح زراره المتضمن لقصه أسماء بنت عميس «٥».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٧٨

و لو ترك صلاه الطواف عمدا ففي صحه المناسك المترتب عليها من السعى و غيره، و بقاء نفس الصلاه في ذمته كالناسى، أو فسادها و وجوب الحج عليه في العام القابل، و جهان لا يخلو أولهما عن وجه قوى (١). لكن الاحتياط شديد لا ينبغي تركه. (١) كما مال إليه في الجواهر، لأن أدله و جوبها - خصوصا الآيه و ما اشتمل على الاستدلال بها من النصوص - إنما يدل على وجوبها بعد الطواف لا اشتراط صحته بها، و لذا ترك في المندوب، و يصح السعى و غيره للناسى و الجاهل، و لم يؤمر في النصوص بإعادته «١».

و فيه: أن عدم كونها شرطاً في صحه الطواف لا يقضى بصحه ما يترتب عليها من السعى. و غيره عند تركها، فإن ذلك خلاف مقتضى الترتيب، و التعدى من الجاهل و الناسى غير ظاهر.

نعم يمكن الاستدلال عليه بخبر سعيد

الأعرج المتقدم إليه الإشارة، المتضمن: أن المرأه إذا حاضت بعد تجاوز النصف تفعل بقيه المناسك، معللا بتمام طوافها بذلك «٢»، فإنه ظاهر في أن الترتيب إنما هو بين الطواف و بين السعى، و لا ترتيب بين الركعتين و السعى.

و كآئه لأجل ذلك نفى الخلاف عن الصحه فى العامد كالناسى، كما عن بعض الأجله، و منه يظهر ضعف ما عن المدارك و غيرها من التوقف فى ذلك، أو الميل إلى البطلان «٣».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٧٩

هذا كله إذا كان الطواف فريضه، و لو كان نافله فالأولى بل الأحوط أن لا يترك صلاته، لكنه مخير فى الإتيان بها حيث شاء (١).

و بعد صلاه الطواف يستحب الحمد و الثناء لله تعالى، و الصلاه على رسوله و آله صلوات الله عليهم، و أن يسأل القبول منه سبحانه، و يدعو بهذا الدعاء (٢):

اللهم تقبل منى، و لا تجعله آخر العهد منى.

الحمد لله بمحامده كلها على نعمائه كلها، حتى ينتهى الحمد إلى ما يحب و يرضى.

اللهم صل على محمّد و آل محمّد، و تقبل منى، و طهر قلبى، و زكّ عملى. (١) من المسجد كما صرّحت به النصوص، ففى خبر زراره: «و أما التطوع فحيث شئت من المسجد» «١». قيل: و ظاهرهم الاتفاق على اعتبار المسجد، لهذه الروايه «٢». و لم يعرف قائل بجواز إيقاعها فى غير المسجد، و إن كان قد يظهر من روايه قرب الإسناد جواز إيقاعها خارج المسجد بمكه «٣». (٢) على ما ذكر الصدوق فى الفقيه، قال: فإذا فرغت من الركعتين فقل:

الحمد لله. ثم قال: و اجتهد فى الدعاء و أسأل الله أن يتقبل منك «٤».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك

و في روايه أخرى (١) يقول:

اللهم ارحمني بطاعتي إيتاك و طاعتي رسولك صلى الله عليه و آله. اللهم جنبني أن أتعدّي حدودك، و اجعلني ممن يحبك، و يحب رسولك، و ملائكتك، و عبادك الصالحين.

ثم يسجد و يقول (٢):

سجد لك وجهي تعبيدا و رقًا، لا إله إلا أنت حقًا حقًا، الأول قبل كل شيء، و الآخر بعد كل شيء، و ها أنا ذا بين يديك، ناصيتي بيدك، فاغفر لي فإنه لا يغفر الذنب العظيم غيرك، فإني مقرّ بذنوبي على نفسي، و لا يدفع الذنب العظيم غيرك. (١) و هي صحيحه معاويه «١». (٢) كما صنع أبو عبد الله عليه السلام، على ما رواه بكر بن محمد «٢».

دليل الناسك - تعليقه وجزيه على مناسك الحج، ص: ٢٨١

الفصل الرابع في السعي

إشارة

و هو واجب في عمره التمتع (١)، بل في كل إحرام (٢) مره بعد صلاه الطواف، و ركن يبطل الحج بتعمد تركه (٣)، و إن كان عن جهل، على إشكال أقواه ذلك (٤). و حكم الناسي هنا هو حكم ناسي الطواف (٥)، و قد تقدّم. (١) إجماعا محققا. و في صحيح معاويه: السعي بين الصفا و المروه فريضه «١». (٢) لحج أو عمره مطلقا، للنصوص و الإجماع. (٣) إجماعا، و تشهد به النصوص، ففي الصحيح: من ترك السعي متعمدا فعليه الحج من قابل «٢». و في آخر: لا حجّ له «٣». (٤) على ما ذكره غير واحد «٤»، للأصل، لعدم إتيان الأمور به على وجهه. اللهم إلا أن يستفاد من العمدة في الصحيح السابق ما يقابل الجهل، كما هو غير بعيد. (٥) يعني: يأتي به، فإن خرج من مكة رجع إليها، و مع المشقه في ذلك أو

دليل الناسك

- تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٨٢

و لا يحل من أخلّ به حتى يأتي به كلا بنفسه أو نائبه، فلو واقع قبله بزعم الإحلال لزمته الكفاره (١)، تعذره يستتيب.

هذا هو المشهور هنا أيضا، بل ادعى عليه الإجماع «١»، لكن النصوص بين أمر بالرجوع لفعله «٢»، و بين أمر بالاستتابه «٣» و المشهور حملوا الأول على صورته الإمكان بلا مشقه، و الآخر على غير ذلك.

و الجمع العرفي يقتضى التخيير بين الأمرين، و لا- بأس به لو لا دعوى ظهور الإجماع على الترتيب. (١) لخبر ابن مسكان الوارد فى من سعى سته أشواط و هو يظن أنها سبعة، فأحلّ و واقع النساء، ثم ذكر، قال عليه السلام: عليه بقره، يذبحها ثم يطوف شوطا آخر «٤». و عمل به جماعه «٥»، و توقف عن ذلك آخرون «٦»، و بعضهم حمّله على الاستحباب لعدم الكفاره على الناسى «٧»، و لا سيما مع ضعفه. و لأجله طرحه آخر «٨».

لكن الضعف منجبر بالعمل، و يمكن الخروج عن عموم نفي الكفاره

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٨٣

بل لو قلم أظفاره (١) أيضا على الأحوط.

و لئيب سننه و واجباته فى مقصدين:

المقصد الأول فى السنن قبله و فيه و بعده.

يستحبّ بعد الفراغ من ركعتى الطواف و إرادته الخروج إلى الصّفا تقبيل الحجر و استلامه (٢)، و إن لم يتمكّن فالإشارة إليه (٣).

و الاستقاء بنفسه من زمزم (٤) دلوا أو دلوين (٥)، و ليكن ذلك على الناسى فى غير الصيد.

و من هنا يظهر، أنه لو بنى على التعدى إلى المقام بالأولويه، فالكفاره بقره لا بدنه التى هى كفاره الوطء، و كذا الحال فى تقليم الأظفار. (١) لصحيح ابن يسار المتضمن للأمر بإراقه دم بقره فى من يرى أنه

سعى سبعة أشواط فقلّم أظافيره و أحلّ، ثم ذكر أنها سته «١». (٢) فى صحيح معاويه: «إذا فرغت من الركعتين فأت الحجر الأسود فقبله، و استلمه، و أشر إليه، فإنه لا بدّ من ذلك» «٢». (٣) ظاهر الصحيح الجمع بين الإشاره و الاستلام. (٤) كما هو ظاهر صحيح حفص و الحلبي «٣». (٥) كما فى الصحيح المذكور، و فى مصحح الحلبي: ذنوبا أو ذنوبين «٤».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٨٤

بالدلو الذى بحذاء الحجر (١)، و ليشرب منه (٢)، و ليصبّ على رأسه و ظهره (٣)، و يقول و هو مستقبل الكعبه:

اللهم اجعله علما نافعا، و رزقا واسعا، و شفاء من كلّ داء و سقم (٤).

و الأولى استلام الحجر قبل الشرب (٥) و بعده (٦)، عند خروجه إلى الصفا.

و يستحب الخروج من الباب الذى يقابل الحجر الأسود، بسكينه و وقار حتى يقطع الوادى، و يصعد جبل الصفا بحيث ينظر إلى البيت (٧)، و ليستقبل الركن الذى فيه الحجر، و يحمد الله، و يثنى عليه، و يتذكر نعماءه، ثم يقول سبع مرّات: (الله أكبر)، و يقول سبع مرّات: (١) كما فى الصحيح السابق. (٢) للصحيح المذكور، و كذا الصب. (٣) و فى صحيح الحلبي ذكر الجسد مع الرأس «١». (٤) كما فى صحيح معاويه و غيره «٢». (٥) كما فى صحيح الحلبي «٣». (٦) كما فى خبر ابن سنان «٤». (٧) كما فى حسن معاويه «٥».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٨٥

(الحمد لله)، و سبع مرّات: (لا إله إلاّ الله)، ثم يقول ثلاث مرّات:

لا إله إلاّ الله وحده لا شريك له، له الملك و له الحمد يحيى و يميت (و

يميت و يحيى خ)، و هو حي لا يموت. (بيده الخير خ) و هو على كل شىء قدير.

ثم يصلى على محمد و آله، و يقول ثلاث مرّات:

اللّٰه أكبر على ما هدانا، الحمد لله على ما أولانا، و الحمد لله الحيّ القيوم، و الحمد لله الحيّ الدائم.

ثم يقول ثلاث مرّات:

أشهد أن لا إله إلا الله (وحده لا شريك له خ) و أشهد أن محمدا عبده و رسوله، لا نعبد إلا إياه، مخلصين له الدين و لو كره المشركون.

و ثلاث مرّات:

اللّٰهمّ إنى أسألك العفو و العافية، و اليقين فى الدنيا و الآخرة.

و ثلاث مرّات:

اللّٰهمّ آتنا فى الدنيا حسنة و فى الآخرة حسنة و قنا عذاب النار.

ثم يقول مائة مرّة: (اللّٰه أكبر)، و مائة مرّة: (لا إله إلا الله) و مائة مرّة: (الحمد لله) و مائة مرّة: (سبحان الله).

ثم يقول:

لا إله إلا الله وحده (وحده خ)، أنجز وعده و نصر عبده، و غلب الأحزاب وحده، فله الملك و له الحمد وحده وحده.

اللّٰهمّ بارك لى فى الموت و فى ما بعد الموت. اللّٰهمّ إنى أعوذ بك من ظلمه القبر و وحشته.

اللّٰهمّ أظننى فى ظلّ عرشك يوم لا ظلّ إلا ظلك ...

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٨٦

و أكثر استيداع دينك و نفسك و أهلكت لله، و قل:

أستودع الله الرحمن الرحيم الذى لا تضيع ودائعه دينى و نفسى و أهلى. اللّٰهمّ استعملنى على كتابك و سنّه نبّيك، و توفنى على ملّته، و أعدنى من الفتنة.

ثم يقول ثلاث مرّات: (اللّٰه أكبر)، ثم يدعو بالدعاء السابق مرّتين، ثم يقول مرّة (اللّٰه أكبر)، ثم يدعو بالدعاء السابق، و إن لم تتمكن من جميع ذلك فأت بما تيسر لك.

الدعاء:

اللَّهُمَّ اغفر لي كلَّ ذنب أذنبته قط، فإن عدت فعد عليّ بالمغفرة فإنَّك أنت الغفور الرَّحيم. اللَّهُمَّ افعل بي ما أنت أهله، فإنَّك إن تفعل بي ما أنت أهله ترحمني، وإن تعذَّبني فأنت غنيٌّ عن عذابي، وأنا محتاج إلى رحمتك، فيأمن أنا محتاج إلى رحمته ارحمني. اللَّهُمَّ لا تفعل بي ما أنا أهله، فإنَّك إن تفعل بي ما أنا أهله تعذَّبني و لم (و لن خ. ل) تظلمني، أصبحت أتقى عدلك، و لا أخاف جورك. فيا من هو عدل لا يجور ارحمني.

ثم قل:

يا من لا يخيب سائله، و لا ينفد نائله، صلِّ علي محمد و آل محمد و أجرني من النار برحمتك.

و في الحديث: من أراد أن يكثر ماله فليطل الوقوف في الصفا (١). (١) خبر حماد المنقري و غيره «١».

دليل الناسك - تعليقه وجزيه على مناسك الحج، ص: ٢٨٧

و في الدرجه الرَّابعه يتوجه إلى الكعبه و يقول:

اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ، وَ فِتْنَتِهِ، وَ غُرْبَتِهِ، وَ وَحْشَتِهِ، وَ ظَلَمَتِهِ، وَ ضَيْقِهِ وَ ضَنْكِهِ.

اللَّهُمَّ أَظْلَنِي فِي ظِلِّ عَرْشِكَ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّكَ.

ثم ينحدر منها، و يكشف ظهره و يقول:

يا ربِّ العفو، يا من أمر بالعفو، يا من هو أولى بالعفو، يا من يثيب على العفو، العفو العفو العفو، يا جواد، يا كريم، يا قريب، يا بعيد، اردد عليّ نعمتك، و استعملني بطاعتك، و مرضاتك.

و يستحب أن يكون حال السعي ماشيا لا راكبا، و أن يقصد في مشيه من الصفا إلى المناره، و منها يهول إلى سوق العطارين مثل البعير، و إن كان راكبا يحرك دابته ما لم يؤذ أحدا، و منه يقصد في المشى إلى المروه، و ليس هذه الهروله

للنساء.

و إذا وصل إلى المناره يقول:

بسم الله، و بالله، و الله أكبر، و صلى الله على محمد و أهل بيته، اللهم اغفر و ارحم و تجاوز عما تعلم إنك أنت الأعز الأكرم، و اهدني للتي هي أقوم. اللهم إن عملي ضعيف فضاعفه لي، و تقبل مني.

اللهم لك سعيي، و بك حولي و قوتي، تقبل مني عملي، يا من يقبل عمل المتقين.

ثم يهرول إلى المناره الأخرى، و إذا تجاوز عنها يقول:

يا ذا المنن، و الفضل، و الكرم، و النعماء، و الجود، اغفر لي ذنوبي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت.

و إذا وصل إلى المروه فيقرأ الأدعية الأولى التي يقرأها في ...

دليل الناسك - تعليقه وجزيه على مناسك الحج، ص: ٢٨٨

الصفاء، فيقول:

اللهم يا من أمر بالعتو، يا من يحب العفو، يا من يعطي على العفو، يا من يعفو على العفو، يا رب العفو العفو العفو.

و ينبغي أن يجد جده بالبكاء، و يدعو كثيرا و يتباكى و يقرأ هذا الدعاء:

اللهم إني أسألك حسن الظن بك على كل حال، و صدق التيه في التوكل عليك.

و لو نسي الهرولة ففي أي موضع تذكر يرجع القهقري إلى موضع الهرولة و يهرول.

و لا- بأس بأن يجلس في خلال السعي للراحة على الصفا و المروه، و إن كان لا ينبغي فعله إلا من جهد، كما لا ينبغي الجلوس مطلقا إلا للراحة. و الله أعلم ...

دليل الناسك - تعليقه وجزيه على مناسك الحج، ص: ٢٨٩

المقصد الثاني في واجباته

إشاره

و هي أمور:

الأول: النبي

مقارنه لأوله، مشتمله على قصده، و القر به (١).

و لا يعتبر فيها شىء آخر (٢)، و إن كان الأولى إخطارها، بل التلفظ بها مشتمله على نيه الوجه، بأن يقول: «أسعى بين الصيفا و المروه سبعة أشواط، لعمره التمتع إلى حج الإسلام، لوجوبه، امتثالا لأمر الله سبحانه»، و يستديم حكمها إلى آخره مع الاتصال، و لو فصل كفاه العود بنيه الإتمام، لكن الأحوط تجديدها.

ثانيها: البدأ بالصفا

(٣)، (١) بلا خلاف و لا إشكال، بل الإجماع بقسميه عليه، كما فى الجواهر «١». (٢) لكفايه هذا المقدار فى تحقق العباديه. (٣) إجماعا، كما عن جماعه «٢»، و يشهد له جملة من النصوص الآمره بذلك «٣»، و الآمره بالإعاده للمبتدئ بالمروه كما لو بدأ بشماله قبل يمينه دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٩٠

و يتحقق بإصاق عقبه به (١)، و الأحوط إصاق العقبين، و عند العود- أيضا- يلصق أصابع قدميه على الأحوط، و الأولى- بل الأحوط- إصاقها بموضع عقبه أولا (٢)، و إن كان الأقوى كفايه مطلقه.

و يجزى استيعاب المسافه بالسعى و إن لم يكن بالخط المستقيم، و إن كان هو الأولى، و لا يترك صعود الدرجه الرابعه (٣)، و النيه هناك فى الوضوء «١». (١) حكى عليه ظهور الاتفاق «٢»، و يقتضيه إطلاق الأدله- كما قيل- و إن كان لا يخلو من إشكال، و لا سيما بملاحظه ما ورد فى جوازه راكبا اختيارا.

ثم أنه لو أريد الاحتياط فى تحقق مفهوم السعى بين الأمرين، فاللازم اعتبار إصاق البدن و لا يكفى مجرد إصاق العقب، فإن السعى منسوب إليه لا إلى العقب. (٢) كما ذكره بعض «٣»، و وجهه غير ظاهر، فإن الإطلاق لا يقتضى وجوب السعى فى الخط المستقيم،

ولا- فى خط واحد و لو لم يكن مستقيما، إذ لو لزم ذلك وجب اتحاد جميع نقاط الخط، و الضروره على خلافه. (٣) كما فى الدروس «٤»، و جماعه احتملوا وجوب الصعود فى الجملة «٥»، و نفى آخرون ذلك لعدم الدليل عليه «٦»، و يكفى فى الإحراز الإلصاق دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٩١

مستمر لها إلى النزول عنها، و إن كان الأقوى عدم وجوبه، لكن لو احتاط بالصعود فعليه رعايه البدأه (١) من الأسفل أيضا لا محاله (٢).

ثالثها: الختم بالمروه

(٣)، بأن يلصق بها أصابع قدمه، و الأحوط القدمين (٤) كما مر. و لا يترك الصعود على الدرجه هنا أيضا بعد الختم بالأسفل، و إن كان الأقوى عدم الوجوب نحو ما مر فى الصفا.

و لو بدأ بالمروه و لو سهوا استأنف، و لا يجزيه أن يجعل الرجوع من الصفا أول السعى بعد أن لم يكن هو ابتداء سعيه (٥). كما سبق.

نعم، عن الغزالي: أن بعض الدرج محدثه «١»، لكنه لم يثبت. بل قيل: أن بعض الدرج سترت بسبب ارتفاع الأرض كما جرت به العاده «٢». (١) بأن ينوى أن سعيه من ذلك الحد. (٢) لأنه الحد الابتدائي. (٣) إجماعا محققا، و خصوصا «٣». (٤) الكلام فيه و فى ما بعده يظهر مما سبق. (٥) كما صرح به غير واحد «٤»، لظاهر النصوص «٥»، بل يقتضيه ما تضمن اعتبار البدأه بالصفاء لفواتها «٦».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٩٢

رابعها: العدد

، بأن يقطع المسافه التى بينهما سبع مرات، فيحصل بالذهاب أربعا من الصيفا إلى المروه و بالإياب ثلاثا منها إليه سبعة أشواط (١).

و يجب أن يسعى ذهابا و إيابا فى الطريق المتعارف (٢)، و أن يستقبل المقصد فى ذهابه و إيايه بوجهه، فلو اقتحم المسجد الحرام و خرج من باب آخر، أو سلك سوق الليل لم يجز. و كذا لو أعرض عن المقصد بوجهه، أو مشى القهقرى.

نعم، لا- بأس بالالتفات بالوجه (٣) مع بقاء مقادير البدن على حاله الاستقبال، و لا بالإعراض بكل البدن و لو بلغ حد الاستدبار عند الوقوف، بل لو رجع القهقرى فى الأثناء ثم عاد- لا بقصد الجزئيه- و قد يظهر من الجواهر الميل إلى الاجزاء لظاهر التشبيه بالوضوء، و

لإمكان ظهور النصوص في ذلك «١».

و إشكاله ظاهر لقصور التشبيه عن التعرض لهذه الجهة، و النصوص عرفت ظهورها. (١) إجماعاً، و نصوصاً في جميع ذلك «٢». (٢) كما نص عليه غير واحد «٣»، لأنه المعهود. (٣) للإطلاق.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٩٣

للسعي لم يقدر في الصحة.

و حكم الزيادة هنا كما تقدم في الطواف (١). و لو زاد سهواً فإن كان أقل من الشوط يطرحه (٢) و كذا لو كان شوطاً فما زاد (٣) على الأحوط الأولى، لكنه يجوز الإكمال حينئذ أسبوعاً آخر على الأظهر، و إن لم يكن ناوياً له من أوله و كانت البدأ فيه بالمروه، و يصح سعيه على كل تقدير. (١) من البطلان، لخبر عبد الله بن محمد الذي تقدم أنه الحجج على البطلان في الزيادة في الطواف «١». (٢) أما عدم البطلان فإجماعاً، تشهد به النصوص المتضمنة لذلك في من زاد شوطاً «٢»، مضافاً إلى أصاله عدم المانعيه. (٣) كما هو المشهور، للنصوص الداله على ذلك من غير معارض «٣»، سوى صحيح محمد في من استيقن أنه سعى ثمانية أشواط، أنه أضاف إليها ستاً «٤». و الجمع بينها يقتضى التخيير بين الطرح و الضم، و هو المنسوب إلى الأصحاب.

نعم، قد استشكل في صحيح محمد تاره: بأنه لم يعهد استحباب السعي بل لا يشرع في غير المقام. و أخرى: بأن السعي الثانى يكون ابتداءً من المروه، و قد تقدم لزوم ابتدائه من الصفا.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٩٤

و لو نقص سهواً أكمله، و صحّ سعيه (١)، و إن كان قد سهى قبل تجاوز النصف و تذكر بعد فوات الموالاه (٢) لكن الأحوط لكن هذا

المقدار من الإشكال لا يصلح لإسقاط الخبر عن الحجية بعد صحته و اعتماد الأصحاب عليه، فلا وجه لحمله على غير ظاهره من كون الابتداء كان من المروه فيبطل السبعة و يصح الثامن، فلاحظ.

و مما ذكرنا أيضا يظهر ضعف ما عن ابن زهره من تعين الإكمال أسبوعين «١». فإنه طرح للنصوص الاولى بلا وجه ظاهر. (١) لإطلاق الأدله، فتأمل. (٢) كما هو المشهور، للإطلاق، و لما دل على جواز قطعه لصلاه الطواف «٢» و غيرها، و الحاجه «٣»، ثم البناء عليه. و الموالاه هنا غير معتبره إجماعا كما عن التذكرة، و ظاهر غيرها «٤».

و عن بعض القدماء لزوم الاستئناف حينئذ «٥»، و يشهد له خبر أبي بصير و غيره الواردان في الحائض قبل تجاوز النصف «٦».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٩٥

مراعاة تجاوز النصف و عدمه (١) هنا أيضا كالطواف.

و لو شك في عدد الأشواط، أو البدأ بالصفه استأنف إن كان في الأثناء (٢)، و لا يلتفت لو كان بعد الفراغ (٣)، و الانصراف عن المسعى، لكن مع الإعراض عنهما، و كونهما في مورد خاص، معارضان بما دل على جواز السعى للحائض، و على جواز إتمامها له إذا حاضت في أثناءه «١». (١) خروجا عن شبهه الخلاف. (٢) إجماعا، كما عن جماعه «٢»، و لعله يستفاد من صحيح معاويه «٣»، و إلا فالقاعده لا تساعد عليه. (٣) لقاعده الفراغ، و قد يوهم صحيح ابن يسار «٤» وجوب الإعادة، و لكن لا مجال للعمل به.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٩٦

بل و مع عدم الانصراف أيضا إذا شك في الزيادة (١)، و لم يستلزم شكه فيها للشك في البدأ بالصفه، كما

لو شك في أنه السابع أو التاسع مثلا و هو بالمروه، أما إذا استلزم ذلك استأنف (٢)، ما لم يحدث بعد الفراغ و الانصراف عن المسعى.

نعم، لو شك فيها و كان حافظا عدد الأشواط زال شكه بالالتفات إلى حاله الفعلي (٣)، و كونه على أى المشعرين، أو متوجها إليه، كما لا يخفى.

و يستأنف لو تبين أنه بدأ بالمروه مطلقا (٤).

و لا يجوز تقديم السعى على الطواف اختيارا (٥) لا فى الحج و لا (١) لعدم الدليل على قدح الشك حينئذ، و الأصل البراءة من قدحه. (٢) كما لو شك بين السبعة و الثمانية و هو على المروه، فإنه على تقدير الثمانية يكون قد ابتدأ من المروه، و وجه الاستئناف عدم الدليل على إثبات كون الابتداء من الصفا.

اللهم إلا أن يكون قاعده التجاوز التى لا يفرق فى جريانها بين كون الشك فى الجزء، و فى شرط الجزء إذا كان قد تجاوز محله. فالعمده فيه الإجماع المتقدم إن تم هنا. (٣) لأن العدد المحفوظ إن كان فردا فإن كان على المروه فالابتداء من الصفا، و إن كان على الصفا فالابتداء من المروه. و إن كان العدد المحفوظ زوجا فإن كان على الصفا فالابتداء منه، و إن كان على المروه فالابتداء منها. (٤) كما سبق. (٥) إجماعا بقسميه عليه، كما فى الجواهر «١»، و تشهد به النصوص دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٢٩٧

فى العمره، فلو تعيد تقديمه بلا ضروره أعاد، و إن كان لضروره اجتزأ به، بل لا يبعد الاجتزاء مع السهو أيضا (١) و إن كان الأحوط الإعادة.

و لو شرع فيه فذكر نقصان الطواف، فإن كان بعد أربعة أشواط منه رجع و أتمه

(٢)، ثم يتم السعى من موضع قطعه مطلقا، وإلا استأنف الطواف من رأس، ثم السعى كذلك بقصد ما عليه من التمام أو الإتمام على الأحوط (٣). البيانیه، و فی الصحیح فی من سعى قبل الطواف: أنه يطوف بالبيت ثم يعود إلى الصفا «١». (١) تقدّم الكلام فيه في نسيان الطواف «٢». (٢) بلا إشكال ظاهر، و يقتضيه ما تقدّم من النصوص المستفاد منها عموم الحكم بالبناء على الطواف مع تجاوز النصف، و عدمه مع عدمه «٣»، مضافا إلى موثق إسحاق الوارد في المقام «٤».

لكن إطلاقه يقتضى جواز البناء على ما دخل فيه من الطواف مطلقا، و أنه حينئذ يبنى على ما مضى من السعى، و لذا كان ظاهر جماعه ذلك «٥» خلافا لآخرين «٦»، حيث فصلوا بين تجاوز النصف فالبناء، و عدمه فالاستئناف. (٣) أما الاحتياط في استئناف الطواف فلما عرفت من التعليل، و أما

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٢٩٨

و الأولى بل الأحوط هو المبادره إلى السعى بعد الفراغ من الطواف و صلاته، و إن جاز التأخير لرفع تعب و نحوه، بل إلى الليل على الأقوى (١). الاحتياط في استئناف السعى فلكونه مقتضى القاعده لفوات الترتيب.

لكن عرفت أن الموثق يقتضى البناء فيهما، إلا أن يستشكل في إطلاقه، أو في جواز العمل به لأجل النصوص المشار إليها، فيتعين حملة على صورته تجاوز النصف، و يرجع في غيرها إلى القواعد الموجب للاستئناف في المقامين. فتأمل. (١) قولاً واحداً، كما في المستند «١»، و يشهد له صحيح ابن سنان «٢»، و مرسل من لا يحضره الفقيه «٣».

و لا يجوز إلى الغد، بلا خلاف ظاهر إلا من الشرائع «٤»، و دليله غير ظاهر في

قَالَ صَحِيحِي الْعَلَاءُ وَابْنُ مُسْلِمٍ الْمَانِعِينَ مِنْ ذَلِكَ فِي مَنْ طَافَ بِالْبَيْتِ فَأَعْبَى «٥».

هَذَا مَعَ الْإِخْتِيَارِ، أَمَّا مَعَ الْإِضْطِرَارِ فَفِي الْجَوَاهِرِ: لَا إِشْكَالَ فِي الْجَوَازِ كَمَا صَرَّحَ بِهِ غَيْرُ وَاحِدٍ «٦».

دَلِيلُ النَّاسِكِ - تَعْلِيْقُهُ وَجِيزُهُ عَلَى مَنَاسِكِ الْحَجِّ، ص: ٢٩٩

وَلَا يُعْتَبَرُ فِيهِ الطَّهَارَةُ عَنِ الْحَدَثِ مُطْلَقًا (١) وَإِنْ كَانَ الْأَفْضَلُ، وَالْأَحْوَطُ رِعَايَتَهَا، بَلِ الْأَوْلَى رِعَايَةُ الطَّهَارَةِ عَنِ الْخَبْثِ أَيْضًا (٢).

وَلَوْ سَعَى عَلَى دَابِهِ مَغْضُوبَهُ، أَوْ فِي لِبَاسٍ مَغْضُوبٍ، أَوْ لَبَسَا نَعْلًا كَذَلِكَ بَطَلَ عَلَى الْأَحْوَطِ (٣)، وَفِي إِحْقَاقِ الْمَحْمُولِ بِاللِّبَاسِ إِشْكَالٌ (٤)، وَإِنْ كَانَ هُوَ الْأَحْوَطُ. وَاللَّهُ الْعَالِمُ. (١) إِجْمَاعًا، حَكَاهُ جَمَاعَةٌ «١» إِلَّا مِنَ الْعَمَانِي «٢»، لِلنَّصُوصِ الدَّالِّهِ عَلَى جَوَازِ إِتْيَانِ الْمَنَاسِكِ بِغَيْرِ وَضُوءٍ عَدَا الطَّوَافِ «٣»، وَمَا دَلَّ عَلَى ذَلِكَ فِي خُصُوصِ السَّعْيِ «٤»، الَّتِي لِأَجْلِهَا يُحْمَلُ مَا دَلَّ عَلَى اعْتِبَارِ الطَّهَارَةِ فِيهِ «٥» عَلَى الْإِسْتِحْبَابِ. (٢) دَلِيلُهُ غَيْرُ ظَاهِرٍ إِلَّا مَنَاسِبَةُ التَّعْظِيمِ. (٣) لَا يُظْهِرُ الْفَرْقَ بَيْنَ الْمَقَامِ وَبَيْنَ الطَّوَافِ، لِأَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا عِبَارَةٌ عَنِ الْحَرَكَةِ الْخَاصَّةِ، فَإِنْ كَانَ مَبْطُلًا-لِلطَّوَافِ كَانَ مَبْطُلًا هُنَا، فَالْجُزْمُ بِهِ هُنَاكَ، وَالتَّوَقُّفُ هُنَا غَيْرُ ظَاهِرٍ. (٤) كَأَنَّهُ لِاحْتِمَالِ عَدَمِ صَدَقِ التَّصَرُّفِ فِي الْمَغْضُوبِ بِالنَّسْبَةِ إِلَى الْمَحْمُولِ دُونَ الْمَلْبُوسِ، وَلَكِنِ الظَّاهِرُ كَوْنُهُمَا مِنْ بَابِ وَاحِدٍ لَصَدَقِ التَّصَرُّفِ عَلَى كُلِّ مِنْهُمَا، كَمَا أَنَّ كُلًّا مِنْهُمَا عَلَيْهِ لِتَحْرِيكِهِ.

دَلِيلُ النَّاسِكِ - تَعْلِيْقُهُ وَجِيزُهُ عَلَى مَنَاسِكِ الْحَجِّ، ص: ٣٠١

الفصل الخامس في التقصير

وَهُوَ فِي كُلِّ مِنَ الْحَجِّ وَالْعَمْرَةِ كَالْتَسْلِيمِ فِي الصَّلَاةِ نَسْكَهُ بِنَفْسِهِ (١)، وَتَحْلُلُهُ بِهِ مِنْ عَقْدِ إِحْرَامِهِ (٢)، وَيَجِبُ بَعْدَ الْفِرَاقِ مِنَ السَّعْيِ (٣)، وَيَحْصُلُ بِأَخْذِ شَيْءٍ (٤) مِنْ شَعْرِ الرَّأْسِ، أَوْ الشَّارِبِ أَوْ اللَّحْيَةِ،

أو الحاجب (٥). (١) واجب فيها إجماعاً و نصوصاً «١». (٢) بلا خلاف و لا إشكال، للنصوص «٢». (٣) بلا خلاف، و يستفاد من كثير من النصوص «٣». (٤) معتدّ به، إجماعاً. و عن التحرير: الإجماع على الاجتزاء بثلاث شعرات «٤»، فإن تمّ و إلا ففي الاكتفاء به تأمل. (٥) للصدق في الجميع، بل مقتضى الإطلاق الاكتفاء بغيرها. نعم، في دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٠٢

و تقليم بعض الأظفار (١)، بحديد أو سن (٢) أو نحو ذلك.

و لا يجزى حلق تمام الرأس (٣) بعض العبارات التخصيص ببعضها أو الأخذ من جميعها. لكنه غير ظاهر، و إن كان بعضه يوافق بعض النصوص «١»، لكنه محمول على الندب بقربنه غيره، ففي الصحيح: في محرم يقص من بعض، و لا يقص من بعض، قال عليه السلام:

يجزیه «٢». (١) على المشهور، و اقتصر بعضهم على الشعر «٣»، لكنه خلاف ظاهر النص «٤» الجاعله له من التقصير، و بملاحظه ما سبق من الصحيح يجتزى به وحده. (٢) كما صرح به في النصوص، معللاً في بعضها: بأنه ليس كل أحد يجد المقاريض «٥». (٣) كما هو المشهور لما في الصحيح: «ليس في المتعه إلا التقصير» «٦» مضافاً إلى ما أشرنا إليه في وجه وجوبه من النصوص المتعلقة للتحليل عليه و غيرها.

و عن الخلاف: إن حلق جاز و التقصير أفضل «٧». و استدل له: بأن أول دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٠٣

بل لا يجوز (١)، الحلق تقصير، و بصحيح العيص «١».

و فيه: أن التقصير غير الحلق لغه و عرفاً، و الصحيح ظاهر في الوجوب بنحو لا يمكن حمله على الجواز، و لذا استدل به

غير واحد على تعين الحلق مع عقص الشعر أو تليده كما هو مورده، مضافا إلى جملة أخرى من الصحاح تضمنت مضمونه، و العمده فيها أحد صحيحى معاويه «٢»، و الباقي ما بين مطلق شامل للحج يمكن حمله عليه «٣»، و ما بين شامل للمتمتع بها و غيرها يمكن حملها على غيرها «٤».

و أما الصحيح المذكور فبقريته التفصيل فى ذيله بين الحج و العمره المتمتع بها كالصريح فى عموم الحكم فيه لعمره التمتع، و دعوى الإجمال فيه غير ظاهره، و إن سلمت فغيره من النصوص، و إن كان بينه و بين نصوص التقصير عموم من وجه، إلا- أن تخصيصها به أقرب عرفا من تخصيصه بها.

و نتيجة ذلك: لزوم الحلق على من عقص شعره أو لبدته، إلا أن ذلك خلاف ظاهر الإجماع فى المقام، فيتعين تخصيصه بها كما هو المشهور. (١) كما نسب إلى المشهور «٥»، و دليله غير ظاهر، و النصوص المستدل دليل الناسك - تعليقه وجزيه على مناسك الحج، ص: ٣٠٤

و يكفر لو حلق بدم شاه (١) و إن كان ناسيا أو جاهلا على الأحوط.

نعم، لا دم عليه بحلق بعضه (٢)، و لكن لا يجتزى به عن التقصير (٣) على الأحوط.

و يعتبر فيه النيه- أيضا- كسائر ما تقدمه، مقارنة له، مشتمله على التعيين و القربه، و الأولى الإخطار، بل التلفظ هنا بأن يقول: «اقصر بها عليه قاصره الدلاله».

نعم، تضمنت أن عليه دما، لكن مورد بعضها غير العامد «١»، و ظاهر الآخر الاختصاص بالعامد، لكن مورده الحلق فى مده ثلاثين يوما قبل أيام الحج التى يوفر فيه الشعر «٢» استحبابا على المشهور، لا الحلق فى مورد التقصير، و لأجله يشكل المنع و الكفاره معا.

اللهم إلا أن

يستند في الأول على ما دل على حرمه إزاله الشعر للمحرم، و في الثاني على ما دل على ثبوت الكفاره في حلق المحرم. (١) كما صرح به جماعه «٣»، و النصوص مطلقه في الدم، و لذا أطلق بعضهم. (٢) لخروجه عن مورد النصوص، إذ موضوعها حلق الرأس الظاهر في حلق جميعه، اللهم إلا- أن يتمسك بما دل على تحريمه على المحرم. (٣) لما عرفت من المغايره بينهما، و قيل: بالاجزاء «٤».

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٣٠٥

للإحلال من إحرام عمره التمتع لحج الإسلام الواجب، امتثالاً لأمر الله سبحانه.

و يحل له بفعله كل ما حرم عليه بعقد إحرامه حتى النساء (١)، على إشكال في حلق جميع الرأس (٢)، و الأحوط تركه حتى يتحلل به من إحرام حجه على الأفضل، بل الأحوط في بعض الصور كما سيجيء. و لو طال و شق عليه ذلك فالأقوى جوازه (٣).

و تقدم أنه لا يجب، بل لا يشرع طواف النساء في عمره التمتع، و يحللن له بدونه. لكن لو أتى به و بصلاته بعد التقصير بوجاء المطلوبه كان أولى.

و لو ترك التقصير حتى أهل بالحج فإن كان سهوا صحت متعته (٤)، (١) بلا خلاف ظاهر، و النصوص الكثيره تشهد به «١». و قد عرفت عدم وجوب طواف النساء في العمره المتمتع بها في أول مبحث أحكام الطواف في المقصد الثاني «٢». (٢) فمنعه بعض «٣» بناء على استفادته من بعض نصوص المنع المتقدمه. لكن عرفت إشكاله. (٣) كأنه لأدله نفى الحرج. (٤) بلا خلاف ظاهر، كما صرح به في صحيح معاويه «٤».

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٣٠٦

و كفر بدم شاه (١) على الأحوط، و

لو كان عن عمد أو جهل (٢) ففيه وجوه أقواها بطلان متعته، فينقلب حجه إفراداً (٣)، و يقضيه في (١) كما عن جماعه «١»، لخبر إسحاق بن عمار «٢»، و حمله بعض على الندب «٣»، لما في صحيح معاوية من أنه لا شيء عليه «٤».

و في الجواهر مال إلى الوجوب لأن التخصيص أولى من الحمل على الندب «٥». و فيه تأمل أو منع على إطلاقه، بل لا يبعد أن يكون الأول هنا أقرب. (٢) لإطلاق الخبرين الآتين، المقتصر في تخصيصهما على الناسي. (٣) كما عن جماعه «٦»، بل نسب إلى المشهور، لخبري أبي بصير و العلاء- ابن الفضيل، و في أولهما: المتمتع إذا طاف و سعى، ثم لئى قبل أن يقصّر ليس له أن يقصّر، و ليس له متعه «٧». و في ثانيهما: بطلت متعته، و هى حجه مبتولة «٨».

و لأجلهما بنى المشهور- كما في الدروس- على انقلاب حجه إفراداً، ثم قال في الدروس: و يشكل بالنهاى عن الإحرام، و بوقوع خلاف ما نواه إن أدخل حج [الإسلام «٩»] التمتع، و عدم صلاحية الزمان إن أدخل غيره، و البطلان أنسب «١٠».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٠٧

القابل (١) على الأحوط.

و لو جامع عامدا قبله كفر ببدنه على الأحوط (٢).

و لو لم يتمكن من أحرم بعمره التمتع من أفعالها لضيق الوقت، أو عذر آخر انقلب حجه إفراداً (٣)، و يأتي بعده بعمره مفردة، و لا قضاء عليه. و الله العالم. و فيه: أن ما ذكر لا يصلح لرفع اليد عن الخبرين المعول عليهما عند المشهور، مع اعتبار سندهما، بل الظاهر صحه الأول كما عن المنتهى «١»، و المختلف، و المسالك، و الروضة

«٢»، و حملته على صورته العدول إلى الإفراد - كما في الدروس «٣» - لا - قرينه عليه، و ورود الروايه به غير كاف في ذلك. (١)
كما عن الروضه و المسالك و غيرهما «٤»، لعدم الإتيان بالمأمور به على وجهه. و في الدروس: أن الأقرب للإجزاء «٥». و كأنه
لخلو الخبرين عن التعرض لذلك، مع كونهما في مقام البيان، بل لا يعد ظهورهما في ذلك. (٢) تقدّم أنه إن جامع بعد السعي
فعلى الموسر بدنه، و على المعسر شاه، و على المتوسط بقره على الأحوط، و تقدّم وجهه «٦». (٣) بلا خلاف في ذلك كله و لا
إشكال، و النصوص به وافية «٧».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٠٩

الباب الثاني في أعمال الحج

إشاره

الباب الثاني في أفعال الحج و فيه سبعة فصول:

الفصل الأول في إحرامه

إشاره

و فيه مقصدان:

المقصد الأول في وجوب الإحرام و أحكامه

و هو ركن يبطل الحج بتعمد تركه كما تقدم في العمره (١)، و أول وقته لغير المتمتع دخول أشهر الحج (٢)، و للمتمتع بعد
ال فراغ عن عمرته، و يمتد إلى أن يتضيّق وقت الوقوف، فيجب حينئذ على غير (١) و تقدم بعض الكلام فيه «١». (٢) بلا خلاف
فيه بيننا كما قيل «٢»، لقوله تعالى (الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ) «٣».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣١٢

المتّمّع أن يحرم من الميقات (١)، و عليه أن يحرم من مكة كما تقدم.

و يجب أن ينوي الإحرام للحج نحو ما تقدّم في إحرام العمره، ثم التلبيه كما تقدم.

و لو نسي الإحرام منها حتى خرج إلى منى أو عرفه، أو تركه جهلا بوجوبه منها لزمه الرجوع إليها للإحرام كما تقدّم (٢).

و لو ضاق الوقت عن اختياري عرفه، أو كان الرجوع متعذرا عليه أحرم من ذلك الموضع و أجزاء ذلك.

و لو لم يتذكر إلا بعد أداء المناسك أجمع فالمشهور صحه حجه (٣)، و لو تذكر بعد الوقوفين أتمّه (٤) و حجّ في القابل على
الأحوط (٥). (١) بلا - خلاف فيه بيننا، كما لا - خلاف في أنه إذا كان منزله دون الميقات أحرم منه. (٢) في المسأله الثالثه من

مسائل الإحرام، فراجع «١». (٣) بل هو الأقوى كما تقدّم، و تقدّم وجهه أيضا، و كذا حكم الجاهل، فراجع «٢». (٤) لما استفاد من دليل ما قبله بالأولوية. (٥) لخروجه عن مورد النصوص الواردة في ما قبله.

و فيه: أنه يكفي الدلالة بالفحوى، و لذا حكى عن الشهيدين: أنه إذا ذكر و هو في المشعر جدّد إحرامه، و قوّاه في الجواهر لذلك «٣».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك

و لو تركه عمدا إلى أن فات وقت الوقوف بطل حجه (١) على إشكال فيما إذا أدرك اختياري المشعر وحده، أو مع اضطراري عرفه (٢).

و كذا لو كان ناسيا أو جاهلا و تنبه عند إمكان الرجوع و التدارك، و لكنه تعمد الإخلال به إلى أن فات وقته. و الله العالم. و لو ذكره في عرفات جده، كما عن التذكرة و المنتهى «١»، و يشهد له الصحيح لابن جعفر عليه السلام «٢». (١) لفوات المشروط بفوات شرطه، و لذا قال في الجواهر في العامد: لو جاء بالمناسك من دون إحرام، أو معه دون الميقات كان حجه فاسدا، و وجب عليه قضاؤه، بل في المسالك: حيث يتعذر رجوعه مع التعمد بطل نسكه، و يجب عليه قضاؤه «٣».

نعم، عرفت الإشكال في الصورة الأخيرة من أجل إطلاق صحيح الحلبي «٤»، فراجع، و تأمل. (٢) لم يتضح لي وجه الإشكال المذكور، إلا من أجل أن إدراك المشعر بوقوفه الاختياري كاف في صحة الحج، إما مطلقا، أو مع إدراك اضطراري عرفه.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣١٤

..... لكنه ضعيف جدا، لأن اختياري عرفه ركن يبطل الحج بفواته عمدا، و إن أدرك غيره من الوقوف الاضطراري لعرفه و الوقوف الاختياري للمشعر، و المفروض أن ترك الإحرام عمدي يوجب فوات اختياري عرفه عمدا. فكيف يحتمل الصحة حينئذ؟!

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣١٥

المقصد الثاني في المستجابات إلى وقت الوقوف بعرفة.

يستحب الإحرام لحج التمتع يوم الترويه (١)، بل هو الأحوط، و عند الزوال (٢) أفضله (٣) لغير الإمام (٤)، و الأفضل له أن (١) إجماعا، كما عن التذكرة «١»، و موضع وفاق بين المسلمين، كما عن المسالك «٢». و عن ابن حمزه:

وجوبه فيه إن أمكن «٣». و كأنه للأمر به في مصحح معاويه «٤»، لكن ذكر ذلك في سلك المندوبات يوهن ظهوره في الوجوب، مضافا إلى الإجماع على عدمه ممن سواه، و صحيحى الحلبي و معاويه: «لا يضرك بليل أحرمت أو نهار إلا أن أفضل ذلك عند زوال الشمس» «٥»، و نحوه غيره. (٢) كما تضمنته النصوص. (٣) للصحيحين المتقدمين. (٤) لصحيح جميل: ينبغي للإمام أن يصلي الظهرين يوم الترويه بمنى،

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣١٦

يخرج قبله على وجه يصلي فريضة الظهر بمنى (١).

و يستحب أن يحرم المجاور بمكة من أول ذى الحجه (٢) أو ثانيه إن كان ضروره، و إلا فبعد مضي خمسه أيام (٣)، و إلا فيوم الترويه (٤).

و تقدم أن الأولى بل الأحوط أن يكون الإحرام عقب صلاه، و أفضلها فريضة الظهر، ثم العصر، ثم فريضة مقضيته، و إلا فبعد نافله أقلها ركعتان.

و الأفضل إيقاعه في المسجد الحرام (٥)، و أفضله الحجر، أو ثم بيت بها، و يصبح حتى تطلع الشمس «١»، و نحوه غيره. (١) كما تضمنته النصوص. (٢) كما في صحيح ابن الحجاج و غيره «٢». (٣) كما في صحيح صفوان «٣». (٤) كما في خبر سماعه «٤». (٥) كما تضمنته النصوص، و منها صحيح معاويه فإنه تضمنه و ما بعده «٥».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣١٧

عند المقام، فيلبس ثوبى الإحرام بعد الإتيان بجميع ما تقدم، و ينوى الإحرام لحج التمتع لوجوبه قربه إلى الله تعالى، و الأفضل هنا- أيضا- أن يتلفظ بالنيه، و يلبي مقارنا لها، و أن يأتي بعد التلبيات الأربع الواجبه بجميع ما تقدم من التلبيه، فيحرم عليه حينئذ جميع

ما تقدّم من محرّمات الإحرام، و يكره ما يكره.

و الأحوط أن لا يطوف بعد إحرامه حتى يرجع من منى (١)، و لو طاف فالأحوط أن يجدد التلبيه (٢).

و يستحب أن يخرج بعد الإحرام و أداء المكتوبه إلى منى، و يلي (١) فإن المنسوب إلى المشهور المنع عنه إذا أحرم.

لكن لا- يبعد حمله على الكراهه بقريته مصحح إسحاق الظاهر فى الجواز «١». و قد يقتضيه التعبير «لا- ينبغى» فى خبر عبد الحميد «٢»، و قد تقدّم الكلام فى ذلك فى صورته حج الأفراد «٣». (٢) لاحتمال انتقاض إحرامه، و لذا حكى عن النهايه، و المبسوط، و الوسيله تجديدها للعقد «٤»، و لكن عن الأولين: الاعتراف بعدم انتقاضه «٥».

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٣١٨

فى الطريق كما مرّ، غير رافع صوته، حتى إذا أشرف على الأبطح رفع صوته بالتلبيه.

و إذا توجّه إلى منى فليقل:

اللهم إياك أرجو، و إياك أدعو، فبلغنى أملى، و أصلح لى عملى (١).

و إذا وصلها فليقل:

الحمد لله الذى أقدمنيها صالحا فى عافيه، و بلغنى هذا المكان.

و عند دخولها يقول:

اللهم إن هذه منى، و هى ممّا مننت به علينا من المناسك، فأسألك أن تمنّ علىّ بما مننت به على أنبيائك، فإنّما أنا عبدك و فى قبضتك (٢).

و يستحب أن يبيت ليله عرفه بمنى مشتغلا بالعباده، و أفضلها فى مسجد الخيف، و لا سيّما الصلاه فيه، و أن يقيم بها إلى طلوع الفجر، و لا يبعد كراهه الخروج قبله، بل الأحوط تركه لا لعذر مثل أن يكون ماشيا و نحو ذلك.

و الأولى الإصباح بها مشتغلا بالعباده و التعقيب حتى تطلع الشمس، فيفيض حينئذ إلى عرفات، و عند خروجه إليها يقول: (١)

رواه

معاوية بن عمار، عن أبي عبد الله عليه السلام «١». (٢) رواه - أيضا - معاوية بن عمار، عنه عليه السلام «٢».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣١٩

إليك صمدت، وإتيائك اعتمدت، ووجهك أردت، فأسألك أن تبارك لي في رحلتى، و تقضى لى حاجتى، و أن تجعلنى اليوم ممّن تباهى به من هو أفضل منى (١).

و يلبي عند كل صعود و هبوط، و غير ذلك مما تقدم حتى يصل إلى عرفات.

و الأولى أن يضرب خيمته بنمره، و هى قريبه من عرفات، و ليست منها. و الله العالم. (١) رواه - أيضا - معاوية بن عمار، عنه عليه السلام «١».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٢١

الفصل الثانى فى الوقوف بعرفه

إشارة

و فيه مقاصد:

المقصد الأول فى واجباته

يجب فيه النية (١)، و الكون بها مستوعبا له من الزوال على الأحوط (٢) (١) إجماعا ظاهرا، لكونه جزء عباده. (٢) بل المشهور المدعى عليه الإجماع «١»، و عن ظاهر جماعه من القدماء: العدم «٢». و مال إليه جماعه من المتأخرين «٣»، لظهور جملة من النصوص فيه، حيث تضمنت أن الوقوف فى الموقف أو فى عرفات بعد صلاة الظهرين فى نمره «٤». و قد أطل فى الجواهر فى تقريب المشهور «٥»، لكنه بعد غير ظاهر.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٢٢

إلى المغرب (١) الشرعى (٢)، من دون فرق بين أنحاء الكون و لو كان راكبا على الأصح (٣).

نعم، لو نام، أو جنّ أو غشى عليه، أو كان سكرانا فى تمام الوقت بطل وقوفه (٤). (١) بلا- خلاف ظاهر، بل إجماعى كما قيل «١»، و يقتضيه جملة من النصوص «٢». (٢) ففى موثق يونس: متى الإفاضه من عرفات؟ قال عليه السلام: إذا ذهب الحمره من ههنا، و أشار بيده إلى المشرق إلى مطلع الشمس «٣». (٣) المدعى عليه الإجماع «٤»، لإطلاق نصوص الكون و الإتيان، الشاملين لذلك. و يظهر منهم التسالم على أنه صلى الله عليه و آله وقف راكبا، و فى خبر محمد بن عيسى: «أن الصادق عليه السلام وقف على بغله» «٥».

و عليه: فما عن كشف اللثام من الاستشكال فيه «٦»، لعدم صدق الوقوف عليه لغه و لا عرفا، ضعيف، ضروره كون المراد به

الكون. (٤) لفوات النيه المعتبره فيه، و قد نصّ في الدروس و غيرها على البطلان «٧»

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٢٣

و الواجب هو الوقوف في نفس ذلك المكان المعروف، فلا

يجزى الوقوف فى نمره أو غيرها من حدودها (١)، فضلا عما إذا وقف فى خارج الحدود.

و الظاهر أن نفس الجبل من الموقف (٢)، و إن كره الوقوف فيه (٣)، بل الأحوط تركه (٤). (١) إجماعا بقسميه كما فى الجواهر «١»

، و يشهد له النصوص، ففى خبر سماعه: و اتق الأراك، و نمره و هى بطن عرنه، و ثوبه، و ذى المجاز، فإنه ليس من عرفه فلا تقف فيه «٢»

، و نحوه غيره. (٢) ففى صحيح معاويه: «و خلف الجبل موقف» «٣»

و فى مصحح إسحاق: الوقوف بعرفات فوق الجبل أحب إليك أم على الأرض؟ فقال عليه السلام:

على الأرض «٤»

. و نحوهما غيرهما. (٣) كما نص عليه غير واحد «٥»

، و قد يستفاد مما تضمن تخصيص الوقوف بحال الضروره «٦»

. (٤) لما عن القاضى من المنع عنه إلا فى الضروره «٧»

، و نسب إلى الحلّى أيضا «٨»

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٢٤

و الركن منه هو مسماه (١)، و الزائد عليه واجب غير ركنى، فلو تركه عمدا إلى أن خرج وقته الاختيارى بطل حجه (٢)، و لا يجديه إدراكه الاضطرارى (٣) و لا إدراك المشعر مطلقا.

و لو كان ناسيا تداركه مع بقاء وقته الاختيارى (٤)، و إلا فالاضطرارى (٥)، (١) إجماعا محققا، و تشهد له النصوص الآتية. (٢) إجماعا بقسميه كما فى الجواهر «١»

، و يشهد له ما فى الصحيح و غيره من قول النبى صَلَّى الله عليه و آله: أصحاب الأراك لا حجّ لهم «٢»

. و نحوه غيره، و لا ينافيه كونه سنه كما فى مرسل ابن فضال «٣»

، لإمكان حمله على بعض المحامل. (٣) كما صرح به غير واحد «٤»

، للإطلاق المتقدم.

و كذا الحال فى إدراك المشعر. (٤) عملاً بدليل وجوبه. (٥) إجماعاً، و يشهد له النصوص الواردة فى من لم يتمكن من إدراك الاختيارى «٥»

، بناء على إلغاء خصوصيه موردها عرفاً، فىكون موضوعها مطلق العذر، بل لعل فيها ما هو مطلق شامل لكل عذر «٤»

دليل الناسك - تعليقه وجزئه على مناسك الحج، ص: ٣٢٥

و اجتزأ بالمشعر (١)، و صحّ حجه، و يلحق الجاهل المقصر فى تعلم الأحكام بالعامد (٢).

و لو لم يستوعب الكون فيها عمداً، فإن كان من أول الوقت أثم (٣) على ما هو الأحوط، و صحّ حجه (٤)، و لا شىء عليه (٥)، و إن كان سهواً، أو لعذر آخر فلا إثم أيضاً (٦).

و إن أفاض قبل الغروب عمداً، فإن تاب و رجع قبل خروج الوقت فلا كفاره عليه (٧)، و يستفاد من هذه النصوص الاجتزاء بإدراك اختيارى المشعر و اضطرارى عرفه، كما يستفاد منها الاجتزاء بالأول. (١) إجماعاً، و يستفاد من النصوص السابقه لما فيها من التعليل بأن الله تعالى أعذر لعبده، الشامل لعذر النسيان. (٢) للأصل، و إطلاق نصوص البطلان الشامل له. و سيأتى ما له نفع فى آخر المقصد، فانتظر. (٣) لتركه للواجب عمداً بناء على وجوبه من أول الزوال. (٤) إجماعاً. (٥) يعنى الكفاره إجماعاً، للأصل. (٦) للعذر. (٧) كما عن المشهور، للأصل، و انصراف النصوص المثبته للكفاره على من أفاض قبل الغروب «١»

إلى خصوص صوره الاستمرار على الإفاضه إلى دليل الناسك - تعليقه وجزئه على مناسك الحج، ص: ٣٢٦

كفر ببدنه (١)، و إن لم يقدر صام ثمانية عشر يوماً بمكه (٢)، أو فى الطريق، أو عند أهله (٣)، و الأحوط التوالى (٤). و لو كان سهواً و لم

يتذكر في الوقت فلا شىء عليه (٥)، و لو تذكر قبل الغروب لزمه العود (٦)، فإن لم يفعل أثم، و يلحقه حكم العامد (٧) على الأحوط. الغروب. و اختار جماعه ثبوتها «١»

، لمنع الانصراف. و هو كما ترى! (١) كما هو المشهور للصحيح و غيره، و عن الصدوقين: أنها شاه «٢»

و دليله غير ظاهر، و إن حكى عن الشرائع نسبه إلى روايه «٣»

. (٢) بلا خلاف، لصحيح ضريس «٤»

و غيره. (٣) التخيير بين الثلاثه تضمنه صحيح ضريس. (٤) للقاعده التى ذكرت فى كتاب الصوم، من أن كل صوم يعتبر فيه التابع إلا موارد مخصوصه ليس المقام منها «٥»

، لكنها لا أصل لها. (٥) إجماعاً، و يمكن الاستدلال عليه بخبر مسمع الوارد فى الجاهل «٦»

بناء على عمومه للناسى. (٦) عملاً بدليل الوجوب. (٧) يعنى فى لزوم البدنه، كما عن المسالك «٧»

، لكنه يتوقف على كون دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٢٧

و يلحق الجاهل (١) القاصر هنا أيضاً بالساهى، و المقصر بالعالم على الأحوط. موضوعها الكون خارج عرفه عمداً قبل الغروب، لكنه غير ظاهر من النصوص. (١) كما تضمنه مصحح مسمع «١»

، و إطلاقه شامل للقاصر و المقصر، بل لعله فى الثانى بقريته المورد أظهر.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٢٩

المقصد الثانى فى تحديد وقته

أما الاختيارى فقد عرفته، و أما الاضطرارى الذى يجزى (١) الناسى و كل معذور (٢) إدراكه: فهو بعد الاختيارى إلى طلوع الفجر من يوم النحر، و لا- يعتبر الاستيعاب هنا (٣) كما فى الاختيارى، بل يكفى فيه المسمى. و يقوم مقام الاختيارى فى وجوب إدراكه (٤)، إذا أمكنه ذلك على وجه لا يفوته الوقوف بالمشعر قبل طلوع الشمس (٥)

(١) إجماعاً و نصوصاً «١»

(٢) للتعليل في بعض نصوص المسأله، الوارد في من قدم و قد فاتته عرفات بقوله عليه السّلام: فإن الله تعالى أعذر لعبده، و قد تمّ حجه «٢»

(٣) بلا خلاف كما عن المنتهى، أو إجماعاً كما عن التذكرة «٣»

، للنصوص المصرحة بالاجتراء به و لو قليلاً «٤»

، فتأمل. (٤) كما تضمنته النصوص. (٥) كما قيد به في النصوص.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٣٠

و يبطل الحج - حينئذ - بتعمد تركه (١).

فلو خشى أن يفوته الوقوف بالمشعر في الوقت المذكور بسببه (٢) اقتصر على الوقوف بالمشعر و تم حجه (٣).

و كذا لو فاتته الوقوف بعرفه كلياً و لم يتذكر إلا بعد خروج وقته، لكنه أدرك الوقوف بالمشعر في وقته، فإنه يجوز ذلك (٤)، و يصح حجه.

و يلحق الجاهل بالناسي هنا أيضاً (٥) على إشكال في (١) لعدم الإتيان بالمأمور به على وجهه، و يستفاد من الصحيح المشتمل على التعليل المتقدم «١»

(٢) كما في خبر إدريس «٢»

، و في صحيح معاوية: «إن ظن أنه يأتي عرفات فيقف بها قليلاً ثم يدرك جمع قبل طلوع الشمس فليأتها، و إن ظن أنه لا يأتيها حتى يفيض الناس من جمع فلا يأتها و قد تمّ حجه» «٣». و الجمع العرفي يقتضى حمله على ما قبله، فيكون المدار على خوف الفوت. (٣) إجماعاً محققاً، و يستفاد من النصوص الصحيحة و غيرها. (٤) إجماعاً، كما صرح به في النصوص المشار إليها آنفاً التي منها صحيح معاوية المتقدم. (٥) لعموم التعليل المتقدم الشامل لكل عذر، و لو كان جهلاً.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٣١

المقصر (١) كما تقدم، و الله العالم. (١)

للإشكال فى شمول التعليل المتقدم له، و إن كان الأظهر الشمول إذا كان التقصير فى أصل تعلم الأحكام الشرعيه، كما مال إليه فى الجواهر «١»، و إن كان لا يخلو من تأمل، لأنه إذا لم يكن معذورا عند العقلاء لا يصدق أنه تعالى أعذر لعبده.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٣٣

المقصد الثالث فى المندوبات

و هى كثيره.

منها: الوقوف فى ميسره الجبل فى السفح منه.

و الغسل، و الأولى أن يكون مقارنا للزوال.

و جمع الظهر و العصر بأذان و إقامتين، إماما كان أو مأموما أو منفردا، متما أو مقصرا.

و ضرب خبائه بنمره.

و جمع متاعه بعضه إلى بعض، و سد الفرج بينه و بين أصحابه بنفسه أو رحله إن كانت.

و المبادره إلى الدعاء لنفسه، و لوالديه، و لإخوانه المؤمنين، و أقلهم أربعون، و التوبه، و الاستغفار، و الاستعاذه بالله من الشيطان الرجيم، و الصلاه على النبى صلى الله عليه و آله، و التسبيح، و التمجيد و نحوهما من الأذكار و الأدعيه، بل الأحوط عدم ترك الدعاء و الاستغفار، بل و الصلاه و الذكر، بل ينبغى له القيام حال الدعاء، بل يكره له الركوب و الجلوس إذا لم يتعبه القيام بحيث يشغله عن الدعاء و الابتهاال فيه.

و الأفضل الدعاء بالمأثور، كدعاء الحسين عليه السلام فى يوم عرفه، و على عليه السلام ولده فى الصحيفه، و دعاء النبى صلى الله عليه و آله الذى علمه عليا عليه السلام ...

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٣٤

قائلاً له: «هو دعاء من كان قبلى من الأنبياء»:

«لا إله إلا الله، وحده لا شريك له، له الملك و له الحمد، يحيى و يميت، و يميت و يحيى، و هو حي لا يموت،

بيده الخير، و هو على كل شىء قدير.

اللَّهُمَّ لك الحمد كما تقول، و خير ما نقول، و فوق ما يقول القائلون.

اللَّهُمَّ لك صلاتى، و نسكى، و دينى، و محياى، و مماتى، و لك تراثى، و بك حولى، و منك قوتى.

اللَّهُمَّ إني أعوذ بك من الفقر، و وساوس الصدر (الصدور خ ل) و من شتات الأمر، و من عذاب القبر.

اللَّهُمَّ إني أسألك خير الرياح، و أعوذ بك من شر ما تجىء به الرياح، و أسألك خير الليل و النهار.

اللَّهُمَّ اجعل لى فى قلبى نورا، و فى سمعى و بصرى نورا، و فى لحمى، و عظامى، و دمى، و عروقى، و مقعدى، و مقامى، و مدخلى، و مخرجى نورا، و أعظم لى نورا يا ربى يوم ألقاك، إنك على كل شىء قدير. «١» و فى صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام: إذا وقفت بعرفات فاحمد الله تعالى، و هله، و مجده، و اثن عليه، و كبره مائه مره، و اقرأ: قل هو الله أحد مائه مره، و تخير لنفسك من الدعاء ما أحببت، و اجتهد فإنه يوم دعاء و مسأله، و تعوذ بالله من الشيطان الرجيم، فإن الشيطان لن يذهلك فى موطن قط أحب إليه من أن يذهلك فى ذلك الموضع و الموطن، ...

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٣٥

و إياك أن تشتغل بالنظر إلى الناس، و أقبل قبل نفسك، و ليكن فى ما تقول:

اللَّهُمَّ ربّ المشاعر كلّها فكّ رقبتي من النار، و أوسع علىّ من رزقك الحلال، و ادرأ عني شرّ فسقه الجنّ و الإنس.

اللَّهُمَّ لا تمكربى، و لا تخدعنى، و لا تستدرجنى، يا أسمع السامعين، و يا أبصر الناظرين، و يا أسرع

الحاسبين، و يا أرحم الرّاحمين، أسألك أن تصلّي على محمد و آل محمد، و أن تفعل بي كذا و كذا.

و ليكن في ما تقول و أنت رافع يديك إلى السماء:

اللّهمّ حاجتي إليك التي إن أعطيتها لم يضرني ما منعتني، و إن منعتها لم ينفعني ما أعطيتها، أسألك خلاص رقبتى من النّار.

اللّهمّ إنى عبدك، و ملك ناصيتى بيدك، و أجلى بعلمك، أسألك أن توفّقنى لما يرضيك عنى، و أن تسلّم منى مناسكى التي أريتها خليلك إبراهيم عليه السّلام، و دلت عليها نبيك محمّدا صلّى الله عليه و آله.

و ليكن في ما تقول:

اللّهمّ اجعلنى ممّن رضيت عمله، و أطلت عمره، و أحبيته بعد الموت حياه طيبه. «١» و فى خيره الآخر عنه أيضا زياده: و احمده مائه مره، و سيّحه مائه مره، ثم قال: و ليكن فيما تقول:

اللّهمّ إنى عبدك فلا تجعلنى من أخيب و فدك، و ارحم مسيرى إليك من الفجّ العميق. اللّهمّ إنى أسألك بحولك، و جودك، و كرمك، ...

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٣٦

و منك، و فضلك يا أسمع السّامعين، و يا أبصر النّاظرين. الحديث. «١» و ليقل عند ما تشرف الشمس أن تغيب:

اللّهمّ إنى أعوذ بك من الفقر، و من تشتت الأمر، و من شرّ ما يحدث لى بالليل و النّهار، أمسى ظلمى مستجيرا بعفوك، و أمسى خوفى مستجيرا بأمانك، و أمسى ذلّى مستجيرا بعزّك، و أمسى وجهى الفانى مستجيرا بوجهك الباقي. يا خير من سئل، و يا أجود من أعطى، و يا أرحم من استرحم جللنى برحمتك، و ألبسنى عافيتك، و اصرف عنى شرّ جميع خلقك «٢».

و فى خبر أبى بصير: إذا أتيت الموقف فاستقبل البيت، و سبح

اللّٰه مائه مره، و كبر اللّٰه مائه مره، و تقول: ما شاء اللّٰه، لا قوّه إلّا باللّٰه، مائه مره، و تقول:

«أشهد أن لا إله إلّا اللّٰه، وحده لا شريك له، له الملك، و له الحمد، يحيى و يميت، و يميت و يحيى، و هو حيّ لا يموت، بيده الخير، و هو على كلّ شىء قدير. مائه مره.

ثم تقرأ عشر آيات من سوره البقره، ثم تقرأ: قل هو اللّٰه أحد ثلاث مرات، و تقرأ آيه الكرسي حتى تفرغ منها، ثم تقرأ آيه السخره إِنَّ رَبَّكُمْ اللّٰهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ﴿٣﴾ إلى قوله:

[١] هي في سوره الأعراف.

(منه قدس سره)

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٣٣٧

قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ، ثم تقرأ: قل أعوذ برب الفلق، و قل أعوذ برب الناس، حتى تفرغ منها، ثم تحمد اللّٰه على كل نعمه أنعم بها عليك، و تذكر النعمه واحده بعد واحده ما أحصيت منها، و تحمد اللّٰه على ما أنعم عليك من أهل و مال، و تحمد اللّٰه على ما أبلاك، و تقول:

اللّٰهُمَّ لك الحمد على نعمائك الّتي لا تحصى بعدد، و لا تكافئ بعمل.

و تحمده بكل آيه ذكر فيها الحمد لنفسه في القرآن، و تسبحه بكل تسييح ذكر به نفسه في القرآن، و تكبره بكل تكبير كبر به نفسه في القرآن، و تهله بكل تهليل هلل به نفسه في القرآن، و تصلى على محمد و آل محمد صلّى اللّٰه عليه و آله، و تكثر منه، و تجتهد فيه، و تدعو اللّٰه بكل اسم سمى به نفسه في القرآن، و بكل اسم يخصه، و تدعوه بأسمائه في آخر سوره الحشر، و تقول:

أسألك يا اللّٰه

يا رحمان بكل اسم هو لك، و أسألك بقوّتك، و قدرتك، و عزّتك، و بجميع ما أحاط به علمك، و بأركانك كلّها، و بحقّ رسولك صلواتك عليه و آله، و باسمك الأكبر الأكبر الأكبر، و باسمك العظيم الذي من دعاك به كان حقّاً عليك أن تجيبه، و باسمك الأعظم الأعظم الذي من دعاك به كان حقّاً عليك أن لا تردّه، و أن تعطيه ما سأل أن تغفر لي جميع ذنوبي في جميع علمك بي.

و تسأل الله حاجتك كلّها من أمر الدنيا و الآخرة، و ترغب إليه في الوفاة في المستقبل، و في كل عام.

و تسأل الله الجنه سبعين مره، و ليكن من دعائك:

اللهمّ فكّني من النار و أوسع عليّ من رزقك الحلال الطيب، ...

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٣٨

و ادراً عنّي شرّ فسقه الجنّ و الإنس، و شرّ فسقه العرب و العجم.

فإن نفذ هذا الدعاء و لم تغرب الشمس فأعده من أوله إلى آخره، و لا تملّ من الدعاء و التضرّع و المسأله. «١» إلى غير ذلك مما ورد من الأدعيه، بل يستحب الاجتماع للدعاء في الأمصار، فإنّه يوم عظيم كثير البركه، و هو يوم دعاء و مسأله.

فإن غابت الشمس، و زالت الحمره المشرقيه أفاض إلى المشعر بسكينه و وقار، مشتغلاً بالدعاء و الاستغفار، مقتصدًا في المشي، متحرزاً عن و جيف الخيل و ما شابهه، فإذا انتهى إلى الكثيب الأحمر عن يمين الطريق يقول:

اللهمّ ارحم موقفي، و زد في علمي، و سلّم لي ديني، و تقبل منّي مناسكي «٢».

و الأولى بل الأحوط أن يؤخر فرض العشائين - مع بقاء الوقت - إلى المزدلفه، و يجمع بينهما بأذان و إقامتين، ثم يقضى نافله

المغرب بعد العشاء الآخره ...

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٣٩

الفصل الثالث فى الوقوف بالمشعر

اشاره

و يسمى «المشعر الحرام»، و «المزدلفه» و «جمع» أيضا.

و فيه مقاصد.

المقصد الأول فى واجباته

حدّ الموقف هنا هو ما بين المأزمين إلى الحياض، إلى وادى محسر (١)، و عند الزحام يجوز الارتفاع إلى حاشيه الجبل (٢).

و الذى يجب هو مطلق الكون فيه و إن كان راكبا، بل و لو جن، أو (١) إجماعا حكاه جماعه «١»، و يشهد له النصوص، منها صحيح معاويه:

حدّ المشعر من المأزمين إلى الحياض، إلى وادى محسر «٢» و صحيح زراره: حدّه ما بين المأزمين إلى الجبل، إلى حياض محسر «٣». (٢) المذكور فى موثق سماعه: أنهم يرتفعون إلى المأزمين «٤»، و هو

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٤٠

أغمى عليه، أو نام بعد حصول مسماه، دون ما إذا كان مستوعبا نحو ما مرّ فى وقوف عرفه.

و القدر الواجب من الوقوف هو ما بين طلوع الفجر إلى طلوع الشمس من يوم النحر (١)، المنسوب إلى جماعه، و فى الجواهر: «لا- أجد فيه خلافا» «١»، و فى خبر محمد بن سماعه زاد على ذلك: «قلت: فإن كانوا بالموقف كثروا و ضاق عليهم كيف يصنعون؟ قال: يرتفعون إلى الجبل» «٢»، و ظاهره أن الجبل غير المأزمين، كما هو أيضا [ظاهر] صحيح زراره المتقدم فى حدّ المشعر، و مقتضى ذلك جواز الوقوف عند الزحام فى خارج الحد على الترتيب المذكور بين المأزمين و الجبل.

و لكن الالتزام بذلك فى غايه من الإشكال، لأن الوقوف بالمشعر من الأركان، فكيف يسوغ تركه بمجرد الكثره و المضايقه؟! و إن كان هو ظاهر الجماعه، فلا يبعد أن يكون المراد الوقوف إلى جنب المأزمين أو الجبل فلا يكون فى خارج المشعر، و يقتضيه التعبير ب «إلى» لا ب «على» فى النصوص

و أكثر الفتاوى.

و يؤيده: أن المشهور كراهه الوقوف المذكور اختياراً، و لو كان المراد الوقوف في خارج المشعر كان ذلك منافياً للقول بركنيته، بل و للنصوص الداله على ذلك من غير معارض ظاهر.

و كأنّ الوجه في الكراهه ما تشعر به النصوص المتقدمه من موثّق سماعه و غيره من اختصاص ذلك بحال الضروره، فلاحظ. (١) إجماعاً، كما عن جماعه «٣»، و العمده فيه النصوص الوارده في دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٤١

..... الترخيص للنساء، و الضعفاء، و الخائف، و غيرهم من المعذورين في الإفاضه قبل الفجر «١»، فإنها ظاهره في اختصاص الرخصه بهم لا غير.

أما صحيح معاويه: «أصبح على طهر بعد ما تصلى الفجر، فقف إن شئت قريباً من الجبل.» «٢» فالظاهر منه أنه في مقام بيان الآداب المرغوبه في ذلك الوقت، و لا سيما بملاحظه الأمر بالوقوف الذي هو مستحب إجماعاً.

و عن بعض: عدم وجوبه «٣»، لصحيح هشام المتضمن أن المتقدم من المزدلفه إلى منى يرمون الجمار، و يصلون الفجر في منازلهم «٤».

و فيه: أنه محمول على المعذور جماعاً.

و لصحيح مسمع في من أفاض قبل الفجر: أن عليه دم شاه «٥». بناء على ظهوره في العامد كما سيأتي، لسكوته عن الأمر بالرجوع.

و فيه: أن السكوت لا يعارض ما سبق، بل يمكن جعل الصحيح من أدله الوجوب، فتأمل.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٤٢

مستوعباً له على الأحوط (١). أما المبيت ليلاً ففي وجوبه إشكال أحوطه ذلك (٢). و يكفي فيه صدق المبيت و لو كان بعد ثلث الليل (٣)، بل لا يبعد كفايه الكون فيه بعد انتصاف الليل أيضاً في ذلك (٤). (١) كما عن جماعه «١». لكن الأصل

ينفيه، و الأدله قاصره عن إثباته، بل ظاهر صحيح معاويه المتقدم عدمه، و كذا النهى عن تجاوز وادى محسر قبل طلوع الشمس فى صحيح هشام «٢». (٢) كما نسب إلى ظاهر الأكثر «٣»، و قواه فى الجواهر للتأسى «٤»، و لصحيح معاويه: «و يستحب للصروره أن يقف على المشعر، و يطأه برجله، و لا يجاوز الحياض ليله المزدلفه» «٥».

و فيه: مع أنه غير ظاهر فى الوجوب، أن عدم التجاوز أعم من المبيت فى الموقف، مضافا إلى احتمال النهى عن الإفاضه قبل الفجر لأجل ملازمته لترك الوقوف الواجب بعد الفجر. (٣) كما يفهم من الصحيح الوارد فى تأخير الصلاه إلى ذلك الوقت «٦». (٤) لأنه المتيقن من أدله المشروعه، سواء كان واجبا أو مستحبا،

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٤٣

و يجب فى الوقوف أن يكون ناويا له، مقارنا بها لأوله، نحو ما مر فى سائر المناسك، فإن لم يكن ممن أدرك المبيت ليلا فعند الفجر ينوى الوقوف الواجب لحج الإسلام امتثالا- لأمر الله سبحانه، و إن أدركه فالأولى أن ينوى فى ابتداء مبيته الوقوف إلى طلوع الشمس امتثالا له تعالى بلا تعرض لوجوبه (١)، و عند الفجر يجددها متضمنه لوجوبه، و إن كانت النيه الأولى مجزيه على الأقوى (٢).

و لو نوى أولا- نفس المبيت إلى الفجر جاز، و الأحوط أن ينوى به القربه المطلقه، لكنه يجب حينئذ أن يجدد عند الفجر نيه الوقوف الواجب لحجه الإسلام.

و على كل حال فمسمى الوقوف فى جزء من الليل إلى طلوع و لا- سيمًا مع جريان استصحاب عدم الوجوب فى الزمان المشكوك. (١) لما عرفت من الإشكال فى وجوبه. (٢) من كون النيه الداعى و هو حاصل،

و فى محكى المسالك: إن لم نقل بوجوبه- أى المبيت- فلا- إشكال فى وجوب النه للكون عند الفجر «١». و تنظر فىه فى الجواهر: بأن عدم الوجوب بخصوصه لا ینافى الاجتراء باعتبار كونه أحد أفراد الوقوف لو حصل «٢».

و فىه: أن كونه كذلك یتوقف على كون الواجب الجامع بین الوقوف الطویل و القصیر و هو خلاف ظاهر قولهم: «الواجب ما بین طلوع الفجر» فالعمده: أنه لا یتبر فى نیه العباده الإخطار المقارن، بل یکفى الصدور عن داعى الأمر به، و هو حاصل إذا نوى الوقوف المستحب و الواجب بعده.

دلیل الناسك - تعلیقه و جیزه على مناسك الحج، ص: ٣٤٤

الشمس بنیته هو الركن الذى یبطل الحج بتعمد تركه (١)، و أما خصوص ما بین الطلوعین فهو واجب غیر ركنی (٢).

فلو أفاض قبل طلوع الشمس صحّ حجّه مطلقاً (٣) و لا- شىء علیه (٤)، و إن كان الأحوط أن یجبره بشاه (٥) إذا تعمّده لا لضروره، أما إذا كان فى الوقوف فى ما بین الطلوعین ضرر أو مشقه جازت (١) إجماعاً، و نصاً مثل: «إذا فاتتك المزدلفه فقد فاتك الحج» «١»، و مفهوم: «من أدرك المشعر قبل زوال الشمس فقد أدرك الحج» «٢»، فتأمل. (٢) كما هو المشهور، و عن الحلی، و ظاهر الخلاف: أنه ركن یبطل الحج بفواته «٣». و فىه: أنه مخالف لما دلّ على الصحه مع الإفاضه قبل الفجر عمداً لا لعذر، و هو مصحح مسمع و إن تضمن أنه علیه دم شاه «٤»، فیتعیّن أن یكون المسّمى من أول اللیل إلى طلوع الشمس كما فى المتن و غیره، بل المحكى علیه الإجماع «٥». (٣) یعنی و لو كان عمداً. (٤) لما عرفت من عدم

وجوب الاستيعاب، فضلا عن لزوم البطلان، أو الكفاره على تركه. (٥) كما عن بعضهم «٦»، و كأنه لمصحح مسمع الآتى فى من أفاض قبل الفجر، و إشكاله ظاهر.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٤٥

الإفاضة حينئذ قبل الفجر (١)، لكن الأحوط أن تكون بعد انتصاف الليل (٢).

و لو أفاض قبل الفجر بلا عذر يوجهه، فإن كان ساهيا، أو جاهلا و لم يتنبه إلّا بعد خروج الوقت فلا شىء عليه (٣)، و لو تنبه قبل الفجر لزمه الرجوع لإدراك الوقوف الواجب، و لو تعمد عدمه، أو كان متعمدا فى الإفاضة قبل الفجر بلا عذر ففى بطلان حجّه بذلك، أو صحته (١) بلا خلاف ظاهر، بل عن غير واحد الإجماع عليه «١»، و يشهد له النصوص المرخصه فى ذلك للنساء، و الضعفاء، و الخائف «٢»، و موضوعها أوسع مما فى المتن. (٢) لما فى صحيح أبى بصير من التقييد بذلك «٣»، و ظاهره الوجوب.

لكن إعراض الأصحاب عنه مانع عن الاعتماد عليه فيه، فتأمل. (٣) لمصحح مسمع: فى من وقف مع الناس بجمع ثم أفاض قبل أن يفيض الناس، قال عليه السّلام: إن كان جاهلا فلا شىء عليه، و إن كان أفاض قبل طلوع الفجر فعليه دم شاه «٤». فإن إطلاقه يشمل من أفاض جهلا قبل الفجر.

نعم، يشكل الحكم فى الساهى، و جعله من قبيل العذر غير ظاهر، و كذا الجاهل بناء على عدم شمول المصحح له، بدعوى ظهوره فى الإفاضة قبل طلوع الشمس. لكن عرفت جواز ذلك للعالم، فلا بدّ من حمله على ما قبل دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٤٦

و وجوب الجبر عليه بشاه وجهان، لا يخلو ثانيهما عن قوه

(١) إذا كان مدركا اختياري عرفه (٢)، لكن الاحتياط شديد لا ينبغي تركه.

و لو فاته الوقوف كليا إلى أن طلعت الشمس لنسيان أو غيره أجزاء الوقوف ما بين طلوع الشمس إلى الزوال (٣)، و هذا هو وقته الاضطراري الذي يقوم مقام الاختياري في وجوب إدراكه لمن فاته الاختياري، و بطلان الحج بتعمد تركه. الفجر، فيدل على انتفاء الكفاره على الجاهل في ما نحن فيه.

نعم، يختص الإشكال بالساهي، و إن كان الظاهر اتفاهم على انتفاء الكفاره فيه أيضا. (١) كما هو المشهور، لحسن مسمع- المتقدّم- أو صحاحه، و عن الحلّي و ظاهر الخلاف: البطلان، لفوات الركن و هو الوقوف بين الطلوعين «١».

لكنه أشبه بالاجتهاد في مقابل النص، و حمله على إرادته بيان حكم الجاهل قبل طلوع الفجر، بجعل ضمير (كان) راجعا إلى الجاهل، خلاف الظاهر. (٢) كما هو المتيقّن من النص، فيرجع في غيره إلى الأدلة الأخر المقتضيه للبطلان، كما يأتي. (٣) إجماعا ادعاه غير واحد «٢»، و يشهد له جملة من النصوص الواردة في من أقبل من عرفات إلى جمع فوجد الناس قد أفاضوا، و فيها: أنه يقف قليلا بالمشعر ثم يلحق الناس بمنى، و لا شيء عليه «٣». و في جملة من النصوص: «من أدرك المشعر قبل زوال الشمس فقد أدرك الحج» «٤».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٤٧

و لا يجب الاستيعاب هنا أيضا، بل يكفي المسمّى (١) نحو ما مرّ في اضطراري عرفه، و لو استمر به العذر إلى أن خرج الوقت الاضطراري أيضا، فإن كان مدركا اختياري عرفه أجزاء ذلك (٢)، و تمّ حجه، و إلّا فقد فاته مطلقا.

و في لحوق المبيت ليلا مع الإفاضه قبل الفجر لعذر، بالوقوف

الاختياري (٣) و عن السيد: امتداده إلى الغروب»

، و دليله غير ظاهر. (١) للتصريح به في النصوص المشار إليها آنفا: أنه يقف قليلا. (٢) كما هو المشهور، بل عن غير واحد: نفي الخلاف فيه «٢»، و العمده فيه خبر محمد بن يحيى الوارد في من لم يقف بالمزدلفه، و لم يبت بها جاهلا «٣».

لكن من القريب أن يراد من عدم الوقوف عدم المبيت فتأمل. فحينئذ لا يدل على الاكتفاء بإدراك اختياري عرفه لا غير.

و أما صحيح مسمع فالظاهر أن مورده صورته الإفاضه قبل الفجر لا عدم الوقوف بالمشعر، مضافا إلى أن موردهما صورته العبور على المشعر، فلا يدل على حكم عدم الإدراك أصلا، و الشهرة لا تجبر الدلاله، و لذلك يشكل الخروج عن عموم الصحيح: «إذا فاتتك المزدلفه فقد فاتك الحج» «٤» فتأمل جيدا. (٣) وجه اللحق: إما إطلاق النصوص الواردة في من لم يدرك عرفات دليل الناسك - تعليقه وجزئه على مناسك الحج، ص: ٣٤٨

في كفايته بنفسه لإدراك الحج (١)، و لو مع فوات اختياري عرفه، أو كونه ملحقا بالاضطراري (٢) في ذلك إشكال، و الأحوط لمن لم يدرك المتضمنه: أنه إذا أدرك الناس بجمع قبل طلوع الشمس فقد تم حجه «١»، و إما ما دل على الاجتزاء بإدراك اضطراري المشعر «٢»، بناء على فهم المقام منه بالأولويه.

و فيه: أن ظاهر النصوص الأول الوقوف الاختياري، و ما دل على الاجتزاء باضطراري المشعر لا مجال للعمل به، لمعارضته بغيره المعول عليه عند الأصحاب «٣»، مع أن الأولويه غير قطعيه و لا عرفيه.

و أما خبر مسمع الوارد في من أفاض قبل الفجر فغير ظاهر في ما نحن فيه، لوروده في مقام تصحيح الوقوف بالمشعر نفسه، و

الاجتراء بالمبيت ليلا عنه، لا تصحيح الحج و إن فاتت عرفه.

و من هنا كان المعروف البطلان، و خص القول بالصحة بثانى الشهيدين «٤». (١) إجماعا و نوصا، كما أشرنا إليه فى اضطرارى عرفه «٥». (٢) الذى لا يجرى على المشهور، بل عن غير واحد، أنه موضع دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص:

٣٤٩

اختيارى عرفه هو عدم الإفاضه لعدره.

نعم، لو لم تكن الإفاضه لعدر كان ملحقا بالاضطرارى (١) كما تقدم (٢). وفاق «١». لجملة وافر من الصحاح المتضمنه فوات الحج ممن قدم فلم يدرك المشعر إلا بعد طلوع الشمس، و أنه يجعله عمره مفرده، و عليه الحج من قابل «٢».

نعم، يعارضها جملة أخرى تتضمن الصحة إذا أدرك المشعر قبل الزوال «٣». لكن إعراض الأصحاب عنها - عدا النادر «٤» - مما يوجب و هنها جدا، و حمل الاولى على الندب بعيد جدا عن سياقها، و لا سيما بملاحظه الأحكام التى فيها، مع أن جملة منها لا تخلو من إشكال فى الدلاله، فالعمل على ظاهر الاولى متعين. (١) يعنى لا يصح معه الحج لعدم الدليل، و مصحح مسمع لا إطلاق له من هذه الجهه لوروده فى مقام الاجتراء به عن الوقوف، لا صحة الحج مطلقا، كما أشرنا إلى ذلك قريبا. (٢) فى من أفاض قبل الفجر من المشعر.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٥١

المقصد الثانى

إنه لما علم أن لكل من الوقوفين وقت اختيارى و آخر اضطرارى، فلا إدراك الناسك لهما معا، أو لأحدهما اختياريا أو اضطراريا أو عدم إدراكه لشيء من ذلك تسع صور (١). (١) لأن لعرفه موقفين: اختيارى، و اضطرارى، و للمشعر كذلك، فصور الأفراد أربعة، و صور التركيب - أيضا - أربعة ناشئه

من ضرب الـاثنين فى الـاثنين، و صوره ترك الجميع تاسعه، فإذا ضم إلى ذلك صور إدراك المبيت بالمشعر ليلا فقط و هى ثلاثه: إدراكه وحده، و إدراكه مع اختيارى عرفه، و إدراكه مع اضطراريها، تكون الصور اثنتى عشر.

ثلاثه منها- و هى صور إدراك المشعر الاختيارى- لا إشكال فى صحه الحج فيها.

الرابعه: إدراك اضطرارى المشعر وحده، و قد عرفت أن الصحيح المشهور البطلان.

الخامسه: إدراكه مع اختيارى عرفه. و قد عرفت أنه لا إشكال فى صحه الحج.

السادسه: إدراكه مع اضطرارى عرفه، و المشهور الصحه- كما يأتى- لصحيح العطار الوارد فيها بالخصوص «١».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٥٢

و محصل حكمها: أنه لو أدرك اختيارى كل منهما فقد كمل حجه (١)، و إن فاته المبيت ليلا بالمزدلفه، بل و مع تعمده لذلك و إن أثم بذلك على ما هو الأحوط فيه من الوجوب كما تقدم. السابعه: إدراك الموقف الليلى بالمشعر وحده، و قد تقدم أن الأقوى البطلان.

الثامنه: إدراكه مع اختيارى عرفه، و قد تقدم أن الأقوى و المشهور الصحه، لحسن مسمع و غيره، و مقتضاها الصحه حتى مع كون الترك للمشعر جهلا.

التاسعه: إدراكه مع اضطرارى عرفه، و المعروف فيها صحه الحج، بل ادعى عليه ظهور الإجماع، و هو غير بعيد كما يقتضيه دليل البدليه فى المقامين، فتأمل.

العاشره: أن يدرك اختيارى عرفه وحده، و قد عرفت أن المشهور الصحه، و لكنه لا يخلو من إشكال.

الحاديه عشر: أن يدرك اضطرارى عرفه وحده، و عن جماعه: الإجماع على البطلان «١». و فى الدروس: أنه لا يجزى قولاً واحداً «٢». و هو الأقوى، لعدم الدليل على الصحه، و الأصل العدم، لعدم الإتيان بالمأمور به على وجهه.

الثانيه عشر: أن يفوته

الجميع، و البطلان حينئذ إجماعى، بل نسب إلى إجماع علماء الإسلام «٣»، و وجهه ظاهر.

هذا كله مع العذر فى الفوات و إن كان جهلا فى بعض الصور، أما مع عدمه فقد تقدّم بطلان الحج فى ترك بعضها عمدا. (١) بلا إشكال ظاهر كما يفهم وجهه من الحاشيه السابقه.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٥٣

و لو فاته الجميع اختياريا و اضطراريا فقد فاته الحج، و إن كان ناسيا، أو معذورا بأى عذر و إن كان هو التقيه (١)، و كان مخالفا و قفوا يوم الترويه بدعوى رؤيه الهلال، و لم يمكن التخلف عنهم و لو لإدراك اختيارى أحدهما، أو الاضطراريين، أو إدراكهما جميعا ليله النحر. (١) الذى يقتضيه عموم: «التقيه دينى و دين آبائى» «١»، أنه إذا حكم القاضى للمخالفين بثبوت الهلال نفذ حكمه، و جاز ترتيب الآثار عليه، و يقتضيه السيره القطعيه فى زمن الأئمه عليهم السلام على متابعتهم فى المواقف، من دون تعرض لشىء من ذلك، و فى خبر أبى الجارود: «الفطر يوم يفطر الناس، و الأضحى يوم يضحى الناس، و الصوم يوم تصوم الناس» «٢»، و قد أشرنا إلى ذلك فى شرح الصوم من العروه «٣»، و بعض المراسيل الداله على خلاف ذلك فى الصوم غير صالحه للحجيه، و أنه من التقيه فى ترك الواجب، و دليلها لا يقتضى الإجزاء لاختصاصه بالتقيه فى أدائه، و منه ما نحن فيه، فالمقايسه بين المقام و إفطار يوم العيد غير ظاهره.

هذا بالنسبه إلى الوقوف، و أما بالنسبه إلى سائر الأعمال مثل مناسك منى و مكه فمقتضى السيره، و خبر أبى الجارود جواز الإتيان بها يوم الشك، و أما عمومات التقيه فلا تقتضى ذلك.

هذا كله

مع احتمال الموافقة في حكمهم، أما مع العلم بالخلاف فالسيره في مثله غير ثابتة، و خبر أبي الجارود يختص بيوم الشك، فلا يشمل المقام، فلم يبق إلا- عمومات التقيه، و اقتضاؤها للإجزاء يتوقف على بنائهم على صحة حكم الحاكم مع العلم بالخلاف، كما هو الظاهر.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٥٤

و يتحلل عن إحرامه بعمره مفرده، ثم يحج من قابل (١) مع استقرار الوجوب أو بقاء الاستطاعه مع سائر الشرائط.

و لو أدرك اختياري أحدهما فقد صح حجّه، سواء أدرك اضطراري الآخر أم لا، مع عدم تقصيره فيه، و إن كان المدرك هو اختياري عرفه، لكنه لا يخلو عن خلاف (٢)، و لو أعاده كان أولى و أحوط.

و لو أدرك أحد الاضطراريين وحده فقد فاته الحج، و إن كان و حينئذ إذا اقتضت التقيه التقديم فهو، و إلا- كما هو الغالب- فاللزام الإتيان بها في زمان يصح فيه الإتيان بمقتضى مذهبنا، عملا بالأدله الأوليه من غير مزاحم. (١) كما هو حكم من فاته الحج كما تضمنته النصوص، ففي صحيح معاويه بن عمار عن أبي عبد الله عليه السلام: من أدرك جمعا فقد أدرك الحج. قال:

و قال أبو عبد الله عليه السلام: أيما حاج سائق للهدى، أو مفردا للحج، أو متمتع بالعمره إلى الحج قدم و قد فاته الحج فليجعلها عمره، و عليه الحج من قابل «١». و نحوه صحيح الحلبي «٢»، و صحيح حرير «٣»، و خبر محمد بن سنان «٤» و غيرها، و قد جمعها في الحدائق، و ادعى إجماع الأصحاب على أن من فاته الوقوفان في وقتها فقد فاته الحج، و سقط عنه بقيه أفعاله، و يحلل بعمره مفرده «٥». (٢)

و إشكال، كما سبق.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٥٥

المدرک هو اضطراری المشعر على الأقوى (١)، بل و إن أدركه ليلا و أفاض لعذر على ما هو الأحوط فيه (٢) كما تقدم.

و لو أدرك الاضطرارين فالأقوى صحه حجه (٣) و إن كانت الإعادة أحوط. و الله العالم. (١) كما سبق. (٢) بل الأقرب كما عرفت. (٣) كما هو المشهور، لصحيح العطار: «إذا أدرك الحاج [في «١» عرفات قبل طلوع الفجر فأقبل من عرفات، و لم يدرك الناس بجمع، و وجدهم قد أفاضوا فليقف قليلا بالمشعر الحرام، و ليلحق الناس بمنى و لا شىء عليه» (٢) المعتضد بعموم: «من أدرك المشعر قبل الزوال من يوم النحر فقد أدرك الحج» (٣)، فتأمل.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٥٧

المقصد الثالث في المندوبات

يستحب أن يصبح على طهر (١)، فيصلى الغداة، ثم ليقف قريبا من الجبل فى سفحه متوجها إلى القبلة (٢)، و ليحمد الله، و ليكبره، و ليثن عليه، و ليذكر من آلائه و بلائه ما يقدر عليه، و ليشهد الشهادتين (٣)، و ليصل على النبي صلى الله عليه و آله، و ليذكر الأئمة واحدا بعد واحد، و ليدع لهم، و ليبرأ من عدوهم، بل الأحوط عدم ترك الذكر (٤) (١) قال أبو عبد الله عليه السلام- فى صحيح معاويه-: أصبح على طهر بعد ما تصلى الفجر، فقف قريبا من الجبل، و إن شئت حيث شئت، فإذا وقفت فاحمد الله عزّ و جل، و أثن عليه، و اذكر من آلائه و بلائه ما قدرت عليه، و صل على النبي صلى الله عليه و آله، ثم ليكن من قولك. «١». (٢) كما فى خبر الدعائم

«٢». (٣) كما عن المهذب ذكره و ما بعده «٣». (٤) و عن المهذب: وجوبه «٤». و كأنه للأمر به فى الكتاب، بل عن السيد و الراوندى: احتمالاه أيضا «٥».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٥٨

و الصلاة على النبى صلى الله عليه و آله (١)، و ليكن من قوله:

اللهم رب المشعر الحرام فك رقتى من النار، و أوسع على من رزقك الحلال (الطيب خ) و ادرا عنى شر فسقه الجن و الإنس، اللهم أنت خير مطلوب إليه، و خير مدعو، و خير مسؤول، و لكل وافد جائزه فاجعل جائزتى فى موطنى (و موقفى خ) هذا أن تقلبنى عشرتى و تقبل معذرتى، و تتجاوز عن خطيئتى، ثم اجعل التقوى من الدنيا زادى برحمتك يا أرحم الراحمين (٢).

و ادع الله تعالى كثيرا لنفسك (٣)، و لوالديك، و ولدك، و أهلک، و مالک، و المؤمنین و المؤمنات.

ثم ليكبر الله سبحانه و تعالى مائه مره (٤)، و يحمده، و يسبحه، و يهلله كذلك، و يصلى على النبى صلى الله عليه و آله، و يقول:

اللهم اهدنى من الضلاله و أنقذنى من الجهاله، و اجمع لى خير الدنيا و الآخرة، و خذ بناصيتى إلى هداك، و انقلنى إلى رضاك، فقد ترى (١) و عن المهذب: الوجوب «١»، و عن السيد و الراوندى، احتمالاه «٢». (٢) للأمر به فى صحيح معاويه المتقدم «٣». (٣) هذا و ما بعده ذكره الصدوق رحمه الله فى (من لا يحضره الفقيه) «٤». (٤) هذا و ما بعده ذكره فى المهذب «٥».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٥٩

مقامى بهذا المشعر الذى انخفض لك فرفته، و ذل لك فأكرمته، و جعلته علما

للناس، فبلغنى فيه منى و نيل رجائى.

اللهمّ إنى أسألك بحقّ المشعر الحرام أن تحرّم شعرى و بشرى على الثّار، و أن ترزقنى حياه فى طاعتك، و بصيره فى دينك، و عملا بفرائضك، و اتباعا لأوامرك، و خير الدّارين، و أن تحفظنى فى نفسى، و والدّى، و ولدى، و أهلى، و إخوانى، و جيرانى، برحمتك.

و اجتهد فى الدعاء و المسأله، و التضرع إلى الله سبحانه، و الابتهاج حتى تطلع الشمس.

كما أنه ينبغى الاجتهاد فى الدعاء كذلك ليله ذلك اليوم، بل ينبغى إحيائها (١) فإن أبواب السماء لا تغلق فيها، و يقول الله جل شأنه:

أنا ربّكم، و أنتم عبادى، أذيتم حقّى، و حقّ علىّ أن أستجيب لكم.

و ليكن من قوله فيها:

اللهمّ هذه جمع، اللهمّ إنى أسألك أن تجمع لى فيها جوامع الخير، اللهمّ لا- تؤيسنى من الخير الذى سألتك أن تجمعه لى فى قلبى، (ثمّ خ) و أطلب إليك أن تعرّفنى ما عرّفت أوليائك فى منزلى هذا، و أن تقينى جوامع الشّرّ.

و يستحب و طى قزح برجله، و لا سيما الصروره فى حجّه الإسلام، بل الأحوط ذلك، و الصعود عليه، و ذكر الله تعالى شأنه و الدعاء. (١) كما فى مصحح الحلبي «١»، و كذا ما بعده إلى آخر الدعاء.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٦٠

و يستحب لمن عدا الإمام الإفاضه قبل طلوع الشمس، و لكن [لا] «١» يجوز وادى محسر قبل طلوعها، بل لا يدخل فيه قبل ذلك على الأحوط، و أحوط منه عدم الإفاضه قبل الطلوع، بل لو فعل جبر بشاه، و إن كان الأقوى جواز الدخول فيه.

أما الإمام فيستحب له التأخير حتى تطلع الشمس مؤكدا.

و يستحب السعى فى وادى محسر للراكب و

الماشى، و لا أقل من مائه ذراع، و دون ذلك مائه خطوه و ليقل فيه:

اللهم سلم عهدي، و اقبل توبتي، و أجب دعوتي، و اخلفنى فى ما تركت بعدى.

بل لو ترك السعى فيه جهلا، أو عمدا، أو سهوا استحب الرجوع للسعى فيه.

و يستحب لمن ورد المشعر أن يلتقط منه الحصى لرمى الجمار، و هى سبعون حصاه، و لو زاد استظهارا كان أولى، و دونه فى الفضل أخذها من منى، و يجوز من غيرهما من الحرم، عدا المساجد، و لا يجوز من غير الحرم.

و المدار على صدق مسمى الحصى، فإن خرج عن ذلك لصغر أو كبر و غير ذلك لم يجز.

و يعتبر أن تكون أبكارا لم ترم الجمار بها، و الأولى بل الأحوط طهارتها.

و يستحب أن تكون منقطه، كحليه، غير مكسوره، رخوه لا صلبه، ملتقطه مثل رؤس الأنمله. و الله العالم ...

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٦١

الفصل الرابع فى واجبات منى

اشاره

يجب بعد أن أفاض من المشعر يوم النحر أن يمضى إلى منى لأداء المناسك الواجبه فيها، و هى ثلاثه:

أولها: رمى الجمره العقبه

اشاره

(١) بما يسمى رميا، و وقته إلى غروب يوم النحر (٢)، (١) إجماعا حكاه غير واحد «١». و ما فى عباره جمل الشيخ من أنه مسنون «٢»، محمول على أنه مستفاد وجوبه من السنه التى هى جملته من النصوص، الوارد كثير منها فى المعذور إذا أفاض من المشعر قبل الفجر «٣». لا- أنه مندوب، كيف و فى حسن ابن أذينه «الحج الأ-كبر الوقوف بعرفه و رمى الجمار» «٤»؟! (٢) كما يقتضيه ظاهر الفتوى، و معاقد الإجماع، و تضمنته جملته من الصحاح، ففى صحيح صفوان: «رمى الجمار من طلوع الشمس إلى غروبها» «٥».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٦٢

و لو نسيه فإلى اليوم الثالث عشر (١)، و لو لم يتذكر قضاءه بنفسه، أو بنائبه فى العام القابل (٢).

و يجب فيه أمور: فإن إطلاقها شامل للمقام، و رمى الجمار الثلاث أيام التشريق، و لا يختص بالثانى. (١) يعنى: قضاءه فى الغد،

إجماعاً، مرتباً عليه الأداء، إجماعاً كما قيل «١»، و تشهد به النصوص، كصحيح ابن سنان: «يرمى إذا أصبح مرتين، إحداهما بكرة وهي للأمس، والأخرى عند زوال الشمس» «٢» ونحوه وغيره «٣»، وموردهما ناسى الرمي يوم النحر.

نعم، إذا نسيه في الغد قضاءه بعد ذلك في أيام التشريق، كما يستفاد من خبر عمر بن يزيد «٤». (٢) كما صرح به الجماعة، ففي خبر بن يزيد: «من غفل رمى الجمار أو بعضها حتى تمضى أيام التشريق فعليه أن يرميها من قابل، فإن لم يحج رمى عنه وليه، فإن لم يكن له ولي

استعان برجل من المسلمين يرمى عنه» (٥).

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٦٣

الأول: النبي

(١)، مقارنه لأبول الرمي، مع استدامه حكمها إلى آخر الرمي، و الأولى أن يقول: «أرمى جمرة العقبة سبعا لحج الإسلام أداء لوجوبه، امثالاً لأمره تعالى».

الثاني: كونه بسبع حصيات (٢).

الثالث: إصابه الجمره أو موضعها بكل من السبع بنفس الرمي

(٣)، فلا يجزى مطلق الوصول أو الوقوع (٤).

نعم، لو لاقت الحصاه شيئاً مرّت عليه فأصابت الجمره فلا بأس (٥)، إلّا إذا كان صلباً فطقرت الحصاه منه و أصابت الجمره (٦). (١) إجماعاً، لأنه عباده. (٢) حكى عليه إجماع المسلمين «١»، و يشهد له بعض النصوص «٢». (٣) ليتحقق الواجب المأمور به في النصوص و غيرها، و هو مفهوم الرمي. (٤) لعدم صدق الرمي عليهما، كما نص عليه الجماعه. (٥) بلا- خلاف الظاهر، و في صحيح معاويه: «و إن أصابت إنساناً أو جملاً ثم وقعت على الجمار أجزأك» «٣». (٦) كأنه لانصراف الإطلاق عنه، و لظهور صحيح معاويه المتقدم في غيره. لكن صرح غير واحد بالصححه فيه «٤»، لأن الرمي بفعله، مع إمكان ظهور الصحيح فيه.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٦٤

و لو شك في الإصابه بنى على عدمها (١).

الرابع: أن يرميها على التعاقب

لا دفعه واحده (٢).

و يستحب أن يكون حال الرمي راجلاً لا راكباً (٣)، و على طهاره (٤) (١) للأصل، مع أنه لا يظهر مخالف فيه. (٢) بلا خلاف كما عن السرائر «١»، بل إجماعاً كما عن الخلاف و غيره «٢». (٣) كما هو المشهور، و يستفاد من جمله من النصوص الحاكيه لفعل النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، و غيره من الحجج عليهم السّلام، لكنها معارضه بغيرها الحاكيه عنهم عليهم السّلام الركوب، غير أن بعض الأولى أظهر في استحباب المشى، فلاحظ خبر عنبسه «٣». (٤) كما هو المشهور، و في الصحيح: «يستحب أن ترمي الجمار على طهر» «٤»، و في الخبر ما هو صريح في جواز تركه «٥»، و عليهما يحمل ما هو ظاهر في الوجوب «٦»، و لأجله يضعف ما عن المفيد

و السيد من الوجوب «٧».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٦٥

بل هو الأحوط، و أن يستدبر القبلة، و يستقبل الجمره (١)، و يبعد عنها بعشره أذرع (٢) و الأفضل خمسه عشر ذراعا، و يقول:-
إذا كانت الحصيات فى يده (٣)، و الأولى أن تكون اليسرى (٤)- اللهم إن هذه حصياتى فأحصهن لى، و ارفعهن فى عملى.
ثم يضع الحصاه على الإبهام و يدفعها بظفر السبابه (٥)، و عند رمى كل حصاه يقول:

الله أكبر. اللهم ادحر عني الشيطان. اللهم تصديقا بكتابك، و على سنه نبيك (محمد صلى الله عليه و آله خ)، اللهم اجعله لى
حجا مبرورا، و عملا مقبولا، و سعيا مشكورا، (١) كما هو المشهور، و دليله غير ظاهر. و فى صحيح معاويه: الأمر برميهما من قبل
وجهها، و النهى عن رميهما من أعلاها «١». و فيه إشكال. (٢) للصحيح: «و ليكن فى ما بينك و بين الجمره قدر عشره أذرع، أو
خمسه عشر ذراعا» «٢». (٣) كما فى صحيح معاويه «٣». (٤) فى الخبر: «خذ حصى الجمار بيدك اليسرى و ارم باليمنى» «٤». (٥)
كما فى صحيح البزنطى «٥»، مفسرا به الخذف الذى نص الأصحاب على استحبابه.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٦٦

و ذنبا مغفورا (١).

فإذا أكمل الرمى و رجع إلى منزله فى منى يقول:

اللهم بك وثقت، و عليك توكلت، فنعم الرب، و نعم المولى، و نعم النصير (٢).

ثانيها: الذبح أو النحر

إشاره

، و فيه مسائل:

الأولى: يجب ذلك على المتمتع

(٣)، و لو ندبا (٤)، و إن كان مكيا على الأحوط الذى لا يخلو عن قوه (٥)، (١) كما فى صحيح معاويه «١». (٢) كما فى صحيح
معاويه «٢». (٣) إجماعا، و كتابا «٣»، و سنه «٤». (٤) إجماعا، و يقتضيه النصوص عموما و خصوصا «٥». (٥) لإطلاق النصوص، و
عن بعض كتب الشيخ: احتمال العدم، لاحتمال رجوع اسم الإشاره فى الآية إلى الهدى «٦». لكنه مع بعده لا يصلح لمعارضه

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٦٧

دون المفرد (١)، بل القارن - أيضا - إنما يجب عليه بسياقه، لا لكونه من مناسك حجه.

و يتخير مولى المأذون في المتمتع بين الذبح عنه، أو أمره بالصوم (٢).

و لو أدرك أحد الموقفين معتقا لزمه الهدى (٣) مع قدره، و الصوم مع العجز عنه.

الثانيه: من لم يجد الهدى، و وجد ثمنه

، و أراد الانصراف وضعه عند من يثق بأنه يذبحه عنه طول ذى الحجه، و ألفى العام المقبل فى الإطلاق المعول عليه، فإنه قرينه على رجوعه إلى الحكم الأول. (١) إجماعا، و تشهد له النصوص «١». (٢) كما هو المشهور، و صرحت به الصحاح «٢».

و ما فى خبر ابن حمزه «٣» مما ظاهره تعين الذبح عنه، يتعين حمله على الندب بقرينه ما سبق، و الأخذ بمضمونه - كما عن الشيخ فى التهذيب و الاستبصار «٤» - غير ظاهر. (٣) بلا إشكال و لا خلاف، لأنه من الأحرار فيجرى عليه حكمهم.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٦٨

ذى الحجه (١).

الثالثه: لا يجزى الهدى الواحد إلا عن واحد

(٢) مطلقا، و إن كان الأحوط عند الضروره الجمع بين الاشتراك فيه و الصوم (٣). (١) كما هو المشهور لمصحح حريز «١» المتضمن لذلك، و نحوه خبر النظر «٢»، لكن مورده من لم يجد الهدى و وجد ثمنه، و هو يضعف عن الصيام.

و لأجل ذلك يرفع اليد عن الآيه (فَمَنْ لَمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَاثَةِ أَيَّامٍ فِي الْحَجِّ). «٣»، و لا مجال للاعتماد عليه بعد ذلك كما عن السرائر، و فى الشرائع «٤».

و أما خبر أبى بصير فى من لم يجد ما يهدى، و فى يوم النفر وجد ثمن شاه، قال عليه السلام: يصوم، فإن أيام الذبح قد مضت «٥». فليس مما نحن فيه. (٢) كما هو المشهور، و يقتضيه - مضافا إلى أنه المطابق لظاهر الأوامر العامه - الصحيح: «لا تجوز البدنه و البقره إلا عن واحد» «٦». (٣) فإن المذكور فى محكى كلام جماعه: الاجتزاء بالشركه مع جماعه خمس، أو سبعة أو عشره إذا كانوا من أهل بيت واحد، أو خوان واحد على دليل الناسك -

الرابعه: لو ضل الهدى فذبحه غير صاحبه

فى منى ناويا به الذبح عنه أجزاء (١)، اختلاف عباراتهم «١»، وقد ورد فى ذلك جمله من النصوص «٢»، لكنها غير صريحه فى الهدى الواجب، فيحتمل فيها الهدى المندوب، و ما هو صريح فيه ضعيف السند «٣».

والإنصاف: ان بعض تلك النصوص ظاهر فى الهدى الواجب مع صحه سنده كصحيح ابن الحجاج «٤»، فالعمل به متعين، و لا سيما مع ظهور غيره فيه أيضا، و ضعف السند منجبر بالعمل، و إن كان الأحوط ما فى المتن.

و مورد الصحيح المترفقون الذين اجتمعوا فى مسيرهم، و مضربهم واحد، كما أنه مختص بالبقره، و غيره مختص بها و بالبدنه، فالتعدى إلى الشاه غير ظاهر. (١) للصحيح: «إن كان نحره فى منى فقد أجزاء عن صاحبه الذى ضلّ عنه، و إن كان نحره فى غير منى لم يجرى عن صاحبه» «٥»، و إطلاقه يقتضى الإجزاء، و إن لم ينوه عن صاحبه، و انصرافه إلى صورته النيه غير ظاهر، و إن ادعى «٦».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٧٠

لكن الأحوط (١) أن يعرّفه (٢) ما دام الوقت واسعاً، و يذبحه فى آخر وقته، و يتصدق منه، و يهدى، و يسقط وجوب الأكل منه (٣).

الخامسه: من ضل هديه

وجب عليه شراء آخر (٤)، و لو وجده بعد شراء بدله ذبح الضال (٥)، و الأفضل ذبح الثانى (١) هذا الاحتياط لواجده لا لصاحبه، كما نسب إلى المشهور. (٢) فى صحيح ابن مسلم: «إذا وجد الرجل هدياً ضالاً فليعرفه يوم النحر، و اليوم الثانى، و اليوم الثالث» «١»، و مقتضى الأمر وجوب التعريف، لكن فى الجواهر قوى الندب «٢» لوجه غير ظاهر. (٣) ذكر ذلك كله فى محكى المدارك و المسالك «٣»،

و إطلاق النص ينفيه. (٤) كما هو المشهور لقاعده الاشتغال.

و ما فى مرسل محمد بن عيسى فيما لو ضاع أو هلك، من الاجتزاء بها إن كان أوثقها فى رحله فصاعت «٤»، لا مجال للعمل به، لضعف السند من دون جابر، مضافا إلى ما فى خبر أبى بصير: من أنه إذا اشترى كبشا فهلك منه يشترى مكانه آخر «٥». (٥) للأمر به فى خبر أبى بصير «٤».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٧١

أيضا (١)، و لو وجده بعد ذبح البدل فالأفضل بل الأحوط أن يذبحه (٢).

السادسه: لا يخرج شيئا من الهدى الذى ذبحه عن منى

(٣)، حتى الجلد و السنم أيضا على الأحوط (٤). (١) لما يفهم من قوله عليه السّلام:- فى خبر أبى بصير- فليذبح الأول و لبيع الأخير، و إن شاء ذبحه، و إن كان قد ذبح الأخير ذبح الأول «١»، و حمل على الندب لحصول الإجزاء بذبح الأخير، فتأمل. (٢) للأمر به كما عرفت. (٣) كما هو المشهور المنسوب إلى مذهب الأصحاب «٢»، لكن فى الصحيح لمحمد بن مسلم عن أحدهما عليهما السّلام عن اللحم أ يخرج به من الحرم؟

قال عليه السّلام: لا يخرج منه إلا السنم بعد ثلاثة أيام «٣».

و كأنه لأجل أن التخصيص بالحرم كان فى السؤال لا يعارض ما ظاهره المنع عن الإخراج، الظاهر فى الإخراج من منى، كصحيح معاويه «٤».

لكن فى صحيح محمد بن مسلم- الثانى- عن أبى عبد الله عليه السّلام، سألته عن إخراج لحوم الأضاحى من منى؟ فقال: كُنَّا نقول: لا يخرج منها شيء لحاجه [الناس إليه، فأما اليوم فقد كثر الناس فلا بأس بإخراجه «٥». و نحوه غيره.

و لأجله يحمل على الكراهه ما دل على المنع. (٤) كما عن الشهيد الثانى

التصريح به «٦»، و دليله غير ظاهر، لاختصاص دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٧٢

نعم، لو لم يكن مصرف فيها، أو اشتراه من مسكين بعد أن ملكه جاز إخراجها (١).

السابعه: يجب أن يكون الهدى من النعم الثلاثه

(٢)، بل لا يجزى إلا الثنى منها (٣). نصوص المنع باللحم، و الأمر بالصدقه لا ينافى جواز الإخراج، و لا سيما مع استثناء السنام فى صحيح المنع من إخراج اللحم، و فى الموثق التصريح بجواز إخراج الجلد، و السنام، و الشىء ينتفع به «١». (١) فى الجواهر: ينبغى القطع بالجواز حينئذ، لخروجه عن نصوص المنع «٢». فتأمل. (٢) إجماعا كما يشير إليه قوله تعالى (عَلَى مَا رَزَقَهُمْ مِنْ بَهِيمَةِ الْأَنْعَامِ) «٣»، و فى الصحيح: ما الهدى؟ فقال عليه السلام: أفضله بدنه، و أوسطه بقره، و أخسه شاه «٤». (٣) بلا خلاف ظاهر، بل ادعى عليه الإجماع «٥»، و يستفاد من جملة من النصوص «٦» و إن لم تكن دلالتها بتلك المتان. و فى الصحيح: «لا يجزى من المعز إلا الثنى» «٧».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٧٣

و هو من الإبل ما دخل فى السادسة (١)، و من البقر و المعز ما دخل فى الثالثه (٢) على الأحوط الذى لا يخلو عن قوه.

نعم، يجزى الجذع من الضأن (٣)، و هو الداخلى فى الثانيه (٤) على الأحوط. نعم، فى الصحيح فى البقر: «لا يضرك أى أسنانها» «١»، إلا أنه مهجور. (١) بلا خلاف فيه ظاهر، و هو المعروف عند أهل اللغه كما فى الجواهر «٢». (٢) كما هو المعروف فى اللغه كما فى الجواهر «٣»، و هو ظاهر محكى المبسوط «٤»، و لكن فى مرسل من لا يحضره الفقيه تفسيره بما

له سنه «٥»، وهو المشهور بين الأصحاب شهره تجبر المرسل، ولا سيما مع اعتضاده بالإطلاق، لكنه مختص بالمعز. (٣) إجماعا كما عن غير واحد «٦»، وصرّح به في جملة من النصوص الصحيحة وغيرها «٧». (٤) كما عن كثير من اللغويين «٨»، وقيل: غير ذلك «٩». وفي ظاهر مرسل دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٧٤

و يجب أن يكون صحيحا (١)، تاما (٢).

فلا تجزئ العوراء (٣)، ولا العرجاء، ولا الكبيره (٤) التي لا مخ من لا يحضره الفقيه: أنه ابن سنه «١».

لكن المقابلة بينه وبين الثنى المفسر بابت سنه فيه تقتضى حمله على ما دون السنه، كما يقتضيه الإطلاق. (١) كما قد يستفاد من صحيحه الحلبي «٢» و معاويه «٣»، لكنهما لا- إطلاقا لهما، فيجوز أن يكون المراد به النقص. (٢) إجماعا، وفي الصحيح في الهدى: لا يجوز أن يكون ناقصا «٤».

و يعضده ما ورد في المجبوب، و مقطوعه الأذن، و مكسوره القرن الداخلى «٥». (٣) إجماعا فيه و فى ما بعده. (٤) بلا خلاف أجده كما فى الجواهر «٦»، و عن المنتهى و غيره: الاتفاق عليه «٧»، و يشهد له خبر البراء «٨» و غيره.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٧٥

لها، و لا- المكسور قرنهما الداخلى (١) مطلقا (٢)، و لا- مقطوعه الاذن (٣) أو غيرها من الأعضاء (٤)، و لا- الخصى (٥)، و لا المهزوله (٦)، و هى التى لا- شحم على كليتها (٧)، و الأ-حوط أن لا يكون مما يعد فى العرف مهزولا و إن وجد الشحم على كليتها، و أن لا تكون جمّاء لم يخلق لها

(١) إجماعاً و نصوصاً، صحيحه و غيرها «١». (٢) و إن كان الذاهب ثلثه فما دون، لإطلاق النص و الفتوى. و عن محمد ابن الحسن الصفار: أنه يجزى إذا كان الذاهب الثلثان «٢»، و وجهه غير ظاهر. (٣) إجماعاً و نصوصاً «٣». (٤) لصدق النقص المانع من الإجزاء، كما تقدم فى الصحيح. (٥) إجماعاً، و نصوصاً «٤». (٦) إجماعاً، و نصوصاً «٥». (٧) كما فسّر بها به جماعه «٦»، و يشهد له خبر الفضل «٧» فى الجملة:

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٧٦

قرن (١)، و لا صمّاء لم يخلق لها اذن، و لا أبتّر لم يخلق لها ذنب.

و لا بأس بمشقوق الاذن و مثقوبها إذا لم ينقص منها شىء (٢)، و لا بالمكسور قرنهما الخارج (٣). و لأجل وروده فى من اشتراها على أنها سمينه فوجدها مهزوله يشكل إطلاق الحكم، و حينئذ فالرجوع إلى العرف متعين كما ذكره جماعه «١»، لكنه فى غير مورد الخبر. (١) لصدق النقص المانع من الإجزاء. و كذا الحال فى ما بعده. لكن نسب الإجزاء فيها و فى الصمّاء إلى قطع الأصحاب «٢»، لأنه لا يوجب نقصاً فى قيمه الشاه، و لا فى لحمها، و هو كما ترى! و مثله فى الإشكال القول بالإجزاء فى الثالث لذلك.

نعم، يمكن دعوى عدم صدق النقص إذا كانت الخلقه الأصلية كذلك، إذ المراد من النقص: النقص عنها. (٢) بلا خلاف ظاهر. و يشهد له مرسل البنظى «٣» و غيره «٤»، لكن موردها الأضحى، و لعلها أعم من الهدى، أو يتعدى إليه منها، أو يتمسك فيه العدم صدق النقص بمجرد ذلك، فتأمل. (٣) بلا خلاف ظاهر، و يقتضيه بالخصوص صحيحاً جميل «٥»، و

إن كان دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٧٧

و لو نحرها أو ذبحها بزعم أنها سمينه فبانت مهزولة أجزأت (١)، و كذا لو كان يزعم أنها مهزولة، و لكن ذبحها برجاء أن تكون سمينه فصادف الواقع (٢).

أما لو ذبحها بزعم الصحه فبانت ناقصه فالظاهر عدم الإجزاء (٣). موردهما الأضحيه، لكن الظاهر أنها أعم من الهدى كما يفهم من نصوص الباب. (١) بلا- خلاف ظاهر، و يقتضيه صحيح ابن مسلم «١» و غيره «٢»، و منصرفها صورته انكشاف الحال بعد الذبح. لكن قيل: و كذا قبله، للإطلاق، لكنه غير ظاهر. (٢) كما هو المشهور للنصوص «٣»، خلافا للعماني، لعدم حصول التقرب «٤». و فيه: أنه يمكن حصوله بالرجاء. (٣) كما عن الأكثر، و يشهد له صحيح ابن جعفر عليه السلام «٥». و في بعض الصحاح الإجزاء، كصحيح عمران «٦»، و صحيح معاوية على روايه

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٧٨

و يستحب أن يكون الهدى سميئا (١)، الكافي «١».

لكن عن التهذيب «٢» روايه الأخير بنحو يعاضد صحيح ابن جعفر، فالعمده صحيح عمران، و لا بأس بأن يكون مقيدا للصحيح الأول بغير صورته نقد الثمن، إلا أن يكون معرضا عنه.

لكن ذلك غير ثابت، إذ من الجائز أن يكون العمل بصحيح ابن جعفر عليه السلام ترجيحا منهم له، لموافقته للاحتياط، و لبعض الروايات غير الصحيحه، فرفع اليد عن الصحيحين غير ظاهر، و لا سيما و كونهما أنسب بقوله تعالى (فَمَا اسْتَيْسَرَ مِنَ الْهَدْيِ) «٣»، و من ذلك يستفاد الإجزاء في صورته تعذر التام، للأولويه، و لما في بعض الروايات من قوله عليه السلام: «لا حرج» «٤». (١) إجماعا، نصا «٥» و فتوى.

دليل الناسك

- تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٧٩

إنثا من الإبل و البقر (١)، و ذكرانا من الغنم (٢)، و كبشا أسود (٣) فأملح (٤)، أقرن، عظيم. (١) كما هو المعروف، و تشهد له النصوص «١».

و فى خبر أبى بصير: «و لا يضحى بثور، و لا جمل» «٢»، و عن النهايه:

مثله «٣». لكنه محمول على الاستحباب، لما عن المنتهى: لا نعلم خلافا فى جواز العكس «٤». و هو الذى يقتضيه ظاهر النصوص الأخر للتعبير فيها بالأفضل «٥». (٢) ففى الصحيح: و الضحايا من الغنم الفحوله «٦». (٣) كما فى مرسل الحلبي «٧». (٤) كما فى صحيح ابن مسلم فى كبش إبراهيم «٨»، و فى خبر ابن عمار فى ضحيه النبى صلى الله عليه و آله «٩».

لكن الترتيب بينهما غير ظاهر، بل الجمع يقتضى التخيير، و إن مال فى الجواهر إلى ما فى المتن تسامحا فى أدله السنن «١٠».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٨٠

و أفضل الهدى ما أحضره عشيّه عرفه بعرفات (١).

و أن تنحر الإبل قائمه (٢) قد ربطت يداها بين الخف و الركبه (٣)، و يطعنها من الجانب الأيمن (٤). (١) للصحيح و غيره المتضمنين للنهى عن التضحية بغيره «١»، المحمول على الكراهه جمعا بينه و بين نفى البأس فى خبر سعيد «٢»، لكن المعروف الاستحباب، لا الكراهه.

و الظاهر من التعريف به وقوفه فى عرفات وقت الوقوف، لكن عن العلماءه و غيره تفسيره بما فى المتن «٣»، و كأن مرادهم ما ذكرنا. (٢) للخبر «٤»، و لعله المراد من قوله تعالى (فَاذْكُرُوا اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهَا صَوَافَّ). الآية «٥»، المحمول على الاستحباب، لما دلّ على جواز نحرها باركه «٦». (٣) كما فى صحيح

ابن سنان و غيره «٧». (٤) كما فى خبر الكنانى «٨»، يعنى تقوم عن يمينها كما فى خبر أبى خديجه «٩».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٨١

و أن يتولّى الناسك الذبح، أو النحر بنفسه (١)، و لو لم يحسن فليضع السكين بيده و يقبض الذابح على يده فيذبح (٢)، و إلا فليشهد ذبحه (٣)، و لا بأس بأن يضع يده على يد الذابح.

الثامنه: يجب النية فى الذبح أو النحر

(٤) كما مرّ فى غيره من المناسك، و لو استتاب فى الذبح أو النحر (٥) فإن أخذ الذابح بيده فذبح نويًا جميعًا (٦)، و إلّا نواه النائب. و لو نوى الناسك وحده أجزاءه على إشكال (٧) أحوطه أن ينويًا جميعًا. (١) للتأسيى، و للأمر به فى النصوص «١». (٢) كما يستفاد من صحيح معاويه «٢». (٣) كما فى خبر بشر بن زيد «٣». (٤) لأنهما عباده كغيرهما من أفعال الحج. (٥) لا إشكال فى مشروعيه الاستتابه، و النصوص بها شاهده «٤»، و ظاهرها تولّى النائب النيه. (٦) لنسبه الفعل إليهما معا. (٧) بل فى كشف اللثام: لا تجزى حينئذ نيه المنوب عنه، لأن النيه إنما

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٨٢

و يجب أن يكون بمنى (١)، و فى يوم النحر، بين الرمى و التقصير (٢). تعتبر من المباشر، بل لا معنى لها إن نوى الذبح أو النحر «١». (١) إجماعًا ظاهرًا فى كلام جماعه «٢»، و يقتضيه خبر الكرخى: «إن كان هديًا واجبا فلا ينحره إلا بمنى» «٣» و قريب منه غيره «٤»، و على ذلك يحمل ما يوهم المعارضه «٥». (٢) الترتيب المذكور هو المشهور، و يشهد له قوله تعالى (وَلَا تَخْلُقُوا رُؤُوسَكُمْ). الآيه

«٦»، و كثير من النصوص، ففي بعضها: «ابدأ بالذبح قبل الحلق» «٧»، و في بعضها: «إذا ذبحت ضحيتك فاحلق» «٨» و نحوهما غيرهما.

لكن عن الخلاف، و السرائر، و غيرهما: استحباب الترتيب «٩»، لما في صحيح جميل في من حلقوا قبل الذبح، أو قبل الرمي: من أنه لا حرج «١٠»، و نحوه دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٨٣

لكن لو تأخر لعذر أو أخره عمدا أجزاءه (١) إلى آخر أيام التشريق (٢)، بل طول ذى الحجه (٣)، خبر البزنطى «١». و حملة على الإجزاء ليس بأولى من حمل الأمر على الاستحباب، بل هو أولى، و لأجل ذلك مال إليه جماعه «٢».

و الإنصاف: أن ظاهر السؤال في الصحيح و الخبر كون التقديم و التأخير عن عذر كالجهل و النسيان، لا صوره العمد، فلا يحسن لأجلهما رفع اليد عن ظاهر الأمر و غيره في الوجوب. (١) نسب إلى قطع الأصحاب «٣»، و إلى الإجماع «٤»، و يشهد له بعض النصوص «٥»، و إن كان قاصراً عن إثبات العموم. (٢) لصحيح ابن جعفر «٦» و غيره «٧». (٣) كما هو المتسالم عليه، و يشير إليه خبر النظر المتقدم في المسألة الثانية «٨».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٨٤

و إن أثم بتأخيره (١).

و يستحب عند الذبح أو النحر أن يقول (٢):

وَجْهتْ وَجْهى لِّلْمَدى فَطَر السَّمواتِ وَ الأَرْضَ حَنِيفاً مسلماً وَ ما بل قیل: لولاه، و لو لا الإجماع لأمكن القول بجواز التأخير عنه «١». و الأمر هين بعد ما عرفت. (١) كما هو المشهور، بل نسب إلى علمائنا «٢»، و أنه اتفاقى «٣»، و دليله غير ظاهر إلا التأسي، و ما ورد في الخائف

و النساء إذا أفضن من المشعر ليلاً «٤».

لكن الأول لا- يتم، و الثاني قاصر الدلالة، لوروده في مقام بيان طريق الاستعجال في الفراغ من الحج، مع عدم تعرضه لوقت الذبح، بل إنما فيه الترتيب بين التوكيل بالذبح و التقصير، لا نفس الذبح.

و من هنا كان ظاهر جماعه «٥»، و صريح السرائر و غيرها: أن وقته طول ذى الحجه، فيجوز التأخير إلى آخر الشهر «٦».

نعم، لو ثبت أن وقت الحلق، أو التقصير يوم النحر، أو أيام التشريق فمقتضى وجوب الترتيب بينهما و بين الذبح وجوبه، و عدم جواز تأخيره عنهما. (٢) كما في صحيح معاوية «٧».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٨٥

أنا من المشركين، إنَّ صلاتي و نسكي و محياي و مماتي لله رب العالمين، لا شريك له، و بذلك أمرت و أنا من المسلمين. اللهم منك و لك. بسم الله و بالله و الله أكبر. اللهم تقبل مني.

و الأولى أن يقول بعد ذلك:

اللهم (١) تقبل مني كما تقبلت عن إبراهيم خليلك، و موسى كليمك، و محمد حبيبك صلى الله عليه و آله و عليهم.

التاسعه: يستحب أن يأكل الناسك شيئاً من هديه

(٣) و لو (١) المذكور في الرضوى خال عن «اللهم» «١». (٢) المذكور في الرضوى: «صلى الله عليهم» «٢». (٣) كما عن ظاهر الأصحاب. و عن السرائر، و الدروس: الوجوب «٣».

و اختاره في الشرائع «٤»، للأمر به في قوله تعالى (فَكُلُوا مِنْهَا وَ أَطْعَمُوا الْقَانِعَ وَ الْمُعْتَرَّ) «٥»، و في الصحيح: «إذا ذبحت أو نحرت فكل و أطمع كما قال الله تعالى (فَكُلُوا مِنْهَا). الآية» «٦». لكن في صحيح سيف: «أطعم أهلك ثلثاً، و أطمع القانع و المعتز ثلثاً، و أطمع المساكين «٧»، فإنه ظاهر في بيان

الآية و إن كان مورده هدى السياق، لكن يمكن حمل الأهل فيه على ما يعم نفسه. و كون الأمر فى الآيه فى مقام توهم الحضر غير ثابت.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٨٦

قليلا (١)، بل هو الأحوط، و يجوز تخصيص ثلثه بنفسه (٢)، أما استحبابه - كما ينسب إلى المشهور (٣) - ففيه إشكال (٤).

و الأحوط (٥) أن يصرف ثلثيه على الغير، بأن يتصدق على الفقير بثلثه، و يهدى ثلثه الآخر إلى فقير (١) أما الثلث - كما فى خبر العقرقوفى الوارد فى هدى السياق «١» - فلم يعرف قائل به، بل الظاهر أنه خلاف السيره القطعيه. (٢) للأصل، و يقتضيه خبر العقرقوفى، فتأمل. (٣) و إن صرح به جماعه «٢»، و عن ظاهر آخرين. (٤) و فى الجواهر: لا - ريب فيه «٣»، للأمر به فى خبر العقرقوفى. لكن الجمع بينه و بين صحيح سيف «٤» يقتضى أن يكون المراد من أكله مع أهله، و حينئذ فإن كان مراد الجواهر ذلك فى محله، و إن كان المراد أكله نفسه فغير ظاهر.

هذا، مضافا إلى أن النصوص المذكوره إنما وردت فى غير هدى التمتع، فاستفاده حكمه منها لا يخلو من إشكال. (٥) فى الدروس: و جوب صرفه فى الأكل، و الصدقه، و الهديه «٥».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٨٧

أو غنى (١) على الأقوى.

و يعتبر الإيمان فى من يصرف عليه الثلثين مطلقا على الأحوط (٢)، فلو دفعه اختيارا إلى غير المؤمن، أو فرط فى الإهداء، و التصدق به، أو أتلفه ضمن الثلثين (٣) على الأحوط.

نعم، لو نهبه غير المؤمن أو أخذه قهرا فلا ضمان عليه (٤)، و لو أهدى جميعه إلى غنى فالأحوط ضمانه للفقير

(٥)، و لا- يضمن لو و الآيتان «١»- كالصحيح المتقدم- خاليتان عن التعرّض للهدية كما عن الحلّي «٢»، نعم ذكرت الهدية مع الأكل، و الصدقة في خبر العرقوفى، لكنه وارد في هدى السياق، فتقييد الآيتين به مبنى عدم الفصل. (١) لإطلاق خبر العرقوفى الذى هو المستند. (٢) حملا للمقام على الزكاه، و للصحيح: «كره عليه السلام أن يطعم المشرك من لحوم الأضاحى» «٣»، فتأمل. (٣) لتعلق حق الغير بهما. لكن الوجوب- لو تم- لا يلازم الحق، إلا أن يقال: أن المذبوح صدقه، فإتلافه موجب للضمان، لكنه يختص بالإتلاف و لو بالدفع لغير المستحق لا بغيره.

اللهمّ إلما أن يقال: إنه أمين، فتفريطه فى الإيصال موجب للضمان. (٤) للأصل. (٥) للإتلاف كما سبق، لكنه مبنى على اعتبار الفقر كما يقتضيه ظاهر إحدى الآيتين.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٨٨

تصدق به للفقير على الأقوى (١).

العاشرة: لو لم يجد الهدى و لا ثمنه

وجب أن يصوم بدله عشره أيام (٢)، ثلاثه منها فى الحج، و لا يعتبر فيها نية الإقامه (٣)، و لا- أن يصومها بمكه المعظمه، بل تصح مطلقا. لكنه يجب فيها التوالى (٤)، و أن يصومها فى ذى الحجه (٥) و لو فى أول العشره (٦)، (١) كما عن العلّامه فى التذكرة و غيرهما «١»، لأنها المذكور فى الكتاب، لكنه لا يتم بناء على وجوب الإهداء، لأنه تصرف ممنوع عنه. إلّا أن يقال:

بطلانه بالنهاى عنه لا- يمنع من تحقق الوصول إلى أهله. (٢) إجماعا، و كتابا «٢»، و سنه «٣». (٣) إجماعا، و نصوصا «٤». (٤) إجماعا، نصّا «٥» و فتوى. (٥) إجماعا، للصحيح المفسّر لقوله تعالى (فى الحَجِّ) بذى الحجه «٦». (٦) كما صرّح به جماعه «٧»، لإطلاق الصحيح المتقدم،

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٨٩

بعد أن أحرم لعمرته (١)، لكن الأفضل أن يكون آخرها يوم عرفه (٢)، و دونه في الفضل أن يبادر إليها بعد أيام التشريق (٣).
زراره: «و إن أحب أن يصوم الثلاثة أيام في أول العشر فلا بأس»

. و لأجله يشكل ما عن جماعه من وجوبه في الثلاثة المتصله بالبحر، و عن السرائر:

الإجماع عليه «٢»، اعتمادا على الأمر بفعله فيها. (١) إجماعا بقسميه عليه، كما في الجواهر «٣». و هو العمده في رفع اليد عن إطلاق الخبر مع احتمال انصرافه عن غير ذلك، و لا سيما بملاحظه كون موضوع الأمر به في الآية و النصوص المتمتع الظاهر في المتلبس. و في الدروس، و عن غيرها: اعتبار التلبس بالحج «٤». و كأنه لعدم الأمر بالهدى بدون ذلك، لكنه غير ظاهر. (٢) كما صرح به غير واحد «٥»، للأمر به في النصوص «٦»، بل عرفت القول بوجوب ذلك. لكن يتعين حمل الأمر على الاستحباب بقريته ما دل على جواز التقديم، و جواز التأخير كما يأتي. (٣) للأمر بذلك إن فاته الصوم في الثلاثة السابقه في جملة من النصوص «٧» المحموله على الاستحباب بقريته ما يأتي. و القول دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٩٠

و لو صام يومى الترويه و عرفه جاز التفريق (١) و لو اختار (٢) على الأقوى، فيصوم الثالث حينئذ بعد أيام التشريق (٣) إذا كان بمنى (٤)، و إلّا فبعد يوم النفر (٥)، و الأولى بل الأحوط عدم التواني بالوجوب ضعيف. (١) كما هو المشهور، للنصوص «١»، و معارضها محمول على طلب الأفضل. (٢) لإطلاق النصوص، و القول باختصاص ذلك بحال

الاضطرار ضعيف «٢»، و مثله القول باشتراط الجهل بالعيد «٣». (٣) كما فى خبر الأزرق، و فى كشف اللثام: «الأقرب «٤» وجوب المبادره إلى الثالث بعد زوال العذر، و إن أطلقت الأخبار و الفتاوى، إلا فتوى ابن سعيد فإنه قال: صام يوم الحصبه و هو رابع النحر.» «٥».

و كأن الوجه فى وجوب المبادره المنع من التفريق، بناء على إرادته المنع عن كل مرتبه منه، لكنه غير ظاهر. (٤) لحرمة الصوم فيها لمن كان بمنى، و قد صرح فى خبر الأزرق الوارد فى المسأله بأنه يصوم يوما آخر بعد أيام التشريق. (٥) لعدم حرمة الصوم حينئذ، لخروجه عن منى.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٩١

فيها بعد أيام التشريق (١)، و إن كانت تصح طول ذى الحجه (٢).

و لو وجد الهدى أو ثمنه و قد صامها فالأحوط الهدى (٣)، و لو خرج ذو الحجه و لم يصمها تعين الهدى عليه (٤)، و يبعث به (١) و فى كشف اللثام «١»، جعله الأقرب، كما عرفت. (٢) ففى صحيح زراره: من لم يجد ثمن الهدى فأحب أن يصوم الثلاثه أيام فى العشر الأواخر فلا بأس «٢». (٣) و عن القاضى و جوبه «٣»، لخبر عقبه «٤»، لكنه محمول على الفضل عند كثير «٥»، بل حكى عن الأ-كثر «٦»، لخبر حماد «٧» المتضمن لإجزاء الصيام، المؤيد أو المعتضد بخبر أبى بصير «٨». (٤) إجماعا كما عن جماعه «٩»، و يقتضيه - مضافا إلى اختصاص دليل البدليه بشهر ذى الحجه فيرجع فى غيره إلى إطلاق دليل وجوبه - صحيح منصور: من لم يصم فى ذى الحجه حتى يهل هلال المحرم فعليه دم شاه،

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص:

ليذبح بمنى (١).

و الأحوط ان يقصد به ما فى ذمته من الهدى أو الكفاره (٢)، و لو مات قبل أن يبعث به قضى من صلب ماله (٣).

و أما السبعه الباقيه فيصلومها بعد الرجوع إلى أهله (٤)، و لا- و ليس له صوم، و يذبحه بمنى «١»، و صحيح عمران فى من نسيها حتى قدم أهله، قال عليه السلام: يبعث بدم «٢».

لكن الظاهر أن الأخير ليس مما نحن فيه، بل هو فى من تركها حتى قدم أهله، و كذا جملة من النصوص الواردة فى من لم يتمكن من الصوم بمكه أو فى الطريق حتى قدم أهله «٣»، فإن الجميع لا- إطلاق لها من حيث الزمان، و إنما نظرها إلى المكان فقط، و حينئذ فما تضمنته من جواز الصوم عند أهله لا يعارض ما نحن فيه.

نعم يعارض صحيح عمران، لكن الأقرب فى الجمع تخصيص الصحيح بالناسى، و حمل تلك النصوص على غيره من المعذورين. (١) كما صرح به فى صحيح منصور. (٢) لاحتمال كونه كفاره لترك النسك الواجب. (٣) لأنه مال فى الذمه، فيكون دينا كسائر الحقوق المالىة فيخرج من الأصل. (٤) إجماعا، و كتابا، و نصوصا مستفيضه.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٩٣

يجب فيها التوالى (١) و إن كان أحوط.

و لو رجع قبل خروج ذى الحجه و لم يصم الثلاثه صام العشره جميعا عند أهله (٢)، و الأولى أن يفرق بين الثلاثه و السبعه (٣).

الحاديه عشر: لا يخرج هدى القران عن ملك صاحبه

(٤) و إن (١) كما هو المشهور، و يشهد له خبر إسحاق «أفرقها؟ قال عليه السلام: نعم» «١»، و لأجله يحمل ما ظاهره وجوب التوالى «٢» على كراهه التفريق، و به- أيضا- يضعف القول بوجوبه «٣». (٢) كما

تضمنه جملة من النصوص الصحيحة المشار إليها آنفا. ولا يعتبر المبادره إليها- كما نصّ عليه غير واحد «٤»- للإطلاق، وقد يظهر من خبر إسحاق «٥». (٣) مقتضى ما فى مصحح ابن جعفر عليه السّلام «لا يجمع بين الثلاثة و السبعه» «٦» لزوم التفريق، و حملة على ما إذا صام الثلاثة بمكه- كما فى الجواهر «٧»- غير ظاهر. (٤) كما هو المعروف، للأصل، و ما دل على تعيين ذبحه أعم من ذلك.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٩٤

عقد إحرامه بإشعاره أو تقليده، و يجوز له ركوبه (١)، و حلبه، بل كل ما لا يمنع عن نحره، أو ذبحه (٢)، لكنه يجب عليه ذبحه، أو نحره (٣)، و لا يجوز له إبداله (٤)، و يتبعه فى وجوب النحر، أو الذبح نتاجه (٥).

و لو تلف بلا تفريط فلا ضمان (٦)، و لو فُرت فلا يبعد ضمانه (٧).

و كذا لو نذر سياق هدى موصوف، و عتّن الفرد (١) بلا خلاف، للنصوص، و كذا الحلب «١». نعم، قيد الركوب فى النصوص بغير المضر، و المثقل، و الحلب بما لا ينهكها. و لا يضر بولدها «٢». (٢) للأصل بعد بقائه على ملكه. (٣) بلا خلاف فيه ظاهر، و يقتضيه صحيح الحلبي: «و إن كان أشعرها نحرها» «٣». (٤) لتعيينه للنحر. (٥) بلا خلاف ظاهر، للنصوص «٤». نعم، يختص بالنتاج بعد السوق، أما قبله فيتوقف على سوقه مع امه، فيكون كأمه. (٦) على المشهور، و فى الصحيح: «إن كان تطوعا فليس عليه غيره، و إن كان جزاء أو نذرا فعليه بدله» «٥» و نحوه غيره. (٧) لكنه لا يخلو من إشكال، لما عرفت من عدم خروجه عن

مصادقا له (١).

و لو ضل فذبحه الواجد عن صاحبه في محله أجزأ عنه (٢)، لكنّ الأحوط أن يكون بعد تعريفه نحو ما تقدّم.

و ينحره بمنى إن ساقه في إحرام حجه (٣)، و بمكه (٤) صاحبه، و لم يثبت حق وضعي لله تعالى أو للفقراء كي يكون التفريط فيه تفريطا في الحق، فيضمن بزمانه، و وجوب الذبح بعد ما كان موضوعه الفرد الخاص يسقط قهرا بتلفه. (١) في تعيينه بالتعيين إشكال ظاهر، فإنه لا دليل عليه، و الأصل ينفيه.

لكن لو تمّ فعدم الضمان مع التلف بلا- تفريط ظاهر للأصل، و الضمان مع التفريط واضح هنا، لأن النذر يقتضى ثبوت حق وضعي لله سبحانه، فإتلافه إتلاف له، فيضمن لقاعده الإتلاف، كما لو أتلف الراهن العين المرهونه.

اللهم إلّا أن يفرّق بينهما بأنه بعد السياق يسقط الحق، فلو أتلفه بعد ذلك كان إتلافا لما ليس فيه حق، و بذلك يفترق عن الرهن.

كما أنه لو لم يتعين بالتعيين بقى في ذمته، و لا- يجدى التلف في فراغها بتفريط أو بدونه للأصل. و كأن المراد من تعيينه في الفرد تعيينه بسياق فرد، لا- مجرد التعيين قبل السياق. (٢) كما تقدّم في هدى التمتع، لعموم الأدله للمقامين «١». (٣) إجماعا، للخبر: «لا ذبح إلا بمنى» «٢» و قريب منه غيره. (٤) إجماعا، للموثق: سقت في العمره بدنه أين أنحرها؟ قال عليه السلام: بمكه «٣».

- و الأحوط الحزوره- إن ساقه في إحرام عمرته (١).

و كذا لو نذر هديا أو بدنه و نحو ذلك (٢)، إلا إذا قيده بالذبح، أو النحر بمنى.

الثانيه عشر: تستحب الأضحيه لمن تمكّن عنها

استحبابا مؤكدا (٣)، عبر

عنه بالوجوب في بعض رواياتها (٤). (١) للأمر بذلك في الصحيح «١»، و ظاهره الوجوب. لكن المعروف بينهم الاستحباب. (٢) إجماعا صريحا و ظاهرا في كلام غير واحد «٢»، و يشهد له الخبر: عن رجل جعل لله تعالى عليه بدنه ينحرها بالكوفه في شكر، فقال عليه السلام لى: عليه أن ينحرها حيث جعل لله تعالى عليه، و إن لم يكن سمي بلدا فإنه ينحرها قبالة الكعبه منحرا البدن «٣». و ضعفه منجبر بالعمل، و به يخرج عن الأصل، و إطلاق النذر، مع أنه غير ظاهر، فإن الظاهر أن الهدى و البدنه اسم لما ينحر بمكه، فنذره نذر لذلك، و التقييد بغير مكه يقتضى أن يكون المراد بالمنذور ما هو أعم من ذلك. و من ذلك يظهر أنه لا تعبد في الخبر، و أن العمل على مقتضى النذر إطلاقا و تقييدا، صريحا و ظاهرا. (٣) إجماعا بقسميه كما في الجواهر «٤». (٤) في صحيح ابن مسلم: الأضحيه واجبه على من وجد من صغير أو كبير، و هى سنه «٥».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٣٩٧

و يجوز الاشتراك فيها (١)، و التبرع بها عن الحى أو الميت (٢).

و يضحى عن الصبى و لو غير المميز لا عن الحمل (٣).

و أفضل أوقاتها بعد طلوع الشمس من يوم النحر (٤)، و مضى قدر صلاه العيد. و يمتد وقتها بمنى أربعة أيام، و فى غيرها ثلاثه (٥). (١) إجماعا، و نصوصا تقدّمت الإشارة إليها فى الهدى «١». (٢) فى المرسل: أنه ضحى رسول الله صلى الله عليه و آله عن نسائه، و ضحى عمّن لم يضحّ من أهل بيته، و ضحى عمّن لم يضح من أمته، و

ضحى أمير المؤمنين عليه السّلام كل سنة عن رسول الله صلى الله عليه وآله «٢». و يستفاد أيضا من غيره. (٣) ففي المرسل: لا يضحى عمّن في البطن «٣». (٤) ففي الموثق: متى نذبح؟ قال عليه السّلام: إذا انصرف الإمام، قلت: فإن كنت في أرض ليس فيها إمام فأصلى بهم جماعة، قال عليه السّلام: إذا استقبلت الشمس «٤».

المحمول على الاستحباب كما هو مقتضى الجمع في المنذوبات. (٥) في الجواهر: حكاية الإجماع بقسميه على التفصيل المذكور «٥»، ويشهد له صحيح ابن جعفر عليه السّلام «٦» وغيره، و عليه يحمل إطلاق غيره، كما يحمل ما دل على أنه بمنى ثلاثة، و في غيرها واحد «٧» على الفضل.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٩٨

و لا يبعد كفايه سلامه العينين والأذنين هنا (١)، و جواز التضحية بالموجوء، و نحوه (٢). لكن الأفضل أن تكون كبشا أملح، أقرن، فحلا- سميئا، و الأحوط أن تكون ثنيا (٣) و إن كان الاجتزاء بالجذع من الضأن هنا أيضا غير بعيد، و يجرى عنها الهدى الواجب (٤)، و الجمع أفضل (٥).

و يستحب عند إرادته الذبح، أو النحر أن يقول (٦):

وجّهت وجهي. إلى آخر الآيات الثلاثة المتقدمة، ثم يقول: (١) ففي العلوى المروى في نهج البلاغة: فإذا سلمت العين و الاذن سلمت الأضحيه، و تمّت، و إن كانت عضباء القرن تجر رجلها إلى المنسك «١».

و في خبر ابن جعفر عليه السّلام: و اشتر سليم العينين و الأذنين «٢». (٢) ففي المروى عن كتاب ابن جعفر: ضحّ بكبش أملح، أقرن، فحلا سميئا، فإن لم تجد كبشا سميئا، فمن فحوله المعز، أو موجوء من الضأن أو المعز، فإن لم تجد

فنعجه من الضأن سمينه «٣». (٣) ففي خبر ابن جعفر: كان على عليه السلام يقول: ضَحَّ بثنى فصاعدا «٤». (٤) كما عن غير واحد، للصحيح: «يجزى الهدى عن الأضحيه» «٥»، و نحوه غيره. (٥) كما يشعر به التعبير بالإجزاء في الصحيح. (٦) كما في خبر ابن جعفر عليه السلام المتقدم.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٣٩٩

اللَّهُمَّ منك و لك. اللَّهُمَّ تقبل مني، بسم الله الذي لا إله إلا هو، و الله أكبر، و صَلَّى الله على محمد و على أهل بيته.

و يكره التضحية بالثور، و الجمل (١)، و الجاموس (٢).

و يستحب الصدقة بجلود الأضاحي (٣)، و يكره إعطاؤها أجره للجزازين (٤). و الله العالم.

الثالث من مناسك منى يوم النحر: الحلق (٥)

(١) ففي الصحيح: لا تضح بثور، و لا جمل «١». (٢) كما في الشرائع، و القواعد «٢»، و دليله غير ظاهر، و إن أريد منه الذكر كما في كشف اللثام «٣». اللهم إلا أن يستفاد من النهي عن الثور، فتأمل. (٣) ففي الخبر: ينتفع بجلد الأضحيه، و يشتري به المتاع، و إن تصدق به فهو أفضل «٤». (٤) للنهي عنه في جملة من النصوص المحمولة على الكراهه بقريته روايه الأزرق: الرجل يعطى الأضحيه من يسلخها بجلدها، قال عليه السلام: لا بأس، إنما قال الله عز و جل (فَكُلُوا مِنْهَا وَ أَطْعَمُوا) «٥»، و الجلد لا يؤكل و لا يطعم «٦». (٥) المشهور أن وقته يوم النحر، و لعله يستفاد من روايه عبد الرحمن البصرى عن أبي عبد الله عليه السلام: كان رسول الله صَلَّى الله عليه و آله يوم النحر يحلق رأسه، و يقلم أظفاره، و يأخذ من شاربه «٧»، لكنه ظاهر في تشريع الجمع لا في وجوب

الحلق دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٠٠

أو التقصير (١)، و يجب بعد الذبح أو النحر (٢)، و الحلق أفضل (٣)، بل هو الأولى، و الأحوط للصروره و من لبّد شعر رأسه بالصمغ و العسل، و نحوهما لدفع القمل، و كذا من عقص شعر رأسه، و عقده بعد جمعه، و لفه (٤). فى اليوم المذكور، فالعمده فى وجوبه كذلك قاعده الاحتياط غير المعلوم جريانها فى المقام، بل الأظهر عدمه فيجوز الحلق أو التقصير فى الليل. (١) قد ادعى غير واحد الإجماع على وجوبها تخييراً «١»، و يشهد له جملة من النصوص، و عمدتها ما ورد فى الملبد، و الصروره، و معقوص الشعر «٢». و من ذلك يضعف ما عن الشيخ من القول بالندب «٣». (٢) على المشهور، لكن تقدّم فى الذبح الإشكال فيه، لما تضمّن نفى الحرج فى التقديم و التأخير، و لذا حكى عن جماعه: استحباب الترتيب بين مناسك منى «٤». (٣) كما صرح به فى صحيح الحلبي «٥». (٤) بل جزم بتعيينه جماعه من القدماء و المتأخرين فى الموارد الثلاثه «٦»، لجملة من الصحاح و غيرها، كصحيح هشام: «إذا عقص الرجل رأسه،

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٠١

و ليس على النساء حلق (١)، بل يحرم هو (٢)، و يتعين عليهنّ التقصير (٣)، و هو أخذ شىء من الشعر أو الظفر كما مرّ، و لو حلقت امرأه لم يجز عن التقصير (٤) إذا كانت ناويه من أول الأمر، بل مطلقاً على الأحوط. و من ليس على رأسه شعر سقط عنه الحلق، و تعين عليه التقصير (٥)، لكن الأحوط أن يمر موسى - أيضاً - على أو لبّده فقد وجب عليه

الحلق «١»، و في خبر أبي سعيد: «يجب الحلق على ثلاثة نفر: رجل لبد، و رجل حج بدء و لم يحج قبلها، و رجل عقص رأسه» «٢»، و حملها على تأكيد الاستحباب لا مقتضى له. (١) كما في صحيح الحلبي «٣». (٢) إجماعا كما عن المختلف «٤»، و يقتضيه النهى في المرتضوى: «نهى رسول الله صَلَّى الله عليه و آله أن تحلق المرأة رأسها» «٥». (٣) بلا خلاف ظاهر، و يقتضيه ما سبق، مضافا إلى غيره. (٤) لمباينتهما مفهوما و خارجا، و لذا كان مخيرا بينهما، و وجبت الكفارة على من حلق في عمره التمتع، فالحلق: أخذ الشعر من سطح البشرة، و التقصير:

أخذ شيء منه و إبقاء آخر.

و من هنا كان الأظهر عدم الإجزاء مطلقا كما مال إليه في الجواهر «٦». (٥) كما يقتضيه الأصل في الوجوب التخيري، لكن مقتضى خبر زراره

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٠٢

رأسه (١) خصوصا إذا لم يكن له شعر يقصره (٢)، بل الأولى أن لا يتركه الصروره (٣)، و الملبد، و المعقوص شعره (٤). الوارد في الأقرع من أهل خراسان «١»، و خبر أبي بصير في من حلق في عمره التمتع «٢»، الاجتزاء بإمرار الموسيقى على رأسه من دون تقصير، كما هو ظاهر الشرائع «٣».

و لعل موردهما الصروره، بل الظاهر عدم الإطلاق في أولهما لأنه قضيه في واقعه، و لا يبعد ذلك في الثاني، فالخروج بهما عما يقتضى التقصير عند تعذر الحلق غير ظاهر. (١) فقد حكى القول بوجوبه مطلقا «٤»، و كأنه اعتمادا على خبر زراره، كما حكى القول بوجوبه على من حلق في عمره التمتع «٥»، و كأنه اعتمادا على خبر أبي بصير، و

قد عرفت الإشكال فى ذلك. (٢) لاستبعاد حلّه بلا- حلق و لا تقصير، و لا إمرار موسى على رأسه، و للخبرين المتقدمين، و لاحتمال كونه مقتضى قاعده الميسور. (٣) بل عرفت أن الأقرب لزومه، للخبرين الظاهرين فى بدليته عن الحلق، المتيقن منهما صورته تعينه. (٤) فرض التليد و العقص فى من لا شعر له غير ظاهر.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٠٣

و يجب أن يكون الحلق أو التقصير بمنى، فلو رحل عامداً أو جاهلاً، أو ناسياً رجع و حلق، أو قصر بها (١)، و لو لم يتمكن حلق أو قصر مكانه، و الأحوط أن يبعث به (٢) (١) كما فى صحيح الحلبي فى الناسى «١»، و خبر أبى بصير فى الجاهل «٢».

نعم، فى خبر مسمع فى الناسى يحلق فى الطريق و أين كان «٣»، و مقتضى ذلك حمل الأول على الاستحباب.

لكن الأصحاب حملوه على صورته عدم التمكّن من الرجوع، لكنه غير ظاهر، بل مقتضى ما فى الأول - يرجع إلى منى حتى يلقى شعره بها - إن الرجوع مقدمه للإلقاء.

فالجمع العرفى يقتضى حمل الأولين على كون وجوب الرجوع غيراً، و الواجب إلقاء الشعر بمنى لا غير، فالعمده فى المسأله الإجماع المدعى صريحا و ظاهراً فى كلام جماعه «٤». (٢) بل ظاهر الشرائع وجوبه «٥»، و يقتضيه جملة من النصوص من غير معارض «٦». و عن المختلف: تخصيصه بالعامد «٧».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٠٤

ليدفن بمنى (١).

و يجب فيه النهى كسائر المناسك، فىنوى: «أحلق - أو أقصر - فى فرض حج التمتع لوجوبه قربه إلى الله تعالى»، و الأولى أن ينويه المحلق أيضاً (٢).

و يجب الإتيان بالمناسك الثلاثة على هذا الترتيب (٣)، لكن

لو خالف لم يلزمه شىء و إن أثم بتعمده (٤)، و الأحوط الإعادة بما يحصل به الترتيب (٥). (١) فظاهر الشرائع، و عن الكافي: وجوبه «١»، و دليله غير ظاهر، و النصوص إنما تدل على الإلقاء لا غير. (٢) تقدّم الكلام فيه فى الذبح، فإن المقامين من باب واحد. (٣) تقدّم الكلام فيه فى الذبح. (٤) قطعاً كما فى الجواهر «٢»، لكنه يتوقف على ثبوت الوجوب، و قد عرفت أنه الظاهر. (٥) لاحتمال وجوب الترتيب وجوباً شرطياً. لكن الاحتمال المذكور ضعيف فى العذر من جهل أو نسيان، لصحيح جميل، و خبر البزنطى «٣».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٠٥

كما أنه يجب أن يقدم الحلق، أو التقصير على طواف الزيارة (١)، فلو عكس أعاد (٢) و جبره بشاه (١) بلا خلاف ظاهر، و قد يقتضيه ما دل على لزوم الشاه لو خالف. لكن ظاهر صحيح جميل: الجواز على كراهه، كالترتيب فى ما سبق، فالعمده دعوى ظهور الإجماع عليه. (٢) على المشهور، و يقتضيه الأصل بناء على وجوب الترتيب، و صحيح ابن يقطين «١»، و أما الشاه فيقتضى وجوبها صحيح ابن مسلم «٢»، و سكوته عن التعرض للإعادة لا يعارض ما سبق.

نعم، يعارضه صحيح جميل - أو حسنه - فى من زار البيت قبل الحلق المتضمن أنه «لا حرج»، الدال على نفي الإعادة فى الناسى «٣»، بل مقتضى إطلاق صحيحه الآخر نفي الإعادة فى الجاهل أيضا «٤»، بل و العامد أيضا على إشكال قوى تقدّم فى مباحث الذبح»

و فى الدروس: نفي الإعادة فى الجاهل، و فى العمد و النسيان الإشكال «٦».

انتهى.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٠٦

و إن تعمده (١).

و يستحب عند إرادته

الحلق استقبال القبلة (٢)، و التسميه (٣)، و أن يبدأ فيه من قرنه الأيمن (٤)، و ينتهى به إلى العظمين النابتين قبالة وتد الأذنين (٥)، و يدعو بهذا الدعاء (٦): و يشكل: بأن النسيان أولى بعدم الإعادة من الجهل، لتضمن الصحيح ذلك فيه بالخصوص، و لا يبعد جريان ذلك فيما لو قدّم الطواف على الهدى لقوله عليه السّلام: «لا حرج». (١) عموم وجوب الإعادة للعامد في محله، لإطلاق الصحيح، أما عموم الجبر بشاه للعامد و غيره فغير ظاهر، لاختصاص صحيح ابن مسلم بالعالم، فلا يشمل الناسى و الجاهل، و الظاهر أنه لا خلاف فيه، فما فى المتن لا يبعد أن يكون من غلط النسخ و الصحيح «إن تعمّده» بلا واو. (٢) كما فى المقنع، و فى الرضوى «١». (٣) كما فى صحيح معاويه «٢». (٤) كما فى صحيح معاويه «٣». (٥) ففى خبر غياث: «السنة فى الحلق أن تبلغ العظمين» «٤»، و فسّره جماعه بما فى المتن «٥»، و كأنه لموافقته لما فى المقنع «٦». (٦) كما فى صحيح معاويه و غيره إلى قوله: القيامة «٧». و قوله:

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٤٠٧

اللهم أعطنى بكل شعره نورا يوم القيامة، و حسنات مضاعفات، و كَفَّر عَنى السيئات، إنك على كل شىء قدير.

و الأفضل أن يختم دعاءه بالصلاه على النبى و آله صلوات الله عليهم أجمعين (١).

و بالفراغ عن مناسك يوم النحر بمنى يتحلل المتمتع عما حرم عليه بعقد إحرامه (٢)، إلا الطيب، و النساء. «و حسنات.» لم أعرف مأخذه من النصوص.

نعم، عن المفيد زياده: «و حسنات مضاعفات إنك على كل شىء قدير» «١»، و عن الحلبيين زياده على ذلك: «و كفر عنى

السيئات» بعد «مضاعفات» (٢). (١) كأنه لما دلّ على فضل ختم كل دعاء بها، وذكرها في أثنائه، لما دل على ذلك من النصوص (٣). (٢) كما هو المشهور، و عن الصدوقين: التحلل بالرمي (٤)، لخبر الحسين ابن علوان: «و إذا رميت جمرة العقبة فقد حلّ لك كل شيء حرم عليك إلا النساء» (٥)، لكن ضعفه و هجره مانع عن العمل به، فيتعيّن العمل بالنصوص المتضمّنه للتحلل من كل شيء إلا النساء و الطيب بالحلق (٦)، المعوّل عليها عندهم.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٠٨

لكن يكره له تغطيه الرأس (١)، و لبس المخيط (٢) حتى يطوف طواف الزيارة (٣)، فإذا طاف، و صلّى صلاة الطواف (٤)، و سعى حلّ نعم، ظاهر جملة أخرى حل الطيب أيضا، و بعضها صريح في المتمتع (١)، و هي - و إن كانت معتبره - مهجوره، و موافقه للعامه، مع إمكان التصرف في أكثرها بالتقييد، و العمده الهجر المسقط لها عن الحجية.

هذا، و ظاهر صحيح معاويه حرمة الصيد بعد الحلق كالطيب و النساء (٢)، و لعل المراد منه الحرمة من حيث الحرم لا من حيث الإحرام، كما قد يشعر به عدم تعرّضه لما يتحلل به منه، و يقتضيه عموم ما دل على أنه يتحلل بالحلق من كل شيء إلا الطيب، و النساء. (١) بلا-خلاف و لا إشكال، للنصوص الناهيه (٣) المحموله على ذلك جمعا. (٢) الحال فيه كما قبله. (٣) بل مقتضى النصوص المشار إليها أنفا عموم الحكم للسعى للنهي عن التغطية، و لبس المخيط إلى أن يفرغ من السعى. (٤) في كشف اللثام: لا يتوقف على صلاة الطواف، لإطلاق النص و الفتوى (٤).

دليل الناسك - تعليقه و جيزه

له الطيب أيضا (١)، وإن كره حتى يطوف طواف النساء (٢)، فإذا طاف وفيه: إن الإطلاق غير ظاهر، لكون الركعتين من توابع الطواف، ويصلح ذلك للاعتماد عليه في البيان، والاستصحاب يقتضى توقف الحل عليهما، مضافا إلى خبر المروزي: «إذا حجَّ الرجل فدخل مكة، فطاف بالبيت، و صلى ركعتين خلف مقام إبراهيم عليه السَّلام، و سعى بين الصفا و المروه، و قصر فقد حل له كل شىء ما خلا النساء» (١)، و قريب منه صحيح معاوية (٢). لكن ظاهر خبر المروزي عمره التمتع. (١) بلا خلاف ظاهر، و يقتضيه النصوص (٣)، و بعضها صريح فى ذلك، و المشهور - كما قيل (٤) - عدم التحلل عنه بدون السعى.

و ظاهر الشرائع، و عن غيرها الخلاف فى ذلك (٥). و كأنه لإطلاق بعض نصوص التحلل عن الطيب بالطواف (٦)، الممكن تقييده بما دل على التوقف على السعى، فتأمل. (٢) للصحيح: هل يجوز للمحرم المتمتع أن يمَسَّ الطيب قبل أن يطوف طواف النساء؟ قال عليه السَّلام: لا (٧). المحمول على الكراهه جمعا بينه و بين ما هو صريح فى الجواز.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤١٠

حللن له أيضا (١)، كما يحل به الرجال لهنَّ بعد صلاة الطواف (٢) على الأحوط، و يبقى الصيد بعد التحلل الأول بمنى محرَّما عليه من حيث الحرم (٣)، لا من جهة إحرامه، و لا يتضاعف بعده الجزاء (٤).

أما المفرد، أو القارن فإن كان قد قدَّم الطواف و السعى على (١) إجماعا، و نصوصا (١). (٢) و فى كشف اللثام: صلى له أم لم يصل، لإطلاق النصوص و الفتاوى، إلا فتوى الهداية، و الاقتصاد. و ما

فى صحیح معاویه: «ثم ارجع إلى البيت و طف به أسبوعا آخر، ثم تصلى ركعتين عند مقام إبراهيم عليه السلام، ثم قد أحلت من كل شىء، و فرغت من حجك كله، و كل شىء أحرمت منه» (٢)، يجوز أن يكون لتوقف الفراغ (٣).

و فيه: إنك عرفت الإشكال فى دخول طواف النساء فى الحج، مضافا إلى الإشكال فى الإطلاق، و أن مقتضى الاستصحاب بقاء الحرمه.

نعم، فى خبر أبى بصير حل النساء إذا تجاوز النصف و نسى الإتمام (٤).

لكن فى الحدائق: لا أعلم قائلاً به من الأصحاب (٥). (٣) كما أشرنا إليه آنفا. (٤) لأنه محل فيجرى عليه حكم الصيد من المحل فى الحرم.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤١١

الوقوفين حل له الطيب - أيضا - بتحلله بمنى (١)، و إلّا ففيه إشكال أحوطه التحرز عنه حتى يطوف و يسعى، بل لو قدم طواف النساء - أيضا - لضروره مجوزه لتقديمه على الوقوفين حلل له - أيضا - بذلك التحلل (٢)، و يكون له حينئذ تحلل واحد بمنى عن (١) كما عن جماعه التصريح به (١)، و يقتضيه جملة من النصوص، كخبر جميل المروى عن مستطرفات السرائر (٢)، و خبر محمد بن حمران (٣) و غيرهما، و إطلاقها يقتضى عدم الفرق بين أن يقدم الطواف و السعى على الوقوفين، و عدمه.

و عن الدروس: التخصيص بالأول (٤)، لكنه فى غير محله كما فى الجواهر (٥)، و لذا أطلق الأكثر كما فى الدروس (٦).

و مثله فى الضعف ما عن الجعفى (٧) و ظاهر آخرين من التسويه بينهما و بين المتمتع فى توقف حل الطيب على الطواف (٨). (٢) فإنه مقتضى دليل تشريع التقديم، و كذا الحال فى ما بعده.

دليل الناسك -

تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤١٢

جميع ما حرم عليه بعقد إحرامه.

و كذلك المتمتع - أيضا - لو جاز له تقديم الطوافين على الوقوفين لبعض ما يوجبه، على إشكال فيهما لو تمكن منهما بعد مناسك منى، كما ستعرفه.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤١٣

الفصل الخامس في ما يجب بمكة المعظمه بعد مناسك منى

إشاره

و فيه مسائل:

[المسأله الأولى: إذا قضى مناسك يوم النحر بمنى وجب عليه الرجوع إلى مكة

لأداء مناسكها و هي ثلاثه:

الأول: الطواف و صلاته، نحو ما مرّ في باب العمره، إلا أنه ينويه لحجّ الإسلام، و يسمى طواف الزياره.

الثاني: السعي بين الصفا و المروه - أيضا - كذلك، و عرفت أنه لا يحل الطيب إلا به على الأقوى.

الثالث: طواف النساء، و لا يحلن للمحرم (١)، و لا يتحللن عن إحرامهن إلا به (٢)، من دون فرق بين أن يكون بالغا، (١) إجماعا و نصوصا «١»، خلافا للحسن فيحل بدونه «٢»، و ضعفه ظاهر كندرته. (٢) كما هو المعروف، المصرّح به في كلام كثير من القدماء و المتأخرين.

و في القواعد، و عن المختلف: الاستشكال فيه «٣».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤١٤

أو صبيا (١)، و لو غير مميز أحرم به وليه (٢)، أو مجنونا، أو رقاً أحرم بإذن مولاه (٣)، و لا بين أن يكون إحرامه لحج (٤)، أو عمره مطلقا عدا و عن المسالك: انه وجيه، لانتفاء الدليل عليه بخصوصه، مضافا إلى ما دل على حل جميع المحرمات بالإحرام عدا النساء بالطواف، فإن مقتضى عمومه لهنّ حل الرجال به بلا حاجه إلى طواف «١».

و فيه: أن ظاهر تلك النصوص الرجال، و حيثئذ مقتضى ما دلّ على حل النساء بطوافهن ثبوت ذلك في حق النساء بقاعده الاشتراك، و العمده فيه جملة من النصوص كصحيح العلا و البجلي و غيرهما، و فيه: «إذا طافت أسبوعا آخر حلّ لها فراش زوجها» «٢»، و نحوه غيره. (١) للإطلاق، بل عن المنتهى، و التذكرة: الإجماع على وجوبه على الصبيان «٣». (٢) و إلا لم يصح

فلا يفيد الحرمة. وكذا الحال في المجنون، فتأمل. (٣) وإلا كان حراما باطلا فلا يفيد.

(٤) فإن طواف النساء واجب في جميع أنواع الحج إجماعاً، و نصوصاً واردة في أنواعه الثلاثة قد صرح فيها بأن حج التمتع، و الأفراد، و القران فيه طواف النساء، مضافاً إلى طواف الزيارة «٤».

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٤١٥

عمره التمتع (١).

و يطوف الولي بالصبي الغير المميز (٢)، و يستتبع في الصلاة عنه (٣)، و يطوف المميز و يصلى مباشرة بنفسه (٤)، فلو تركه و لم يطف الولي بغير المميز بقى على حكم إحرامه (٥) إلى أن يطوف بعد بلوغه، أو يستتبع حيث يجوز له ذلك، بل يبعد جواز استنابه الولي أيضا (٦).

المسألة الثانية: إذا تحلل بمنى فالأفضل أن يرجع ليومه إلى مكة

(١) تقدّم بيان ذلك في أول المقصد الثاني في بيان أحكام الطواف «١». (٢) كما يحرم به على ما سبق. (٣) فإن مما ورد في حج الصبي يفهم أنه يقوم بما يمكن قيامه كالطواف، و السعى، و الوقوف، و نحوها، و يفعل الولي عنه ما لا يمكن أن يقوم به كالتلبية، و قد مرّ في خبر زراره أنه يطاف به، و يصلّى عنه «٢». (٤) فإن طوافه و صلاته كإحرامه. (٥) كما صرح به غير واحد «٣»، لإطلاق أدله التحلل به، و احتمال أن إحرامه لا يقتضى حرمة النساء - لأنه تمريني لا شرعي - في غير محله، لظهور الأدله في كونه بحكم إحرام البالغ، كظهوره في كونه كذلك بالإضافة إلى سائر المحرمات. (٦) يعني استنابه الولي قبل البلوغ، أما بعد البلوغ فلا ولايه له على ذلك، و لا على غيره.

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٤١٦

لمناسكها المذكوره (١)، و إلا فمن غده (٢)، بل الأحوط أن لا يؤخره عنه (٣)، و إن كان الأقوى جواز التأخير إلى

آخر أيام التشريق (٤)، (١) ففي مصحح إسحاق: عن زياره البيت تؤخر إلى اليوم الثالث؟

قال عليه السّلام: تعجيلها أحب إليّ، و ليس به بأس إن أخرته «١». و نحوه غيره. (٢) في صحيح معاوية: «في زياره البيت يوم النحر، قال عليه السّلام: زره فإن اشتغلت فلا يضرك أن تزور البيت من الغد، و لا تؤخر أن تزور من يومك فإنه يكره للمتمتع أن يؤخر، و موسع للمفرد أن يؤخر» (٢). (٣) فإن المحكى عن جماعه المنع عنه «٣»، للنهي عنه في جملة من النصوص «٤». (٤) كما هو المنسوب إلى المتأخرين «٥»، و يقتضيه نفى البأس عن التأخير في جملة من النصوص، كمصحح إسحاق المتقدم، و صحيح البنزطى، و مصحح ابن سنان، و غيرها «٦»، و في صحيح الحلبي: «أنا ربما أخرته حتى تذهب أيام التشريق» «٧»، التي يتعين لأجلها حمل النهي على الكراهه.

أما حمل الناهيه على المتمتع، و غيرها على غيره، فيأباه ما في نصوص الترخيص في التأخير من المنع عن الطيب «٨»، الذي يحل لغير المتمتع بالحلق أو

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٤١٧

على كراهيه هي على المتمتع شديده (١)، بل لا يبعد جوازه للمفرد و القارن اختيارا طول ذى الحجه (٢)، و في المتمتع لا يخلو عن الإشكال (٣)، لكنه لو أخر أجزاء طوافه و سعيه ما لم يخرج التقصير، فما عن جماعه من المنع عن التأخير ضعيف. (١) كما يستفاد من صحيح معاوية المتقدم. (٢) بلا خلاف - كما قيل «١» - لإطلاق نصوص التأخير في التوسعه للمفرد و القارن، و الظاهر الاتفاق على عدم جواز تأخيرهما بعد ذى الحجه لأنه غايه وقت الحج، كما يفهم من قوله تعالى (الْحُجُّ

أَشْهُرٌ مَعْلُومَاتٌ) «٢». (٣) فإن المحكى عن جماعه المنع عنه «٣»، و يقتضيه مفهوم الصحيح: «لا بأس أن يؤخر زياره البيت إلى يوم النفر» «٤».

لكنه ضعيف معارض بصحيح الحلبي المتقدم، و صحيح هشام: «لا بأس إن أخرت زياره البيت إلى أن يذهب أيام التشريق، إلا أنك لا تقرب النساء، و لا الطيب» «٥»، و لذا كان المحكى عن الحلبي، و المختلف، و سائر المتأخرين: الجواز «٦».

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٤١٨

ذو الحجه (١) على كل حال.

المسألة الثالثة [مناط التعذر الموجب لجواز تقديم الطواف :

قد تقدم (٢) أنه يجوز للمفرد و القارن أن يقدم طواف الزيارة و السعى على الوقوفين اختيارا على كراهيه، و الترك أحوط (٣).

أما المتمتع فلا يجوز له ذلك (٤)، إلا إذا علم، بل ظن أو خاف (٥) أنه لا يتمكن منهما بعد رجوعه عن منى لحيض، أو مرض، و نحو ذلك مما يوجب تعذر الطواف عليه، أو كونه ذا مشقه شديده، فيجوز له التقديم حينئذ، و يجرى مطلقا على الأقوى.

لكن لو تمكن منهما بعد رجوعه فالإعادة أحوط و أولى (٦)، و الأولى حينئذ أن يتجنب الطيب إلى أن يطوف، (١) على القولين كما عن غير واحد «١»، و كأن نزاعهم في الإثم لا غير. (٢) في كيفية أنواع الحج «٢». (٣) للخروج عن شبهه خلاف الحلبي «٣». (٤) سبق في كيفية الحج «٤». (٥) كما يستفاد من النص المجوز للتقديم لخائفه الحيض «٥». (٦) لشبهه الخلاف كما تقدم.

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٤١٩

و يسعى (١).

و الظاهر أن مناط التعذر الموجب لجواز التقديم هو كونه متعدرا أو ذا مشقه إلى آخر أيام التشريق، لا خصوص يوم النحر، و لا مطلقا (٢).

لكن لو تمكن

منهما بعد أيام التشريق فالأحوط الإعادة برجاء المطلوبيه.

المسألة الرابعة: وقت طواف النساء

هو وقت طواف الحج عقب الفراغ عنه على الأحوط (٣)، والأولى والأفضل أن يبادر إليه بعد (١) أخذاً باحتمال عدم صحته التقديم. (٢) النصوص خالية عن تحديد زمان العذر، ومقتضاها اعتبار استمراره إلى آخر وقت الطواف، لكن في خبر الأزرق جواز التقديم لخائفه الحيض قبل يوم النحر «١»، ولأجل أن أقل الحيض ثلاثة أيام فإطلاقها يقتضى الاكتفاء بالعذر في ثلاثة أيام أحدها يوم النحر، بل هو وغيره من نصوص خائفه الحيض صريح في عدم اعتبار استمرار العذر إلى آخر الوقت. (٣) قال في كشف اللثام: «لم ينص أكثر الأصحاب على آخر وقته وظاهرهم أنه كطواف الحج. وفي الكافي، والغنية، والإصباح: ان آخر وقته أيام التشريق «٢». وفي المبسوط، و موضع آخر من الإصباح: يطوف للنساء متى شاء من مقامه بمكة «٣». ويجوز أن يريد مقامه بها قبل العود إلى منى «٤».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٢٠

الفراغ من السعي (١)، ولا يؤخره اختياراً إلى آخر أيام التشريق فضلاً عن التأخير أزيد من ذلك.

لكن لو أخره أجزاء متى فعله، بل لا إثم عليه لو أخره إلى آخر ذى الحجة (٢). أقول: النصوص غير متعرضه لتحديد آخر الوقت، ومقتضى إطلاقها جواز فعله بعد ذى الحجة ولا يمنع عنه قوله تعالى (الْحَرِجُ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ) «١» لأنه ليس من الأركان لعدم فساد الحج بتركه.

إلا أن يقال: مقتضى نصوص البيان كونه من واجبات الحج وأفعاله وإن لم يكن تركه مفسداً له، فإذا كان من أفعاله تعين فعله في أشهره، كما يقتضيه ظاهر الآيه

الشريفه المتقدم على إطلاق النصوص.

لكن ظاهر كلماتهم عدم كونه من أفعال الحج عندهم، وهو الذى يقتضيه ظاهر غير واحد من النصوص «٢» المقدم على ظاهر النصوص البيانية، وحينئذ يشكل توقيته بذى الحجه إلاً أن يكون إجماعاً. (١) لما تقدم فى طواف الزيارة من خبر ابن سنان «لا بأس أن يؤخر زياره البيت إلى يوم النفر، إنما يستحب تعجيل ذلك مخافه الأحداث و المعاريض» «٣». (٢) لما سبق فى طواف الزيارة.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٢١

نعم، لو لم يأت به إلى أن خرج الشهر أثم (١) و صح مطلقاً (٢)، بل تقدم أنه ليس من الأركان (٣) كى يفسد الحج بتعمد تركه، وإنما أقصى ما يوجهه هو عدم التحلل عن الإحرام حتى فى العقد، والإشهاد عليه (٤) إلا به.

و لو خرج إلى أهله تاركاً له عمداً، أو جهلاً، أو نسياناً وجب عليه الرجوع لفعله، و لو شقّ عليه الرجوع بنفسه يستتنب (٥)، و لا يتحلل عن إحرامه إلا إذا أتى به نائبه. (١) قد عرفت الكلام فيه. (٢) يعنى: و إن كان عامداً. (٣) إجماعاً كما فى المسالك، و بلا خلاف كما عن السرائر «١»، و قد تقدم فى مباحث الطواف. (٤) و كل ما كان قد حرّمه الإحرام منهن، للأصل، و مال إليه فى الجواهر «٢».

و فى القواعد و غيرها تخصيص التحريم بتركه بالوطء، و ما فى حكمه من التقبيل، و اللمس، و النظر، لظهور تخصيص التحريم بالنساء بتركه فى ذلك «٣».

و فيه منع. (٥) إجماعاً، و نصوصاً «٤».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٢٢

و لو مات قبله يقضى (١) من صلب ماله (٢)،

و فى جواز الاستنابه له اختيارا إشكال (٣). (١) بلا خلاف، للصحيح «١». (٢) لا يخلو من إشكال، كالأشكال فى إخراج عامه الواجبات العباديه منه. (٣) و المشهور الجواز فى الناسى، لإطلاق قوله عليه السّلام: - فى صحيح معاويه - «يأمر من يقضى عنه إن لم يحج» «٢»، بل قيل: إنه ظاهر فى ذلك، و إلا لقال عليه السّلام: «إن لم يقدر» «٣».

و لا يصلح لمعارضته قوله عليه السّلام: - فى الصحيح «فأما ما دام حيًا فلا يصلح أن يقضى عنه» «٤»، لظهوره فى المنع عن النيابة حال الحياه مطلقا، الواجب حمله على الكراهه إجماعا و نصوصا، و تقييده بحال الاختيار ليس بأولى من حمل «لا يصلح» على الكراهه، بل الثانى أولى.

نعم، قوله عليه السّلام: - فى الصحيح - «لا يحل له النساء حتى يطوف بالبيت، قلت: فإن لم يقدر، قال عليه السّلام: يأمر من يطوف عنه» «٥» ظاهر - بقرينه السؤال فى ذيله - فى تعيين طوافه بنفسه مع قدره.

و الجمع بينه و بين ما سبق - بالحمل على الوجوب التخييرى - غير ظاهر، بل الأقرب الحمل للأول على الوجوب الترتيبى، فتأمل.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٢٣

و لو قدمه على السعى عمدا أعاد (١)، و يجزيه لو كان سهوا (٢)، و لو كان جهلا (٣) اللهم إلا أن يقال: ظهور الصحيح المذكور فى وجوب المباشرة لا - ينكر، إلا - أن إطلاق دليل بدليه فعل النائب حاكم عليه، و ليس فعل النائب من قبيل أحد أفراد الواجب التخييرى، كى يكون الجمع بالوجوب الترتيبى أقرب منه، بل هو من قبيل بدل الواجب التعيينى، فلاحظ.

هذا كله فى الناسى، أما العامد و الجاهل فيتعين الرجوع فيهما إلى القواعد المقتضيه لوجوب المباشرة كما قيل «١»،

أو لجواز الاستنابه كما هو التحقيق في ما لم يتم إجماع على عدمها. (١) بلا خلاف ظاهر، للنصوص المتضمنه للترتيب بينه وبين السعي.

و في المرسل: لا- يكون السعي إلا من قبل طواف النساء «٢». (٢) بلا- خلاف ظاهر، ففي الموثق: في من طاف طواف الحج و طواف النساء قبل السعي، قال عليه السّلام: لا يضره، يطوف بين الصفا و المروه، و قد فرغ من حجّه «٣». (٣) و في جواز تقديمه مع الضروره، و الخوف من الحيض - كما في الشرائع، بل عن المدارك: أنه مقطوع به في كلام الأصحاب «٤» - إشكال، لعدم الدليل عليه، و موثق سماعه «٥» لا إطلاق فيه يشمله، كما لا يشمل العالم العامد، بل هو من أفراد.

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٤٢٤

ففيه إشكال (١).

و لو خافت الحيض فقدّمت طواف الزياره على الوقوف قدّمت السعي أيضا (٢)، و كذا طواف النساء (٣)، لكن لو تمكنت أن تطوف (١) لإطلاق موثق سماعه المتقدّم الشامل له. لكن التعارض بينه و بين المرسل المتقدم يقتضى حمله على خصوص الناسي.

و فيه: أنه لا- شاهد على الجمع المذكور، و المتعين حينئذ الأخذ بالموثق، و الظاهر أنه شامل لكل من يأتي بالطواف بعنوان الامتثال فيشمل الجاهل أيضا.

و المرسل إما ساقط بنفسه، أو بالمعارضه، أو محمول على الفضل كما لعله الظاهر منه بعد التأمل. فراجع. (٢) كما تضمّنته نصوص تقديم الطواف «١». (٣) كما هو المشهور، كما هو صريح صحيح على بن يقطين «٢». و عن الحلبي: المنع «٣»، و يشهد له خبر على بن أبي حمزه «٤». لكن مع أن الجمع العرفي يقتضى حمل الثاني على الكراهه أن الأول أصح سندا، فيترجح دليل

الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٢٥

بعد مناسك منى فالأحوط الإعادته (١)، وإلا فالاستنابه. وكذا (٢) لو كان فرضها الأفراد أو القران- أيضا- وقدمت الطوافين على الوقوفين. والله العالم.

المسألة الخامسة [سائر المستحبات]

يستحب لمن يمضى إلى مكة للطواف والسعى الغسل قبل دخول المسجد (٣)، بل مكة (٤)، بل في منى (٥)، على الثانى.

اللهم إنا أن يقال: مورد الثانى التمتع فيكون أخص من الأول فيقتد به، ويحمل على الأفراد و القران.

وعليه- ولا سيما وان تقييد الأول لازم على كل حال حتى لو حمل على المتمتع، للزوم تقييده حينئذ بحال الضروره- فالمنع فى المتمتع أنسب بالقواعد. (١) خروجا عن شبهه الخلاف. (٢) لإطلاق الصحيح المتقدم. (٣) كما فى صحيح عمران الحلبي»

، مستدلا عليه بقوله تعالى (وَ طَهَّرْ بَيْتِي لِلطَّائِفِينَ). الآية «٢». (٤) كما يفهم من خبر عمر بن يزيد «٣». (٥) كما فى خبر الحسين بن أبى العلاء «٤».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٢٦

و تقليد الأظفار (١)، والأخذ من الشارب، والدعاء إذا وقف على باب المسجد بما عن الصادق عليه السلام (٢):

اللهم أعنى على نسكى، و سلمنى له، و سلمه لى. اللهم إنى أسألك مسأله العليل (الغليل خ) الدليل، المعترف بذنبه، أن تغفر لى ذنوبى و أن ترجعنى بحاجتى.

اللهم إنى عبدك، و البلد بلدك، و البيت بيتك، جئت أطلب رحمتك، و أؤم طاعتك، متبعا لأمرك، راضيا بقدرك، أسألك مسأله (الفقير خ) المضطر إليك، المطيع لأمرك، المشفق من عذابك، الخائف لعقوبتك، أن تبلغنى عفوك، و تجيرنى من النار برحمتك.

ثم تأتى الحجر الأسود فتستلمه و تقبله، فإن لم تستطع فاستلمه بيدك و قبل يدك، و

إن لم تستطع فاستقبله و أؤم إليه بيدك و قبلها (٣)، و كبير و قل كما قلت يوم قدمت مكة، ثم طف بالبيت سبعة أشواط، و صلّ خلف المقام ركعتي الطواف على نهج ما تقدّم في طواف العمره.

ثم ارجع إلى الحجر فقبله إن استطعت، و إلا فأؤم إليه، و بعد الاستقاء من زمزم تخرج للسعى بين الصفا و المروه نحو ما مضى، و يحل لك الطيب به. (١) للأمر به و بما بعده في خبر عمر بن يزيد. (٢) كما في صحيح معاوية «١»، ذكر فيه الدعاء المذكور في المتن، و سائر ما ذكر في المتن إلى آخره ما بين تصريح و تلويح. (٣) هذا غير المذكور في الصحيح المذكور. نعم، في من لا يحضره الفقيه دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٢٧

ثم ارجع إلى البيت، و طف به أسبوعا آخر للنساء، و إذا فرغت من صلاته خلف المقام فقد أحللت منهن، و تمّ حجّك.

و قد تلخّص من ذلك: أنه إذا انتفى ما يوجب تقديم الطوافين على الوقوف كان التحليل عن الإحرام تدريجيا حينئذ، و عرفت أن مواطنه ثلاثه (١)، و لو قدمها عليه لبعض ما يوجهه كان دفعا موطنه عقيب الحلق أو التقصير بمنى، و لا يتحلل قبله عن الطيب و النساء على الأقوى (٢). بدله: «و أشر إليه بيدك و قبلها» «١». (١) الأول: الحلق و التقصير، و يحل به عن كل ما حرم بالإحرام، عدا الطيب، و النساء.

الثاني: الطواف و السعى، و يحل به الطيب.

الثالث: طواف النساء، و يحل به النساء. (٢) على ما عرفت.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٢٩

الفصل السادس في ما يجب في ليالي التشريق

إشاره

و فيه مسائل:

الأولى: يجب المبيت بمنى ليله الحادي عشر، و الثاني عشر

على كل ناسك غير معذور (١).

فإن كان قد اتقى الصيد، و النساء في إحرامه كليا جاز النفر (٢) (١) إجماعا، و نوصا، نعم، عن التبيان: الاستحباب «١»، لكنه نادر.

أما المعذور فيجوز له المبيت في غيرها بلا خلاف ظاهر، لأدله نفي الحرج و غيرها، و لما ورد في الرخصة للعباس عليه السلام من أجل السقايه «٢». (٢) بلا خلاف، و لا إشكال فيه في الجملة، و في الجواهر: الإجماع بقسميه عليه «٣». و يشهد له في الصيد خبر جميل: «من أصاب الصيد فليس له أن ينفر في النفر الأول» «٤»، و نحوه خبر حماد «٥».

و يشهد له فى النساء خبر ابن المستنير: «من أتى النساء فى إحرامه لم دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٣٠

بعد الزوال (١) من اليوم الثانى عشر، و هو نفر الأول، و إلا و جب عليه المبيت بها ليله الثالثه عشر أيضا (٢).

و كذا لو غربت عليه الشمس قبل أن يخرج عنها فى اليوم يكن له أن ينفر فى نفر الأول» (١). و ظاهر خبره الآخر: تخصيص الجواز بمن اتقى جميع محرمات الإحرام (٢). و عن ابن سعيد العمل به (٣). لكنه غير ثابت الحجية، فلا يصلح لمعارضه ما هو معول عليه.

و عن الحللى تخصيصه بمن اتقى ما فيه الكفاره (٤). و دليله غير ظاهر. (١) فلا يجوز قبله كما هو المشهور، بل قيل: إنه إجماع (٥)، و يشهد له جملة من النصوص المعتمره (٦).

نعم، فى خبر زراره: «لا بأس أن ينفر الرجل فى نفر الأول قبل الزوال» (٧). لكن لأجل عدم ثبوت الجابر له لا يصلح لصرف ما تقدّم إلى الكراهه، أو الاستحباب، و إن حكى

عن التذكرة أنه قرّبه «٨». (٢) بلا-خلاف ظاهر، بل ادعى عليه الإجماع «٩»، و يستفاد من النصوص المتقدمة و غيرها مما تضمّن وجوب المبيت فى منى لىالى التشريق.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٣١

الثانى عشر (١)، و لو تأهب للخروج على الأقوى (٢).

و لا- يجب على من عدا هؤلاء (٣)، و إن كان الأولى بل الأحوط أن لا يتركه من ارتكب ما عدا الصيد و النساء من محرمات الإحرام (٤)، أو اقرتف كبيره اخرى (٥)، و الصروره (٦)، بل هو الأفضل (١) بلا خلاف ظاهر، و عن المنتهى الإجماع عليه «١»، و يشهد له جملة من النصوص، ففى مصحح الحلبي: «إن أدركه المساء بات و لم ينفر» «٢». (٢) كما فى الدروس: أنه الأشبه «٣»، و اختاره فى الجواهر «٤» لإطلاق النصوص. و عن التذكرة: الأقرب جواز الارتحال للمشقه فى حط الرجال «٥»، لكنه كما ترى! (٣) كما يستفاد من النصوص المتقدمة فى الموارد الثلاثة. (٤) خروجاً عن شبهه الخلاف من ابن سعيد كما تقدّم. (٥) خروجاً عن شبهه خلاف الحلبي كما عرفت. (٦) لما عن الغنيه، و الكافى، و الإصباح من كون الصروره كغير متقى الصيد و النساء فى وجوب مبيت الثالثه «٦». و دليله غير ظاهر كما اعترف به فى الجواهر «٧»، و ظاهر غيرها.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٣٢

لكل ناسك (١).

الثانى: القدر الواجب من المبيت فى كل ليله

هو أن تغرب عليه الشمس فيها، و يبقى بها إلى أن ينتصف الليل (٢)، و يجوز له الخروج بعد ذلك، و إن كرهت الدلجه قبل الصبح منها (٣)، لكنه لو كان بمكه و شغله نسكه عن الرجوع قبل الغروب إليها جاز، بل يجوز

البقاء بمكه (١) كما فى الدروس ناسبا إلى نصّ الأصحاب «١». (٢) بلا- إشكال ظاهر كما قيل، و يقتضيه جملة من النصوص المتضمنه أنه إذا خرج بعد نصف الليل فلا بأس، أو لم يضره شىء، أو نحو ذلك «٢».

نعم، ظاهر خبر ابن ناجيه «٣»، و غيره «٤» جواز الخروج من منى أول الليل إذا كان يرجع إليها قبل النصف، فيستفاد منها الاجتزاء بأحد النصفين.

لكن إعراضهم عنه مانع عن البناء عليه. فتأمل، فإن ثبوت الإعراض غير معلوم، و مجرد النسبه إلى ظاهر الأصحاب غير كافيه فى رفع اليد عن النصوص التى فيها الصحيح و غيره. (٣) كما استفاد من خبر أبى الصباح «٥».

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٤٣٣

مشتغلا بالعباده إلى الفجر (١)، و يجرى عن المبيت بمنى، و إن كان الأولى و الأفضل هو الرجوع إليها قبل أن ينشق الفجر (٢)، بل قبل أن ينتصف الليل (٣)، و يجب البقاء حينئذ إلى الفجر (٤).

فيكفى فى المبيت الواجب بمنى أحد الأمرين: إما أن تغرب عليه الشمس بها، أو يطلع عليه الفجر فيها و قد شغله نسكه بمكه عن الرجوع إليها قبل ذلك.

و فى الصورة الأولى يجب البقاء فيها إلى انتصاف الليل، و فى (١) كما استفاد من جملة من النصوص، معللا فى بعضها: بأنه كان فى طاعه الله تعالى «١»، الشامل لكل عباده واجبه، أو مندوبه. و عن الحلبي وجوب الكفاره «٢». لكنه غير ظاهر. (٢) فى الصحيح: «ما أحب أن ينشق له الفجر إلا و هو بمنى» «٣»، و نحوه غيره. (٣) دليله غير ظاهر، و ما تضمن أنه إن خرج من منى أول الليل فلا ينتصف له الليل إلا و هو

بمنى مختص بغير المشغول بالعباده، و لذا استثنى منه فى صحيح معاويه «٤». (٤) عملا- بما دل على وجوب المبيت بمنى لىالى التشريق الظاهر فى الاستيعاب، و ثبوت الترخيص فى الخروج بعد نصف الليل يقتصر عليه.

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٤٣٤

الثانيه يجرى الرجوع إليها قبل الفجر قدر المسمى، بل يجرى الاشتغال بالعباده بمكه عن المبيت بمنى من أصله.

الثالثه: يجب أن يكون فى المبيت بمنى ناويا له

(١)، نحو ما تقدم فى سائر المناسك، مقارنا بها الأول جزئه عند الغروب، و الأولى أن يقدمها فى جزء من النهار، و يقول: «أبيت هذه الليله بمنى لحج الإسلام لوجوبه قربه إلى الله تعالى»، و لو أخلّ بالنيه أثم، و لا فديه عليه (٢)، و لكنها الأحوط.

الرابعه: لو بات بغير منى

فإن كان بمكه مشغولا بالعباده حتى أصبح فلا فديه عليه (٣)، و كذا لو شغله نسكه عن إدراك أول الليل بمنى، أما لو بات بغير مشغول بالعباده، أو بات بغيرها مطلقا كان عليه (٤) (١) كما نص عليه غير واحد «١»، لأنه عباده. (٢) كما مال إليه فى الجواهر «٢»، للأصل، و انصراف ما دلّ على ثبوتها بترك المبيت إلى تركه رأسا. و عن المسالك أنه فيه وجهان «٣». و ما فى المتن أوجه. (٣) كما هو المشهور، للنصوص المتضمنه نفي الفديه فى الفرض، و قد عرفت أن خلاف الحلى غير ظاهر الوجه. (٤) بلا خلاف ظاهر، و يقتضيه النصوص «٤». نعم، فى صحيحى العيص دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٤٣٥

عن كل (١) ليله شاه (٢)، و إن كان ناسيا، أو جاهلا (٣)، أو غير ذلك، و سعيد «١» ما ظاهره العدم، لكنه مطروح أو مأؤل. (١) كما يقتضيه الجمع بين النصوص المتضمنه بعضها وجوب ثلاث من الغنم إذا بات ثلاث لىال بمكه «٢»، و بعضها وجوب الدم على من بات ليله واحده «٣»، و بعضها مطلق فى وجوب الدم على من بات لىالى منى بغيرها «٤»، فإن الجمع بينها يقتضى كون مبيت كل ليله سببا للفديه.

و ما فى عباره جماعه من إطلاق وجوب الدم على من بات لىالى منى بغيرها «٥» محمول على

ذلك، أو موهون به. (٢) كما في خبر ابن ناجيه المحمول عليه ما في غيره من إطلاق الدم، و ضعفه منجبر بالعمل، و لعلها المراد من إطلاق الدم في غير واحده من العبارات. (٣) كما صرح به بعض «٤»، و يقتضيه إطلاق النص و الفتوى.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٣٦

على إشكال في من نام في طريق منى بعد أن جاوز عقبه المدنيين (١)، و خرج عن حدود مكة.

و لو فاته جزء من أول الليل - لا في نسكه - لكنه أدرك البيتوته بها إلى الفجر ففي وجوب الفديه إشكال (٢). (١) فعن أبي علي «١»، و الشيخ في التهذيب و الاستبصار عدمها حينئذ «٢»، و يشهد له صحيح محمد بن إسماعيل «٣»، و صحيح جميل «٤»، و صحيح هشام «٥» ابن هشام «٦» بعد الجمع بينها، لكنها يشكل الاعتماد عليها لإعراض المشهور عنها.

و منه يظهر ضعف ما عن الرياض من أن السقوط لا - يخلو من قوه إلا - أن يكون إجماع على خلافه «٧». (٢) لما قد يظهر من نصوص الفديه من اختصاصها بصوره المبيت تمام الليل بغير منى «٨»، و يومى إليه - كما في الجواهر «٩» - جمله من النصوص، كصحيح ابن مسلم: انه قال عليه السلام: - في الزيارة - إذا خرجت من منى قبل غروب دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٣٧

و كذا في سقوطها عن بات بغيرها ثم رجع قبل أن ينشق الفجر إليها، و عن المعذور (١) الذى لا - يجب عليه المبيت بها كالمريض، و من كان له مريض يخاف عليه، أو مال يخاف ضياعه، و نحو ذلك.

نعم، لا يجب الفديه على الرعاه و السقاء على الأقوى (٢).

الخامسه: الأحوط عدم الفرق بين الوطاء و سائر ما يحرم

من

الشمس فلا تصبح إلا بمنى «١». و نحوه غيره.

لكن المحتمل فى النصوص الأول: إرادته ترك الواجب، و فى النصوص الثانيه: صورته الخروج للزياره و النسك، لا أقل من أنه مقتضى الجمع بينها و بين غيرها. (١) فإن المصرح به فى كلام بعض ثبوت الفديه على المعذور كغيره «٢»، و يقتضيه إطلاق النصوص، اللهم إلا أن يدعى انصرافها إلى خصوص المختار، لكنه ضعيف.

و ربما قيل: إن الفديه لا تناسب العذر «٣».

لكن فيه: انها جبران لا كفاره. (٢) كما نصّ عليه فى الدروس، و تنظر فى وجوبها على باقى المعذورين «٤» و وجهه فى الجواهر بظهور الرخصه الوارده فيهما فى نفى الفديه، بخلاف الرخصه فى الباقيين لأنها عموم نفى الحرج و الضرر، و هو لا يقتضى ذلك «٥».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٣٨

النساء، حتى العقد، أو الشهاده به فى وجوب المبيت به ليله الثالثه عشر (١)، و لا بين الاصطياذ و سائر ما يحرم من الصيد حتى الدلاله إليه، و نحوها فى ذلك (٢).

السادسه:

يستحب عند رجوعه من مكه إلى منى أن يقول: «اللهم بك وثقت، و بك آمنت، و لك أسلمت، و عليك توكلت، فنعم الرب، و نعم المولى، و نعم النصير». و فيه: ان الرخصه إنما وردت فى طرق العامه. نعم، تقدّم فى خبر مالك بن أعين: أن النبى صلّى الله عليه و آله رخص للعباس المبيت بمكه ليالى منى من أجل سقايه الحج «١».

لكن يحتمل فيه كون السقايه للحاج من قبيل العباده التى يكون صاحبها مرخصا بلا فديه، فالخروج عن عموم الفديه غير ظاهر، فلاحظ. (١) المذكور فى الخبر المتقدم: من أتى النساء «٢»، و ظاهره: الاختصاص بالوطء كما ذكر

فى الجواهر، و تنظر فى إلحاق ما يتعلق بها من التقبيل، و اللمس، و العقد، و الشهاده «٣». و عن المدارك: فىه و جهان «٤».

لكن مقتضى الاقتصار على المتيقن فى الخروج عن عموم جواز النفر الأول هو الأول. (٢) المذكور فى النصوص إصابه الصيد «٥»، و الظاهر منه الاصطيد، فىكون الكلام فىه كما قبله، قولاً، و قائلاً، و دليلاً.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٣٩

الفصل السابع فى ما يجب أيام التشريق بمنى و ما يستحب فىه

يجب فى اليوم الحادى عشر و الثانى عشر، و كذلك الثالث عشر- إن أقام ليله بمنى- أن يرمى الجمار الثلاث (١)، كل جمره بسبع حصيات (٢)، و يجب هنا- زياده على ما تقدم من شروط (١) بلا خلاف يعرف، أو مطلقاً كما عن السرائر «١»، أو إجماعاً كما عن المفاتيح «٢» و شرحه، و يقتضيه الصحيح: «الحج الأكبر الوقوف بعرفه، و رمى الجمار» «٣»، و ما ورد فى من نسيها أو بعضها و ذكر فى اليوم الثالث أو بعده «٤»، [و] غير ذلك. و ما فى جمله من العبارات من أنه سنه، فىه متابعه للنصوص المشتمله على ذلك «٥»، المحمول على ما يقابل ما فرض فى الكتاب، كما عن الشيخ و غيره «٦». (٢) إجماعاً، و يشهد له صحاح معاويه الوارده فى من رمى بعض الجمار

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٤٠

الرمى (١)- الترتيب- أيضاً- يبدأ بالأولى، ثم الوسطى، ثم جمره العقبه (٢)، فلو رماها منكوسه أعاد على الوسطى، و جمره العقبه (٣).

و وقت الرمى للمختار ما بين طلوع الشمس إلى غروبها على الأصح (٤)، و الأفضل- بل الأحوط- إيقاعه عند الزوال، كما أن الأفضل بأقل من سبع «١». (١) لا طراد دليله فى المقام. (٢)

إجماعاً، و نصوصاً «٢». (٣) إجماعاً، و يشهد له مصحح مسمع «٣»، و صحاح معاويه المصرحة بذلك «٤». (٤) المشهور المصرح به فى جملة من الصحاح. و فى بعضها: «هو و الله ما بين طلوع الشمس إلى غروبها» «٥»، و ما فى مصحح معاويه: «إرم كل يوم عند زوال الشمس» «٦». محمول على الندب بقرينه ما سبق، و لأجله يضعف القول بوجوب ذلك اعتماداً عليه «٧».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٤١

فى كيفيته ما فى خبر ابن عمار (١) عن الصادق عليه السلام قال:

«إرم فى كل يوم عند زوال الشمس، و قل كما قلت حين رميت جمرة العقبة، فابدأ بالجمرة الأولى، فارمها عن يسارها من بطن المسيل، و قل كما قلت يوم النحر، ثم قم عن يسار الطريق، فاستقبل القبلة، و أحمد الله، و أثن عليه، و صل على النبى و آله، ثم تقدّم قليلاً فتدعو، و تسأله أن يتقبل منك، ثم تقدّم أيضاً ثم افعل ذلك عند الثانية، و اصنع كما صنعت فى الأولى، و تقف، و تدعو الله كما دعوت، ثم تمضى إلى الثالثة و عليك السكينة و الوقار فارم، و لا تقف عندها».

و ينبغى أن يرميها مستدبر القبلة (٢).

و كيف كان، فلا- يجوز الرمي ليلاً- (٣) إلا لعذر (٤)، كالخائف، (١) الخبر المذكور رواه فى الكافى بطريقتين عن صفوان، أحدهما صحيح، و الآخر مصحح، و رواه الشيخ عن الكافى بالطريق الآخر «١». (٢) كما نص عليه غير واحد «٢»، و تقدّم الإشكال فى دليبه فى مناسك منى. (٣) بلا- خلاف، للنصوص، كما عرفت «٣». (٤) بلا خلاف، للنصوص المرخصة للخائف، و الراعى، و الحاطب، و العبد، و المدين، و

المريض «٤»، بنحو يستفاد منها عموم الحكم لكل معذور.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٤٢

و المريض، و العييد فيجوز لهم رمى الجمرات كل يوم في ليلته (١)، و لو لم يتمكن من ذلك جاز الجمع في ليله واحده (٢).

و لو رمى الجمره اللآحقه بعد أن رمى السابقه بأربع حصيات ناسيا فيجزيه حينئذ إكمال السابقه سبعا (٣)، و لو كان أقل من أربع (١) كما استظهره في المدارك «١»، و الظاهر من صحيح ابن سنان «٢»، و غيره.

نعم، مثل خبر أبي بصير «٣» مطلق شامل للمتقدم و المتأخر، و لا يبعد العمل بإطلاقه، و الأول مختص بالرمي يوم النحر، مع أنه لا يصلح لتقييد المطلق. (٢) كما نص عليه في المدارك «٤»، لإطلاق بعض النصوص، و تبعه في الجواهر «٥». (٣) إجماعا كما عن الخلاف «٦»، و ظاهر غيره «٧»، و يشهد له غير واحد من النصوص «٨». و عن علي بن بابويه: وجوب إعادته اللآحقه بعد إكمال السابقه إذا

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٤٣

استأنفها مع اللآحقه (١)، و لا يكفيه إكمال الناقص و إعادته ما بعده (٢) في الأصح و الأحوط. لم يتم رمي اللآحقه «١».

و كأنه لا اعتبار الموالاه في الرمي، لكنه غير ظاهر، بل ظاهر النصوص خلافه من غير فرق بين كون العدد الناقص من اللآحقه دون الأربع كما هو مورد فرضه أو أربع، و الرضوى «٢» الموافق له غير ثابت الحجيه.

نعم، قد يوهمه خبر ابن أسباط: و إذا رمى شيئا منها أربعا بنى عليها، و أعاد على ما بعدها إن كان قد أتم رميه «٣». لكن في صحيح معاويه التصريح بعد لزوم استئناف اللآحقه إذا كانت

أربعا و كانت السابقيه أربعا «٤». اللهم إنا أن يختص كلامه بما دون الأربع اللاحقه. (١) بلا خلاف - كما قيل «

- لفوات الترتيب. (٢) كما هو المشهور، و يقتضيه ظاهر النصوص «٦»، بل لعله صريحها.

و فى القواعد، و عن السرائر، و التحرير، و التذكرة، و المنتهى، و المختلف:

الاكتفاء بالإكمال و استئناف اللاحقه «٧». و هو غير ظاهر الوجه.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٤٤

نعم، لو كان الناقص هو الثالثه أكملها و اكتفى (١).

فلو رمى الجمره الأولى أربعا- مثلا- و كلاً من الثانيه و الثالثه سبعا سبعا أجزاء إكمال الأولى سبعا (٢).

أما لو كان قد رماها أقل من أربع أعاد على الجمرات الثلاث (٣).

و لو رمى الأولى سبعا، و الثانيه ثلاثا، و الثالثه سبعا استأنف الثانيه و الثالثه (٤).

أما لو رمى الثانيه أربعا- أيضا- أجزاء إتمامها سبعا (٥)، و لكن الأحوط الاستئناف فى جميع الصور إذا فاتت الموالاه.

كما أن الأحوط، و الأقوى ذلك- أيضا- فى العالم (١) كما نصّ عليه فى الجواهر، لحصول الترتيب. و فوات الموالاه غير قاذح كما عرفت، قال فى الجواهر: «لعله لا خلاف فيه إلا ما سمعته من ابن بابويه بناء على اعتباره الموالاه» «١». (٢) هذا الفرض ذكر فى صحيح معاويه و صرح فيه بالصحه «٢» كما فى المتن. (٣) كما صرح بذلك فى صحيح معاويه فى الفرض المذكور. (٤) فى خبر ابن أسباط: «إذا رمى الرجل الجمار أقل من أربع لم يجزه، أعاد عليها و على ما بعدها و إن كان قد أتم ما بعدها» «٣». (٥) كما يفهم من الصحيح فى الفرض الأول.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٤٥

العائد (١)، بل الأحوط إلحاق الجاهل

به (٢).

و لو نسي رمى يوم، أو تركه عمدا قضاءه في الغد (٣) في وقت الأداء على الأصح (٤)، مرتبا، يبدأ بالفائت، (١) كما عن العلامة، و الشهيدين «١»، و نسب إلى الأكثر «٢»، لانصراف النصوص الداله على الاجتراء في حصول الترتيب بفعل الأربعاء عنه. و مقتضى عموم دليل الترتيب البطلان فيه. (٢) كما هو ظاهر الأكثر المنسوب إليهم تقييد الاجتراء بالأربع بالناسي.

و في الحدائق: نسبه إلحاق الجاهل بالناسي إلى الأصحاب «٣»، و يقتضيه إطلاق النصوص. (٣) إجماعا بقسميه كما في الجواهر «٤»، و يشهد له صحيح معاويه «٥» و غيره. (٤) استظهر في محكى المدارك جواز إيقاع القضاء قبل طلوع الشمس، لإطلاق الخبر «٦».

و فيه: ان الخبر منصرف إلى وقت الأداء.

و أما ما في الجواهر من أن ما دل على أن وقته من طلوع الشمس إلى دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص:

٤٤٤

و يعقب بالحاضر (١). و يستحب أن يكون ما يرميه لأمسه بكره (٢) أى بعد طلوع الشمس، و ما يرميه ليومه عند الزوال.

و لو فاتته جمره و جهل عينها أعاد على الثلاث (٣) مرتبا (٤).

و كذا لو فاتته أربع حصيات من جمره و جهل عينها (٥). غروبها ظاهر في وقت الأداء و القضاء «١»، ففيه تأمل ظاهر. (١) بلا خلاف، بل إجماعا كما عن الخلاف «٢»، و قد يشهد له صحيح ابن سنان «٣»، و اشتماله على المستحب إجماعا لا يقدر، لإمكان التفكيك في الحجية. (٢) للأمر به في صحيح ابن سنان المحمول على الاستحباب إجماعا كما قيل «٤»، و هو العمده في الحمل المذكور، مضافا إلى صحيح معاويه الأمر بالفصل بينهما ساعه «٥»، لكن مورده صورته الفصل بين

القضاءين، لا بين الأداء و القضاء. (٣) احتياطا للعلم الإجمالى. (٤) تحصيلا لليقين بالفراغ، إذ مع عدم الترتيب يحتمل البطلان، لاحتمال كون الأولى هى الفائته. (٥) لأنه بمنزله فوات الجميع.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٤٧

نعم، لو فاته دون الأربع من جمره و جهل عينها كرهه على الثلاث (١)، و لا يجب الترتيب (٢) لأن الفائت من واحده (٣).

أما لو فاته من كل جمره واحده، أو اثنتان، أو ثلاث و جب الترتيب (٤).

و لو فاته ثلاث و شكك فى كونها من واحده أو أكثر رماها من كل واحده مرتبا (٥)، و لو كان الفائت أربعا استأنف.

و لو نسى رمى الجمار حتى دخل مكة رجع و رمى (٦) مع بقاء الوقت (٧)، (١) احتياطا. (٢) للاجتراء بالأربع فى حصوله. (٣) لصحة الأخيرين. (٤) لتعدد الفائت المرتب. (٥) لقاعده الاشتغال بالنسبه إلى كل واحده فى ثلاث، و كذا فيما بعده، و مقتضاها البطلان فيه. (٦) بلا- خلاف ظاهر، لغير واحد من النصوص «١». (٧) ففى خبر ابن يزيد: من أغفل رمى الجمار أو بعضها حتى تمضى أيام التشريق فعليه أن يرميها من قابل، فإن لم يحج رمى عنه وليه، فإن لم يكن له ولى استعان برجل من المسلمين يرمى عنه «٢».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٤٨

و كذا العالم العامد (١)، فضلا عن الجاهل (٢)، أما إذا فات الزمان فلا يجب عليه فى العام شىء (٣)، و إن كان الأحوط القضاء (٤). (١) بلا خلاف ظاهر، و يقتضيه الاستصحاب إن لم يمكن استفادته من النصوص الواردة فى الناسى و الجاهل. (٢) فقد ورد النص فيه كالناسى «١». (٣) كما هو المعروف و

يشهد له النصوص المتضمنة: أنه إن فاتته فليس عليه شيء «٢». المحمولة على صورته خروج الوقت بانقضاء أيام التشريق لخبر ابن يزيد «٣»، وضعفه - لو تم «٤» - منجبر بالعمل. (٤) لإطلاق نصوص الأمر بالرجوع من مكة لقضائه، و ضعف خبر ابن يزيد، و لذا توقف في المدارك في عدم وجوب القضاء إذا لم يخرج من مكة «٥».

لكن عرفت انجباره بالعمل.

و منه يظهر أن الاحتياط يختص بصورته عدم الخروج من مكة، أما لو خرج بعد انقضاء أيام التشريق فلا إشكال في نفي القضاء، و النصوص الصحيحة قد صرحت بأنه ليس عليه شيء.

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٤٤٩

نعم، يجب عليه في القابل القضاء بنفسه، أو نائبه في الأحوط و الأقوى (١).

و لا تحرم عليه النساء في ما بين ذلك، و لو تعيّد ترك الرمي على الأصح (٢)، كما أنه لا يجب عليه الحج من قابل، و إن كان الأحوط له ذلك.

و يجوز أن يرمى عن المعذور، كالمريض و نحوه ممن لا يستطيع الرمي بنفسه (٣) بل الظاهر ذلك و إن لم يكن مأیوسا من (١) كما هو المشهور ظاهرا، و يقتضيه خبر ابن يزيد السابق، و لا ينافيه ما تضمن انه إن فاتته و خرج ليس عليه شيء، لإمكان حمله على نفي الرجوع إليه في تلك السنة.

و منه يظهر أن القول بالندب - كما عن المختصر النافع، و التبصره «١» - ضعيف. (٢) بل لا يعرف الخلاف فيه إلا من أبي على «٢»، و يشهد له خبر عبد الله ابن جبلة: «من ترك رمي الجمار متعمدا لم تحل له النساء، و عليه الحج من قابل» «٣»، لكنه - مع ضعفه و هجره - معارض بما دلّ

على حل النساء بطوافهن، فلا مجال للعمل به. (٣) إجماعاً بقسميه كما في الجواهر «٤»، و تشهد له النصوص كالمصحح:

عن المريض يرمى عنه الجمار: قال عليه السّلام: نعم، يحمل إلى الجمره و يرمى دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٥٠

برئه (١)، كما أنه لا- إعادته عليه لو اتفق برؤه و الوقت باق (٢)، و إن كان هو الأ-حوط، و لا تبطل النيايه هنا بإغماء المنوب عنه على الأصح (٣)، بل يقوى أجزاء التبرّع عنه من دون الاستنابه منه، و إن وجبت مع قابليته لها (٤)، بل ينبغي القطع به في مثل المغمى عليه (٥)، و إن كان الأولى عنه «١». و غيره مما ورد في الكسير، و المبطن، و المغمى عليه «٢». (١) كما يقتضيه إطلاق النص و الفتوى، فتأمّل. (٢) قطعاً، كما عن المعتبر «٣» و المنتهى «٤»، لإطلاق النص الظاهر في الأجزاء. لكنه مشكل كما عن بعض «٥»، بل لعله ظاهر القواعد «٦»، لأن المقام من صغريات البدار لذوى الأعذار، و قد ذكرنا- في غير مورد- عدم ثبوته. (٣) للأصل، و القياس على الوكاله غير ظاهر، بل عن المدارك منع ثبوت الحكم فى الأصل إن لم يكن إجماعاً على وجه لا تجوز مخالفته، لانتفاء الدليل عليه «٧». و العمده ظهور النصوص فى جواز النيايه فيه و إن لم يكن بإذنه، فضلاً عن اعتبار التوكيل. (٤) للخروج عن عهدته التكليف بالرمى. (٥) للنصوص المتضمنه لذلك، كصحاح رفاعه «٨»، و معاويه،

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٥١

مباشره الولى لذلك (١)، كما أن الأولى حملة إلى الجمار (٢) مع الإمكان، و وضع الحصا فى يده (٣)، و الرمى بها (٤)

مع الإمكان، وإلا رمى بها وهي في يده (٥)، وإلا أخذها منه ورمها (٦).

والمقام بمنى أيام التشريق بعد انقضاء زمن الرمي أفضل من وحرير «١». (١) لأنه بولايته عليه أولى من غيره. وفي محكى الدروس: أنه الأقرب، فإن تعذر فبعض المؤمنين «٢». (٢) كما يقتضيه المصحح المتقدم «٣»، وظاهره الوجوب، لكنه محمول على الاستحباب كما هو ظاهر الأصحاب كما في المستند «٤». (٣) فعن التذكرة أنه مستحب «٥». (٤) يعني بيد المنوب. (٥) كما عن المنتهى «٦». (٦) كما عن المبسوط وغيره «٧»، وفي المتن رتب فيما بينهما كما رتبهما على الرمي بيد المنوب عنه ولا بأس به.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٥٢

المجىء إلى مكة للطواف المستحب - مثلا - ونحوه (١).

وقد عرفت - في ما مضى - استحباب الوقوف عند كل جمرة داعيا بالمأثور، ورميها عن يسارها مستقبل القبلة، عدا جمرة العقبة، فإنه يستدبر القبلة، ويرميها عن يمينه.

والتكبير بمنى (٢) عقيب خمس عشر صلاة (٣)، أولها ظهر يوم النحر، وفي الأمصار عقيب عشر صلوات. ولو لم ينفر يوم الثالث عشر يستحب له التكبير بعد صلاة الظهر، والعصر، والمغرب، والعشاء، بل (١) بلا خلاف ظاهر، وفي خير ليث: «المقام بمنى أفضل وأحب إلى» (١).

وفي صحيح العيص النهى عنه «٢»، وظاهره كراهه الزيارة، لكنه يحمل على ما سبق، ولا سيما بملاحظه ما في الصحيح: عن زياره البيت أيام التشريق فقال عليه السلام: حسن «٣». (٢) فإن المشهور استحبابه، ففي صحيح ابن جعفر عليه السلام: «عن التكبير أيام التشريق واجب»

أو لا؟ قال عليه السلام: مستحب، وإن نسي فلا شيء عليه» (٤).

و لأجله يضعف ما عن المرتضى، و ابن حمزه من القول بوجوبه «٥»، للإجماع الممنوع، و للأمر به المحمول على الندب كما عرفت. (٣) تضمّن ذلك كله صحيح ابن مسلم، و صحيح زراره «٦». و فى صحيح دليل الناسك - تعليقه وجزيه على مناسك الحج، ص: ٤٥٣

يستحب له التكبير عقب النوافل (١)، و الأولى فى كفيته: تثليث التكبير فى أوله (٢)، ثم يقول (٣):

لا إله إلا الله و الله أكبر، الله أكبر، و لله الحمد، الله أكبر على ما هدانا، الله أكبر على ما رزقنا من بهيمه الأنعام، الحمد لله على ما أبلانا.

و من جاز له النفر فى اليوم الثانى عشر، فإنه يجوز له ذلك بعد معاويه: التكبير أيام التشريق من صلاه الظهر يوم النحر إلى صلاه العصر من آخر أيام التشريق، إن أنت أقتت بمنى، و إن أنت خرجت من منى فليس عليك التكبير «١». (١) كما صرح بذلك فى صحيح ابن جعفر عليه السلام، و موثق عمار «٢»، و ما فى الخبر من نفيه فى النوافل «٣» محمول على نفي التأكد. (٢) فإن أكثر النصوص تضمّنت تثنيه التكبير «٤»، لكن فى بعض نسخ التهذيب روايه خبر سعيد النقاش قد ثلث فيه التكبير «٥»، فالأولى الإتيان به رجاء. (٣) كما فى صحيح معاويه «٦»، و فى صحيح منصور إسقاط التحميد الأخير «٧»، و كذا فى صحيح زراره «٨»، و فى خبر ابن جعفر عليه السلام كذلك مع إسقاط

دليل الناسك - تعليقه وجزيه على مناسك الحج، ص: ٤٥٤

الزوال لا قبله (١)، و يلقى ما معه من الحصى فى منى (٢)، بل الأولى دفنه

فيها (٣)، و أما النفر الثاني فيجوز قبل الزوال من اليوم الثالث عشر (٤) بعد رمى الجمار (٥)، التكبير الثاني بعد التهليل «١»، و في خبره الآخر غير ذلك «٢»، و في مرسل من لا يحضره الفقيه في خطبه على عليه السلام صورته أخرى «٣». (١) كما تقدم «٤». (٢) لخبر الدعائم عن جعفر عليه السلام: «من يعجل النفر في يومين ترك ما يبقى عنده من حصى الجمار بمنى»

. لكن لا مجال للتعويل عليه في مخالفه الأصل. (٣) لما عن المنتهى من أنه يستحب أن يذفن الحصى المختصه بذلك اليوم «٤». (٤) بلا خلاف ظاهر، و في صحيح معاويه: «و إن تأخرت إلى آخر أيام التشريق و هو يوم النفر الأخير فلا عليك أى ساعه نفرت و رميت، قبل الزوال أو بعده» «٧». (٥) لوجوبه.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٥٥

بل يستحب ذلك (١).

و ينبغي لمن أقام هذه الأيام بمنى أن يصلى فرائضه و نوافله في مسجد الخيف، و أفضلها مصلى رسول الله صلى الله عليه و آله، و هو من المناره إلى نحو من ثلاثين ذراعا من جهه القبلة، و عن يمينها، و يسارها، و خلفها (٢). و يستحب التسبيح، و التهليل، و التحميد مائه مائه (٣)، و صلاه مائه ركعه فيه، و ست ركعات في أصل الصومعه (٤)، و الأولى أن تكون هذا الست عند إرادته الرجوع إلى مكه مودعا لها إذا ابضت (١) كما يظهر من خبر أيوب بن نوح مستدلا عليه بالتأسى بالنبي صلى الله عليه و آله «١». (٢) في صحيح معاويه: «صل في مسجد الخيف و هو مسجد منى، و كان مسجد رسول الله صلى الله

عليه وآله على عهده عند المناره التي في وسط المسجد، و فوقها إلى القبلة نحو من ثلاثين ذراعاً عن يمينها، و عن يسارها و خلفها نحو من ذلك، فإن استطعت أن يكون مصلاًك فيه فافعل فإنه قد صلى فيه ألف نبي «٢». (٣) تضمّن ذلك كله خبر الثمالي، و جعل فيه أجر الصلاة أجر عباده سبعين عاماً، و أجر التسييح أجر عتق رقبه، و أجر التهليل أجر إحياء نسمة، و أجر التحميد أجر الصدقة بخراج العراقيين «٣». (٤) للأمر بذلك في خبر أبي بصير «٤».

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٤٥٦

الشمس من اليوم الثالث عشر (١). و الله العالم. (١) على ما ذكره المفيد «١»، لكن الرواية مطلقه. نعم، تمكن دعوى الانصراف في روايه الثمالي في المائة ركعه «٢».

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٤٥٧

الخاتمة

إشارة

و أما الخاتمة ففيها فوائد:

الفائدة الأولى في العمرة المفردة

إشارة

و فيها مباحث:

المبحث الأول

تنقسم العمرة أيضاً - كالحج - إلى واجب أصلي أو عرضي، و مندوب.

أما الأصلي: فهو الواجب بأصل الشرع (١). بالشرائط المعتبرة في الحج (٢)، في العمر مَرَه (٣). (١) إجماعاً، للنصوص الدالة على ذلك، و في بعضها تفسير الحج في قوله تعالى (وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ) «١» بالحج و العمرة جميعاً، و أنهما معا مفروضان «٢». و في الصحيح: العمرة واجبه على الخلق بمنزله الحج على من استطاع «٣». (٢) إجماعاً، و يقتضيه عموم التنزيل في النصوص. (٣) إجماعاً، و نصوصاً بعضها وارد في أجزاء المتعة عن المفروض من دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٤٦٠

و لا يعتبر في وجوبها على المكي و من بحكمه استطاعه الحج أيضاً، لأن كلاً منهما في حقه نسك مستقل غير مرتبط بالآخر (١)، فيمكن أن يستطيع لخصوص أحدهما دون الآخر، بل لا-يبعد عدم اعتبار الرجوع إلى الكفاية لا في وجوب الحج عليه، و لا العمرة (٢).

أما الآفاقي الذي وظيفته التمتع ففى وجوبها عليه لو استطاع لها العمره «١». (١) كما هو المعروف الذى يقتضيه ظاهر النصوص. و قيل:- و إن لم يعرف قائله- إنه لا تجب إلا عند الاستطاعه لها و للحج. و دليله غير ظاهر، بل ظاهر النصوص خلافه.

و فى الدروس: لا تجب إلا مع الاستطاعه للحج «٢». و استدللّ بأمر مدخوله لا تصلح لمعارضه الأدله، منها: انه لو وجبت لكان من استكمل الاستطاعه لها فمات قبل أدائها و قبل ذى الحججه و جب استجارها عنه من التركه، و لم يذكر ذلك فى كتاب و لا خبر «٣».

لكنه كما ترى! و لو تمّ دلّ على عدم وجوب القضاء لا نفى وجوب الأداء.

(٢) لا- يخلو من نظر، لأن الدليل على اعتبار الرجوع إلى كفايه- على تقدير تماميته- ظاهر في اعتبار ذلك- في الاستطاعه المذكوره في الآيه الشريفه- شرطاً لوجوب الحج، فلا- فرق بين حج التمتع وغيره، لإطلاق الآيه، و لا بين العمره و الحج في اعتبار الاستطاعه، و لا في شرائطها للنصوص.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٦١

دون الحج وجهان أقواهما عدمه (١)، فلا تجب على الأجير بعد فراغه (١) كما مال إليه في الجواهر، مستشهدا عليه بالسيره على عدم استقرار عمره على من استطاع من النائين فمات، أو ذهبت استطاعته قبل أشهر الحج، و عدم الحكم بفسقه لو أخر الاعتمار عن أشهر الحج.

و لما ذكره الأصحاب من أن العمره قسمان: متمتع بها، و هي فرض النائي.

و مفرده، و هي فرض غيره.

و لما في المسالك مما هو ظاهر في المفروغيه من أن العمره المفرده لا تجب على النائي بعد نزول آيه التمتع «١».

لكن الجميع لا يخلو عن نظر، إذ الأول غير تام بنحو ترفع لأجله اليد عن الأدله.

و الثانى مع أنه غير تام أيضاً، لأن قولهم: «و تسقط المفرده معها» يمكن أن يكون قرينه على إرادته عدم لزوم فعل المفرده على النائي تعييناً، لا أنها لا تجب عليه أصلاً، و لو سلم فلم يتضح كونه إجماعاً بنحو يصح الاعتماد عليه فى رفع اليد عن الأدله.

و الظاهر أن المراد مما فى المسالك ما ذكرنا، فلاحظ قوله رحمه الله: و كانت عمره التمتع قائمه مقام الأصلية، مجزئه عنها، و هي منها بمنزله الرخصه من العزيمه «٢».

و بالجملة، الخروج عن عموم الأدله بمثل ذلك غير ظاهر، بل نصوص الاجتراء بعمره التمتع عنها كالصريحه فى وجوبها على

النائي، ففي صحيح يعقوب- في قوله تعالى (وَ أَتَمُّوا الْحَجَّ وَ الْعُمْرَةَ لِلَّهِ) «٣»:- يكفى الرجل إذا

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٦٢

من عمل النياحه و هو بمكه مع استطاعته لها، و لا على البعيد الذى استطاع لها و كان لا يتمكن من الوقوفين، و لا يجب الاستئجار لها من ماله إذا استطاع و مات قبل الموسم بعد أن مضى من أشهر الحج ما يكفى لأداء عمره وحدها، و إن كان الاحتياط لا ينبغى تركه.

و أما العرضى: فهى الواجبه بالنذر، و العهد، و الحلف، و الشرط فى ضمن العقد، و بالإفساد، أو فوات الحج أيضا، فيتحلل عن إحرامه حينئذ بعمره مفرده كما تقدّم (١).

و تجب أيضا لدخول مكه، بمعنى: أن من أراد دخول مكه لم يجز له أن يتجاوز الميقات، و لا دخول حرمها إلا محرما، لغير من يتكرر منه تمتع بالعمره إلى الحج مكان تلك العمره المفرده «١»، و نحوه غيره.

نعم، يشكل ذلك فى النائي المستطيع، فإنه إذا وجب عليه حج التمتع فلو وجبت عليه المفرده يلزم وجوب عمرتين، و ذلك خلاف الإجماع و النصوص، إلا- أن يكون المراد عدم وجوب أداء عمرتين، فلا- يشمل المقام الذى تجزئ فيه إحداهما عن الأخرى.

و فى خبر أبى بصير: العمره مفروضه مثل الحج، فإذا أدّى المتعه فقد أدّى العمره المفروضه «٢». و ظاهره أن عمره التمتع هى المفروضه فلا يجب على النائي غيرها. (١) للنصوص «٣».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٦٣

الخروج منها و الدخول إليها قبل مضى شهر كما تقدّم (١)، فإن لم يكن مريدا لحج واجب أو مندوب يتحلل عن إحرامه حينئذ بعمره مفرده.

و تستحب فى ما عدا ذلك

فى كل شهر (٢)، و يتأكد استحبابها فى رجب (٣).

و يكره أن يأتى بعمرتين متواليتين لم يفصل بينهما عشره أيام (٤)، (١) فى المسأله الرابعه من مسائل المواقيت «١». (٢) لقول على عليه السلام: «لكل شهر عمره» كما فى صحيحى ابنى «٢» عمار و الحجاج، و موثق يونس بن يعقوب، و نحوه قول الرضا عليه السلام كما فى صحيح البنزطى «٣».

نعم، فى صحيح الحلبي: «العمره فى كل سنه مره» «٤»، و فى صحيح حريرز و غيره: «لا يكون عمرتان فى سنه» «٥»، لكنهما نادران مهجوران، محمولان على عمره التمتع، أو مطروحان، و عمل بهما العماني - كما قيل «٦» - لكنه غير ثابت، و يحتمل حمل الأول على إرادته سببيه السنه للعمره. (٣) للنصوص الكثيره الداله على ذلك، منها: صحيح زراره: «و أفضل العمره عمره رجب» «٧». (٤) أما مع الفصل بها فالظاهر أنه لا بأس كما يقتضيه - مضافا إلى إطلاق دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص:

٤٦٤

بل الأحوط تركه (١) كما تقدم، و إن كان الجواز مع الكراهيه العباديه (٢) أقوى. الأدله - خبر ابن أبى حمزه الآتى، المعول عليه عند الجماعه المنجبر به ضعفه لو كان، و التوقف لذلك فى غير محله، و لا سيما بناء على قاعده التسامح فى أدله السنن. (١) للقول بحرمة من جماعه من القدماء و المتأخرين «١»، لخبر ابن أبى حمزه «لكل شهر عمره، قلت له: يكون أقل؟ قال عليه السلام: لكل عشره أيام عمره» «٢»، لكنه غير ظاهر فى تحديد المشروعيه بنحو يقيد به أدلتها، بل لا يبعد ظهوره فى تحديد الأسباب الزمانيه بذلك لا غير، فلا ينافى ثبوت السببيه الذاتيه. (٢) إذا تم حمل خبر ابن

أبى حمزه على تحديد الأسباب الزمانية يشكل البناء على الكراهه، إلا مع الاعتماد على الفتوى بها من الجماعه، بناء على تماميه قاعده التسامح بمثل ذلك.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٦٥

المبحث الثانى

تنقسم العمره إلى: تمتع، وإفراد، و تقدّم أفعال عمره التمتع و أحكامها.

أما المفردة فأفعالها ثمانية (١):

النيه، ثم الإحرام من أحد المواقيت مع مروره عليه، و إلا- فمن دويره أهله إن كان خارج الحرم، و إلا- فمن أدنى الحل ثم الطّواف، و ركعتاه، ثم السعى، ثم الحلق أو التقصير، ثم طواف النساء و ركعتاه. (١) بلا- خلاف فى ذلك و لا إشكال، و فى صحيح ابن سنان فى العمره المبتوله «١»: «يجزیه إذا طاف بالبيت و سعى بين الصفا و المروه و حلق، أن يطوف طوافا واحدا بالبيت، و من شاء أن يقصر قصر» «٢»، و فى صحيح ابن عمار:

«المعتمر عمره مفردة إذا فرغ من طواف الفريضة، و صلى الركعتين خلف المقام، و السعى بين الصفا و المروه حلق أو قصر» «٣».

و ظاهر الصحيح الأول، و جوب تأخير طواف النساء عن جميع الأفعال، فلو قدّمه سهوا أو جهلا لم يصح، لكن مقتضى التعليل فى بعض نصوص الترتيب، و سقوطه بالحرّج «٤»، السقوط هنا أيضا.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٦٦

المبحث الثالث

لو أحرم الآفاقى، أو المكى من الميقات بعمره مفردة ندبا، و دخل مكة جاز أن يعدل بها إلى عمره التمتع (١)، بل هو الأفضل، فيتعتن عليه التقصير حينئذ، و لا- يطوف طواف النساء، و الأ-حوط شديدا أن يحجّ حينئذ حجّ التمتع، و عليه دمه، بل لا يخلو وجوبه عن قوه، و لو لم يعدل جاز له ترك الحج و الخروج إلى أهله، و لو يوم الترويه، و إن كان الاولى خلافه. (١) لا إشكال فى جواز التطوع بالعمره المفردة فى أشهر الحج، و لا فى جواز الاقتصار عليها بدون إلحاقها بالحج، و قد

استفاضت النصوص بذلك، كما لا إشكال في جواز إلحاقها بحج التمتع الواجب فيه الهدى.

و إنما الإشكال في وجوب ذلك إذا أدركه يوم الترويه، فعن القاضى:

الوجوب «١»، لصحيح ابن يزيد: «من اعتمر عمره مفردة فله أن يخرج إلى أهله متى شاء، إلا أن يدركه خروج الناس يوم الترويه»
«٢».

لكنه معارض بصحيح معاوية «ان المتمتع مرتبط بالحج، و المعتمر إذا

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٦٧

..... فرغ منها ذهب حيث شاء، و قد اعتمر الحسين عليه السّلام في ذى الحجه، ثم راح يوم الترويه إلى العراق و الناس يروحون إلى منى. و لا بأس بالعمرة في ذى الحجه لمن لا يريد الحج» «١»، المعتضد بإطلاقات الرخصة في الترك.

ثم إن ما فى المتن - من استحباب العدول بالمفردة إلى التمتع، و ترتيب أحكامها من تعيين التقصير و عدم الحاجه إلى طواف النساء - هو ظاهر الأصحاب، لكن المصرّح به فى النصوص أن ذلك بعد الفراغ من العمره المفردة بما لها من الأحكام، ففى قوى ابن يزيد: «من دخل مكة معتمرا مفردا للحج فيقضى عمرته كان له ذلك، و إن أقام إلى أن يدركه الحج كانت عمرته متعه»
«٢»، و فى موثق سماعه: «من حجّ معتمرا فى شوال و من نيته أن يعتمر و يرجع إلى بلاده فلا بأس بذلك، و إن هو أقام إلى الحج فهو متمتع، لأن أشهر الحج شوال، و ذو القعدة، و ذو الحج، فمن اعتمر فيهن فأقام إلى الحجّ فهو متمتع، و من يرجع إلى بلاده و لم يبق إلى الحجّ فهو عمره» «٣».

و على هذا يتعين حمل الصحيح: عن المعتمر فى أشهر الحج، فقال عليه السّلام:

«هى متعه» «٤»، و المرسل: «من اعتمر

فى أشهر الحج فليتمتع « ٥ » على إرادته

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٦٨

..... إلحاق التمتع بها، لا العدول بها إلى عمره التمتع و ترتيب أحكامها.

كما أنه لو بنى على الأخذ بظاهر صحيح ابن يزيد فظاهره وجوب الحج على من أدركه يوم الترويه، مع كون العمره إلى تمامها كانت مفردة، و كذلك ظاهر المحكى عن المرتضى «١»، فلا يختص الوجوب بصورة العدول فى الأثناء.

و كأن ما فى المتن من التفصيل فى الوجوب و عدمه بين صورة العدول فى الأثناء و عدمه مبنى على حمل صحيح ابن يزيد على الأول، و صحيح معاوية على الثانى، لكنه جمع بلا شاهد، فالأولى الجمع بالحمل على الاستحباب.

و لا يتوهم أن فعل الحسين عليه السلام كان من جهة الضروره، فإن ذلك خلاف ظاهر الاستدلال به فى الصحيح.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٦٩

الفائدة الثانية

يستحب الدخول فى الكعبه زادها الله تعالى شرفا (١) بلا حذاء (٢) - أى: نعل يحتذى به - و يتأكد استحبابه للصروره (٣)، بل الأولى و الأحوط أن لا يتركه.

نعم، لا يتأكد على النساء (٤). (١) فى موثق ابن القداح: «الدخول فيها دخول فى رحمه الله تعالى، و الخروج منها خروج من الذنوب». الحديث «١»، و قريب منه غيره. (٢) فى صحيح معاوية: «و لا تدخلها بحذاء» «٢». (٣) للنصوص الكثيره الداله عليه، ففى صحيح الأعرج: «لا بد للصروره أن يدخل البيت قبل أن يرجع» «٣»، و فى صحيح حماد: «و أما الصروره فيدخله، و أما من قد حج فلا» «٤»، و نحوهما غيرهما، المحموله على الاستحباب إجماعا، مضافا إلى ما يظهر من التعبير ب «أحب» و «يستحب» و نحوهما من الاستحباب. (٤) للنصوص

الداله على وضعه عنهن، ففي الصحيح: «عن دخول النساء الكعبه قال عليه السلام: ليس عليهن، و إن فعلمن فهو أفضل» «٥».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٧٠

و يستحب الغسل قبل ذلك (١)، و ليقبل إذا دخل (٢).

اللهم إنك قلت (في كتابك خ): و من دخله كان آمنا، فآمتي من عذاب النار.

بل ينبغي للصروره قول ذلك في جميع الزوايا، كما أنه ينبغي له و لغيره (٣) الصلاه بين الأسطوانتين على الرخامه الحمراء ركعتين، يقرأ في الأولى: الحمد، و حم السجده، و في الثانيه: الحمد، و عدد آيها، و يصلى في زوايا البيت كل زاويه ركعتين (٤)، و يقول:

اللهم من تهيأ أو تعبأ، أو أعد، أو استعدّ لوفاده إلى مخلوق رجاء رفته، و جائزته، و نوافله، و فواضله، فإليك يا سيدي تهيئتي، و تعبئتي - (و تعبئ خ ل)، و إعدادي و استعدادي، رجاء رفاك، و نوافلك، و جائزتك، فلا تخيب اليوم رجائي، يا من لا يخيب عليه سائل (سائله خ ل)، و لا ينقصه نائل (نائله خ ل) فإنني لم آتتك اليوم بعمل صالح قدّمته، و لا شفاعة مخلوق رجوته، و لكن أتيتك مقرًا بالظلم و الإساءه على نفسي، فإنه لا حجّه لي و لا عذر، فأسألك يا من (١) للأمر به في صحيح معاويه «١». (٢) كما في صحيح معاويه «٢». (٣) لإطلاق صحيح معاويه الأمر بالصلاه «٣». (٤) كما في صحيح معاويه «٤».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٧١

هو كذلك (أن تصلى على محمد و ال محمد خ) و أن تعطيني مسألتي، و تقيلني عثرتي، و تقلبني برغبتى، و لا تردني مجبوها ممنوعا، و لا خائبا، يا عظيم، يا

عظيم، يا عظيم أرجوك للعظيم، أسألك يا عظيم أن تغفر لى الذنب العظيم، لا إله إلا أنت.

و لا تبزق (١) و لا- تمتخط فيها و لو منع الزحام عن المضى إلى الزوايا فليستقبل كل زاويه و هو فى مكانه، و ليكبر، و ليدع، و ليسأله و هو فى مكان صلاته (٢).

و يستحب السجود فيها، و أن يقول فى سجوده: (٣).

لا- يردّ غضبك إلا- حلمك، و لا- يجير من عذابك إلا- رحمتك، و لا ينجى منك إلا التضرّع إليك، فهب لى يا إلهى فرجا بالقدرة التى بها تحيى أموات العباد، و بها تنشر ميت البلاد، و لا تهلكنى يا إلهى حتى تستجيب لى دعائى، و تعرّفنى الإجابة.

اللهم ارزقنى العافيه إلى منتهى أجلى، و لا تشمت بى عدوى، و لا تمكنه من عنقى، من ذا الذى يرفعنى إن وضعتنى، و من ذا الذى (١) لنهى عنه و عما بعده فى صحيح معاويه «١». (٢) كذا فى نجاه العباد «٢»، و لا يحضرنى مأخذة. (٣) روى ذريح: أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام فى الكعبه و هو ساجد يقول الدعاء المذكور «٣».

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٧٢

يضعنى إن رفعتنى، و إن أهلكتنى فمن ذا الذى يعرض لك فى عبدك، أو يسألك عن أمره، فقد علمت يا إلهى أنه ليس فى حكمك ظلم، و لا- فى نعمتك عجله، إنما يعجل من يخاف الفوت، و يحتاج إلى الظلم الضعيف، و قد تعاليت يا إلهى عن ذلك.

إلهى فلا- تجعلنى للبلاء غرضاً، و لا لنقمتك نصيباً، و مهلنى و نفسى، و أقلنى عثرتى، و لا تردّ يدى فى نحرى، و لا تتبعنى بلاء (ببلاء خ ل) على

إثر بلاء فقد ترى ضعفى، و تضرعى إلك، و وحشى من الناس، و انسى بك.

أعوذ بك اليوم فأعدنى، و أستجبر بك فأجرنى، و أستعين بك على الضراء فأعنى، و أستنصرك فانصرنى، و أتوكل عليك فاكفنى، و أومن بك فآمنى، و أستهديك فاهدنى، و أسترحمك فارحمنى، و أستغفرك ممّا تعلم فاغفر لى، و أسترزقك من فضلك الواسع فارزقنى، و لا حول و لا قوه إلّا بالله العلى العظم.

فإذا خرج من الكعبه استحب له التكبير (١) ثلاثا و هو خارج، ثم يقول:

اللهم لا تجهد بلاءنا، ربنا و لا تشمت بنا أعداءنا، فإنك أنت الضارّ (١) فى صحيح عبد الله بن سنان: أنه سمع أبا عبد الله عليه السلام - و هو خارج من الكعبه - و هو يقول: «الله أكبر، الله أكبر» حتى قالها ثلاثا ثم قال عليه السلام: «اللهم» (١).

دليل الناسك - تعليقه وجزيه على مناسك الحج، ص: ٤٧٣

النافع.

ثم اخرج، و اجعل الدرجه عن يسارك، و صل ركعتين (١).

و إذا أردت الولد أفض عليك دلوا من ماء زمزم (٢)، ثم ادخل البيت، فإذا قمت على باب البيت فخذ بحلقه الباب، ثم قل:

اللهم إن البيت بيتك، و العبد عبدك، و قد قلت: من دخله كان آمنا، فآمنى من عذابك، و أجرنى من سخطك.

ثم ادخل البيت، فصل على الرخامه الحمراء ركعتين، ثم قم إلى الأسطوانه التى بحذاء الحجر، و ألصق بها صدرك، ثم قل:

يا واحد، يا أحد، يا ماجد، يا قريب، يا بعيد، يا عزيز، يا حكيم لا تدزنى فرداً و أنت خير الوارثين، و هب لى من لدنك ذريه طيبه إنك سميع الدعاء.

ثم در بالأسطوانه فألصق بها ظهرك و بطنك، و تدعو بهذا الدعاء.

و يستحب الشرب من ماء زمزم (٣)،

بل الارتواء منه، فإنه يحدث (١) كما تضمنه صحيح ابن سنان المتقدم الحاكي لفعل أبي عبد الله عليه السلام «١». (٢) هذا إلى آخره رواه معاوية بن عمار في الصحيح «٢». (٣) كما يفهم من جملة من النصوص «٣».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٧٤

به الشفاء (١)، و يصرف عنه الداء، و به تنال الحاجات (٢)، و تدرك الطلبات، و الأهم طلب المغفرة، و الفوز بالجنة، و النجاة من النار، و أهوال البرزخ و القيامة.

و يستحب حملة، و إهداؤه، و استهداؤه (٣). (١) هذا و ما بعده تضمنه مرسل من لا يحضره الفقيه «١». (٢) للنبي، و الصادق: «ماء زمزم لما شرب له» «٢»، قال في نجاه العباد:

«روى أن جماعه من العلماء شربوا منه لمطالب مهمه كتحصيل علم، و قضاء حاجه، و شفاء عله، و غير ذلك فنالوه» «٣». (٣) في الخبر: كان النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله يستهدى من ماء زمزم و هو بالمدينه «٤».

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٧٥

الفائدة الثالثة في المصدود و المحصور

فالمصدود: هو الممنوع بعد إحرامه بحج أو عمره (١)، إما عن الموقفين (٢)، أو عن (٣) دخول مكة (٤) بحيث لا يمكنه الطواف و السعى آخر وقتهما و لو بالاستنابه (٥)، (١) في صحيح معاوية: المحصور غير المصدود، و قال عليه السلام: المحصور هو المريض، و المصدود هو الذي يرده المشركون كما ردوا رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله ليس من مرض، و المصدود تحل له النساء، و المحصور لا تحل له النساء «١». (٢) إن كان حاجا. (٣) إن كان معتمرا أو حاجا كما يأتي. (٤) إن كان معتمرا اتفقا، بل الظاهر الاتفاق عليه

لو كان المنع عن مناسكها بعد دخولها، أما لو منع عن الطواف خاصة أو السعى ففيه الكلام الآتى إذا لم تمكن الاستنابه، وإن أمكنت الاستنابه تعيّن لا غير، كما يأتى فى نظيره. (٥) إذا صدّ عن مكه خاصه بعد الإتيان بمناسك منى، فإن أمكنه الاستنابه فى الطواف و السعى فالظاهر أنه لا إشكال عندهم فى وجوبها، و عدم مشروعيه التحلل بالهدى، و كأنه لأن أدله الاستنابه حاكمه على أدله الصدّ، لإمكان الفعل حينئذ و لو بنحو نيابه.

أما مع عدم إمكانها فى الدروس: «بقى على إحرامه بالنسبه إلى النساء

دليل الناسك - تعليقه وجزيه على مناسك الحج، ص: ٤٧٦

فيتحلل عن إحرامه بالهدى (١) إما يذبحه، أو ينحره فى محل و الطيب» «١»، و نسب إلى غيرها- و إن لم تتحقق النسبه- بالنسبه إلى بعضه.

و كيف كان، فاستدل له بقصور الأدله عن إثبات التحلل بالهدى، بالإضافة إلى بعض دون بعض، و بذلك امتاز الفرض عن صورته الصدّ عن مناسك منى بعد الموقفين و مكه كما يأتى.

وفيه: ان الظاهر من النصوص جواز التحلل بالهدى فى كل موضع كان الصد فيه عن الحج، سواء كان هو تمام المحلل - كما فى الفرض الآتى - أم بعضه كما فى الفرض، و لذا اختار فى كشف اللثام، و الروضه «٢»، و الجواهر، و غيرها إجراء حكم الصدّ ههنا أيضا «٣». (١) كما هو المشهور، للأصل، و النصوص الحاكيه لفعل النبي صلّى الله عليه و آله له فى «الحديبيه» ففى صحيح معاويه: «إن رسول الله صلّى الله عليه و آله حين صدّه المشركون يوم الحديبيه نحر، و أحل، و رجع إلى المدينه» «٤»، و موثق زراره: «المصدود يذبح حيث صد، و يرجع صاحبه

فيأتي النساء» (٥).

و عن الحلبي، و غيره التحلل بدونه «٦»، للأصل، و قصور النصوص عن الدلالة على الوجوب، إذ الفعل مجمل، و الجملة الخبرية في الموثق و غيره غير ظاهره الوجوب.

و فيه: أن الحكاياه من الإمام ظاهره في الوجوب، و كذا الجملة الخبرية كما حقق في محله، مع أن الأصل غير أصيل، إذ المقام مجرى لاستصحاب المنع.

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٤٧٧

الصد (١)، أو يبعثه بنيه التحلل (٢)، فإن ذبحه في محل الصد فالأحوط أن يكون في يوم النحر (٣) و أحوط منه ضم الحلق أو (١) كما صرح به في النصوص «١»، و نسب تعيينه إلى جماعه «٢». (٢) على التخيير بينه و بين الأول، و لم يستبعده في الجواهر بعد أن نسبه إلى الخلاف، و المنتهى، و غيرهما «٣»، و كأنه حملا لما في النصوص على الرخصة، و هو في محله.

و عن الحلبي وجوب البعث كالمحضور «٤». و دليله غير ظاهر، إلا ظهور الآية الشريفة «٥» بناء على عمومها للمصدود، و لكن لو سلم فلا يصلح أن يخرج به عن صريح النص. (٣) لما عن الخلاف، و المبسوط، و غيرهما من التوقيت به «٦»، و كأنه عملا بظاهر الآية بناء على عمومها للمصدود، و كون المراد من (المحل) يوم النحر - كما عن الشيخ رحمه الله «٧» - لتفسيره بذلك في موثق زرعه، و سماعه: «محلّه منى يوم النحر» «٨».

و فيه: ان ذلك لا يكفي في الخروج عن ظاهر نصوص المصدود أو صريحها، ففي خبر حمران: «إن رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَ آله حين صدّ بالحديبيه قصّر،

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٤٧٨

التقصير أيضا إليه (١)، و

لكن ينوى التحلل عند الذبح أو النحر، و يجزى عنه هدى السياق (٢)، و أحلّ، و نحر» (١)، و نحوه موثق زراره (٢). (١) المحكى عن المقنعه، و المراسم توقف التحلل على التقصير (٣)، كما فى خبر حمران المتقدم، و مثله مرسل المقنعه (٤). و عن الغنيه، و الكافى تعين الحلق (٥)، كما فى روايه عاميه (٦). و عن الشهيدين التخيير بينهما (٧) جمعا بين النصوص. و فى كشف اللثام تمسك فى المقام باستصحاب بقاء الإحرام إلى أن يتحقق أحدهما (٨).

و لكن لا يخفى ضعف النصوص كلها، فإنها ما بين مرسل و مجهول الراوى، و الاستصحاب لا يعارض النصوص المطلقة كما هو ظاهر. (٢) كما هو المشهور، لظاهر بعض النصوص الوارد فى المحصور، كصحيح رفاعه. (٩) و غيره، بناء على عدم الفرق بينه و بين المصدود.

و قيل: لا يجزى إذا وجب بالسياق، لأصالة عدم التداخل التى يجب دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٧٩ و له أن يبقى على إحرامه (١)، و يتحلل بعمره مفرده (٢)، و لا يسقط عنه الحج بذلك مع استقراره (٣)، أو بقاء الاستطاعه إلى القابل. الخروج عنها بما تقدّم (١). و كذا ما عن الدروس من عدم التداخل إذا كان هدى السياق واجبا بنذر و نحوه (٢). إذ فيه: - أيضا - أنه مخالف لإطلاق النصوص السابقه. نعم، قد تشكل دعوى عدم الفرق بين الصد و الإحصار، إذ الإجماع عليه غير محقق.

نعم، فى الجواهر: دعوى الاتفاق ظاهرا عليه (٣)، لكن فى المختصر النافع:

اختار الإجزاء فى المحصور، و عدمه فى المصدود (٤)، و نحوها عباره القواعد (٥).

نعم، حكى عن بعض نسخ المختصر النافع الإجزاء فى المقام، و ربما أولت عباره القواعد.

لكن فى

الاكتفاء بهذا المقدار إشكالا ظاهرا. (١) فى الجواهر: ظاهرهم الاتفاق عليه، كما عن بعض الاعتراف به «٦»، و كأنه لظهور النصوص فى الرخصه، لورودها فى مقام توهم الحظر فلا- تدل على الوجوب، و هو فى محله. (٢) ما عرفت أنه حكم من فاته الحج، لإطلاق دليله. (٣) أرسله جماعه إرسال المسلمات «٧»، و تقتضيه قاعده الاشتغال، و أصله عدم السقوط.

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٤٨٠

و لو صدّ- بعد الوقوفين- عن مناسك منى، فإن كان مصدودا عن دخول مكة أيضا طول ذى الحجه (١) فهو داخل فى من عرفت حكمه (٢).

و إن اختصّ الصدّ بمناسك منى، فمع تمكنه من الاستنابه يستتبع فى الرمي و الذبح (٣)، ثم يحلق، و يتحلل، ثم يأتي ببقية (١) لأنه وقتها، و الصدّ عن الشىء إنما يتحقق بالصدّ عنه فى تمام وقته، كما فى كشف اللثام «١». و دعوى إطلاق النصوص بنحو يشمل البعض - كما فى الجواهر «٢» - ممنوعه، و لذا كان ظاهر كلماتهم عدم التحلل لو علم انكشاف العدو قبل خروج الوقت. و تحلله صلى الله عليه و آله يوم الحديبيه - فى العمره التى وقتها العمر - يجوز أن يكون من جهه يأسه صلى الله عليه و آله من الانكشاف إلى آخر غاياته، إلى أن يتحلل و يرجع.

و بالجملة: استفاده جواز التحلل بمجرد الصد فى الجملة غير ظاهر. (٢) كما عن التذكرة، و المنتهى»

. و عن المسالك، و المدارك الميل إليه، لإطلاق الأدله «٤». قيل: و للأولويه من التحلل مع الصد عن الجميع «٥»، لكن الأخير غير ظاهر. (٣) بلا خلاف، كما فى الرياض «٦»، لعموم ما دلّ على الاستنابه فيها مع العذر، و بذلك يخرج عن

عموم حكم الصد، لو تم.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٨١

المناسك، و لو لم يتمكن منها ففي جواز التحلل بالذبح مكانه - كالمصدود - أو بقاءه على إحرامه إلى أن يتحلل بمحلله، وجهان (١)، لا يبعد أرجحيه الأول، لكن الاحتياط لا يترك.

و لو صدّ عن الرجوع إلى منى للمبيت و رمى الجمار، تمّ حجّه (٢)، و يستيب في الرمي إن أمكنه في سنته، و إلا ففي القابل.

و لو وقف مخالفونا بالموقفين قبل وقته لثبوت الهلاط عندهم دوننا، و لم يمكن التخلف عنهم حتى في إدراك اضطراري الموقفين، كان من فوات الحج (٣) كما تقدّم، و ليس من الصد عن الموقفين، (١) بل قولان - كما قيل - أحدهما: ما في المتن، تمسكا بعموم الصد المعتضد بعموم نفى الحرج، و إليه مال في المدارك، و كشف اللثام، و المستند، و الرياض، و الجواهر «١».

و ثانيهما: البقاء على إحرامه، للأصل، و اختصاص نصوص الصد بغيره مما يفوت الحج كليه بفواته، و أولويه المقام منه ممنوعه، و عدم نفى الحرج لا يقتضى تشريع التحلل. (٢) و لا يجرى حينئذ عليه حكم الصد إجماعا عن جماعه، كما في المدارك «٢»، و إجماعا بقسميه عليه، كما في الجواهر «٣»، لصحة الحج و حصول التحلل كما سبق. (٣) و عن المسالك: انه من باب الصد، و ان التقيه هنا لم تثبت «٤». قال في دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٨٢

و يتحلل عن إحرامه بعمره مفرده (١)، و كذا كل من تعذر عليه المضى في حجه لمانع (٢)، و لم يكن ممنوعا عن دخول مكة، و لا عن الموقفين (٣).

و أما المحصور: فهو الممنوع بالمرض (٤) بعد إحرامه بأحد

النسكين عن أحد ما تقدّم، فيبعث هديا إن لم يكن قد ساق، وإلا أجزاء هدى السياق (٥)، فإن كان قد شرط فى إحراره أن يحله حيث حبسه جاز أن يتحلل بنفس بعته (٦)، وإلا يبقى على إحراره إلى أن الجواهر: و لعلها لأنها فى موضوع «١».

و فيه نظر: فإن الاختلاف فى حجه حكم الحاكم منهم راجع إلى الاختلاف فى الحكم، فعمومات التقيه شامله للمقام من دون مخصص كما سبق، و على تقدير التسليم فكونه من باب الصد غير ظاهر، لكون منهم إنما هو عن التعب لا عن الكون فى الموقفين الذى هو موضوع نصوص الصد، اللهم إلا أن يتفق منهم ذلك و لو بداعى المنع عن التعب، فتأمل جيدا. (١) كما تقدّم. (٢) كما تقدّم. (٣) و إلا- جرى عليه حكم المصدود. (٤) كما تقدّم فى صحيح معاويه، و نحوه غيره. (٥) على ما عرفت فى المصدود. (٦) بلا- كلام، إنما الكلام فى أنه يتحلل بالشرط بلا- حاجه إلى الهدى كما عن المرتضى و غيره، بل عنه دعوى الإجماع عليه «٢»، كما يقتضيه ظاهر الشرط،

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٨٣

..... و ظاهر صحيحى ذريح و البنظى، حيث تضمنا التحلل بالشرط من دون تعرض للهدى بوجه «١».

أو إنما يتحلل بالهدى، كما فى الشرائع و غيرها «٢»، و قد يشهد له الخبر المحكى عن جامع ابن سعيد روايته عن كتاب المشيخه لابن محبوب «٣»، و نصوص اعتمار الحسين عليه السلام «٤»، بناء على أنه عليه السلام قد اشترط، لاستحباب ذلك.

إلا أن الاعتماد على الخبر الذى تفرد بروايته ابن سعيد مع عدم عمله به، إذ قد نسب له القول الأول «٥»، و

النصوص الذى لا- يصلح الاستحباب لأن يكون قرينه على ظهورها فى الشرط كما ترى! ثم لو بنى على القول الثانى فقيل: إن فائده الشرط التحلل حين الإحصار، كما يقتضيه ظاهر النصوص الواردة فى المشترط. و ما تضمن أنه «أحل اشترط أو لم يشترط» «٦» محمول على الإحلال فى الجملة، أما إطلاق الآيه فالظاهر أنه محكوم بنصوص الاشتراط و مشروعيته.

هذا كله فى غير القارن، أما هو فلا خلاف نصابا، و فتوى فى تحلله بالهدى.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٨٤

يبلغ الهدى محلّه (١)، و هو منى (٢) إن كان حاجا، و فناء الكعبه (٣). (١) كما هو المنسوب إلى الأكثر، أو المشهور «١»، و يشهد له جملة من النصوص الآمره ببعث الهدى «٢»، المعتضده بظاهر الآيه.

نعم، قد يعارضها النصوص الحاكيه لاعتماد الحسين عليه السّلام، و أنه نحر فى مكانه «٣». لكن الظاهر - كما اعترف به بعض «٤» - أنها وارده فى الضروره، و صحيح معاويه: فى المحصور و لم يسق الهدى انه: «ينسك و يرجع» «٥»، لكنه غير ظاهر فى أن نسكه فى مكان المرض.

و هناك أقوال مختلفه يظهر ضعفها مما عرفت، كالتخير بين البعث و الذبح فى مكانه للجمع بين النصوص، و وجوب البعث فى الإحرام الواجب دون المندوب، حملا للنصوص الأخيره على المندوب، الذى ياباه بعض النصوص الأول، و وجوب البعث إذا كان قد ساقه لا غير، الذى ينفيه بعض النصوص الثانیه، حيث أن مورده هدى السياق. (٢) بلا- خلاف ظاهر، للنصوص «٦». (٣) كذا نسب إلى أكثر الأصحاب «٧»، و المذكور فى صحيح معاويه، و موثق زرعه «مكه» «٨» لا غير.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٨٥

إن كان

معتماً، فإذا بلغ و مضى زمان ذبحه أو نحره قصر (١)، و حل له كل شىء إلا النساء (٢) حتى يحج في القابل (٣) إذا كان إحصاره عن واجب مستقر، و لو عجز عن الرجوع بنفسه جاز أن يستنيب على الأقوى (٤). (١) على التعيين، للأمر به فى صحيح معاوية، و قوله عليه السّلام فيه: «و لا يجب عليه الحلق» (١) ظاهر فى عدم كون الحلق أحد عدلى الواجب، و قد تقدّم فى خبر حمران إنما يكون عليه التقصير. (٢) بالنصوص و الإجماع فى كل من المستثنى و المستثنى منه، كذا فى كشف اللثام (٢)، و نحوه كلام غيره.

لكن فى ظاهر الموثق إرادته حلهن ببلوغ الهدى محله (٣)، لكن لم يعرف به قائل، فلا بدّ من طرحه، أو تأويله.

و حملة فى الجواهر على عمره التمتع، لعدم احتياج حل النساء منها إلى طواف النساء (٤). (٣) كما صرح به جماعه، لقوله عليه السّلام:- فى الصحيح- لا تحل له النساء حتى يطوف بالبيت، و بالصفاء و المروه (٥). (٤) المنسوب إلى علمائنا، كما عن المنتهى (٦)، و فى المدارك: هو مشكل دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٨٦

و لو كان ندبا، أو واجبا غير مستقر، أو كان نائبا عن الغير بتبرع أو إجاره، أجزأ أن يطاف عنه طواف النساء على الأقوى (١). جدا، لقوله عليه السّلام: لا يحل له النساء حتى يطوف بالبيت، و بالصفاء، و المروه (١).

و فيه: أن أدله النيابة حاكمه على الصحيح المذكور كما فى نظائره، إلا أن يقال: أدله النيابة إنما تجدى لو شرعت النيابة فى الحج، و إلا فمجرد مشروعيتها فى طواف النساء غير كافيه، لعدم حل النساء بمباشره

طواف النساء على ما هو ظاهر الصحيح و الفتاوى. (١) المحكى عن المراسم: حل النساء فى المندوب بالهدى «٢»، و يقتضيه صريح مرسل المقنعه «٣»، و إطلاق موثق زواره «٤» المشار إليه آنفا. و مال إليه فى الحدائق «٥».

لكن المرسل غير ثابت الحجية، و الموثق غير معمول بإطلاقه، و حمله على المندوب لا- قرينه عليه، فالعمل بإطلاق الصحيح المتقدم الشامل للمندوب متعين.

و المعروف هنا جواز الاستنابه فى الطواف مع القدره، و استدل له: بأن الحج المندوب لا يجب العود لاستدراكه، و البقاء على تحريم النساء ضرر عظيم، فاكفى فى الحل بالاستنابه فى طواف النساء.

دليل الناسك - تعليقه وجزه على مناسك الحج، ص: ٤٨٧

و لو زال الحصر التحق (١)، فإن أدرك الموقفين فقد أدرك الحج (٢)، و إلا فلا.

و لو أحصر عن مناسك يوم النحر و ما بعده، فيستتبع فى ما لا يمكنه (٣)، و يسقط المبيت. و فيه: ان نصوص الباب مطلقه فى توقف الحل على تمام النسك فلا- بدّ فى التحلل من فعله مباشره، أو استنابه إن قام دليل على مشروعيتها فيه، كما عرفت فى الحاشيه السابقه. (١) بلا- ريب، كما فى المدارك «١»، لوجوب إتمام النسك الذى شرع فيه، و يشهد له صحيح زواره الأمر بالالتحاق إذا وجد المحصر من نفسه خفه «٢». (٢) يعنى على الوجه المتقدم فى مباحث الوقوفين. (٣) على ما تقدم فى المصدود، لأن الظاهر أن المقامين من باب واحد عندهم، و عليه فإذا لم تمكن الاستنابه تحلل بالهدى، فتأمل جيدا، و الله سبحانه أعلم.

و الحمد لله رب العالمين.

انتهى ما أردنا تعليقه على مناسك استأذنا، المرحوم، الحججه، النائنى قدس سرّه، فى الخامسة من ساعات الليله الثالثه عشره من

شهر

ذى الحجه الحرام، من السنه السادسه و الخمسين بعد الألف و الثلاثمائه هجريه، فى جواز الحضرة المقدسه، فى النجف الأشرف، على مشرفه آلاف التحية و الثناء.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٨٨

الفائده الرابعه فى بقيه ما يتأكد استحبابه مده المقام بمكه المعظمه

اشاره

و هى أمور:

الأول:

يستحب بعد الفراغ عن الحج طواف أسبوع، و صلاه ركعتين عن أبيه، و امه، و زوجته، و ولده، و خاصته، و جميع أهل بلده، و يجزيه طواف واحده بصلاته عن الجميع، لكن لو أفرد لكل واحد طوفا و صلاه مستقلة كان أولى.

الثانى:

يستحب أن يطوف مده مقامه بمكه ثلاثمائه و ستين طوفا كل طواف سبعة أشواط، فإن لم يتمكن فبثلاثمائه و أربعه و ستين شوطا، اثنين و خمسين أسبوعا، فإن لم يستطع فيما يقدر عليه، فإنه كالصلاه إن شاء استقل، و إن شاء استكثر.

و يكره فيه الكلام إلا بالذكر و الدعاء، بل ينبغى أن يتجنب فيه الأكل، و الشرب، و الضحك، و التمطى، و التثاؤب، و مدافعه الأخبثين، و سائر ما يكره فى الصلاه.

و يكره أن يطوف فى برطله، و هى قلنسوه طويله كان زى اليهود قديما لبسها، و لو كان محرما حرم عليه ذلك. و الأولى بل الأحوط أن لا يلبسها المؤمن مطلقا، و لا غيرها مما فيه التشبه بأعداء الله و رسوله صلى الله عليه و آله ...

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٨٩

الثالث:

ينبغى أن يزار مولد رسول الله صلى الله عليه و آله، و هو الآن فى مسجد زقاق يسمى زقاق المولد، و منزل خديجه الذى توفيت فيه، و سكنه النبى صلى الله عليه و آله معها فى حياتها، و بعد وفاتها إلى أن هاجر إلى الطيبه، و هو - أيضا - مسجد الآن.

و يستحب زياره خديجه بالحجون، و قبرها هناك معروف فى سفح الجبل، و أن يزور قبر أبى طالب.

و يستحب أن يختم القرآن مده إقامته بها، لا أقل مره، و إتيان مسجد راقم، و الغار الذى بجبل حراء، و كان النبى صلى الله عليه و آله ينزله فى ابتداء الوحى، و الغار الذى بجبل ثور تستر به صلى الله عليه و آله عن المشركين.

و يستحب لمن رجع من طريق المدينة النزول على معرس النبي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ - و

يقال: إنه الآن مسجد يازاء مسجد الشجرة- و الاضطجاع فيه قليلا ليلا أو نهارا، و صلاة ركعتين فيه. و لو جاوزه و لم ينزل فيه استحب له الرجوع و التدارك.

و كذا يستحب الصلاة في مسجد غدیر خم، و الإكثار من الابتهاال و الدعاء فيه، و هو الموضع الذى نص فيه النبى صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ و آله بالولاية لأمير المؤمنين عليه السّلام، و عقد البيعه له، صلى الله عليهما و على آلهما الطاهرين ...

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٩٠

الفائدة الخامسة في ما يستحب عند الوداع إذا أراد الخروج إلى أهله

فلا يخرج حتى يشتري بدرهم تمرا، و يتصدّق به قبضه قبضه لما كان منه فى الحرم، أو حال إحرامه، فيكون كفاره لما دخل فى الحج غفله من حك، أو سقوط قمله، و نحو ذلك.

و يستحب أن يعزم على العود، فإنه يزيد فى العمر إن شاء الله تعالى، و أن يطوف أسبوعا، و يستلم الحجر الأسود، و الركن اليماني فى كل شوط مع الإمكان، و إلا افتتح به و اختتم به مع الإمكان أيضا، ثم يأتى المستجار مثل يوم قدومه، فيصنع عندها مثل ما صنع يوم قدوم مكة، ثم يختار ما يشاء لنفسه من الدعاء، ثم يستلم الحجر الأسود، ثم يلصق بطنه بالبیت، و يحمد الله و يثنى عليه، و يصلى على محمد و آله، ثم يقول:

اللهم صلّ على محمد عبدك، و رسولك. و نبّيك، و أمينك، و حبيبك، و نجيبك، و خيرتك من خلقك، اللهم كما بلغ رسالاتك، و جاهد فى سبيلك، و صدع بأمرك، و اوذى فيك و فى جنبك، حتّى أتاه اليقين.

اللهم اقلبنى منجحا، مفلحا، مستجابا لى، بأفضل ما يرجع به ...

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٩١

من وفدك من المغفرة، و البركه، و الرّضوان، و العافيه ممّا يسعنى أن أطلب، أن تعطينى مثل الذى أعطيته أفضل من عبدك، و تزيدينى عليه.

اللّهمّ إن أمتنى فاغفر لى، و إن أحييتنى فارزقنيه من قابل.

اللّهمّ لا تجعله آخر العهد من بيتك.

اللّهمّ إنى عبدك، و ابن عبدك، و ابن أمتك، حملتنى على دابّتك، و سيرتنى فى بلادك، حتّى أوصلتنى (أدخلتنى خ ل) حرمك و أمنك، و قد كان فى حسن ظنّى بك أن تغفر لى ذنوبى، فإن كنت قد غفرت لى ذنوبى فازدد عنى رضى، و قرّبنى إليك زلفى، و لا تباعدنى، و إن كنت لم تغفر لى فمن الآن فاغفر لى قبل أن تنأى عن بيتك دارى، فهذا أوان انصرافى إن كنت قد أذنت لى غير راغب عنك، و لا عن بيتك، و لا مستبدل بك، و لا به.

اللّهمّ احفظنى من بين يديّ، و عن خلفى، و عن يمينى، و عن شمالى حتّى تبلّغنى أهلى، فإذا بلّغتنى أهلى فاكفنى مؤنه عبادك، و عيالى، فإنك ولىّ ذلك من خلقك و منى.

ثم ائت زمزم، و اشرب منها، و لا تصبّ على رأسك، و قل:

آبون، تائبون، عابدون، لربّنا حامدون، إلى ربّنا منقلبون، راغبون، إلى ربّنا راجعون إن شاء الله.

ثم ائت المقام، و صلّ خلفه بركعتين، ثم ائت الملتزم و التزمه، و اكشف عن بطنك، وقف عليه قدر الطواف سبعة أشواط أو ثمانية، ثم تأتى الحجر و تقبله، و تمسحه بيدك، ثم تمسحها بوجهك، ثم تأتى إلى ...

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٩٢

باب البيت، و تضع يدك عليها و تقول:

المسكين على بابك فتصدّق عليه بالجنّه.

فإذا أردت الخروج فخر ساجدا طويلا عند باب المسجد، ثم قم

و استقبال القبلة، و قل:

اللَّهُمَّ إِنِّي أَنْقَلِبُ عَلَى لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ.

ثم اخرج من باب الحناطين ...

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٩٣

الفائدة السادسة

إن من تمام الحج هو زياره سيد النبيين صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ، و استحبابها عينا- خصوصا للحاج- من ضروريات الدين، بل مقتضى ما ورد من أنه لو تركها الناس أجبرهم الوالى عليها، و ينفق عليهم من بيت المال إذا لم يتمكنوا منها بمالهم، هو وجوبها الكفائى على الأمة نحو ما مرّ فى الحج ضابطه.

و للمدينه حرم حده من (عائر) إلى (و غير)، و هما جبلان يكتنفان المدينه من المشرق و المغرب، و إن كان لا يجب الإحرام فيه، إلا- أن الأ-حوط- إن لم يكن أقوى- أن لا- يقطع شجره، و لا- سيما الرطب منه إلا ما استثنى مما سمعته فى حرم مكه، بل الأ-حوط- إن لم يكن أقوى- اجتناب صيد ما بين الحرمين منه، بل الأولى اجتناب مطلق الصيد فيه.

و يستحبّ الغسل عند دخولها، أو حين يدخلها، ثم المضى إلى زياره سيد النبيين صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ بغسل آخر، أو بذلك الغسل، و كيفيه زيارته صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فى كتب المزار.

و يستحبّ الصلاة فى مسجد رسول الله صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ فإنها تعدل ألف صلاة، و خصوصا بين القبر و المنبر الذى هو روضه من رياض الجنة، و فى بيت فاطمه (صلوات و الله و سلامه عليها) الذى هو أفضل من الصلاة فى الروضه ...

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٩٤

و الصوم ثلاثه أيام و إن كان مسافرا، و ينبغى أن يكون الأربعاء و الخميس و الجمعة، و ليصل ليله الأربعاء

و يومها عند أسطوانه أبي لبابه المسماه ب (أسطوانه التوبه)، و ليله الخميس و يومها عند الأسطوانه التي تليها مما يلي مقام النبي صَلَّى الله عليه و آله، و ليله الجمعه و يومها عند الأسطوانه التي تليها مما يلي مقام النبي صَلَّى الله عليه و آله.

و إن استطعت أن لا تتكلم في هذه الأيام إلا ما لا بدّ لك منه فافعل، كما أنه ينبغي لك الاعتكاف فيها، بل ينبغي أن لا تنام فيها في ليل و لا نهار إلا مقدار الضروره، و اسأل الله كل حاجه لك دنيا و آخره، و ليكن في ما تقول:

اللهمّ ما كانت إليك من حاجه شرعت أنا في طلبها أو التماسها أو لم أشرع، سألتكها أو لم أسألكها، فإني أتوجه إليك بنبيك محمّد نبيّ الرّحمه في قضاء حوائجي، صغيرها و كبيرها. اللهمّ إنّي أسألك بعزّتك، و قوّتك، و قدرتك، و جميع ما أحاط به علمك، أن تصلّي علي محمّد و آل محمّد، و أن تفعل بي كذا و كذا.

و إن شئت أن تكون في ليله الأربعاء و يومها عند الأسطوانه التي تلي رأس النبي صَلَّى الله عليه و آله، و ليله الخميس و يومها عند أسطوانه أبي لبابه و ليله الجمعه و يومها عند الأسطوانه التي تلي مقام النبي صَلَّى الله عليه و آله فلا بأس به. و الله العالم.

و يستحب مؤكدا- بعد زياره النبي صَلَّى الله عليه و آله- زياره بضعته الطاهره فاطمه الزهراء سيده نساء العالمين، و الأولى أن تزار في الرّوضه، و في بيتها، و في البقيع لمكان الاختلاف في دفنها، و إن كان الأوسط هو الأوسط، إلا أنه لما زاد بنو أميه في المسجد صار قبرها

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٩٥

و كذا زياره أئمه المسلمين بالبقيع الحسن بن أمير المؤمنين، و على بن الحسين سيد الساجدين، و محمد بن على باقر علوم الأولين و الآخرين، و جعفر بن محمد الصادق، صلوات الله عليهم أجمعين.

و يستحب إتيان المساجد التي في المدينة، و قبور الشهداء خصوصا حمزه، و مشربه أم إبراهيم - غرفتها التي كانت فيها - و هي ماريه القبطيه، و يقال: إنها ولدت إبراهيم عليه السلام فيها.

و ينبغي أن يبدأ بمسجد (قباء) منها، ثم يكثر من الصلاه فيه، فإنه أول مسجد صلى رسول الله صلى الله عليه و آله فيه، و هو المسجد الذي أسس على التقوى من أول يوم، ثم ليأت مشربه أم إبراهيم، فإنها مسكن رسول الله صلى الله عليه و آله و مصلاه، ثم مسجد الفضيل فليصل فيه.

فإذا قضيت هذا الجانب أتيت جانب (أحد) فبدأت بالمسجد الذي دون الحرة فصليت فيه، ثم مررت بقبر حمزه بن عبد المطلب فسلمت عليه، ثم مررت بقبور الشهداء (رحمهم الله) فقامت عندهم، و قلت:

السلام عليكم يا أهل الديار، أنتم لنا فرط و إنا بكم لاحقون.

ثم تأتي المسجد الذي في المكان الواسع إلى جنب الجبل عن يمينك حين تأتي (أحد)، فتصلي فيه، فمن عنده خرج النبي صلى الله عليه و آله إلى (أحد) حين لقي المشركين فلم يبرحوا حتى حضرت الصلاه فيه، ثم حين ترجع تصلي عند قبور الشهداء (رحمهم الله) ما كتب الله لك، ثم امض على وجهك حتى تأتي مسجد الأحزاب فتصلي ما شئت، و تدعو فيه، فإن رسول الله صلى الله عليه و آله دعا فيه يوم الأحزاب، و قال:

يا صريخ المكروبين، و يا مجيب دعوه

المضطّرين و يا مغيث ...

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٩٦

الملهوفين، اكشف همّى، و كرى، و غمّى، فقد ترى حالى و حال أصحابى.

و الظاهر إن هذا المسجد هو مسجد الفتح، لأن فيه دعا النبى صلّى الله عليه و آله يوم الأحزاب، فاستجاب الله تعالى بالفتح على يدى أمير المؤمنين، و سيد الوصيين بقتله عمرو بن عبد ود، و انهزام الأحزاب، و هو الذى يسمى ب (مسجد الفضيخ) بل هو الذى ردّت فيه الشمس لأمير المؤمنين عليه السّلام حتى صلى العصر، حين فاته الوقت بسبب نوم النبى صلّى الله عليه و آله فى حجره، فلما فرغ من الصلاه انقضّت انقضاء الكوكب.

و ينبغى أيضا أن يأتى مقام جبرئيل، و هو تحت الميزاب، و ليقل:

أى جواد، أى كريم، أى قريب، أى بعيد، أسألك أن تصلى على محمّد و أهل بيته، و أن تردّ على نعمتك.

و هذا المقام من خواصّه لا تدعو فيه حائض بدعاء الدم إلا رأت الطهر فيه.

و كذا يستحب زياره إبراهيم بن رسول الله صلّى الله عليه و آله، و عبد الله بن جعفر، و فاطمه بنت أسد، و جميع من فى البقيع من الصحابه، و التابعين.

و لا إشكال فى استحباب المجاوره بالمدينه من حيث نفسها، و إلا فقد يكون فيها ما يحرم معه مجاورته لمحذور شرعى، و الله العالم ...

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٩٧

تكملة

اشاره

تتضمن بعض المسائل التى يكثر السؤال عنها، و تعم البلوى بها.

الاولى:

لو كان من يريد الحج عازما- عند وصوله إلى الميقات أو ما يحاذيه- أن يبدأ بزياره المدينه المنوره لم يجب عليه الإحرام (١) إلا عند توجهه من المدينه إلى مكه، فيحرم حينئذ من مسجد الشجره و هو أفضل المواقيت.

و كذا لو كان- عند وصوله إلى الميقات- عازما على التوجه إلى الطائف مثلا، أو بعض بلاد نجد، ثم التوجه منه إلى مكه (٢).

(١) لاختصاص ما دلّ على وجوب الإحرام من الميقات بمن كان يريد الدخول إلى مكه أو الحرم، على ما عرفت من عدم جواز

دخول مكة، أو الحرم بلا إحرام، فإن ذلك الإحرام إنما يكون من الميقات، و لا يجوز العبور عنه بدونه، و الذهاب إلى المدينة- و إن كان يريد الدخول إلى مكة بعدها- غير المنصرف إليه من النصوص. (٢) و كذا إذا كان عازما على التوجه إلى جده، و منها إلى مكة، لما عرفت من انصراف أدله وجوب الإحرام من المواقيت، و عدم جواز العبور عليها بدون إحرام، إلى خصوص من كان عابرا عليها إلى مكة رأسا على ما جرت عليه سيره المسافرين العابرين على تلك المواقيت، فلا يشمل من كان عابرا عن الميقات إلى جده.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٤٩٨

..... و لأجل ذلك لا يجب الإحرام على المسافرين بالطائرة، سواء كان من بغداد إلى جده، أو من بيروت إليها، أو من دمشق إليها، أو من إيران إليها، أو من المدينة إليها، فإن المسافرين في الطائرة في الخطوط المذكوره لما كانوا قاصدين إلى جده و منها إلى مكة، لا إلى مكة رأسا لم يجب عليهم الإحرام، لخروجهم

عن منصرف النصوص الداله على عدم جواز العبور عن الميقات بغير إحرام.

بل أهل (رابغ) إذا أرادوا السفر إلى جده، ثم إلى مكة لم يجب عليهم الإحرام من الجحفة، بل يجوز لهم العبور على الجحفة بدون إحرام إلى جده، ثم إما أن يحرموا من جده بالنذر أو من أدنى الحل بين مكة و جده.

و هذا حكم من ورد جده من الحجاج بالطائرات أو السفن البحريه، فإنهم جميعا- على اختلاف بلادهم- إما أن يحرموا بالنذر من جده، أو يحرموا من أدنى الحل بين جده و مكة.

نعم، قد ينافى ذلك روايه إبراهيم بن عبد الحميد عن أبي الحسن موسى عليه السّلام قال: «سألته عن قوم وردوا المدينة فخافوا كثره البرد، و كثره الأيام- يعنى الإحرام من الشجره- و أرادوا أن يأخذوا منها إلى ذات عرق فيحرموا منها؟ فقال عليه السّلام: لا- و هو مغضب- من دخل المدينة فليس له أن يحرم إلا من المدينة» (١) لكن الظاهر عدم العمل بها.

ثم الظاهر أنه لا فرق فى ما ذكرنا- من عدم وجوب الإحرام على من قصد جده ثم مكة- بين أن تعبر طيارته على مكة إلى جده كبعض المسافرين من أهل المشرق و غيرهم، فإن العبور على مكة فى السماء لا- يكون دخولا- إلى مكة حتى يجب الإحرام لأجله.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٤٩٩

الثانيه:

لو أحرم فى الميقات، أو قبله بعد نذره، ثم بدا له أن يبدأ بزياره المدينة لم يتحلل عن إحرامه (١) إلا- بأن يرد مكة، و يطوف و يسعى، ثم يقصّر، و لا يجوز له شىء من محرمات الإحرام قبل ذلك، و لو اقتضت الضروره أن يلبس المخيط، أو يغطى رأسه جاز مع

الفداء، و يتكرر بتكرر اللبس، و فى التغطيه إشكال، و يلحق التظليل أيضا بلبس المخيط، و تتكرر كفارته بتكرر الأيام على الأحوط (٢).

الثالث:

يجوز الخروج من مكة المعظمه بعد الإحلال من عمره التمتع لزياره المقامات الشريفه كلها. و كذا إلى أدنى الحل لأن يحرم و حينئذ لا مانع من أن يبقى محللا إلى أن يرد إلى جدّه، ثم يحرم إما منها بالنذر، أو من حدود الحرم.

فإن قلت: إذا كانت الأدله قاصره عن شمول من كان قاصدا غير مكة فأحرامه من الميقات لا وجه له، و حينئذ لا يصح إحرام الحجاج الواردين إلى المدينه من مسجد الشجره إذا كانوا قاصدين جدّه، لأن ذلك غير ميقات لهم، فإذا لم يجب عليه الإحرام منه لم يصح.

قلت: الظاهر أنه لا- إشكال فى صحه الإحرام منه، و لا ملازمه بين وجوب الإحرام و صحته، و إن كانت الملازمه هى مقتضى الجمود على عبارته النصوص، لكن الظاهر التسالم على الصحه و إن قلنا بعدم الوجوب، و قد يستفاد ذلك مما دلّ على عدم جواز الإحرام قبل الميقات. فلاحظ. (١) لانحصار التحلل بذلك، كما يقتضيه إطلاق الأدله من دون فرق بين الفرض و غيره. (٢) و قد عرفت أن مقتضى بعض النصوص الاكتفاء بفداء واحد لإحرام العمره بتمامه، و كذا لإحرام الحج، فراجع.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٥٠٠

للعمره المفرده و غير ذلك مما هو دون المسافه بلا إشكال، و إنما يختص الإشكال بالسفر إلى ما يبلغ حد المسافه (١)، و تقدّم ما هو الأقوى فيه.

الرابع:

لو كان النائب أجيرا للحج، و زياره المدينه المنوره جمعا، و لم يزر المدينه يرجع من الأجره المسماه قدر ما وقع فى العقد بإزاء الزياره (٢).

و طريق تشخيصه: أن يرجع إلى أهل الخبره فى معرفه ما لزياره المدينه المنوره من النسبه إلى مجموع العمل، يرجع من

الأجره بتلك النسبه.

أما إذا وقعت الإجاره على الحج، و كانت الزياره شرطاً في ضمن العقد على الأجير، كان للمستأجر أن يفسخ العقد لفوات الشرط، و يستحق الأجير حينئذ أجره مثل عمله و إن زادت على الأجره المسماه في العقد، أو نقصت عنها بكثير.

الخامسه:

تقدم في مبحث النيابة ان إطلاق عقد الإجاره لمثل الحج من الأعمال المختلفه ماليتها، و رغبات الناس فيها يقتضى مباشره الأجير له بنفسه، و عدم جواز استئجاره نائباً آخر إلا مع التنصيص به، أو قيام قرينه على ذلك. (١) قد عرفت أن ظاهر نصوص المنع هو الخروج عن مكه بحدودها، و إن كان إلى ما دون المسافه. (٢) الظاهر أن له خيار تبعض الصفقه، فإن فسخ رجع النائب عليه بأجره المثل كما في الفرض الآتى.

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٥٠١

لكن لو تعذر مباشره النائب في أثناء الطريق لمرض، أو غير ذلك فلا يبعد أن يكون تعذرهما، و عدم رضى المستأجر بفوات الحج في تلك السنه، مع سائر ما يترتب من المضارّ على بقاء قيديه المباشره في ذلك الحال، قرينه نوعيه على سقوطها، و تسلط النائب على استئجار نائب آخر من ذلك المكان، بل نفوذ وصيته - أيضاً - بذلك (١).

ثم لو مات النائب من دون أن يوصى إلى أحد باستئجار نائب آخر من ذلك المكان (٢)، فإن كان هناك من و كله الحاكم الشرعى في تصدى الأمور الحسينيه كانت له الولاية على ما كان مع المتوفى من الأموال، و إلا كانت الولاية على ضبط ذلك المال و حفظه راجعه إلى من هناك من عدول المؤمنين.

و لا يبعد أن يكون استئجار نائب آخر من ذلك المكان لأن يحج (١) هذا يتم لو

كانت المباشرة ملحوظة قيذا زائدا على موضوع الإجاره، بأن يكون موضوعها الحج عن فلان بشرط أن يؤديه بنفسه. أما لو كان موضوع الإجاره نفس عمله فبتعذره تبطل- كما لو انهدمت الدار- لانكشاف عدم المنفعه واقعا، وحينئذ ترجع الأجره ملكا للمؤجر في ذمه الأجير، فإيقاع الإجاره من النائب يكون من قبيل العقد الفضولي، و لا تنفذ وصيته بذلك. (٢) إن كانت الحجّه ميقاتيه لا- يتعين الاستئجار من ذلك المكان، بل يكفي الاستئجار من الميقات كما هو المستأجر عليه، و إن كانت الحجّه بليديه لم يكف الاستئجار من ذلك المكان، لما عرفت من عدم جواز تعدد النائين و لو مع ترتيبهم في المسير، و لا بد حينئذ من استئجار نائب من البلد.

و كذا الإشكال في صورته موته و وصيته باستئجار نائب، أو تولى الحاكم الشرعى لذلك.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٥٠٢

عن المنوب عنه، مع عدم المغالاه في الأجره، و اجتماع سائر ما يعتبر في كونه صلاحا للمستأجر، و ورثه المتوفى من الأمور الحسينيه التي لا- بأس بتصديه، بناء على ثبوت الولاية المطلقه على مال الغائب، و عدم كونها مقصوره على مجرد الضبط و الحفظ، كما لا يبعد أن يكون هو الأقوى.

فلا يكون استئجار وكيل الحاكم، أو عدول المؤمنين حينئذ فضوليا متوقفا على الإجاره، و لا تسليم الأجره إلى من استؤجر للحجّ من التصرف غير المأذون فيه، و موجبا لضمان المدافع، و إنما هو تصرف مّمن له الولاية عليه، و محض إحسان لا ضمان فيه، خصوصا مع القطع برضى المستأجر، و ورثه المتوفى جميعا.

السادسه:

إذا اجتمعت أسباب مختلفه للكفّاره كالصيد، و اللبس، و تقليم الأظفار، و الطيب لزم من كل واحد كفّاره، سواء

فعل ذلك في وقت واحد أو وقتين، كفر عن الأول أو لم يكفر، بل لو كرر السبب الواحد و كان كالصيد، و الوطء، و نحوهما مما لم يفرق الشرع و لا العرف- في صدق السبب من مسماه- بين اتحاد المجلس و الوقت، و تعددهما، و تخلل التكفير، و عدمه لزمه- أيضا- لكل مره كفاره.

نعم، لو كرر الإيلاج و الإخراج في وطء واحد فلا يبعد عدم تكرار الكفاره إلا إذا تعدد المجلس، أو تعقب السابق بالإنزال فيعد اللاحق حينئذ في العرف و طء آخر.

و كذا لو حلق بعض رأسه غدوه، و الآخر عشيه، بخلاف ما إذا كرر الحلق في وقت واحد بإعادة الموسيقى على رأسه للمبالغه في إزاله الشعر فإنه يكون حلقتا واحدا ...

دليل الناسك - تعليقه و جيزه على مناسك الحج، ص: ٥٠٣

و لو لبس ثيابا متعدده واحدا بعد واحد تكررت الكفاره و إن كان في مجلس واحد، و كانت الثياب من صنف واحد، بل لو كرر لبس الثوب بأن ينزعه ثم يلبسه- و إن كان في يوم واحد- و هكذا تكررت أيضا.

و لو لبس الثياب المتعدده دفعه واحده لم يتكرر الفداء على الأصح.

و لو تطيب مره بعد اخرى تعددت أيضا. أما إذا جمع أنواعا من الطيب و تطيب به دفعه فلا- تعدد، و كذا لو تكرر منه تناول الطيب في وقت واحد على وجه يعد تطيبا واحدا.

و لو قبل متعددا بأن نزع فاه، ثم عاد فقبل تكررت أيضا، بل الأحوط إن لم يكن أقوى تكررها بتكرر التقبيل و إن لم ينزع فاه.

و بالجمله، فالمدار على صدق تعدد السبب عرفا و اتحاده.

و كل محرم لبس أو أكل عامدا عالما ما لا يحل أكله أو لبسه، و لم

يكن له مقدّر شرعى كان عليه دم شاه (١)، بل هو كذلك فى كل محرّم (١) بلا خلاف أجده فيه كما فى الجواهر «١»، و استدل له بصحيح زراره عن أبى جعفر عليه السّلام: «من نتف إبطه، أو قلم ظفره، أو حلق رأسه، أو لبس ثوبا لا ينبغى له لبسه، أو أكل طعاما لا ينبغى له أكله و هو محرّم ففعل ذلك ناسيا، أو جاهلا فليس عليه شىء، و من فعله متعمدا فعليه دم شاه» «٢»، لكن فى إثباته لعموم الدعوه الثانيه إشكالا ظاهرا.

دليل الناسك - تعليقه وجيزه على مناسك الحج، ص: ٥٠٤

على المحرم مما لم ينص على عدم الكفاره فيه، أو نص على أن فيه دما من غير تعيين.

و الله تعالى هو العالم بحقائق أحكامه.

و أفضل صلاته و تحياته على أشرف أنبيائه، و آله الأئمه الطاهرين، صلواته عليهم أجمعين.

و قد تم كتاب الحجّ مقتصرًا على مهمّات مسائله التى تعمّ بها البلوى، على يد مؤلفه أفقر البريّة، و أحوجهم إلى رحمه ربه الغنى (محمد حسين) الغروى النائينى، فى (١٢) شوال، سنة (١٣٤١) إحدى و أربعين، بعد الألف و الثلاثمائه، من الهجره المقدّسه النبويه، على مهاجرها أفضل الصلاه، و التحيه، فى المشهد المقدّس الغروى، زيد شرفا و عزّا. و الحمد لله كما هو أهله، و الصلاه على محمد و آله الطاهرين.

(١) ذى الحج (١٣٥٧) هجرية.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آباده اى، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلى، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب فى طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبحان
الغمامة



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

